ما في هذه المجموعة

حاشية على شرح العقائد للجلال لملا حاجي محمد التبريزي

حاشية على شرح العقائد للجلال لملا حسين الخلخالي

اثبات الواجب للجلال الدواني

حاشية اثبات الواجب لملا جلال الدواني

[illegible]

1179

[illegible]

1179

[illegible]

ثم دخل في سلك ملك الفقير إليه سبحانه
السيد سليمان بن محمد العقيلي [illegible]
الحاج [illegible]
[illegible]
بالمدينة المنورة
عفي عنه

١١٧٩

[illegible]

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı | H. Hüsnü
Yeni Kayıt No |
Eski Kayıt No | 1179

يا فتاح باسمك يا كريم

اقول ليس كان تسليمه ان يقول انا انا ما حكت لانك تقول في هذا الوقت
الله ما كنت تقول او لا وانا اقول الله ما كنت اقول او لا وان كان يحكيك
هنا عن يحكيك الاول ويحكي هذا عن يحكي الاول فلو لم يقل هذا الشخص الثاني ما قاله
الاول امكننا لا انا باحث لا بهذا الشخص لانه مصرح وقايل بما اقول
ولا بالشخص الاول لانه ليس بطالب الان ولا موجود وانا الى اماط
لانا اقول بقول الشخص الاول منه ولا اقول ان الشخص الاول هو يا حكت لانه ليس بموجود
الان ولو لم يقل يحكي الثاني بل ما قال يحكي الاول فلا ما حكت احد لانه يحكي الثاني
ولا يحكي الاول للانعان ولا يحكي الاول لعدم وجوده الان لا يجوز ان لا
يعلم الشخص للا السوال لانا نقول منه هذا انه كما يجد الذوات يجد الصفات
فيجب ان يحق مثل صفات الاول الثاني فعلم السوال واحتمال عدم علمه كاحتمال
لا بعد لا اسراكه ولتسليمه الله ان يقول ابدا الهمت الدليل عليك واطلب الجواب
منك الزاما ثم اعلم ان ما رمى لما ذهب اليه بهمنيار موافق لما ذهب اليه المحققون
من الصوفية ... ان العالم مجموع اعراض واعراضه جواهر ما داما عراضا يتجدده
انا فانا ... ان العالم لم يرهم لم يرضه فقطع ... من اصل المباحة الى ... ومعه
سحصص في ... الثاني ... فهل هذا الزمان ليس ... لان
شخصان احوان حان ما خانى ... ان كل واحد من الاجنين يقول يقول
واحد من السلس ... هذا الدليل يصح ان ... كما من يقول يقول الشيخ
ان يكون تبيينا ويصحى لما قاله العلمية ... ان ... الزام بحث الاوج
هو الاول صوتا على العيب وجعلنا الفايدة على كل فايدة علمه علمه الزاما

2

... الزام لمن يقول بالصفة تحقيقا
او تقديرا ...
...
... من سوانح الوقت ... واستاد العالم ... المصور
... هادي ... واعمور اهل المشكلات ... غواص البحر المعاني
صاحب الحزن والتاسف ... مولانا ... اسعد الله وابقاه
الى يوم الدين آمين ويا رب العالمين

هذا الجواب ... من منتخبات عبد الله ... اغنى مولوي ...
غفر الله تعالى عنه باسمك يا مفتح الابواب

قيل ... انه لما كان قول التسليمة ان الزمان يحكي للموجودات ... الحكم
او عرضا ... انه يبنيا ... الشخص الثاني للاول ذاتا وقولا ...
مطلقا جوهرا او عرضا بعد الا الزمان على الاستاد ... الجواب لانه الان ذاتا
وقولا عرض كان ... ان الشخص ... للاول ... كان ... له
وانا ... الجواب ... بالقول وان ... عموم ... المعنا
او المعارف ... الاعراض ... الا الزمان ... لكنه اشخاص الجواهر على
انا بقول الجواب على الشخص الثاني لا ... القول المنظور ... على ... وجود الشخص
الثاني ... وقت النطق ... قول الناطق ... وليس كذلك ... قبل ... قول
الناطق ... الاشخاص ... وجود الشخص الثاني وقت النطق قيل الكلام فيه كما الكلام

في الاول في استتباع حاصل ان في كون قول السلمة مواضع القول محقق الصدق وفيه خفاء لان هو لم يجاء العالم جوهرا كان او عرضا بحدوث الامثال الى الحكومات المعادة المشابهة الصادرة من الحكام باجراء الاحكام الشرعية في التوجع القصاص في النشاة الاولى على الامثال الحكم واجزاء الجزاء على المعاد واد هو المبداء بعينه ولسه بعاد الاشخاص جوهرا او عرضا بعد الازمان

سواء في النشاة الاولى

او الاخرى فانى

هذا من ذاك

تم

ابي مولوي سلمه الله

هذا في الجواب المولوي ساقه القاضي القضاة البلدة المحروسة سمرقند حرسها الله

بكرمك يا كريم التواب

وانظر على تقدير ان يكون المذكور القول لا المقول لما هو مفهوم ما قال وما اول المذكورين ههنا في مواضع وصرح به على تقدير ان يكون المذكور القول لا الى كذا المراد المقول كما في قوله القضية العاكس في قوله كذا وكذا في عنوانات الجاري والمنقول والكتب المشحونة بها الى ان المراد من الصدق العاقل الى ان المراد من كون قول السهل الثاني عين قول السهل الاول من المتكلم واما الطلب وحده فحاله عند السهل مع حفظ كون الشخص العالمين بهما متغايرين ذاتا شخصا كيف مغايرة واسى حصل للاعراض القائمة بالموضوعات المتغايرة اوطا متغير قطعي

النظر على القول بكون الزمان مشخصا ظاهر الى التصريح مع انه قد صح في اول الكلام حيث قيل ولو لم تقل بحصول الكل بل بما قال بحصول الاول حيث قيل ما قال وعلى التقدير عدم التصريح واتحاد الدالة لا مرفع الايراد غايته ان يكون بحث لفظيا بانه غير ظاهر او غير صريح في المراد غير وارد على المراد من الوحدة المطلقة او النوعية او الجنسية او بوجه من الوجوه كما ادعاه وظاهر لا تقصد ادعاه في اثبات مذهبه على معتقده على الخصم خصوصا العلم الشخصي الخاص ولا اثبات علم مطلق خصوصا علم الخاص به فانه فايدة والجزم لا معاد الحرمل تحد ان هذا المطلب وصعقه من نوع كل علم سعقه يكون حصلا باطلا سواء كان علم العاملين علما واحدا شخصا او صنفا او نوعا او جنسا او باعتبار من الاعتبارات اي لا يكون واحدا بوجه غاية الى الوحدة في الجملة الاثم الواقع فالعامل بحدوث العالم الواقع دليلا على حدوثه بعدم علم العاملين بعدمه اليهم كان سواء كان مخاطبا او لم يكن وبعد كونه مخاطبا سواء كان مخاطبا او لم يكن وبعد كونه مخاطبا سواء كان هو اي طلب الاول ولا لزوم الجواب ولا يسمع معارضة اي طلب في الاين منهم بان يقول ليس الان هو اي طلب الاول لكن طلب غير الجواب لا يقول انا ادعي اتحاد علمك انه ولا خصوصية دليل في الالزام تخص دون تخص لانه ثبت بعض مطلوبكم وظهر مما ذكران الجواب لا يحتاج الى تعيين المراد بوجه والوحدة في المقول بل المذكور هو المقول بل هذا لكون مثل المباحث المعارضة قد مر فيها خلاف جماعة قرار مذهب ايدهم ثم ان الاحول ما حوتي مثل ذلك في الكلام ... منهم دليلا على احد الطرفين حيث لم يحاطب ان يقول ليس طلبا نائما قال به في الركعة السابق وان لم يظهر اي طلب الجماعة اوايمن له دليل هذا انتم على تقدير ان يكون المراد المقول لحدا شخص المقول لا تصرفان نزاع الخصم الاول ان كان في شخص معين من اجزاء الزمان السالي الحصص حيث بانه غير متحصل فالدليل يستقيم على الخصم الثاني

بالنسبة الى ذلك الزمان بالنسبة الى ذلك الشخص فيجري الكلام فيما يقبل فيلزم اولا
نقل عليه الجواب وان كان مطلق الزمان والظاهر هو الاول لطالب العلم
كليه كما بالنسبة الى الايجاب الكلى و عند المحصل بجا ان يحكم الكل بالقول بالسلب الكلى
او الجزئي واختلاف الحر نسبة الامر كما ان اختلاف الاشخاص الان كذلك
مثلا الامر حكم الكل له لكن احتمال ان يكون الان ما لا يقرن وجوده
ملكه مثل الوجه الصغير من الاشخاص المغايرة لا يخفى انه لا علم بعدم
ملكه بطال ام الحكم او انما على انه لا يقدر ان يتم العلم على انه مثل جد
اللزوم وكذلك ان تم عدم بقاء الشخص الاول الى ظرف الزمان الثاني
وكذا عدم وجود الشخص الثاني في الزمان الاول لكن الكلام في انه ان علم الى ظرف الثاني
السؤال على نحو العقول مع الى ان الان هو الشخص الاول الى ظرف الكل جوابا
صحيح لان الظاهر يقول انا ابطل مطلقا بمثل ما الدليل المذكور الى مطلقهم
وان اهل العلم وكان الوجه ذلك فيقول وكذا الى ان الى الواقع وكذا
كان القول لما لان هو الشخص الاول الذي كان بما حكمه لا يصح لو علم السؤال
ورد الى الامر الى انه او حرف حاله والحق الجواب الملحمة وان كان قابلا
بعدم بقاء الشخص فلابد ان يقول عدد ما وجه دائما وصفه فصل نقيض الشخص
الثاني مثل ما عده اول كالثاني في الزمان واحتمال عدم علمه في الزمان الثاني مثل احتمال
الشيء الثاني في الزمان الثاني حالة ولا مشترك فيه دائما ان جمع كما قاله اولا
او كنت قائلا الملحمة الا عند الاول والاحق تعالى في الجواب ان مستند الى الملحمة
وطلبه الجواب الشيخ يجوز ان يكون الرسالة على الصحيح في معالجة الارزاق ان الاولية بقوله
ان الحكمة في ايجاد العالم هو ظهور الحق بالصور الكونية المتعاقبة بحسب الاحوال الشئونية العينية
انا فانا كل يوم هو في شان كما قرر وآية كما هو علم كنت كنزا مخفيا فاحببت

بملاحظة الحق المعدوم الى المعروف كما قرر وآية وتعدد ملاحظة الاطوار ومثله
للشخص الى الوجود العام من الاطوار النفسية او انواع الاحكمة بمدان نظرى بوجود
واحد كل ما كان ليس يلبس لباسا واحدا في ان الى ذلك في ان اخر ويلبس في ان اخر
الاطوار وهكذا او الا انه يصل بها الظهور الى الاطوار وتطابق تطابقا في ان وبعده ان
اخر للصور وانه لطاهر اخر وهكذا او كلية الصور وظهوره فيه وهي ادا واللوائح
من هو نقده في كل ان لا كلمة شيخ رضي الله عنه در فصل شعيبي در فص
كه عالم عبارت از اجزاء مجموعه در عين واحد كه حقيقت حق است وان مستهلك
ومتحد شده كرد ومع ان القابل الاثار در هر آن عالى بعدم مير ود ومثل ان موجود
واكثر اهل عالم از بن معنى غافلند كما قال سبحانه بل هم في لبس من خلق جديد وار آنجا
نظر كسى برين مطلع نشده است مگر اشاعره در بعضى اجزا عالم كه اعراض است
قالوا الاعراض لا يبقى زمانين واما ارباب كشف وشهود مي بينند كه حضرت حق سبحانه
در هر نفس متجلى است بتجلى ديگر و در تجلى او اصلا تكرار نيست يعنى در دوان يك تعين
ويك شان متجلى نمى گردد و ديگر در نفس ديگر تعين ديگر ظاهر مى شود و در هر آن شان
ديگر تجلى مى كند رباعيه هستى كه ظهور مى كند دروان در شان دگر جلوه
كند هر آنا ان همه بخوركل يوم في شان ميرس اگر بايدت دليل كلام حق رحمن
وشهود در شان اين حضرت حق را آنجا و تمام آنجا است باعث بعض لطيفه
و بعضى بهره وهمه دائما در كارند و تعطيل در تجلى نيست بلکه در ليس من جمعى
از معاني امكانيه بواسطه حصول اين اطوار بعالم موجود مى شعد وجود
گردد و در حضرت رحمانيه اورا افاضه وجود كنند وظاهر وجود بواسطه الفيس بما نار
واحكام ان معين گردد و تعين نه و متجلى شود بحسب آن بعد ازان بسبب تجلى
احديت جمعى كه مقتضى اضمحلال تعينات و آثار كثرت صورت است ان تعين

دیگر

مسلح گردد و در بیان آن اصلاح و مصالح رحمت و حکایت بعض خاص که قابل
سابق باشد متعین گردد و در آن حال بعد از حدث متحکم گردد و بعض
دیگر رحمت و حکایت حاصل و مکمل الا ما شاء الله لاکن سبق و سبح دو
سنگ بعض کلی واقع شد و در هر آن عالم بعدم منفرد و عالم دیگر
مثل آن بوجود می آید اما محجوب که به تعاقب امثال و تناسب احوال می پندارد
که وجود عالم بر یک حال است و در این معنی مولانا ... منقول
رباعیه سبحان الله ... و ... مجمع فضل کرم رحمت جود
در هر نفسی بر دهد نه بعدم آرد و دیگری جاوید بعدم بوجود ...
و ذیل کلام طویل للمقصود بهذا الصدر فلا تحتج ملک ان لیس کلام
الصوفیة اختصاص التجدد بوقت دون وقت کما توهمه البعض الذکور
القول بالتجدد فی النشأة الدنیاویة یکفی لتصویب کلامهم بهذا امکان
التطبیق بین کلامیهما متحقق بوجه لو ... اما ما نحن فیه والیوم الآخر
باب ... قال الحکیم الماهر بهمبار الی فی اصبع الله ... استغفار
فی الکار الحشر والنشر اعاذنا الله عن ذلک واورد کلاما طویلا لا طائل
تحته فاعلم ان ... ان انکار الحشر الجسمانی والایمان به فرض من الله
سبحانه ... الانبیاء والرسل ... الزمان مستحق للخوض والوص
فامن البعض ... الانبیاء والرسل وارشاده فاین السائل للحاح
لا الجواب فامن درشد و یقول الحکیم الماهر بهمبار الی فرادا دلیلیه
بان مفر والدلیل علی السحق الشی هذا حاصل کلامه یقول العبد لیس تصور
الدلیل اولا فانه ... الصغری والکبری و کیف ... الصغری حیث ربط
الکبری بها او ابطله فلا ... الفرق بین کلام محققی الصوفیة وبین کلامه

فکان یلزمهم ... ان عدم الفرق واضح و ... کلامه الطویل و امکان
التطبیق بین کلامیهما متحقق بذلک من ... الحکیم انه ادعی البداهة اولا وقال
بالامکان ثانیا بهذا القول العمر کلام الصوفیة من رموز لذا قال بعض الکبراء
بعض کلامهم متشابه کالقرآن والحدیث فالطریق الاسلم التسلیم معناه
الیهم کما هو ... الراسخ فی التثبت به وان جوز التأویل کما فعل ... الراسخ
فی علمهم ما اولون لا یعیر فاین المتوهمین المأول والتأویل و ... العرض
للحاح لا الجواب ... یقول لو جوز التأویل فالفرق واضح من وجوه
سوی النجران هذا عذب فرات سائغ شرابه و هذا ملح اجاج
اول الکبراء من الصوفیة یقولون بالبعث بالمثل کما قول اللوائح المنقوله
منهم بهذا مثل صریح فیه حیث قال اما المحجوب ... تعاقب امثال ...
انعل بالمعاد ... بعد والامثال بل یقول ... به ولا ما مثل من
الجواهر والاعراض والمجرد الی ... الفاضل کیف ...
و ... یقول وبه العصمة والتوفیق فاستمع ... الجحیم الذکر
والریاضة والعقائد المشایخ الصوفیة رضوان الله علیهم اجمعین
للجحیم ... انه کالمعدوم و ... ان وجوده ... و ...
... والبداوم الله ... ما ... کانه موجود
لوجود ... الزمان ... من وجوده ... الوجود ...
و ... لکن لیس العبارة کافیة ... الان ...
عن الشوق والذوق ... کما قال ... ای برادر تو همین
اندیشه ... مابقی تو استخوان و ریشه ... قول الکبراء الصوفیة ...
من هذا ... المتجددة بمنزلة الوجودات والا ... یقول

المحقق جعفو صاحب الصوفية زيد مثلا في الزمان الثاني لا يستقيم الكلام بتحقق لهم
حقيقة منه زيد بحد بذلك اجزاءه في الزمان الثاني لا يستقيم الكلام وغير
ذلك من الفساد ولو سلم ان المحقق قائل بتغاير الجميع يقول المتكلمين في
النشأة الدنيوية وهذا الاتيان يعطل الصفات بان يعد بعضي في الا
وهو الذي بيده الخلق في بعده والسر المذكور في كلامهم لا يتم وذلك في
سوانح هذا المقام لا استحالة في انه لو ارتب الرحمة في شيء تحت جبار موجود
في عدم ما لعرض وصار جوهر الثوب ما رحمه في اعادت الرحمة الجوهر المعدوم الاول
في عدم هذا الاول ما العرض في اعد الجوهر الثاني ما رحمه ثالث في عدم هذا في اعد
الجوهر الاول رابعا وهكذا في النشأة الاولى والاخرى لانه لا تعطيل
ح ويكون المعاد هو المعدوم بعينه كما هو رأي جمهور اهل الحق فعطل جبر
سطر لك الحق ههنا كما يؤيدون انهم يقولون ان هذا الاخير
الدنيا والمقصود اظهار الحق لا الجدال والمغالطة يعود ما بعد هذا

در سنات الثاني من بعد الله

علامة فاضل روم

تصلله

ما ذكره المذكور عن ... عالم في [illegible]

الا الله مستنبط في افراد بشر آن هو ترم كه در بيان تأليف نه زينو
قال هو موجود في زمانه ما يعود آمنا بالله وباليوم الاخر على الحكم الكافر
بهمنيار الحلاج اعد شاله يبصار اله الكاره الحشر والنشر اعاد بالله عنه
ذلك واورد كلاما طويلا الا حاصل الحيه حاصله ان بهمنيار لما انكر البعث الجسماني
والايمان به فرض من فرايض الله تعالى عرض لاستاده الشيخ ان الزمان

[illegible]

مشخص للجوهر والعرض فان البعث الا للاجساد الارواح وارشاد الله فاس ل
للحلاج الا الجواب فان من رشد الشيخ كلامه لا يحتج على الناطر انه ليس للحق ما يستلزم
اولا وثانيا ولا لفظا رنا كلام طويل لا مطر حاصله يا ذكره بهمنيار كونه
منكر الحشر والشيخ ما داريا فيه وقوع المباحثة بينهما على ما نقل الخلاف المشهور بين
الشيخ وبهمنيار في كون الزمان مشخصا واما ان بهمنيار ولما علي كونه مشخصه السكوت
على الشيخ في معاندته وطلب بهمنيار جوابا عنه والجواب عن الشيخ بان الآن لست
الشخص الذي كان ما حكت كما هو ان كونه في شرح التجريد ودوسر كلمة المعين في عمر بهمنيار
عن كونه بهمنيار منكر الحشر اولا ومرمع قائلا بكونه منكر الجر له الجواز اعد مكارم على
بعد الروم او يكون امامه الدليل بطري الشبهة او يقول بالمعاد وجب اخير الا امامه
بعينه كما نقل بعد هذا الحاكم نقف عن كبراء الصوفية انهم يقولون وقال الله كما
وسيلة البعث فانقل بعض الكلمن من اهل الحق انهي بعله او يقول بتجدد الافعال كما
يقولون ولا يقول انه معاد لاعتقاده ان الاعادة هو الاعادة بعينه وتجدد الامثال
ليس اعادة لانه بتجدد الامثال يحيى اباه النشأة الاولى الى الخ ولا يقول بكونه
انقطاع التجدد الى حين يموت الا الذي ذكر كونه اعادة فيكون النزاع لفظيا ثم كون
الزمان مشخصا ما قال به شارح حكمة العين انه بحث فاني في بحث اعادة المعدوم
بعينه رفع بعض الشبوح عن بعض ادلة امتناع الاعادة ولو فيما الذي امتناع اعادة
المعدوم بعينه يسقط هذا المنع لان الزمان الذي وقع كلامه مشخصا له لتوقف
نقل بهمنيار بانه منكر الحشر فكلام الخ لكون الزمان لا يحصل هنا دليلا له او يكون الكاره بانه
لا يصدق في وجود الحشر لان ما يصدق بعدم قال الحلاج الى دليل على العدم في دليل المصدقين
يمكنه ثم على تقدير انكاره الحشر صريحا او ضمنا لا يلزم انكار الحشر على العاقل بان دليله
على كون الزمان مشخصا الذي هو معنا الاصل لكان الحشر على السرير والعرض باقي

يغني عن دفع ما ذكره الشيخ بل المكتوب المسطور انه كان للسلمة في جواب الشيخ ان
يقول انه جوز ان لفظ ان لله في الجوار دمه توجيه او غير ما ذكره الشيخ او
ان يقول كلام ما صحيحا وتوجيه في موضع او صح قول الكلام الحشر بالفصل الذي
هو دفع القدر بعدم استطاعة على الدفع وكون قول الانكار لما يلزم انه كيف
والكتب المبيدة او مشحونة بالمدح في اداء قول اثبات الواجب وتوحيده وغيرها
عما هو من اصول العقائد قال السيد المحقق في حواشي على الشرح الكتاب الجديد
الكتاب حسن نقل عنه دليل الامام وقدح فيه بعد ما اورد الشيخ
في الواجب علمائه هذا المقام بعد الدليل على اثبات واجب الوجود على وجه
يصح به المقصود ولا يتوجه عليه شيء من الشكوك فان طريقة الامام قد
زيفها المصنف وجه فيه طعن في الاثبات ولم يرى انه حقيق بالاطالة ولا احتمال فيه لحوق
الاطناب والاملالة ثم قال فقول وبالله التوفيق فشرع في كلام وبسط كل البسط
واورده العلامة الدواني في رسالة لاثبات الواجب بعبارته وقدح فيه كل القدح
وكذا ان توجه الواجب اورده وادل بانه لو كان واجبان لاشتركا في وجوب
الوجود ولابد من مميز ذاتي وقد اجاب عنه بانه يجوز ان يكون الواجبان متباينين بالماهية ولا
يشتركان في ذاتي ويكون في وجوب الوجود وصالحا وهذا مدح مشهور على ان
كونه وحدة او بانواع الكتب ولم يحتاج احد الى غير العلامة الدواني في شرح
العقائد في بحث الحدة به لاثبات الواجب فارجع اليه تجده ما فيه والدوان امثاله
كثيرة بل اكثر او ذا مطالب العقائد في هذا القبيل بعد جوابها ودفعوا البعض
ودفع الاراد على بعض او فطرانه ما كان هذا الطريق مسدودا الى الان بل كان
مسلوكا سابقا ومن العجب انه ترك حاصل ما ارسله بالمرة وحمل ما ليس حاصلا له
ولا حاصلا له حاصلا زوده بانه كلام طويل لا طائل تحته نعم كان المراد الى

ما بعده وذكره حال الطائل تحته ثم التحت من الشيخ الى ما اشتغل به لم يسلك مسلك ما يجب على الادل
بالسلامة في هذا رالتابل مع عدم كونه محاطا ومسؤولا عليه او مل على البين
ومقصد بجواب بل للعوض والشتم وما محل الحكم واما السائل فلا اشهر وكنت
سابلا ما استفتيا استتقيا استشفيا عن اداء مهمات مهماتنا ايها الشيخ ابدا
هرنا ولا اصلنا واشفق على خلق الله ايها الشيخ هل شهد عند الله قوم للقاح
من حلا ما قال ما قال اسعار البهمنار في الكار الجبر فان اشهد فاعلم بالله والله يشفيا
ويتكلم ايها الشيخ ان بعض الظن اثم والشتم والاتهام والافتار ليس من تعريف
اهل الهداية والدراية ولا يفرح ولا تفرح ولا تبتهج من وجدان ما بعده واضلالا وكونوا
اوصفا من اهمل احاد الناس بل اجهل على الصلاح تهاما على قال الامام حجة الاسلام
اوارات امر السوء يسعون وجها الى الفساد ووجه واحد الى الصلاح ما يجعلون
ملوا واحد على ما بال الكبير ما عنده فانه قال لم سل نفسك ما عنده لو جاء في
وهذا الى السوء ونفس في ان لم تقبلها فلم نفسك تشنيع عليها وقل ايها النفس ومحكم اعتقد
اخرك لم تكن من اهله او ما قبل واحد اسمه وهذا مشهور ومسطور في كتب اكثر ائمة الدين
رضي الله عنهم اجمعين وان لم يمكن ذلك الحمل فاعلم لصف الاسلام واخرجه واستر
وقل اللهم اهد قومي ثم النصح سعيد يصح الوالد المولود ويحيا حتى لا اتيناه ولا يشك الستر
ايها الشيخ انت احد سعيد واطعتها الشرف واوطالها كما عليه وكيف
قل لا ما طاعها اما فاملا ايها النفس ليس شيء نيكت بل على صالح فالمصا
والسعي ما يعنيك وليس يصعك اظهار حق بل رياء واظهار فضل وكيفيت
زبان ۞ وصف تو سيمرغ شناسي در قاف ۞ تا به هد هد به پيغام رسانی اطراف ۞
چند نامردان چند سخن ان لاف ۞ انصاف انصاف اگر تو مرد انصاف ۞ كه
با حلق هر كه بد بكام گفته ۞ هر كه جنون يا جام گفته ۞ انصاف بده به نيك

زور و زر چون نه بکره بنجه که نام کشته دل نبیشته رو تفتیده در دل
هر ارکوه کوه جند بار علی خداد هی .. و کتب الی ایها النفس لا توجه
الی امثال هذه الحروف علی الاطلاق بکه وان کان معقولا الان الا اهم والاعم والاکثر
والاعلی والاحسن منها مرو کی بسماد مدکات مترددة فی اوبات تعطی الاوقات
والالان اشتد بسطا و تجارت و سا کرت فی تجارت حاملا صاحبا بها
امثال هذه الحقاء الکبراء السعداء الاولی لهم علی ما ظن ان لا تکلموا الا صواب
لکلموا الکلم الحقائق والمعارف الا لله علمناه میلونا علی ما تکلمون مثل هذه الکلام
و تبجحون دان معنی منها ایها الشیخ النجدان اول الشیء مقصود و هم مطمع نظرهم
ما هم سبیل مقصود هم ادلا تنهکت لعلکم بما هم تعلم و شا ما ان لا تجرد لا
یتقا و شوهم انک معقود با مثال هذه الدعاوی و تزدل طلک بانه یلیل من یعلمه
غرک لا تسبق و تصول علی صورة الاتیه علی النظیر والدراة علی الغارة والکلب علی اللقیة
فلقصتر منها ایها الشیخ الصدیق مصراع هر کس را بد کار باشد
والکلب ما اوردت فی صورة النصح دملت ههنا کان لا یتعان بعید منک
و ما صدر منک کان علی ان تعد منا صحی مثل شیخ تیصلبا و صبر شیخ
وان کان ما یسنه الاهم الاکبر منک لکن سنک الصورة اکبر منا و منک
الکتب الجهلة باشتات هذه الامثال وان کان قلیلا کثیرا و تمارسه و زمانا
فکلک اکثر ما صار فی جمیع لسا کثره فی ارضه طول عمر مع و مدا و مدد و که
او کذلک فضل الله یؤتیه من یشاء نت جوینده بس ست که یک کام
یابنده بس ست که یک کام زفت نگار من که بمکتب نرفت و خط ننوشت
بغمزه مسئله آموز صد مدرس شد کلام مشهور بزرگان بعقل است نه بسال
توانگری بهنر است نه بمال انتم الاغنیاء بخبث العقلا ظاهرا و باطنا صورة

وسیرة ثم الظاهر ان لفظ انما رة وله الحکیم الثانی لفظ عربی مع الاسم او فعله
بسیج و تلفظ بالسیح مع لفظ الکاضعی قال فی تقود و بقول الحکیم الثانی
ههنا ان الثانی اولا و ثانیه بانی موسد الکوسل علی السحق اثانا هذا حاصل کلامه لو
العقل کیف بصور الدلیل اولا فانه مرکب من الصغری وکیف ههنا والکبری وکیف تم
الصغری مع سقوط الکبری نهایا قول بعد ما عرفت ان السن صح علی ظاهره ولا لانه
ان الهداهان بل اعم منه وهو انه غیر مدفوع بما ذکره الشیخ الجواب ان ههنا
معول یتحد الامثال فانا دفعناه فی السحق الاول لو جه فی السحق الثلاثة
مثله یطرق التجدد فان الجزء الاول من الصغری مثلا اذا حصل فی السحق الاول
دار الامعاد یحدد سحق ثان بان یحد و ذلک الجزء الاول منها فیحصل فی السحق الثانی
الجزء الاول یجدد او الجزء الثانی منها ابتداء و کذا فی الثالث یحصل الامثال
الساتفان یجدد او الثالث ابتداء و هکذا قسم علم الصغری والکبری فی الاسحاق
المتجددة فی الاوقات کما ان الثالث لا یعلم فی الجزء الاول من الزمان تمام الصغری
والکبری بل جزءا فجزءا مع شیم من زمان ثم علم الشخص الملا علم السحق المتجدد ما فیها
ان ما ذکره ههنا مذکور فیما ارسلناه حیث قیل ثم تباد السحق الاول الی آخره
وجوابه الصحیح ههنا الجواب المذکور الا انه ههنا مذکور ههنا کما قال حق تعود والدوال ما
لا اوفی من کلام مخوالصفوف وهی کلامه معارضة لا ... عدم الوفی فالاصح وقیل
من فی آخر کلامه و امکان الطعن فی کلامهما فی الحکیم انا دعی البداهة
اولا و قال بالامکان ثانیا ما قول الاکثر علی ادعاء البداهة والنظریة یختلف باختلاف مدارک
الاسمی من عبد لهی احد مدعی نظریا لا فی باختلاف مراتب البداهة والنظریة فیجوز ان یکون
دعوی البداهة یحتمل و دعوی الامکان علی ذلک المراد بکون القول بالامکان منزلا
الکفاء مع ان دعوی البداهة متروک فی التجرات التی هی ادعا الان و لهذا کان فی البحر

٥

الاول والامر في امثاله هين من امثاله لامثالها القاصرين في الكلام بقدر
الكفاية قال من تعرض يقول الغير كلام الصوفية رموز ولهذا قال بعض الكبراء
بعض كلامهم متشابه كالقرآن والحديث فالطريق الاسلم التسليم معناه اللهم الا ان يكون من
الراسخين في المتشابه اقول لا يخفى ان كون بعض كلامهم متشابها لا يستلزم التشابه
في الجميع خصوصا في مثل هذا الكلام فانهم قالوا بهذا التجدد مثل التجدد في الاعراض
الذي قال به المتكلمون فكيف يتوهم احتمال التشابه في امثاله ولو قلنا ما قاله في امثاله
لا ينفع الامان عن الالفاظ والعبارات اي نعم ويصح انهم المتشابهات كالمتشابهات
الا ان يقول كلام هذا الشخص المسكين مقصود ان اراد المتشابه في الافادة على
غير الراسخين غير معقول كلموا الناس على قدر عقولهم فاياكم تقودوا الى جور والباطل
كما قالوا الراسخين في ما اولوا فان التاويل اي التاويل بل واي المعرض لتصحيح الجواب
ثم نقول لو جوز التاويل فالوجوه واضح من وجوه وما يجوز الحيران هنا عدة وجوه
سائغ سرانه وهذا المح اصلح اذا الكبراء الصوفية يقولون البعث في المثل كما دوم البعث
في المثل بعض المتكلمين على ما الحق الله كما ان قول اللوائح المنقول مشعر بهذا بل صريح فيه
قال واما المحجوب بحجب تعاقب الامثال وبهذا لم تقل بالمعاد فلم يقل بتعاقب الامثال
بل يقول لاشتباه ولا ماثل بين الحواشي والاغراض والتحقيق العاقل فضلا عن الفاضل
كيف يعقل وضل ما اقول الله الموفق قوله فالوجوه واضح ادعى الوضوح من
وجوه وما ذكر من التوجيه هنا والمتروك فان اكثر ما ذكره او تركه لطوله
لو لم يكن وجها واحدا او حاصلان الكبراء يقول البعث بالمثل وبهذا لم يقل بالتجدد
الامثال الجواز ان لا يقول بالمعاد مع القول بتجدد الامثال بل بالمعاد الى التجدد
الامثال اعادة او يعرف انه اعادة ومن الاعادة بعينه التي هي فرد خاص من مطلق الاعادة
كما هو مذهب اكثر القائلين بالاعادة او يقول في النشاءة الاولى كيف يقول عاقل

خصوصا مثل بهذا ان الموجودات الباقية ازمنة طويلة كالسماء والارض والاشخاص
الباقية ما يسمونه بالكاسد ليس شيء هنا فان من على الاول كما هو مقتضى لو كان
متحدا ولا شك كما حكم هنا بالتحول الكثير اي ان يتحد الشخص الثاني بعلم ما ورد على الاول
من الاحوال كما وقع في مدة مديدة مضت عليها وما وجه عدم حمل كلام هذا
على ما حمل كلام غيره عليه مع امكانه وما المانع من الحمل على الصالح فاصلحوا بينهما
والصلح خير ونركنا بواقي كلامه لطوله لعدم الاستفادة من مباحثه ولا
[illegible] مستحقا للنفع ولا اضرار او لا ما قال كلامه على الاعتقاد واورده هنا
لغرض خاص ولعله من قسم المتشابه التي لا نعرفها عفونا عنهم ما قصروا واعفونا
لقصورنا ما شغلنا وارحمنا
فان لا رحيم من لا رحم
الناسخ
[illegible]

قد وقع الفراغ عن كتابة هذه الرسالة المنسوبة الى افضل المحققين والمدققين [illegible]
والمعنى مد الله ظله على رؤوس الطالبين استاذ ورئيس اساتذة العالمين
صاحب بحار الافكار والعلوم والسيف المسلول مولانا [illegible] اطال الله عمره ابدا ابدا
في بلدة الاكرة الباهرة
في تاريخ سنة ١٠٣٠
٣٠٠

10

[illegible]

حاشیه مولانا حاجی محمد التبریزی علی شرح العقائد الجلالیة الدوانی خط

حاشیه مولانا حسن خلخالی علی شرح عقائد الجلالیة خط

رسالة اثبات الواجب للعلامة الدوانی خط

حاشیه رسالة اثبات الواجب للعلامة الدوانی خط

[illegible]

باسمه سبحانه

قوله ومن عمرو بن لحي اي اشتمل بكذبه على الملل والنحل قوله فمن كان يعرف
النبوة لسعد الدين الحجب وتسلط على الملم منطا ... البنبوة
ومن عمرو بن لحي كان سمه اظهره الى الكعبة ثم يقول اما الساس ... الى
... لم من على دين الخليل ابراهيم عليه السلام احد غيره ... كلامه يعبارته ويقول لا
ظاهرة على انه عند كان على دين ابراهيم ولا يكون له دعوى انه قد نعت
ليكمل نعته هذا قوله اشارة الى ان الاصلاف سراج لو سلم ان هذا السقط
اذا كانت ... لا يكون معناها الجميع الذي ... ووجه في الاستقبال
يمكن ان لا نم انها اذا كانت معناها الجميع كان فيها اشارة الى ان الاصلاف
سراج عن صورته واما يكون كونه لو اسند عن احد ... على احد ... الاستعمال حيث
ان يكون ووجه بعد صورته بجميع ... ولم يوصل ان ورد عليه ام
قال ما انا عليه واصحابي يدل على ذلك لكن الامر كذلك قال بعض النظر ان ...
ان يعتبر الامة في زماننا هذا او هذه الفرق ... بعض احوال بعض البلاد
الحيلة كالجيلان ... ومثل هذا العدد ... واحد واقع
قوله على اصول المذاهب ... صاحب الملل والنحل ... انه
... في ... الاربعة ... القدرية والصفاتية والخوارج والروافض
ثم قال ... بعض من هذه الاصول ... عليه السلام ...
وجه ... على الناظر ... ان هذا الحصر ليس الا ... ان يكون ...
... الامر انه ثم ... هذه الاصناف واما ... لا يسع
في اما ... هذا الحصر قوله ... الاجماع ... الاجماع ... له

فمعنا هذا ان كان حمل الامة على ... كما في بعض ... ما ... مزاح الجنون

والخوارج فاخرج عنه فلا يكون منه اجماع الابا وبل قوله الا واحدة هذا
انما يحتاج الى امثال هذه التوجيهات البعيدة لو كان السلب المستفاد من قوله صلى الله
عليه وسلم الا واحدة سلبا كليا شاملا لكل واحد واحد من هذه الفرق الواحدة
وليس كذلك اذ سلب في النار عن هذه الفرق جاز ان يكون بعدم دخول
بعضهم فيها فعلى تحصل مفهوم كلامه عليه السلام ان كل فرقة من هذه الفرق في النار
وليس منهم احد لا يكون فيها لمخالفته اياه عليه السلام في اعتقاد او عمل او كليهما كلا
هذه الفرقة الواحدة فان فيها من لم يدخل فيها لعدم مخالفته اياه عليه السلام في اعتقاد
او عمل او كليهما بخلاف هذه الفرقة الواحدة فان فيها من لم يدخل فيها لعدم
مخالفته اياه عليه السلام في اعتقاد او عمل او فيهما معا وهو معنى صحيح لا ينافيه دخول
بعض من هذه الفرقة في النار فلا حاجة الى ما ذكر كلامه عليه السلام على ظاهره على
انه مجاز ان يكون المراد منافع للنبي عليه السلام في اعتقاد وعمل على ما نقل
عن بعض الاولياء وانه قال المراد منها ... كل فرقة ... قوله من الى النبي
عليه السلام الاولى ان يقيد ذلك ... على ما يأتي ... من آمن
... قوله ... المراد ... الاعتقاد ...
عمل ... الاعمال الشرعية ... لا يكون ...
قوله انما يعودون في الاصول ان اراد انهم ما يعودون في الاصول كلها ... خلاف
الواقع اذ كثير منهم ... في كثير من الاصول ... الكلامية
وان اراد به انهم ما يعودون في بعض منها ... فهي موافقة ...
... ان ... المراد منه ... واحد في الاصول كلها او لا
قوله لا يتجاوزون ان اراد انهم لا يتجاوزون عن ظواهرها سواء وافق
... العقل او ... اذ العقل اصل النقل وهم قائلون بان العقل

اولان المحال لا يتعلق وجوبنا وبه كما صرح به غيرهم وان ارادوا انهم لا يحكمون
عن ظواهر الحدوث مثلا مع عدم الحالة فلا يكون لذلك اختصاص قوله لا يخفى
ان مصطلح هذا انا وجب ان يصرف عن ظاهره لو وجب ان يكون المجمع عليه لا اصطلاح
هو المجمع عليه عند كل الامة وليس يجب ذلك على ما يرشدك اليه ما يتلى ان هذا الحكم
مجمع عليه عند الائمة الحنفية او عند علماء الاصول الفقهية على ان الشريد ايضا مثل
قد اجمع عليها اهل الحل والعقد في كل عصر من الاعصار قوله كالانعام فانه
العالم على الانعام اسم يصح اطلاقه على واحد لكنه لا يطلق عليه بلا وجه ما
لو بده ما قيل من انه اسم وضع لذوي العلم بصيغة الجمع وما قال ابو البقاء ان العالم
اسم موضوع للجمع لا واحد له في اللفظ ونقل عن الزجاج ان العالمين كل ما خلقه
الله تعالى كما قال هو رب كل شيء وهو جمع عالم يقول هولاء عالم وهولاء
عالمون ولا واحد لعالم من لفظه لان عالم جمع اشياء مختلفة فان جعل عالم لواحد
صار جمعا لاشياء متعددة وفي الحواشي الشريفة السيدية على الكشاف انه اسم يطلق
من اجناس ما يعلم به الخالق فمن عالم الافلاك وعالم العناصر وعالم الحيوان
وعالم النبات فهو اسم لقدر المشترك بين اجناس ذوي العلم فيصح اطلاقه على
كل واحد من الاجناس وعلى مجموعها الى هنا ما ذكره وعلم منه ان العالم لا
يطلق الا على كثير فلا يكون كالانعام المطلق على الواحد منه وعلى الكثير
قوله كما هو المتبادر اذ لو كان مراده ما فهمه لكان الزمان موجود قبل العالم و
حدوثه وهو من جملة العالم فيكون للعالم حدوث قبل حدوثه وهو باطل قطعا
قوله واما صورها النوعية لو كانت الصور العنصرية كلها قديمة بالنوع لما صح ان   كلها ح
يخلو زمان من الازمنة عن شخص من اشخاص كل نوع من الانواع التي للعناصر البسيطة
والمركبة وليس كذلك اذ قد يخلو بعض من الازمنة عن بعض من الصور النوعية العنصرية

لبعض

لبعض من المركبات العنصرية وهو ظاهر ثم الظاهر من عبارة الشفاء ان الصور
البسائط العنصرية النوعية قد يكون كذلك كما ان الظاهر من كلام قدماء ان هذه
الصور لا يكون قديمة بالنوع قوله نقلا عن ارسطو انه انما نقل مما كان يحكى مما هو
انا نظير في الكتب المصححة الحكمية المتواترة نقلها عنهم لا ينبغي ان نغتر بمجرد قوله
اقول   على الحدوث الذاتي انا لا نم انه لا يمكن حمله على الحدوث الذاتي اذ الظاهر من
كلام قدماء الحكماء انهم ذاهبون الى قدم الذاتي على ما ينادي عليه عبارة الرئيس
في اشاراته على هذا فالظاهر ان الحكم فيه فصح ان يحمل قوله على الحدوث الذاتي
يرشدك اليه ما في الملل والنحل من ان فرفوريوس ذكر ان القول المحكي عن افلاطون
من القول بحدوث العالم فهو غير صحيح فنقل عنه انه قال في رسالة له اما ما محصوله
ان ما نسبوه الى افلاطون من انه قضى للعالم ابتداء زمانيا فدعوى كاذبة وذلك ان
افلاطون ليس يرى ان للعالم ابتداء زمانيا لكن ابتداء على جهة العلة ويزعم ان علة
كونه ابتداؤه ثم قال قوله العالم مخلوق وانه حدث لا من شيء وانه خرج من لا نظام
الى نظام لا يوجب ان يكون له ابتداء زماني كما توهم من قوله هذا اذ لا يصح
دائما ان كل عدم اقدم من الوجود فيما علة وجوده شيء اخر ولا كل سوء النظام
اقدم من النظام وانما يعنى به ان الخالق اظهر العالم من العدم الى الوجود ان وجوده
لم يكن من ذاته لكن سبب وجوده من الخالق هذا الكلام المنقول عن فرفوريوس ينادي
على وجوب حمل كلامه على الحدوث الذاتي قوله ثم نقل الى ما نقل عن الرئيس الا ان النفس
البشرية موجودة قبل ابداننا وان البعد المنظور لا مادة له وشيء منهما لا يوجب قدمها
الزمان لان الخلاء قوله هو دعوى من غير برهان ثم اذهم قد برهنوا على ذلك مع مطالبه بعللها
منهم وذلك فيما علقناه على رسالة صنفها الشيخ وسماها بالموضح العلوم ثم بينوا
ان الزمان يجب ان يكون قديما وادعوا مقدار حركة سرمدية لا يمكن ان تتحقق بدونه

جسم بل اجسام فلا شك ان هذه الدعوى غير مبرهن عليها كما ان دعوى افتقار الحادث الى مادة قديمة واورده عليها الفضلاء المتاخرين قد برهن عليها ... وقد عرض تحقيق هذا انما هو مع ذلك لو كان امكان الشيء من تتمة علة وجوده وليس كذلك

اما اولا فلما ذكره الشارح في حواشيه على شرح التجريد من ان تعلق الشيء بعد اتصافه بالامكان لا قبله واما ثانيا فلانه اعتبار عقلي متاخر عن وجود الممكن في مراتب على ما بينه شارح الاشارات ونقلنا عنه مفصلا في شرح التهذيب قوله اختار احد شقي الترديد هذا انما يكون اختيارا لاحد شقي الترديد لو كان قوله في الازل متعلقا بقوله متمم لا بقوله وجوده ولو كان الامر كذلك لزم وجوده في الازل لامتناع تخلف المعلول عن علته واما لو قلنا ان في ذلك كذلك او قوله في الازل متعلق به لا لامر آخر على ان ذلك بالحقيقة تخلف المعلول عن علته اذ لا معنى له الا وجود العلة في زمان بلا وجود فيه معلوله والامر ههنا كذلك قوله على ان ما ذكره لو سلم كله وهو انما يتم لو صح ان يكون للزمان وجود قبل حدوث الزمان العالم لكن الحق ان حدوثه في بعض من هذا الزمان لانه لما كان الارادة انما يتعلق بوجوده بهذا النحو وهو مدرم ان يكون العالم وجود قبل وجوده اذ الزمان من جملة العالم لا يقال الالزام ان هذا يوجب ذلك اذ لو لزم من عدم حدوثه في الازل ان يوجد العالم بوجه يكون بينه وبين موجده انفكاك لان يكون متقدما في زمان لا يكون فيه معلولها لا نسلم وجود العالم قبل وجوده لانا نقول ان هذا النوع من الانفكاك بين العلة ومعلولها لا يمكن ان يتحقق بدون تدريج لا يمكن ان يتحقق بدون حركة لا يمكن ان يتحقق بدون جسم ولو سلم ان هذا النوع من الانفكاك يمكن ان يوجد بدون الزمان مع ان بطلان هذا ليس مخفيا لما ذهب اليه القائلون بقدم العالم كارسطو واتباعه قوله متقدما عليه بزمان لا يقال ان نقول ان المراد بالزمان ههنا كونه موجودا معه

بوجه لا يتصور ان يكون احدهما موجودا ولا يكون الآخر كذلك وهو هنا ان لم يكن وجوده معارنا لوجود العالم كذلك بل كان له وجود لا يكون معه العالم لزم التخلف وان كان وجوده معارنا لوجوده لزم قدم العالم وهو باطل قطعا قوله لزم قدم الممكن مع سنده ما قدمناه قوله يحتاج الى المخصص ان اراد ان الصدور اولى كان وجوده او عدمه يحتاج الى المخصص وجودا فهو غير مسلم وان اراد انه يحتاج الى المخصص عدم اراده غير عدمي فهو مسلم وان اراد انما يحتاج وليس فيه شيء اذ هم يجوزون انتفاء الاعدام كعدم الحوادث المستندة الى عدم علتها وهكذا الى غير النهاية قوله نفس الارادة اي لا يكون علة ان نفس الارادة من جملة اسباب حدوث الحوادث وهي انما تؤثر بتعلقها الموقوف عليها وهكذا الى ان تنتهي الى تعلق لا يكون بعده الا المعلول التعلقات الارادة السابقة على التعلق بالحادث الموجد به وهو المراد بالآلات ههنا فظهر ان ما توهمه وهم ظاهر الفساد وان الحادث يتقدم عليه الامثال بالآلات واما الدور فيلزم هذا المقام لان هذا المعروض لا غير قوله فلا التجدد وقد منا كذلك ان الحركة او ما هي حقيقتها هذا التجدد فيكون لها لا محالة علة بها يتحقق او هي ماهية من اول الاسباب الى ما وجب ان يكون علتها ايضا كذلك فلا يكون هنا الا علة تستمر الوجود ومعلول بسيطا فلا يكون ههنا تسلسل لا في العلل ولا في المعلول لا يمكن ان يكون فيها هذه الاحتمالات لانه لا يتم شيء مما ذكره ساداتنا وفيها قوله فلا بد لعدم علة حادثة وانما يكون كذلك لو كان عدمه لا لذاته وليس كذلك كما صح من موصوف قال صاحب التحصيل ولولا ان الاشياء ما يعدم لذاته لما صح وجود الحادث وفي ذلك يحاكيه الى لذاته وحقيقتها ... الى اصل ما ذكر ههنا ان كان الموجود المكنة يجب ان تنتهي الى الموجود ويكون واجبا لذاته وان العوامل يجب ان تنتهي الى ما هو لذاته اعني الهيولى الا وهكذا يجب ان تنتهي المعارضات الى ما يعرضه لذاته اعني الامر الغير القار

لذاته وكان ذلك منشأ وهم من قال ان الزمان واجب الوجود لذاته فاندفع ما ذكره
بحذافيره هذا ثم انه لا يمكن ان يتمسك بهذا الدفع كلامه هذا وان اشتهر منه وعلى
بعض اصحابه ذلك فعليك بتطبيق ما ذكره على الكتب الكلامية قوله فلزم التسلسل
اقول لقائل ان يقول ان هذا انما يكون اعتراضا على دليلهم لو كان دليلهم مسلطا على
الزام على هذا التسلسل وتجويزه وليس منه ذلك في دليلهم على ما قرره ليس الا
ان العلة التامة لايجاد العالم ان كانت موجودة في الازل لزم قدم العالم
وان لم تكن موجودة فيه لزم وجود حادث لا يحتاج علة اليه او التسلسل وهو باطل قطعا
وهذا الاعتراض لا يتوجه على شيء من مقدماته نعم قد اعترض الشارح بقوله وانت خبير بان
هذا التسلسل جاز ان يكون على سبيل التعاقب وهو غير ممتنع عندهم فلا يلزم من صدور العالم
عن القديم تسلسل باطل ثم قال ليس لك ان تقول في جوابه ان هذا لا يمكن الا على [illegible]
مذهب من يحكم بحوادث الاستعدادات المتعاقبة [illegible] ذلك دعوى البرهان عليه
لو سلم ان المستدل من جملة [illegible] [illegible] عليه لا ما هو [illegible]
لتمامه [illegible] مثل ذلك اللهم الا ان يقال ان هذا اعتراض عليه على [illegible] تسليم هذا
الاصل فكانه قال لو سلمنا ان لهذه الدعوى مدخلا في تمام [illegible] او دليلا
قد يعلم قوله الحوادث في زمان واحد فتعين ان الزمان الواقع فيه جميع
الحوادث الغير المتناهية المتعاقبة لما كان مركبا من ازمنة يقع فيها كل واحد من آحاده
وكل زمان منه ذو بداية ونهاية كان له لا محالة بداية ونهاية فلا يكون غير متناه
وما وقع فيه العدم يجب ان لا يكون متناهيا فوجد العدم لا محالة في زمان لا يقع فيه
حادث على ما يشهد به التطبيق بين الازمنة المتفارقة المذكورة والعدم على كل فرد
متناهية فلا يكون [illegible] متناهيا [illegible] على كل بعض منها اللزوم
[illegible] بعض [illegible] منها اذ ذلك [illegible] لا [illegible] منها اما اذا اخذ كلها الواقع

كل منها في زمان متناه وعدم لا يكون الزمان الواقع فيه الكل غير متناه فلا يصح عليه
انه على الاعداد المذكورة قدر يعلم قوله وهو هو [illegible] بهذا لو [illegible] جسمانيا
جاز ان يكون المقدار الغير المتناهي بالتطبيق [illegible] غير متناه [illegible] الطرفين وهو باطل
قطعا [illegible] امور [illegible] لا [illegible] ونهاية فلا يكون غير متناه [illegible]
غير [illegible] زمان وقع فيه هذه الافراد متناهيا [illegible] زمان لا يكون شيء منه
الا [illegible] بعض منها [illegible] حوادث الكل [illegible] ان يوجد زمان
لا يكون شيء منها حادثة موجودة [illegible] لو صح ان يوجد مقدار غير متناه
هو متناهي الطرفين [illegible] لكن هذا باطل قطعا قوله [illegible] ان عدد
كل فرد [illegible] كون كل زمان وقع فيه واحد [illegible] هو [illegible]
متناها وهو [illegible] ان يكون حدوث المجموع [illegible] لا [illegible] فلا وجود للكل
الا في [illegible] كل فرد حادث هو المجموع [illegible] قوله [illegible] لقائل ان يمنع
[illegible] المتكلم [illegible] ان المقدار الغير المتناهي لا يمكن ان يكون متناهيا
واحد منها [illegible] الطرفين قوله لقائل ان يقول هذا الاعتراض لا [illegible] المستدل اذ
[illegible] منفصلة [illegible] اجزاء كل واحد منها [illegible] لا [illegible] مطلوبه او
لا يمكن [illegible] هذا الاعتراض لو تم [illegible] على [illegible] ووقع بعض [illegible] الواقعة
في المنفصلة وهو لا [illegible] المستدل [illegible] لا [illegible] وقوع ذلك لا يدل على
خلاف [illegible] الذي [illegible] كونه [illegible] هو مطلوبه واما كونه محالا [illegible]
نعم لو [illegible] المستدل ان الواقع [illegible] هذا او ذاك [illegible]
هذا ليس [illegible] ولذلك [illegible] كلامه [illegible] كلامه ان العلة
لوجود العالم ان كانت [illegible] الازل لزم قدم معلولها [illegible] والا لزم اما
وجود ما هو معلول [illegible] باطلا قطعا فالحكم ببطلانه ووقوع [illegible]

لا يقرره اذ هذا السند ان كان مرتبة الاجزاء المجتمعة الوجود في الخارج فهو قابل
بما يحاذيه وان كان غير مرتبة الاجزاء كان مركبا من الآحاد كما هو مذهب الحكماء في
العالم نوعا او جنسا وهو في حد ذاته نافذ في هذا اللزوم وكون هذا مطلوبه
ولا بد مع واحد منها فلا يكون غير اضافة علة جنس بعدده قوله كما يعلم الامر
لقائل ان يقول ان هذه الافراد انما يمكن اخذه اذا لم يمكن التسلسل غير متناهية الطرفين
وليس كذا اما فيما لم يتسلسل غير متناهية الطرفين بل في علم قوله ولا على تسلسل التعاقب
ثم وانما يكون كذلك لو كان الوجود على سبيل التعاقب يلزم ان يعرض الوجود
والمعدوم كثرة لا يمكن ان يوصف بالتناهي وعدمه وليس كذلك قوله على قول
مساواة جزئه للكل قوله ومن العجب انه قد احتج مع انه يستند والبيت الثاني ينافيه
وكان لا يحصل منه وبالغ في الاصرار على ان غير متناهية كالكل لا يكون ان يكون
اكثر من غير متناهية او جزئه اي ان ثلث حركات الشمس ان ازمان من الازل
الى يومنا هذا ازمان غير متناهية فصار يلزم ثلث اذا انقضى اليوم صار هو ...
فكان انه قال لا يخفى على هذا المكابرة فغضب علي ومرح في كلمات صار ذلك
سببا لان يسمع منه والحمد لله انه ... قوله يلزم الانقطاع لقائل
ان يمنع هذا اذ الانقطاع فرع الكثرة والامتداد والامر ... وليس نهاية
سمى بها وغاية ما يلزم منه ذلك كون احدهما ازيد من الآخر وليس فيه محذورا
اذ كما ان المتناهي قد يكون اكثر او اعظم من متناه اخر كذلك الغير المتناهي قد يكون
اقل من غير متناه اخر قوله لان المجموع موقوف الخ هذا لوم فانما يلزم لو يعني به
في نفس الامر الموقوف والموقوف عليه وليس كذلك لصدق ذلك على كل جملة
غير متناهية حدث منها واحدة ... قوله لكل عدد صورة الخ لو لم
يكن للاعداد صورة نوعية كذلك لما كان لكل مرتبة منها خاصية لا يكون بها عداها

وليس كذلك لما حقق في موضعه وهذا ليس بما فيما ذكره من ان كل عدد
هو نوع على حدة وليس هذا الا فرع ومذهب انه كذلك الا ان الواحد والاثنين
انما يكون هو الاثنين لو لم يكن بعد واحد او وهو بعد الوجه هذا النوع فلا يكون
العدد مركبا الا من الوحدات لا من اعداد او فلا يكون منافاة من قولهم العدد
انما يتركب من الوحدات ومن قولهم ان عددا لا يتركب من عددين قوله ما هو
مجموع زيد وعمرو الخ ان اراد ان زيدا وعمرا اذا لم يكن معه شيء او جزء زيد
وعمرو وخالد فنعم لا يمتنع كونه ان لا يكون معه شيء من ان يكون معه شيء وان اراد
انهما انما يكون اثنين او ثلاثة فمسلم وتركيبه من الاعداد ثم والنسبة ما قدمنا
قوله فلا يعد في المعلومات لم يكن تحسب على نعم يعد في المعلومات لكان المعلومات
من حيث انها معلومة له متعددة فلا يكون معلومة معلومات وهو باطل قطعا قوله
على تقدير حدوث العالم لو سلمنا ذلك فهو فرع اثبات حدوثه وهو لم يثبت
بعد فهذا السند لم يصلح ان يحمل سندا ايضا اذا كان الكلام على تقدير قدمه
قوله محدد ان اراد ان الكل داخل في العلم بها فهو مسلم وغير نافع اذ الكلام في المعلوم
من حيث هو معلوم وان اراد به الكل داخل في المعلوم من حيث هو معلوم فممنوع اذ
الامور المتكثرة بمعنى ان كل واحد منها على الانفراد علم به فهو عرض الكثرة متناهية
او غير متناهية فان كان الاول كان الحوادث المستقبلة متناهية الى حد لا يتجاوز
عنه والا الى ان لا يكون علمه محيطا بالحوادث كلها وهو خلاف الوضع فان كان
الثاني بطل ذلك ببرهان التطبيق كانه نظر الى ذلك اختار صاحب الاشراق كون معلوماته
غير متناهية فيجب عليه القول باعادة الافكار والادوار ... قوله علمنا في الازل
الخ ان اراد به ان لا يكون له معه في الازل صفة العلم فهو لا يلزم من ذلك وان اراد
به انه لا يكون المعلوم حاضرا عنده في الازل فهو مسلم وليس يخلو عندهم اذ هم يقولون

وليس

ان العلم بالبسيط جهل وعدمه جهل لعدم مطابقته للخارج فلا يكون سلبه عنهم علما عندهم
قوله فلعلهم حين الجوا اليه واما اشتغالا بالكلام سلمنا ان ما اورده ههنا ليس الا
النصح في بعض اولتهم لا في الكل وان هذا على تقدير ان يتم ولا يرد عليه ما قدمناه
لا نوجب حدوث العالم لجواز ان يكون لحدوثها دليل ودلايل اولا يرد عليه او علينا سيما
من هذه الايرادات على انك قد علمت ان في هذه الايرادات الباردة الغير الواردة
قوله فهذه مقدمات لقائل ان يقول اما سلمنا ان الامر كذلك فغايته ما لزم منه ان الحكيم
له عدم عثورنا على العالم والحكماء يقولون به فلا يكون منهم حكيم ما تفرد بالاحتجاج الا
الزام امثال هذه الامور الواهية الغير المطابقة للواقع قوله قال الامام اهل السنة
اختصاص التصريح الشيخ الشارح به قوله ترى العارفون بها ثبت حسرتهم لو كان
الامر كما ذكره لكان كلامه في قوة ان من هو مالك ازلا وابدا علم انه هو مالك واما الحكماء
كلما مالك ازلا وابدا وهو كما ترى لا يليق ان ينسب الى العاقل فضلا عن العرفاء الموحدين
مرادهم منه ليس الا انه مالك في حد ذاته موجود بوجوده على ما هو الحق الصريح الثابت
الذهن المستقيم الصحيح قوله وذهب الكرامية الا ان ذهب الحافظ وجمع من الكرامية
او ليس له اختصاص بالكرامية كان ينبغي ان يذكر مذهبهم على ما شرحه في الكتب المبسوطة
قوله البلاد العقلية تجاه الى البرهان مدير يثبت اعلمها بالامر مخلفة كما في الصناع
حصول الكمية الرسم الله كذلك على ما وجدنا في كتب المنطق لا الى قوله
لعود الى الاول لما فرغ لعلهم اذا الظاهر من كلام المصنف انه استدل عليه بالاجماع على
ما هو مقتضى عطف هذا الكلام على ما تقدم عليه فيكون ذلك دليلا اخر وكان ان يقال كونه
لانه زعم اولا ان مرجعه ليس هو بناء العرفة ومرجع ما يدعه فلا حاجة الى الاعادة
قوله بالاجماع ان كان مراده بالاجماع الاجماع الشرعي فهو فرع ثبوت الشرع واثباته
الدال لا يمكن الا بالنظر فيكون اثباته به دور به مصادرة وان اراد بالاجماع الق

فانه لا يلزم ان ذاك كذلك بالاجماع اذ البعض من الامم لا يسلم فيه ذلك كما سمعته
قوله لقائل ان تقول كل ما يكتسب بالنظر والفكر يجب ان يكون قبل ذلك مجهولا مطلقا فلم
لا يجوز ان يكون هذه المعرفة كافية في العبادة ولا بد لمعرفة ذلك من دليل قوله بديهي لو
كان العلم بوجوده بديهيا لكان الاصابة ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام
لكن التالي باطل فكذا المقدم اما الملازمة فظاهرة واما بطلان التالي فلما سمعته في الكتاب
من انه استدل على وجوده تعالى باحوال العالم وما فيه قوله كيف منهم من يسلم الجاهل
ان يقول انهم قد اعتقدوا واعترفوا بوجوده تعالى من غير دليل بل الحق انهم كانوا كافرين
محمد صلى الله عليه وسلم وعنادهم انظر على ما نطق به الكتاب الالهي الدال على انهم يعرفون
النبي وبنبوته وكونه حقا في دعواه كما يعرفون ابناءهم وبالجملة مثل كانوا الى ان
لا يعلم وجوده وبنبوته نوعهم لم يحصل السيف لا يمكن ان يوقع مثل ذلك
على انه من الجائز ان يكون اقرارهم في اكثر الاحيان بسبب انهم يشهدونه لا بلغة ذلك
من دليل قوله كلفوهم لو كان الامر كما توهم لكان تكليفهم هذا التكليف بالا يطاق
عليه لكن التالي باطل اجماعا وجه اللزوم كون هذه الامور نظرية لا يمكن ان يعلم الا
بالاعتراف بعد النظر فلا نظر ورتب عليه وهو كما ترى قوله فيلزم الجرانا
يلزم ذلك لو وجب ان يكون كل نعمة نعمة وليس يجب ذلك فلا يلزم ذاك ولا يلزم
من ذلك ان لا يكون النعمة واجبا لكونه عن اختيار اذا النعمة لو فرضنا احدهما اختيار لك
هو ما يكون الملائمة نعد العامل مع حسن الاشارة وقيحها وفيهما عن اختيار لا يكون كذلك
ومن قال ان الواجب هو النعمة اراد به الاولى من معنى النعمة وهو امر لا يكون
الا بالاختيار فيكون اختيار فاندفع ما ذكره الشارح المحقق قوله بالاختيارات
حصر بانه قد يقصد سببا لعد العامل في هي شيء يبالله وقدر كه له لذاته فيكون هذا النعمة
بالاختيار اذ من البين ان هو معا العطاء اذ اترك لعلمك لحسنة او قبحه فيكون بالاختيار فظ

فيه ولا يسمى بالاحسان الا بهذا قوله بالاقرار ان اراد ان الكافر مكلف به لا بالاقرار
اللسان فقط فممنوع اذ هو به فقط لا يصير مسلما ولو سلم فهو ليس مكلفا به بالعلم و
هو ظ محتاج الى النظر وان اراد به مكلف باللسان والجنان معا فمسلم ومحتاج الى النظر
اذ النظر لا يمكن ان يحصل الا به قوله لانه لم يستحق الله لو لم يمكن ويكون الا الكافر مكلفا
ان لا يستطيع وجب عليه ما لا يمكن ان يوجد به [illegible] قوله اي كون العلم
عند بعض من مقولة الانفعال والمراد المذكور في كتب القوم ليس الا ان العلم هو الصورة
اي صفة او الاضافة بين العالم والمعلوم او صفة ذات اضافة والاول مذهب جمهور الحكماء
وبعض المتكلمين والثاني مذهب الاشعرية وبعض المتكلمين والثالث مذهب جمهور المتكلمين
ولم يقل احد ان العلم من مقولة الانفعال كما ذكره الشارح قوله واحتج عليهم بانه باطل
اذ ذلك لو كان واجبا عندهم لما اعترفوا الخلق بعضها عنه لكن اللازم باطل اذ الاجسام
الكثيفة قابلة للضوء دائما وليس له مراد بعض من الاول ولذا قال الرسل في الشعاع ان
حدوث الحوادث يتوقف على حركة الافلاك فقط وقد يتوقف على حركة الفاعل وقد يتوقف
على حركتها معا [illegible] قوله ومن البين كون هذا امتناعا [illegible] لا يكون العقل سببا
الفاعل [illegible] كيف يحصل العلم مثلا لا يكون فعلا ولا يكون الفاعل حين صدوره له ان
مع اللزوم الجميع ليس شيء وليس [illegible] ان كل شيء [illegible] لانه لشيء هو بالحقيقة
ليس لازما له ولذا قد يتخلف عنه بطريق خلاف العادة كما في المعجزات والكرامات كيف
لا وليس [illegible] الى [illegible] وفيه نظر له جواب كون ذلك بتقدير العلم قوله واعلم ان
تحقيق كون هذا الحسابة [illegible] وسنده ما نقل عنهم بقوله وان بالوسائط [illegible] الا
اذ لو كان المراد ما فهمه الشارح من العبارة ان يقال بالوسائط شرائط والا وهو
[illegible] ان يكون المراد هم اجزاء فاشر [illegible] شرح [illegible] الواجب وصفاته [illegible]
الى [illegible] قوله فالطريق الى العلم اي لا يلزم من كون طريق العلم منحصرا عندهم

بالحس ان يكون لهم هذا على طريق النظر وانما يكون كذلك ان لو وجب ان يتعلق بحكم
ما ليس به هذا الطريق وليس كذلك على ان لهم ان يمنعوا ورود السابع ليس بحجة اذ
[illegible] الا ما هو [illegible] فلهم ان يقولوا الا نسلم الحس الا ادراك ذلك
قوله قلت هذا منع كلامهم هذا ما حققناه في حواشينا على شرح المواقف [illegible]
ان العلم بالاشياء على الوجه الكلي في العلم بحقائقها ولا يلزم من وجوب [illegible]
على ان الاشياء الوجه مع ادراكها [illegible] في العلم على ادراكها ليس [illegible]
علم [illegible] على ما [illegible] الاختلاف الواقع [illegible] ان العلم بالعلم
[illegible] فلا يكفي في كلامهم هذا [illegible] بالذكر ما [illegible] يكون [illegible]
وهو يحتاج [illegible] قوله على ان هذا [illegible] العلماء [illegible]
لا يلزم من عدم حصول العلم بها لا طريق الاحد [illegible] عدم حصوله [illegible] الى
ادراك [illegible] هذه الامور [illegible] على ادراك هذه الا
[illegible] قوله الى المعلم ان اراد به عدم العلم به بدون معلم [illegible]
اذ [illegible] ان العلم [illegible] الى المعلم وهم يقولون [illegible]
يلزم الدور [illegible] ان اراد به [illegible] المعصوم [illegible] المعلم المعصوم
لا يكون [illegible] ان يعلم هذا [illegible] كالنظر مع [illegible]
يعلم [illegible] قوله لصاحب الشرع [illegible] ان صاحب الشرع وان كان حكيما
الا انه لا يوجد في كل وقت [illegible] بالعلم او معصوم [illegible]
[illegible] لعدم الاعتماد [illegible] على الخطأ والسهو والنسيان [illegible]
يكون [illegible] على الاكثر [illegible] ان يكون معصوما [illegible]
[illegible] قوله [illegible] حادث [illegible] الا [illegible]
لو لم [illegible] على كل حادث [illegible] كلف [illegible]

او يكون ما هو معلول له غير حادث في الموضوع فلا وجه لما ذكره من جواز هذا الصدور
لم يتم هذا ولهذا لم يورد هذا الدليل في مطالبه بهذا الوجه قوله اي يكون الذات علة ع
هذا انما يصح لو صح ان يكون الذات وحدها علة تامة لهذا الاتصاف وليس كذلك لتوقف
هذا الاتصاف الذي هو نسبة على الوجود الحضوري امتناع تحقق النسبة بدون تحقق الطرفين
اللهم الا ان يراد ما يعم العلة التامة والعلة الناقصة المستقلة بالتأثير قوله وجودا خاصا
هذا الوجه فانما يتم لو كان الوجود [illegible] وليس كذلك لما حرر في مطالبه من ان
ليس للوجود المطلق افراد [illegible] قوله فلا يشك احد لا يخفى ان الوجود المطلق اذا لم
يضف الى امر [illegible] السلب صدق عليه انه اخص [illegible] الاضافة الى شيء فيجب ان يكون
واجبا لذاته مع انه يستحيل على امرين احدهما سلبي قوله اثر الفاعل ان اراد باثر الفاعل
نفس ذوات الاشياء على ما هو الحق [illegible] اثر الفاعل انما هو نفس ذوات الاشياء
لا اتصافها بالوجود [illegible] اشتراك الوجود في الواجب والممكن [illegible]
هو نفس ذواتها لامتناع [illegible] وان اراد [illegible] الفاعل نفس اتصافها بالوجود
فرع ان يكون لها اتصاف [illegible] موصوف قوله [illegible] للفاعل
ان يقول الاستدلال [illegible] فيندفع ما ادعاه السائل اذ دعواه انه
ما ذهبوا اليه من لزوم هذا [illegible] هذا اللزوم وعدم تحققه لا يمنع الملازمة
وبين الملازمة [illegible] او وجود واحد منهما لا يمنع الملازمة
على ان بطلان [illegible] ما ذكره من حيث هي [illegible]
علة للوازمها المتقدمة على الوجود كالامكان والامتناع والوجوب [illegible]
انما يكون [illegible] لو كانت [illegible] لا امكان [illegible] وليس كذلك [illegible]
لا يمنع [illegible] ان لا يكون [illegible] ما هو معلول [illegible]
كذلك [illegible] معلول لها قوله لزم الدور لزوم ذلك [illegible]

[Marginal note:] وليس [illegible] اطلاق على الانسان اي من حيث انه انسان واما اطلاقها عليه من حيث جسده والعظم
الافعال منه في موضع يناسب هذا الاعتبار فهو جائز كاطلاق الرئيسة على النفس ولذا جوزه الزمخشري
الرئيسة
في قوله [illegible] الى
ان يراد بالية [illegible]
[illegible]

اذ الدور توقف الشيء على ما هو موقوف عليه لا يجد توقف الشيء على نفسه والملازم منها
هو الثاني لا الاول قوله فكونه لم يعرض مسلم وانما يكون كذلك لو لم يكن
هو المتقدم في كون الشيء موجودا او يحتاج فيه الى وجود [illegible] في نفس الامر وليس
كذلك اذ قد تقرر في مطالبه ان الممتنع [illegible] الشيء موجودا الا كونه [illegible]
هذا [illegible] الا ان الحاصل للوجود بالفعل [illegible] الوجود على وجوده
فان [illegible] قوله بعد اي هذا انه يبطل [illegible] على ما هو مطلوبه لو
كان في الآية ما يدل على انه خالق كل شيء [illegible] قوله غير [illegible]
لعاقل ان يمنع عدم الفرق [illegible] قوله اي [illegible]
هي ان فعل العبد اما ان يكون لقدرته مدخل في تأثيره او لا فان كان الثاني
فاما ان يثبت له قدرة او لا والاول هو مذهب الاشعري القائل بان فعل العبد
[illegible] وان له قدرة لا تأثير لها فيه [illegible] والثاني مذهب جهم بن
صفوان فانه يقول فعل العبد مخلوق له ولا قدرة له عليه وان كان الاول فاما ان
يكون لقدرته استقلال في التأثير [illegible] فهو مذهب الاستاد ابي اسحاق
الاسفرايني الذاهب الى ان فعل العبد [illegible] وان كان الاول فتأثيرها
اما في نفس الفعل او في وصف من صفاته فان كان الثاني [illegible] ان يكون معلوله
الاسم واحدا ولا والاول هو مذهب القاضي ابي بكر الباقلاني القائل بان
الفعل مخلوق له وصفة التي هي [illegible] الثواب والعقاب من العبد [illegible]
او يقول ان اثر قدرته [illegible] الفعل [illegible] واحدا وان كان
الاول فهو مذهب [illegible] امام الحرمين [illegible] والقائل بان العبد [illegible]
والارادة في العبد [illegible] الفعل ان [illegible] الى الاستاد [illegible]
العبد [illegible] فهو كلام حق واما [illegible] الفعل لقدرته [illegible]

قلنا
وكونه ظاهرا ومعتصما من البعد هو غير واقع لان هذا انه هذا الفاعل انى هو الى بر اليابا
لا مذهب الاسماوكى ان مالته منسى ان نراد هذا القابل عدم استقلال قدرة
العبد فى التاثير ان هذه الصفة هو انه غير مطابق لواقع علاما اشرناه
حنيئذ انه ذاهب منه ان هذا القابل مايل باستقلال ما شرناه هذه الصفة حس
مدرجه قوله فان كمس منهم لو كان لحقق بد منهم هذا ان قال شارح الاسار
فى سرد بعث ما لله سو ما هو منافى لذلك وليس كذلك بما يعلمه عن شه من سرها
رساله صنف الشيخ ... هو واجب لعلمه وصفاته وافعاله فلكى مرادهم معنى
اذ اشر بالله فى هذا الشرح قوله والجواب عن الاول ان هذه الاجوبة انما يصح لو
لكسب العبد معنى صحيح كما ان الثالث فرع ان يتم ما ذكره الاستوى من ان الصوت
والكل فى جميع محل المنع وسيجيها سنذكره قوله فذهب المعتزلة مالت الى المعتزلة
عن ما فهم من كلامهم كشف لا وانه يفهم من كلامهم الا ان كاشتمالهم الصفات عليه
لا يتصحح قيام مبدا ... لان علمه مستقل عنه بذاته فلا يكون فى كلامهم ان صفاته
لم عين ذاته رشدك الى ذلك ... ابى المطهر فى شارح المحصل ... لا
خلاف فى اثبات تعلق بين العالم المعلوم والقادر والمقدور وانما الخلاف فى انه
ذلك التعلق هل هو بين ذات العالم وبين المعلوم وبين ذات القادر والمقدور او
بين صور حاصلة بالذات حقيقة مغايرة لها وبين المعلوم والمقدور ومحايدة قالوا ان التعلق
بين الذات وبينها وهو مذهب الاوائل واخرون قالوا بانهم اصطلحوا انه يثبت
الاشاعرة الى ان تلك الصور معلومة بانه فى حد نفسها غير واقعا بالمعنى ومذهب ابو
هاشم الى ان تلك الصورة غير معلومة ولا مجهولة ولا موجودة ولا معدومة غير قبل
بالحال هذا كلامه وهو دليل لا ظاهر فى ان الشيخ مرادهم ان علمه عين ذاته
قوله ولا خلاف لا دليل فى عدم خلافهم فى الصفات كلها والحصار الخلاف بينهم فيها

ذكره

ذكره ما هل اذ الظاهر الحكماء عن ما ليس لكونه مستقلا ولا يكون شيئا بصيرا
ولا ارى انهم يقولون ان اثبات السمع والبصر له هو بالدلائل السمعية قوله و
الفلاسفة انهم من كلام ذلك الحكماء انى طالب ... العلم سميع الا ان يكون معناه
سمع عند غيره وذاته وهو لكونه عالما بجميع الاشياء وذلك كاستعمالها وكذا
فى صفاته كلها قوله قبل المحصول كلامهم انما يكون محصول كلامهم هذا لو لم يصح
ان يكون ذاته علما وقدرة وارادة باعتبارات شتى وليس كذلك قوله
لو كانت الصفات عند المعتزلة من الاعتبارات ... لما صح ما ذكروا لانهم
ذاهبون الى انها عين ذاته قوله هذا لو تم فانما يتم عند الفلاسفة لا عند المعتزلة
من المتكلمين لانهم يجوزون صدور الكثير عن الواحد الحقيقى اللهم الا ان يقال ان الالزام
من الكلامى على مذهب الحكماء والثانى على مذهب المعتزلة ... قوله لا بد له من
مرجح لهم ان يقولوا ان هذا لو تم فانما يتم لو كان هذه الصفات امكان وجود وليس لها
هنا وانما هنا ذلك ادليس للصفات وجود الا فى محلها وصفاته ... والشيخ
لما ... وجود ما ... لا يكون لها علة ... جواب قوله وهى محتاجة
الى الموصوف ان اراد ان احتياج الصفات الى موصوفاتها فى الوجود من حيث هو مس
ولا مس اذ الصورة من صفات الشئ وليس لها احتياج لها احتياج الى محلها فى وجودها
بل الامر بالعكس وان اراد ان احتياجها اليها فى الوجود من حيث ... ولا لزم
من ان يكون هذه الصفات ممكنة الوجود فى انفسها قوله ان هذا مخالف لذلك
محال للعقلاء كلام اذ الاشاعرة باجمعهم قالوا انه يحتاج فى كونه عالما الى
العلم وفى كونه قادرا الحاج الى القدرة وهى غيره وكذا الحال فى صفات الحقيقة
قوله والادلة التى اه لك ان تقول ان هذه الادلة كلها انما هو خبر بامور قد
ذكر فى مطالبه لكن هذه الاجوبة ... ما هو مشاهده ... ذكر فى هذه المواضع

قوله غير محصور ان اراد انه غير متصور لعدم تناهيه فممنوع لكونه اثر المختار لما
لا تم ذلك لجواز ان لا يكون بعدم القصد على الالحاد زمانا اذ الظاهر ان عدمه
ذاتي غير مناف لعدم اثره وان اراد انه غير محصور لاستلزامه لعدم القدرة
على بعضها فهذا الوهم ما لم يتم فيها لانه القضايا كلها قوله لا نسلم لما لا عدم شمول
القاعدة لها لان المراد مد مورد منظاته ان كل ممكن حدوثه ذاتا لا يمكن ان يصدر
عن فاعل موجب فيكون القاعدة شاملة لها وكانه نظر الى ذلك زل وعدا صادفا
كما يمكن ان يصدر انه اختيار ان الفعل كمصدره اذ هو امام محصور لو لم يكن لعدمه
حدوث ذاتي وليس الامر كذلك قوله كون الشيء عالما لو كان لوكان الشيء عالما
معللا بقيام العلم به في الشيء به لما كان لله صفات علم مابه لعدم قيام العلم بها
بناء على ما حقق في منظاته لكن اللازم باطل بديهة فكذا مقدمه وجه اللزوم ما ذكره
بعينه قوله لقائل ان يقول الى آخره ليس ان عموم العالم يستدل على معلوم العلم
فهو اما ان يكون عين العلم او غيره فان كان الاول لزم ان يكون هذا يعم عين معلوماته
او مد يكون عندانه واحد وباقيه ان العلم بالنفس المعلوم وهو بط وان كان
الثاني لزم مبانيه بعه والالحاد ان لا يقوم علم احد به ويكون لها مانه قوله وان
تنزل عن الحكم انه ان يقول انا لو تنزلنا عن ذلك فهو موصوف بامرين متلازمين في ذلك
نزاع لا حد به وجودها كالوازم الحدة من حيث هي هي مع قدمها بها والعكس الموجب
ومعلولها قوله ما تزاد لو كان مراده هم بها لما كان لسمي من المقتضيات معان الالاخر
وليس كذلك قوله بعدم الاسلاك هذا انما يمنع لو لم يمكن الاصحاب المذكور
مشترك المورود كان له اختصاص بالحد منها دون الالخر فجاز ان يمنك احدها
فيه الالخر وجاز اعتبارها لخلافها وان جزئيات كلها قوله بل جميع اللوازم الى
انتظامه كلانه ان مراده من اللعوازم لوازم لا يكون صفة ملزومها ولا يكون فيه

للوازمها ونعم العام على كل واحد من افراد العالم اسداء عند الاشعري وتركه
هو هم ولقائل ان يقول ان هذا انما يرد على هذا التوقيع لو كان في نفس الامر لوازم
ومتى ما كذلك وان ليس ظاهر قوله لو صح ان يقال ذلك ههنا لكان ما الاحسن ان
بين الغرض بها موجودات لا يشاركه فيها ووصفا لا اخر ولا جزاء له وهو الظاهر وفيه
وادفع من جميع ما ذكره قوله نفي لزومها يصح ان يقول ان هذا انما توجب عدم هذا
الترتيب لو لم يكن المراد من نفي لزوم تعدد القدماء في تعدد قدماء كذلك الا في تعدده
مطلقا وليس كذلك على ما يشاء في عليه اقوال قوله انما الصحيح انما الصحيح هنا الحصر لو
وجب ان لا يوجد الا بحسب المعدوم ولا يعتبر الوجود في الستة الجهة على ما قبل ذاته
وليس بحسب ذلك اذ الوجود وليس هو على الجهة شيء الا ولا يعتبر ذاتا على ما نقل في قوله
كلام الاشعري حيث قال ان وجود كل شيء هو عينه وان اراد وان مفهوم الوجود
ليس هو مفهوم الجهة وليس عينه في الخارج في الخارج عارض وهو من هو
ان الوجود غير محمول على الاجناس مواطاة قوله جوزوا انفعال الالم منه كونهم
الانفعال ان يكون بناء لكونهم على استقلال الذات بجواز ان يكون بناءه على كون انفعال
الاعراض غير محال لما لا بد لنفي ذلك من دليل قوله فلان الانفعال الى هذا انما يدل على
ذلك لو لم يكف ما سماه الواجب الى كونها من العلاقة في حصول الحادث وصدوره الى آخره
الحدود والتأبيد وليس كذلك رشدك الله انما مع الاطلاع على دقائق امور عجيبه
ليس في وسع البشر غير قادر على علمها ومع ذلك قد قصد على بعض ذوي العقول الساطعة بها
فلا يكون هذا الاشتمال ملزوما للعلم قوله قد صح انه لو سلم ذلك فانه لزم
منه علمه به فعال المتعددة وليس كما انه يحصر المعلومات فلزم منه في علمه
بناء على جميع المعلومات فلهذا لم يكف كون هذا العدد في الحال وهو الله امورا
امورا في بابهم ذلك قوله فلا حاصل الا لاكثر على وجوب ما ذكره في اثنا

النفوس المنطبعة الفلكية والقوى المدركة الجوانية والانسان ان ما يدركه العقل قد يكون معه
لا يمكنه ادراكه الا بواسطة امور جسمانية وهذا لو تم لدل على ان الجزئيات من حيث هي
جزئيات لا يمكن ان يدرك الا بالآلات جسمانية فلو [illegible] عليه [illegible] العقل لم يعلم
علم به بالمعلوم [illegible] ويمكن في الوجود شي لا يمكن ان يعلم به والجواب ان كان به اعلم
حاصل يمكن ان يعلم بالاشياء كلها وان لم يكن محتاجا لاحتاج النفوس الفلكية والانسانية
في ادراك الجزئيات الى الة لكانوا [illegible] قوله نحو وجوده اي هذا النحو
من الوجود اما مع هيئة الشخص او عرضا فان كان الاول فالامر متحقق في هذا النوع من الشخص
او منها فان كان الثاني فاما ان يكون داخلا في التشخص او خارجا عنه فان كان الاول
كان في التشخص امر به غيره [illegible] ليس كذلك [illegible] وان كان الثاني فهو اما
ان يكون جزءا حقيقيا او لا فان كان الاول كان في العوارض فلا يكون [illegible] قوله
علمت ان ليس منه هذا وان كان الثاني كان [illegible] الى [illegible] عن معنى الجزئية او [illegible] الكلي الى الكلي
لا [illegible] الجزئية وقد علمت انه بعد [illegible] قوله وصح الصدور [illegible] لو كان مراده
منه ذلك [illegible] امتناع صدور [illegible] الكلي [illegible] صدور [illegible] علية او الكلي المشترك
بالفعل [illegible] صدوره [illegible] لكن الثاني باطلا اذ الكلام في امكان
صدور الكلي مطلقا وامتناع بعد صدوره [illegible] ان الكلي له معان منها .
هذا المعنى المذكور في الشرح ومنها ما يمكن ان يكون متعددا في نفس الامر وهذا النوع
ما معدوم لا يمكن فيه تصوره بهذا الوجه الكلي خلاف الاول [illegible]
لا يمتنع تصوره من وقوع الشركة جاز ان لا يكون ممكن التعدد في نفس الامر [illegible]
من [illegible] مجرد تصوره بالوجه الكلي [illegible] قوله لان الصورة العلمية
لنا [illegible] ان يقول ان [illegible] بان العلم بالجزئيات [illegible] ليس بنفس ذات العالم ولا
صفة قائمة بها ومع ذلك لنا علم بها وليس علمنا بها الا بنفس ذواتها الحاصلة لنا

فجاز ان يكون نفس [illegible] صورة معلومة للعالم [illegible] العقل [illegible]
ان يكون بنفس ذاته علما [illegible] الى [illegible] علمنا بالاشياء [illegible]
يمكن ان يحصل ذريعة الى العلم [illegible] وجه فجاز ان يكون [illegible] قوله بل علم
[illegible] العلم بالعلوم في [illegible] لا [illegible] علم الجزئيات المحسوسة
ولا بالعلم بها [illegible] معدوم [illegible] الصورة [illegible] الحواس
ليس [illegible] الوجهين وقد [illegible] العالم والمعلوم في نفس الامر
واما بطلان التالي فلنا علم بها وما نعلم بها مع ان ليس هذا العلم بنفس ذواتها ولا
حالة فيها ولا صورة معلومة لنا [illegible] العلم هذا العلم بل بنفس ذواتها الحاصلة بوجه
آخر سوى هذين الوجهين قوله فما يحتاج [illegible] في تصور هذه الامور
الى حصول صورة منها عندنا [illegible] علم الصفات [illegible] المعلومة لنا بحصول صورة
منها عندنا [illegible] ولنفس ذلك [illegible] موضوع [illegible] علمنا بها ليس الا بنفس
ذواتها لا بصورها [illegible] قوله احد الامرين لو كان شرطا الادراك احدهما [illegible]
لكان علمنا بالجزئيات [illegible] لحصول صورها في العقل [illegible] او حلولها
[illegible] لا يوجب كونها صفة له لا كونها [illegible] ابطال [illegible] المجرد
او الجسم المجرد والكل باطل [illegible] قوله [illegible] صادرة
[illegible] ههنا البحث
اولا ان ليس شيء [illegible] الوجود [illegible] العلم بشي فهو
[illegible] قال [illegible] شي عند شي [illegible] للادراك [illegible] اوغير
الحلول [illegible] صح ان [illegible] عدم الدليل [illegible]
[illegible] النوع الذي [illegible] على ذلك قوله فلا [illegible] كلامه هذا ان
شرط الادراك اما هو [illegible] العالم [illegible] العلم [illegible] او شرطا او [illegible]

لحضوره ووجوده بما ركه الغير كما في العلم بمدركات الحواس في العقل المجرد حسب الكوا
به ومعلوله الاول وغيره مع كونه حاصلا به العقل اشد من كل [illegible] الحاصل
هو اصلا بان ينكشف شيء وليس فيه ان يعقلها فاعلا اذا كان شرطا للامر وكان علمه
اشد منه كان ذلك اولى بانه ليس [illegible] بل غايته ان يعقلها فاعلا ضعيفا اذ لا صح
ان يصير منشأ الانكشاف بالاقوى اولى قوله هذا الورود اما رد على من ادعى
كلية الحكم ويقول ان تعقل العلة لا باعتبار ملزوم لتعقل معلولها الذي كذلك
وليس في كلامه كذلك او ليس الاحواد ذلك [illegible] الى العقل الاول اذا كان معلولا
له لا لكونه [illegible] العلة بهذا الوجه ليس [illegible] المعلول
بعرضي ان يكون ذاته باعتبار لا عين علته به كما ان ذات علته باعتبار علة له
وما هو علم ههنا كذا معلولها وهذا ليس منافيا لكون ذات الموجود في الخارج
لا يوجب امثال ذلك حاصلا عنده كما لا يخفى على انه ان يكون علمه به فرع علمها بمعنى ان
يكون تعقل [illegible] لجواز ان يكون هذا العلم مصحح [illegible] كل
واحد منهما بالعلم شرطي لا يكون علم احدهما فرع علم الاخر وان اراد ان يكون علمه به
فرع وجوده وصدوره عنه اذ علم المعلول لا يصح ان يكون العقل بكل منهما فرع الفعل الاخر
به فهو مسلم ولا يلزم ان يكون بعد علمه فرع تعقل ذلك الجزء قوله صدوره بالاختيار
بها انما يكون منافيا لصدوره [illegible] علمه بها بالاختيار لو لم يعقل ارادته
لكونه غير مكره ولا ساهيا [illegible] وبصدوره [illegible] اراده ولو كان [illegible] كذلك
لم يلزم ان يكون العلم به سابقا على صدوره عنه بعد وليس كذلك قوله لهم ان يقولوا
كما ان كون واحد مبدأ [illegible] لا يحتاج في كونه مصدرا الى ان يكون له [illegible] بالفعل
كذلك كونه عالما بالفعل لا يحتاج الى ان يكون له معلوم بالفعل لانه [illegible] دليل
قوله وكما ان علمه الخ هذا لو تم [illegible] لو صح ان [illegible] لا يكون [illegible] عالما

بامور متكثرة يكون لكل واحد منها صورة [illegible] وكذا [illegible]
ليس العلم بشيء عنده معنى سوى حضوره بنفسه او بحقيقته لا لحصول شبحه ومثاله وصورته
وصح ان يكون ذات موجودة في الخارج جوهرا باعتبار وعرضا باعتبار معلولا
باعتبار واجبا لذاته باعتبار وهو كما ترى قوله ليست سوى اي فرق بين ذات
العقل الاول [illegible] ان ذاته البسيطة [illegible] ان يكون علما باعتبار معلولا باعتبار
علما باعتبار معلولا باعتبار [illegible] كون الممكنات كلها موجودة
في علمه او لا ينظر لهذا معنى سوى كونه جزء علمه او كونه عالما به والاول [illegible]
يكون العلم واحدا كما ان [illegible] ملزوم [illegible] المعلوم بالعلم وهو امر مع انه [illegible]
[illegible] لا معنى له ولا وجه معقول له وكذا الحال ان كان مراده ما ذكره بعض [illegible]
ان المعلوم في الذهن في العلم قائم به [illegible] قوله [illegible] هذا الحكم لجواز
ان يكون مناط العلم [illegible] المعلوم بالذات هو العلم ليس الا
لا امر اخر ولا [illegible] صورة المعلوم [illegible] بانفسها ولا بد [illegible] مع ذلك لا يكون
[illegible] علمه به شيء [illegible] الى ذلك [illegible] تسليم
ان العلم [illegible] تسليم ان المعلوم بالذات [illegible] لو كان الامر [illegible]
[illegible] ان العلم [illegible] حادث [illegible] وجود شيء [illegible]
للمعلوم [illegible] ليس كذلك [illegible] هذا الوجه [illegible] الامور المتعددة
الحقيقة [illegible] وجود [illegible] العلم [illegible]
حسب [illegible] قوله لو كان [illegible]
حصول [illegible] هذا الوجه [illegible] ان يكون [illegible] بانفسها
اولا [illegible] الاول [illegible] ان يكون [illegible] بانفسها وكذا
للمعدوم [illegible] حصول ووجود [illegible] قائمة بانفسها

بل على المثل الا انه لا خلاف ان كان الشارح خلاف الواقع ان كان قضاياه بذاته
او سلم كون المعلومات غير محدودة اي غير متناهية موجودة بالفعل بل وما يوجد منها الى وجه
بعد او لم يوجد وهي فرض انه وجوده فهذا غير ما لم [illegible] والكل باطل كذا اما هو مردود له
قوله لا يخفى انهم حصروا معنى لفظة في معان شتى منها هو ان يكون هذه المعلومات
جزء العلم او [illegible] لا يصلح ان يراد منها هنا وقد علمت [illegible] لكل واحد منها
انه يمكن ان يكون [illegible] علمه قوله نعم الحصر الذي اشار اليه قولنا انما سوى ما ذكر له
ثم ان كل [illegible] وجود [illegible] او وجوده ذهنا هو نحو هذا الوجه
اما ان يكون [illegible] الاول لزم على المثل الا [illegible] وان كان
الثاني لزم [illegible] بذاته [illegible] قوله لانه يكون [illegible] هذا انما يكون
كذلك لو كان مقتضى كلامهم هذا ان يكون احد العلمين علما بالآخر [illegible] ويكون
علمه او صورة او ما [illegible] عنده حصول عنده وليس الامر كذلك فلهم ان
ان يقولوا ان المراد بالانطواء ان علمه [illegible] هذا الوجه بانه [illegible] معلوماته
وحصولها عنده لا لحصول صورها وهي كما قلت [illegible] العلم الا [illegible] العلم
واحد والمعلوم متعدد قوله لا يخفى بعده لو كان في ذلك [illegible] تصحيح ان
العلم الذي له نعم واحد والا لزم ان يكون العلم باحد المتباينين عين العلم بالآخر
الآخر وهو باطل [illegible] المقدم [illegible]
قوله وحصور احدها ان اراد ان حصور احد المتباينين [illegible] الوجوه غير
منطو به حصور الآخر فهو مسلم ولا يلزم منه ما هو مطلوبه لجواز ان يكون له وجه
لا يمكن ان يعقل بدونه فيكون تعقله مستلزما لتعقله ان اراد حصوره باي وجه كان
ليس [illegible] فهو ممنوع [illegible] له وهو لا يمكن ان يعقل بوجه
ان [illegible] قوله ان اراد ان العالمين [illegible]

[illegible] يقولون [illegible] القول [illegible] وسنده [illegible] الموجودة في كتبهم
[illegible] ان اراد ان غيرهم يقولون [illegible] فهو مسلم ولا يلزم منه الا ورود ما ذكره
عليهم لا على الفاضلين لانطواء المذكور قوله وهي باعتبار كونها [illegible]
[illegible] قوله هذا [illegible] ولا ان هذا انما يمكن [illegible] منافاه
كذلك [illegible] موجود [illegible] قوله فالمقتضي لمقدوريته [illegible]
[illegible] لمقدوريته [illegible] ان هذا [illegible] الشيخ لمقدوريته
الا الامكان [illegible] بتعلق قدرته [illegible] لكل ممكن [illegible]
[illegible] قادر على
جميع الممكنات [illegible]
انما [illegible] ان قدرته تتعلق بكل ممكن من الممكنات ابدا [illegible] عند الاشاعرة
[illegible] الممكنات موجودة [illegible] لا يمكن ان [illegible] الايجاب
دون الاختيار [illegible] الامكان مصحح للمقدورية كان القدرة في الذات لا
يجب ان تتعلق بكل شيء ممكن [illegible] عدم الشيء [illegible] عند الاشاعرة
ممكن موجود [illegible] بدون القدرة والارادة قوله فيكون قادرا [illegible]
[illegible] ان يصل [illegible] الى [illegible] ان هذا [illegible]
قوله بعموم القدرة [illegible] عموم قدرته [illegible] قوة قدرته
[illegible] عموم قدرته [illegible]
[illegible] عدم [illegible] ضعف قوة الريح [illegible] الضعف
قوة القدرة وشدة قوة الريح [illegible]
[illegible] قوله [illegible] ان اراد ان هذا
[illegible] قدرته [illegible] لكل ممكن من الممكنات ابدا [illegible]

ان يكون كل فعل من الافعال معجزة وليس كذلك لامتناع كونها خارقة للعادة ويجاب
ان لا يكون له قدرة على البعض من العاديات وتسمى قدرته خلاف العادة
وان اراد ان هذا اثبات لشمول قدرته لجميع الممكنات وما لا يمكن في نفسه
الحكم فهو مسلم ولا يلزم منه عدم امكان اثبات شمولها للكل بالدليل السمعي
قوله اولا دليل لنا الخ غير مسلم وانما يكون كذلك لو لم يكن من علاماته كونه خارقا
للعادة ولو [illegible] كذلك [illegible] ان العلم بكونه معجزة بحكم العادة لا يتوقف على قدرته [illegible]
كلها قوله لابد [illegible] والارادة وعندنا اثبات عدة صفة
واحدة قديمة عندهم ايضا ان كلما لو وجد والله منه من الصدق انما هو تقديره
وارادته فليست سوى ما معنى قولهم ان القدرة ويمكن ان يقع بها القدرة [illegible] الارادة
كذلك لكن ان العلم [illegible] ان واحد [illegible] قوله لزم كونه
محلا للحوادث اي هذا انما لو ثبت ذلك لو [illegible] على [illegible]
مبدأه وليس كذلك [illegible] على السمع والبصر وليس [illegible] السمع والبصر
فلا يلزم من [illegible] عليه وحدوث الارادة تمام الارادة الحادثة
[illegible] لذا قال البعض المحققين [illegible] وعدم [illegible] بذاته قوله [illegible]
[illegible] موجد لكل اي ان ارادته موجد لكل ما يوجد [illegible]
[illegible] ان ارادته موجد لكل ما يوجد اما ابتداء او [illegible]
فهو مسلم ولا يلزم منه ان يكون [illegible] لكل [illegible] على هذا يكون [illegible]
[illegible] ولله [illegible] لا [illegible] الافعال [illegible]
قوله [illegible] الكتاب هذا انما يكون كذلك
لو كان كل [illegible] بلا واسطة [illegible] كلام [illegible]
[illegible] الا [illegible] انما [illegible] باراده واختيار [illegible]

قوله لو كان الطاعة هو الايمان [illegible] لكان [illegible] الايمان [illegible]
الا [illegible] فعله طاعة ومعصية [illegible] والله لو كانت الطاعة هو [illegible]
[illegible] ولا فعل [illegible] لا يكون له طاعة ومعصية قوله واما ان [illegible]
[illegible] ان كان [illegible] الامرين لزم ان يكون [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] واما يكون كذلك لو كان [illegible] الجزئين [illegible]
[illegible] ان هنا [illegible] كل واحد من الجزئين [illegible]
[illegible] الخارج ان [illegible] انما يكون [illegible]
[illegible] قوله على [illegible] واحد هذا انما لو ثبت ذلك لو [illegible]
[illegible] وليس كذلك [illegible] مع ذلك [illegible] الالهي [illegible]
[illegible] قوله لا يخفى عليك ان [illegible] القدرة على [illegible] الارادة [illegible]
[illegible] منها ان [illegible] ومنها ان [illegible]
[illegible] لكن [illegible] القدرة والارادة منها على [illegible] الاشتراك [illegible]
[illegible] مع ذلك [illegible] الا [illegible]
قوله ولا [illegible] لو لم [illegible] قدرة وارادة [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] على [illegible] العادة [illegible] انما هو [illegible] على [illegible]
[illegible] الاختلاف الواقع في [illegible] [illegible]
والارادة قوله لو كان [illegible] الحلول [illegible] [illegible]
[illegible] ما هو [illegible] الى [illegible] هذا [illegible]
على معناه [illegible] قوله واما [illegible] هذا انما [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] الامر [illegible] كل واحد منهما الى [illegible] وليس [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] العرض [illegible] لم يلزم من حلوله [illegible] لجواز ان يكون

الاحتياج في الحلول كما في التولي اي دفعا للصورة بقدر علم قوله فانهم
القول للامام الرازي النصارى اما ان يكونوا قالوا انه تعالى حل في ذات المسيح
وحلول صفاته اما في بدن عيسى عليه السلام او في نفسه الناطقة وذلك اقسام اربعة
اما ان يقولوا اي ذات الله تعالى وبالاتحاد صفاته اما في بدن عيسى عليه السلام او في نفسه الناطقة
وهذه اربعة اخرى واما ان يقولوا انه تولد بدنه او نفسه من ذاته او صفته
وهذه اربعة اخرى اذ لا يعقل التولد بين هذه الاقسام الاثنا عشر لكن يقولون
انه اعطى عيسى خاصة القدرة او نفسه لا علما قدر على ما لم يقدر سائر البشر
من احياء الموتى وابراء الاكمه والابرص وقلب الاجسام واما ان لا يقولوا ذلك
بل يقولون انه تعالى خلق خوارق العادات اكراما لعيسى وتصديقا لنبوته في الحده
اما النصف ثم ابطل سائر الاقسام فقال فالقسم التاسع او هو
لا يسعه كونه الها قوله فكما بطل في هذا الحصر لا تحل او ولا اسبق له في ان
يعطه الله تعالى قدرة على الخلق والاتى ذكر اعطاء القدرة على فعل العادات
لا يدل على نفي ذلك في دليل قوله فانه نسبه للغلاة الشيعة من الحلولية ليس بالمشهور
عنهم في الكتب المعتمدة اذا الظاهر من هذه الكتب انهم يقولون بالحلول مع الائمة
على ما حققه واوردناه في شرح التجريد القواعد بالجملة انهم يقولون انه تعالى
تجلى وارادوا به الظهور الروحاني بصورة الجسمانية في مذهبهم من ذلك
ليس على ما منع قوله مثل انسجيرته واما القول في بعضهما كما على ما في حرف
منهما كلام ما بيّنا من الاقاويل قوله ان تعالى العاقل ان يقول ان الاثنان الهما لو
بقيا فهما اثنان لجواز ان يكون كل منهما بصورته واحدا او موجودا واحدا
هو موجود بهما المتعددان اللذان صارا واحدا لا يلتفت ذلك في دليل قوله
واما الثاني فلانه يعلم ان الانسان مركب وادمة جسد واحد وروح او جزاين احدهما

نفس

نفس مجردة وما يعاهد وبالمادي ليس شيء منهما حالا في الاخر وكلاهما
جسد واحد وهذا وان ذلك لم يكن ان يصير الواجب كذلك مع جزء
جزء مركب لانه يلتفت ذلك في دليل قوله لو توقف هذا النوع من الاتحاد على
حلول احد الجزئين في الاخر لم يصح ان يقال صار التراب طينا اذا امتزج بالماء
او بشيء منهما لم يحل في الاخر لكن الماء بطل ما في موضوعه واعرب سوية انه نور له
كما ان صار التراب طينا فهذا انشاء تبع عدم القول بالاتحاد وتركيب
امر من الامرين وعدم النطق بل الجميع من الخ هذا او ايضا انه توقف على جميع
من الاجزاء لا على حلول البعض منها في الاخر فانه له الاول فاقل قوله منهم من قال
المعول على الحشوية على ما في الملل والنحل ان جماعة منهم كاحمد بن حنبل وداود
علي الاصفهاني وجماعة من السلف جروا على منهج السلف من المحدثين كمالك بن انس
ومقاتل بن سليمان وقالوا انا نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ولا نتعرض للتأويل
بعد ان نعلم قطعا انه تعالى لا يشبه المخلوقات وبالجملة فلا يجوز القول في الا للعلم
كالله بالقادر سبحانه لان سائر الى الله مثلا عند تغير طلب سوى ارتعى مكانا
ولا عند تغير قوله قلب المؤمن بين الاصبعين من اصابع الرحمن وليس قولهم
هذا شيء من السنة وجماعة منهم كغلاة الشيعة وجماعة من اصحاب الحديث صرحوا
بالتشبيه مثل الهاشمي من الشيعة ومثل مضر وكهمس واحمد الهجيمي وغيرهم من اهل
السنة قالوا ان معبودهم ذا صورة مشتملة على اعضاء وابعاض اما روحانية
او جسمانية تجوز عليه الاستقرار والحركة والانتقال نزولا وصعودا وحكي الاشعري
عن محمد بن عيسى انه حكى عن مضر وكهمس واحمد الهجيمي انهم اجازوا ملامسته والمصافحة
وان المخلصين يعانقونه في الدنيا اذا بلغوا الى حد الاخلاص والاتحاد وحكي الكعبي
عن بعضهم انه تجوز الرؤية في الدنيا وان يزورهم ويزورونه وحكي عن داود انه قال اعفوني

على العرش والجهة والاستواء عليه وراء ذلك وقالوا ان معبوده جسم ولحم ودم وله
جوارح واعضاء من يد ورجل ولسان وعينين واذنين ومع ذلك جسم لا كالاجسام
ولحم لا كاللحوم ودم لا كالدماء وكذلك سائر الصفات وهو لا يشبه شيئا من المخلوقات
ولا يشبهه شيء وحكي انه قال هو اجوف من اعلاه الى صدره مصمت ما سوى ذلك وان له
وفرة سوداء وله شعر قطط وحمل كل ما ورد من الاستواء والنفس والوجه
والجنب والمجيء والاتيان والفوقية على ظاهرها وكذلك ما ورد من امثال ذلك في القرآن
والحديث ثم قال واكثرها مقتبس من اليهود فان التشبيه طباعهم حتى قالوا اشتكت عيناه
فعادته الملائكة وبكى على طوفان نوح عليه السلام حتى رمدت عيناه وان العرش ليئط من تحته
كاطيط الرحل الحديد وانه يفضل من كل جانب اربع اصابع ثم قال من الكرامية
انهم قالوا ان معبوده على العرش استقرارا وعلى انه بجهة فوق ذاتا واطلق عليه اسم
الجوهر فقال انه احدي الذات احدي الجوهر وانه مماس للعرش من الصفحة العليا
وجوزوا الانتقال والحركة والنزول ومنهم من قال انه على بعض اجزاء العرش
وقال بعضهم امتلأ العرش به وصار المتأخرون منهم الى انه بجهة فوق وانه محاذ للعرش
وقال العابدية ان بينه وبين العرش من البعد والمسافة ما لو قدر مشغولا بالجواهر
لاتصلت به وقال محمد بن الهيصم ان بينه وبين العرش بعدا لا متناهيا وانه مباين
للعالم بينونة ازلية ونفى المحاذاة واثبت الفوقية والمباينة واطلق اكثرهم لفظ الجسم
ثم بعض منهم قالوا نعني بكونه جسما انه قائم بذاته وهو اعلى ذلك المماسة والمحاذاة مع العرش
ومنهم من قال كل موجودين اما ان يكون احدهما بحيث الآخر او بجهة منه والباري
ليس بحيث العالم فهو بجهة منه واعلى الجهات واشرفها الفوق فقالوا انه بجهة
فوق حتى اذا رأى رأى من تلك الجهة ثم انهم اختلفوا في النهاية فقال بعضهم انه عظيم
واختلفوا في معنى العظمة فقال بعضهم معنى عظمته انه مع وحدته من جهة واحدة

اكثر

اكثر من واحد وهو ملاق جميع اجزاء العرش وهو العلي العظيم قوله الى الجهل
انا لا نم ذلك لجواز ان يكون المراد من الجهل الجهل المركب اذ هو علم لا معلوم وقد ثبت انه
عالم بجميع المعلومات فيكون علمه مطابقا فيحتاج الى نفيه بعد اثبات انه عالم
بجميع المعلومات قوله يلزم انه غاية ما لزم من ذلك عدم صحة ان لا يتصف بالكذب
وليس المدعى هنا ذلك بل الجواز الدال عليه قوله ولا يصح عليه الجهل والكذب
قوله والسمع يأباه كلام الفاضل الرازي وغيره انهم ارادوا به ان كان مثل ذلك
ارتفع الوثوق عن كلامه فما من كلام الا ويمكن ان يعرف فيه بوجه يجري على الكذب
او الصدق فيبطل الوعد والوعيد وغيرهما انتهى قوله ويمكن ان يقال هذا دليل
لا يرضى به عاقل لاستلزامه تجويز ان لا يكون شيء من الاخبار الدالة على الوعد والوعيد
وقوعه لجواز ان يكون لاشتماله التقديمة والسعر والترغيب وليس لهذا وجه حاج الا
قوله على ادراكها ان اراد انه ادراكها لان يوجد صورها في الباصرة فلو وقع
امكان حصول المجردة في المادي وادراكه بقوة جسمانية وعدم انطباعها على فساد وان
اراد به ادراك كذلك في هذه الى اي انطباع صورتها في النفس المجردة فليس للعرضية دخل
في ذلك ولا عدمه ثم يقولون ان هذا امتناع مقدمة ظاهرة البداهة وليس بعضها قوله
سؤال موسى الى ما يتعلق به يقولون ان هذا انما يدل على امكانه لو سأل ذلك
موسى لنفسه وليس كذلك لانه انما سأل الرؤية لاجل قومه وقد دل عليه قوله بعد فقد سألوا
موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة والله سبحانه في العقل والنقل قوله
ثم يقولون انا لا نم ذلك وانما يكون كذلك لو كانت الرؤية ما ادعوه من الانكشاف وليس
كذلك لانها امر عدمي ولو سلم فلا نم ان الجوهر من حيث هو يستلزم الطول والعرض
من الاعراض لا من الجواهر ولو سلم فلا نم ان ذلك يستلزم عدم امكان كذلك لو كان
كل حكم معللا وليس كذلك والا لزم التسلسل ولئن صح ذلك وعندكم ان لون الشيء معلوما

ومذكور او مخبرا عنه اطلاعه على معلوله لو سلم ذلك لم قلتم ان العلة يجب ان يكون
مشتركة فان كون السواد مخالفا للحرارة وبالعكس حكم معلل بخصوص الحقيقتين لتعذر
مع جواز تعليل المتساويات بالمختلفات قوله اما الوجه الثاني فهذا الحصر ممنوع لجواز
ان يكون هناك امر اخر لا نعلمه وعدم العلم لا يدل على العدم ولا نوجبه
والاضافي عدمي لانا لا نسلم ان الحدوث من العدميات لو سلم ان الامكان عدمي
منه لانه هو المسبوق بالعدم ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون العلة هو الوجود المسبوق
بالعدم او الوجود الممكن ولو سلم ان الجوهر والعرض لو كانا مع الحدوث مشتركين
في الوجود فيصح ملموسية منه وهو باطل قطعا واجماعا قوله والنظر في اللغة
ان لا يخفى عليك انكم تقولون نظرنا لا لقصد الرؤية وليس سببا للرؤية فلهذا
من نظرت الى الهلال فلم اره ثم ان طلب الرؤية ونحوه نقول لا نعلم من طلب
الرؤية حصول الرؤية ولا امكانها ونقول لم لا يجوز ان يكون المراد ثواب ربها ناظرة
بمعنى هذا الاضمار لان النظر المقرون بالى وضع لتعلق الحكم وكذا النظر الى
الرؤية وهذا انما يصح في الحقيقة او يقول الى واحد الالاء في التقدير
ربها ناظرة ولم يجب عن هذه الاجوبة جوابات ذكرناها مع ما فيها في شرحنا للمحصل
قوله انكم سترون ربكم ثم يقولون بعد الاعتراض على صحة هذا الحديث او ناقله
الذي هو ليس بعارف قد اصل عمله في عمره ولو الاصل لو سلم ما لم تعلم
ما يحكان مراد ان يكون الرؤية فيه بمعنى العلم التام كما في قوله تعالى الم تر كيف
فعل ربك باصحاب الفيل والم تر الى الانسان الاية ويكون معناه انكم ستعلمون
ربكم علما يقينيا ضروريا كما تعلمون القمر على ما كذلك لا يقال لو كان معناه ذلك
لتعدى الى مفعولين لانا نقول ان العلم قد يكون بمعنى المعرفة لا يتعدى الا الى مفعول
واحد وقد يكون بمعنى يقتضي تعدي الثاني هو من الاول فلا يتعدى الى المفعولين

وقد ل

ولو سلم ذلك فلم لا يجوز ان يكون مفعولها محذوفا لا يسوى الطعام الذي
كما في قوله ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة من
قرأها بالياء قوله الادراك الادراك اي هم يقولون ان كون الادراك هو الموصوف
بطلوعها ادركت الشمس والثمار فلا يكون معناه الرؤية لمقارنته للاحاطة قوله
ومع لا تكاد الكلام هم يقولون انا لا نسلم انه مع لا تدركه الكل لانه يتعلق بقولنا
مدركه الابصار وهي موجبة جزئية لانه يصح استثناء كل فرد وهو دليل على العموم
كما في اسد الاشم بالبعض قوله مع امكان رؤيته هم يقولون ان امكان الرؤية
يستلزم امكان الاحاطة التامة بالباري وهو ممتنع في حق الموجودات
ولو سلمه هم يقولون ان مع الامانة منع كلمة لم يطلع الاحد عليها مع وجودها
فان اهل اللغة قد نصوا على ذلك وما بعده فيهم لا يمنع ذلك فان المعنى ... يستعمل مع
ان نقطة السبب موجودة فعلم ان المراد هو المعنى قوله جزء منها كناية ان اراد انه
جزء كلي كاني بالذات فممنوع وانما يكون كذلك لو صار موجبه كل واحد منها
وليس بمتوجه الى شيء من الامور وهو ظاهر سيما بعد ان اراد انه مع جواز
مرتب فلم مرتب لا يكون مقصوده بالذات بالعرض فهو مسلم ولا يلزم منه ان يكون الكون
ممتنعا مخلوقا له لجواز ان يكون من متعلقات مشيئته بالعرض لا بالذات قوله كان
في التمدح كون ذلك كافيا في التمدح على تقدير التسليم ليس مع التمدح عن رؤيته
مطلقا بل لا يجب ان يكون صادرا بالمسمى لوجب ذلك قوله كلما ان اراد ان الاشياء
كلها قد شيئت فما قدم انه مطلوب له معه اولا وبالذات فمعلوم ثبت قد مر انه ما هنالك
عليه وان اراد ان الاشياء ما هو منه فهو مسلم ولا يلزم ان يكون الكل مخلوقا له اولا
بالذات على ما هو مطلوبه قوله ان اراد بقوله ان الله لا يعرف في ملكه شيء
سواه كان يصرف فيه مستعملا على مصلحة او مفسدة وسواء كان له مانع منه او لا فممنوع

او فعله بهم فعل اضرار لا يمكن ان يتحقق دون ارادة لا مانع لها الا الدواعي
لا مانع له الا كونه مصلحة فيه فلا يكون له تركه معا ولا فعله دونها وهو الجمع
للايجاب بينهما وان اراد به ان هذا مع المصلحة واسار المفسدة فهو مسلم
ولا يلزم منه ان لا يجب عليه تعالى شيء اذ المصير فيبعد الوجه يجب عليه قوله
لا يجب عليك اي المسلمين قاطبة قائلون بانه تعالى فاعل بالقدرة والاختيار
لا بالايجاب وان اختياره تعالى فعلا ما يكون مع صحة الفعل والترك فهم لا
يريدون بوجوب شيء عليه الا وجوبا باختيار لا عما ينافي لقدرته واختياره فلا
يكون جواز الترك موهوم انتفاء الوجوب الذي ادعوه ليصح رده وعن هذا نهم انه
قد ربما يعلم قوله كون افعاله تعالى واقعة قد بينا فيما سبق ان فعله تعالى لا يخلو عن
غرض قد لا على عليه وسيجيء بطلان قوله هو بسيط وانا ما ذكروا ما يمشي فيما
سيوقع عليه الطاعة لا فيما هو اعم منه فان اراد به ان هذا اعم منه اذ وجب على
الفاعل ما هو من مصالح فعله فهو وهم اذ كل مصلحة وحكمة علم الفاعل الله فعله لا
ثم بعده هو من امور سيوقع فعله عليه وقد علمت مشتركا فهم فيه يجب اللطف اذ
هو منه وان اراد ان هذا اعم منه اذ لم يجب عليه لكن هذا مسلم وليس الكلام
فيه قوله لا يخفى ان هذا الوهم فاسد اذ لو كان كل ما في الكون من افعاله تعالى وليس
كذلك كما نوزع مطالبة ان للعبد فعلا وان له تعالى فعلا وان الواجب على كل منهما ما هو
فعله واداك كذلك من البين ان ما هو اصلح بالنسبة الى العبد ان يوجده ويعطيه
ويعطيه جميع ما يقدر عليه تحصيل كما لاته هو قد يعلل ذلك بانه لطف والوجوب معا
عامة الا ان الكافر قد اختار لنفسه ارادة صار سببا للعقاب والالم وهو غير
مناف لان يكون الاصلح كالحياة والبقاء والقدرة واما الالام والاسقام
وغير ذلك من الامور التي تنوبه فلا نم ان يعوضها عنها الله تعالى عوضا هو اكثر من

من هذه الالام فان هذا القدر هو الاصلح قوله لا يخفى ان مرادهم الاصلح لو كان
مرادهم من الاصلح ما هو بحسب شخص شخص بحيث لا يلاحظ حفظ الصنف والنوع
والجنس لما وجب تحريم الربا والقتل والسرقة ونحوها ووجب الكفارة في النكاح
وغير ذلك من الواجبات والمحرمات التي لا مصلحة للشخص من حيث هو شخص واحد
وانما هي مصلحة عامة بالنسبة الى النوع او الجنس وانا اتعجب منه كيف هو مع
انه عالم بدلائل اثبات النبوة وسمع كلام من جملتها ان الانبياء انما بعثوا
لان الانسان مدني بالطبع والتمدن الذي هو من لوازم ذلك لا يمكن ان يتحقق
بدون قوانين يجب ان يكون من الله تعالى وهو لا يمكن ان يحصل بدون البشر يكشف له
بل نقول ان الاصلح اذا عبث المعترض به اصلح بحسب شخص شخص لا بحسب النوع وكان مساوقا
ايضا له وذلك عدم الالتجاء تحقق الالتحام قوله لو سلم ان الجبائي قد بهت في هذا الجواب
لا يلزم منه ان لا يكون لهذا جواب وانا نقول لو ثبت له وجب ان يكون من افعاله
تعالى والا لم يكن الاصلح حال شخص شخص وليس كذلك لما مر انه الاشارة ورده كما الى
ما ذكره بعض الفضلاء بقوله بل جواب الطفل ان تكليفك قد سعد المكلفين و
ذلك وجه قبيح وتكليفك وليس كذلك وهذا دل على ان الواجب عليه ليس يجب
ان يكون رعاية الاصلح بالنسبة لكل شخص شخص فقط وهو ظاهر قوله بان القبيح لهم ان يقولوا
انا قد بينا ان قبح بعض من الاشياء وحسن بعض منه يكون بالعقل واجتماعا اورده
الاشعري عليه قوله عدم وجوده ثم يقولون ان مذهبنا انا نمنع لا ان المصلحة فعله فيكون
فعله واجبا بالمصلحة مذهبنا الامتناع عنه ولا معنى للوجوب عليه الا امتناع تركه
للمصلحة فيكون واجبا عليه قال بعض محققي مشايخهم ومعنى الوجوب عليه تعالى ان يكون
ما هو واجب عليه موافقا للحكمة وتركه مخالفا لحكمته في مناهج السعي ان الوجوب
لا يعني به الوجوب الشرعي بل كون الفعل بحيث يتعلق المدح بالفاعل بسببه قوله

على التقدير ان يقول ان اردت ان الكذب والنقص عليه تعالى محال فنقول انا
قد بينا ان المحال ذلك ليس هنا نقص عقلا وان اردت ان نهاية عليه شرعا
فهو انه يبطل ما قد مر من انه ليس نفعه بالنسبة الى شي نقص شرعي قوله كالجهل
اي لو لم الاول من نفي الامرين لم يمكن التخلف لتحقق الوعد ولو لم الثاني ارتفع
الوثوق على الشرع قوله استحالة الوقوع ان اراد انه يدل على استحالة وقوع
التخلف نظرا الى الصادق ما هو المصطلح فهو عين المدعى [illegible] وان اراد انه
يدل على ما هو اعم منه فلا يلزم ذلك [illegible] قوله واما انما
هذا اللوم فانما هو على تقدير ان يكون حسن الاشياء وقبحها عقليين لا شرعيين
وبناء كلام المصنف والشارح على خلاف ذلك فلا يكون هذا مويدا لهما قوله
فان [illegible] ما لزم من ذلك جواز [illegible] عليه تعالى ولا يلزم من تخلف
هذا [illegible] على هذا الخبر لاستلزامه كذبه تعالى وهو نقص [illegible] انه تعالى لا
يمكن ان يصدق به وبالجملة هنا امران احدهما ترك العقاب وثانيهما الكذب
في اخباره تعالى وهذا [illegible] انما يدل على جواز الاول عليه تعالى والمدعى هنا ليس
الا الثاني وليس [illegible] على نفيه ولو سلم فهو معارض بما ذكره من امتناع صدور
الكذب عنه قوله [illegible] لو صح ان يكون الخالق
[illegible] تعالى [illegible] اما المقدمة [illegible] مطويه [illegible]
[illegible] واما بطلان [illegible] كونه تعالى [illegible] او ذا عوض
في فعله تعالى وهو منزه عن ذلك [illegible] عوضا [illegible] والعقل حاكم
بصح التكليف [illegible] طلب العوض [illegible] منه [illegible]
في [illegible] قوله [illegible] ان [illegible] الا انه تعالى [illegible]
[illegible] هذا واجب الصدور عنه تعالى [illegible]

ولا يجب لوجوبه عليه تعالى الا بهذا المعنى [illegible] يقصد ويفعل
الذي هو الداعي عليه من المصالح وهو ممتنع عليه تعالى قوله لا يخفى على احد
ان من يقول لا نعمل هذا الخ [illegible] كان [illegible] عليه [illegible]
فيكون للمتكلمين عليه [illegible] قوله اي في عدم تعلقها
[illegible] كما قال ان [illegible] من [illegible] الفعل [illegible] كان
له [illegible] الاشياء واجبا عقلا والبعض الاخر
حراما [illegible] الاول [illegible] حسن والاخر قبيح [illegible] ان هذا على
ان يفعل المكلف [illegible] بالعقل يتعلق الحسن والقبح الشرعيان بفعاله
تعالى [illegible] ان قوله تعالى الحسن [illegible] الحسن والقبح يتعلق بهما [illegible]
يقولون ان قوله [illegible] عند الاشاعرة اذا تعلق [illegible] كان واجب الصدور عنه
[illegible] تعلق به [illegible] الحسن
والقبح شرعيين [illegible] قوله تعالى [illegible]
بعض [illegible] الحسن [illegible]
[illegible] الا [illegible]
[illegible] ولا يجب وجوب الصدور عنه تعالى وامتناع الصدور عنه
تعالى الا بهذا قوله ان عنيت بكونه اولى [illegible] كونه الحكمة
وجوده [illegible] كونه اولى بالنسبة اليه ولا يلزم منه كونه مستحقا الكمال
[illegible] ان يكون [illegible] يلزم [illegible] ولا يلزم من
هذا [illegible] وان عنيت كونه مستحقا الكمال [illegible] ان هذا يوجب [illegible] ولو
سلمناه فهو معارض بما [illegible] الاشاعرة [illegible] تعالى كالعلم والقدرة
وغير [illegible] الكمال [illegible] الاشياء [illegible]

لا حصول لها

كان او امرا لا حصول له فان ما قصد به مستحيل الحصول وان كان ممكنا

فلا اذ صح قوله لا يخفى عليك ان فعله تعالى ارادي وارادته كما حقق في مطالبه

علم مخصوص يوجب تخصيص بعض من الممكنات بالوقوع لا بغرض او منافاة لا به البعض

توجب الافعال به تعالى لكونه مريدا لافعاله على انكم معللوا به لا ينبغي لكون افعاله تعالى

معللة بالاغراض الا ان هذا يتم لو ثبت انه تعالى في كل واحد من معلولاته اراده مستقلة

ليس يتعلق بصفاته وحل فما وقع من ترجيح وجوده على عدمه لكان الامر كما توهم

وتوهمه وليس كذلك لما حقق في موضعه من انه تعالى عالم بكمال الممكنات فيقع نوعها

على تلك الكمالات لا بان توجه الاشياء بانفسها من جملتها بعد ذلك بل لحكمها

مستلزمة الى كماله اللائق بها باستيفاء ما يرده الوصف هو استيفاء تلك الى التدبير

بالكمال بالقصد الثاني هذا ما ذكروه وعلم منه ان العلم بما يقال انه مرتبة على الموجودات

المحكمة واخذه في العلم بها والممكنات ان الفعل الغاية فيها ليس الا هذا وتحصل الكلام

ان الذاهبين الى ان لافعاله تعالى غاية يقولون بانه لا معنى للارادة الا الداعي على الفعل

الذي لا معنى له الا العلم المتعلق بما يترتب على الافعال من حيث هو كذلك فمعنى

الوصف بان فعله تعالى بالارادة وعلى العلم بما يترتب على معلولاته وهو لا يليق

به تعالى الا ما ذكره الشارح على سائر المقاصد وغيره مبني على عدم فهم

مرادهم ومقاصدهم وعدم الوقوف على مواقعهم قوله ولا حاكم سواه ان

اراد بالحاكم الامام المستقل فمسلم انه كذلك ولا يلزم منه ان لا يكون عليه تعالى

شيء واجب وانما يكون كذلك لو وجب ان يكون وجوب امر عليه تعالى بامر آخر

وليس كذلك لما مر انه الاشارة وان اراد بالحاكم المدرك للاشياء وقد تقدم على افعاله

بواعث فلا نسلم ان لا حاكم عليه تعالى كذلك سواه وشيئه وادراكها وكذلك

وكذا ان اراد به مدركا يجب ان يكون افعاله وصفاته بل ذاته موافقا لمقتضى

علمه وادراكه اذ العقل حاكم يجب ان يكون هذه الامور موافقا مطابقا لما يحكم

هو عليه كيف لا والعقل اذا حكم عليه بانه يجب ان لا يكون له تعالى علما او جزءا او لا يكون

زيف صفة زائدة وجب ان يكون وجوده موافقا مطابقا لحكمه هذا وكذا الحال

فيما يمتنع او يمكن فصح ان يقال ان هذا واجب عليه او ممتنع او ممكن منه تعالى

قوله لو كان هذه امورا ثابتة للصفات في انفسها لما اختلف باختلاف الاعصار

فلا وجه لان يتعلم ويقال اختلاف ذلك قد يكون لامور في هذه الامور في انفسها

او بالقياس الى غيرها اذ من البين ان طي امر مخصوص قد يكون حسنا بشرط

النكاح قبيحا بدونه فلا يكون حسنه وقبحه لا مرا وامور لما اختلف باختلاف الاعصار

قوله غير مستقل ان اراد معنى الاستقلال انه تعالى فعله على امر او امور ليس

هو او ليست هي منه كالقدرة والارادة فلا نسلم ان هذا يوجب ذلك وانما

يكون كذلك لو لم يكن الاستقلال وعدم الاستقلال بعد يحتمل هو من الامرين

وليس كذلك اذ الكلام في استقلال الارادة في فعله وعدم استقلاله هو

بدون الارادة وليس هذا بكون استقلاله او عدم استقلاله استقلاله

او عدم استقلاله وان اراد به امرا سوى ما هو من تتمات قدرته وارادته

فلا نسلم ان الفعل لا يكون له استقلال كذلك في فعله وانما ما ذكره من انا نعلم

ان فعله مخلوق معه بما قدمناه وما اوردناه عليه قوله هذا مجمل ان يعني

ان النار مستقل بالاحراق اذ هو فرع وجودها وهو فرع موجدها

قوله لا يخفى عليك ان شيئا من هذه المعارف ليس يمكن ان يكون معارفا

حسنة الشارع فلا وقال ان من ان الحسن ما تعلق به امره تعالى على سبيل الوجوب

او الندب او الحظر واختيار فعله تعالى لا يكون الا على هذا الوجه او هو فعل يتعلق به

على احد هذه الوجوه او لازم هو تعالى ان فعله قوله اي في الافعال المحكمة الصادرة

حكمه

عنه تعالى والعبد ليكون الافعال بعضها صادرة عنه تعالى والبعض الاخر
من عباده كما تقول به المعتزلة ولا يصح فيما الفه ليكون اصل الفعل منه تعالى وحسنه
او قبحه من العبد كما تقول به الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني من ان اصل الفعل منه
تعالى وحسنه او قبحه من العباد والالما كان الكل مخلوقا له تعالى وهو خلاف مذهب
الاشاعرة الذاهب اليه المصنف والشارح قوله اي لا العبد اذ كل ما صدر عنه
من المخلوقات كان يمكن ان يوجده على ما هو احسن منه والحاصل ان فعله تعالى يحتمل
الشدة والضعف فكل ما يتوهم فيه جاز ان لا يشء وغيره ردا لما يتوهم
من ان الاحسن الاولى ان الا صح الحصر في هذا النوع من الفعل الواقع عنه تعالى
وليس يصح ان يوجد ما لا احد احسن منه قوله اي لانها بفعله وما لصدر عنه
ان ليس يوجد الاساءة بعده مرة او في بل مرات لانها لما وبالجملة
ان قدرته تعالى على الاحاد لا ما هو والا فعند جدا لا يمكن ان يتجاوز عنه ليكون ذلك
منافيا للاعادة وابقاء المعاد في زمن غير متناهية المستعمل والقتال الثواب
والعقاب الغير المتناهي اليهم قوله هذا انما يكون كذلك لو كان المراد بهم جزئية
الامور وما هو وليس كذلك لما مر الى الاشارة فلما سوال الشارح انما
حمل كلامه على هذا لانه لم يبالغ في استعمال المعكرة وجب ان كل لفظ كان له
معنى في محل وجب ان يكون المراد منه اي موضع وقع ذلك المعنى قوله والمعدودات
واذ قد تقدم منه ان لا نهاية لعدد ولم يتوهم ان يتوهم ان لو كان الامر كذلك في
النفس ان افعال الاحسان مسبوقة بالقدرة والارادة والعلم لزم ان يكون له تعالى
بازاء كل واحد من هذه الافعال ارادة وقدرة اولى على ما هو مقتضى قول الاشاعرة
من ان القدرة مع الفعل فيكون له تعالى صفات غير متناهية هي صفات لا يمكن ان يحصى
هذه الافعال الغير المتناهية بها وبناء هو بسط فظهر ان صفاته تعالى واحدة بالذات

غير متناهية بحسب التعلق وتحريره ان هذا انما يوجب ذلك لو اقتضى ذلك تعدد صفاته
تعالى تعددا حقيقيا غير اعتباري وهو لا يوجب ذلك اذ من الجائز ان يكون تعددها
بحسب تعدد متعلقاتها فلا يلزم من تعدد متعلق هذه الصفات تعددها ذواتها
ليلزم ان يتصف ذاته تعالى بصفات غير متناهية مر بعلم قوله عند الشيخ الاشعري
هذا لو وجد فاما سوء عليه لو كان المراد المصنف بقوله هذا ان جميع صفاته تعالى كذلك
وليس كذلك كما نبهنا عليه فيما اولها ذاته اثبات من عدم التناهي والغير
في الكلام مقدم للابهام بحسب المقام قوله فان جميع الممكنات مقدورة لو كان الامر
كما هو لزم ان لا يكون القدرة مع الفعل لكن انما ابطل كذا مقدما للالاء
فلما مر من ان صفاته تعالى قديمة والعلم الذي هو من مقدوراته حادث في اثناء
ان الافعال الحادث بوجه فقد اقاموا البرهان على ان القدرة يكون الحق
مع الفعل فالمراد من بعض القدرة والارادة ههنا تعلق امع كل منها عينه
جزء هو هذا المعنى لا يكون الا مع الفعل فلا يكون لكل منهما بوجه وتصوره
وكلامه عليه مر بعلم قوله لا وجه لهذا التخصيص لا بد ان يسلم هذا اي لا
والاستعمال كما ان لا وجه للتخصيص فعلهم بالاستعمال لا بد ان جاز لهم اكمال
لنفس المعقول وكل واحد منهم عنه منفصل فالاولى ان التخصيص في ان معاده
انهم لا يعصون الله في حال من الاحوال ويفعلون ما يؤمرون في كل حال من احوال
وجودهم على ما هو مقتضى الاستمرار التجددي الذي هو من لوازم المضارع
قوله هذا انما يكون كذلك لو لم يكن ذلك بعد توبة هذه الفاجرة
توبة نصوحا وقبوله تعالى ذلك منه اذ التائب من الذنب كمن لا ذنب له
قوله وقد نص بوضع هذا الحديث كثير من محققي علماء الحديث قال الشيخ
مجد الدين الفيروزابادي في بعض مصنفاته ان احاديث ذكرت في ان كلامه

بغير مخلوق شيء منها لا يصح عند واحد من علماء الحديث قوله في عدم توقف
الارسال على ثبوت الكلام بل اذ لا معنى للارسال الا ان يقول له ارسلتك
الى قوم كذا او الى بني نوع الانسان فبلغ فهذا ممنوع ان يكون بغير
كلام تم كونه قال ان هذا الشيء مع اجابة لكان له وجه قوله لو صح هذا لما توقف
ارسال الرسل على القدرة والارادة بانه يجوز ان يخلق الله علم ضروري بانه بعثه
فاعلا لا لكتاب بل لا احضار او وجد له تلك الامور والتبليغ فاحدث عن وقت
ظهوره بانه نبي صادق وفيه ان يحدث بسبب هذا الامر الوقت المعروف بعد دعوى النبوة
فيهم علما ضروريا بالصدق لانه نبي وذلك صحيح ويدل ما يحكى عن احمد ان اثبات النبوة ليس يتوقف
على اثبات شيء من هذه الصفات اذ النبي اذا ادعى النبوة واظهر المعجزة احدث بالمعجزة
فيهم علما ضروريا بصدقه ولا يتوقف ذلك على علمهم بقدرته وارادته ونحو ذلك
وغير شيء مما سبق قوله وجه هذا النقل الذي اورده من الحنابلة ما ذكره
في شرح رسالة صنفها الشيخ في اثبات واجب الوجود وصفاته وافعاله وهو انهم
ما تكلموا بالقول بان كلامه غير مخلوق وكان يتعلق معنيان احدهما انه محدث
وثانيهما الامر بالتعرض لذلك ولم يتكلموا الحكم ونفوا العلم [illegible] المحنة
من المرسل الله [illegible] واحمد بن حنبل على ما هم [illegible]
لا نعلم ان الجملة والعلاقات [illegible] مع احد من المتكلمين القائلين بحدوث العالم
فان ذلك هذا ما معناه لا الكلام معنى الحدوث في القدم [illegible] الله
ما نقل عنهم صاحب الملل والنحل بقوله [illegible] اجمعت السلف على ان القرآن
كلام غير مخلوق ومن قال انه مخلوق فهو كافر بالله [illegible] قوله كقول العوام ان
هذا المخلوق بحروف اللغة اذ الحروف [illegible] يقولون ان ربه المتكلم بهذا الكلام
ويعلمون ان الحروف والاصوات غير قديمة وهي انما تحدث في الفواد [illegible] قديم

معناه

معناه واحد انه فيها قوله لا يخفى عليك ان هذا الفرق بين الكلام والوجه الكلام
وكثيره بحسب التعلق الا انه يمكن اذا كان مراده من الكلام اللفظ لجواز ان يكون كلامه اللفظ
واحدا اجزاء التعبير بحسب التعلقات الالفاظ كثيرة كما ان المعنى الواحد جاز ان يعبر بمعان متعددة
بحسب التعلقات كثيرة لا ان الفعل لا يتعلق من كل واحد منهما قوله هذا المرسوم هذا الاشتراك
مضافا اليه بالموجود في الذهن ليس ما تمامه الاشياء بل ليس فوات ما دون الا عباره
عنها ومنها في الخارج فيما الاكتساب الوجود ذي جزاء او اكثر [illegible] وان وجدت الا شياء
بعد يكون لها حكم في الخارج كما انما بذواتها ولا يكون لها هذا في الذهن كذا الحركة
فانها في الخارج لا تجتمع اجزاء منها مع حسب اجزاء في الوجود وليس ما يحصل منها
في الذهن بعينه اشارة واو واك كذلك لم لا يجوز ان يكون تعينه واحدة وفردا
احديا جامعا وثانيهما حادث وكان للاول منهما الاستمرار وعدم السيلان
وللثاني خلاف ذلك لانه ينفي ذلك في [illegible] قوله هذا ما ذكره لو كان
المراد من كلامه نفسه لفظا كونه لفظا مع قطع النظر عن الدلالة على معنى وليس كذلك
والا لزم في المقال ان كلامه نفس اللفظ مع قطع النظر عن الدلالة على المعنى
فالمراد من الكلام هو اللفظ الدال على المعنى فالنسبح جاز ان يتعلق اللفظ فقط
وبالمعنى فقط وبهما معا قوله ان اراد ان هذه الصفة مبدا التكلم بالكلمات
ورسمها في الخارج وانها بهذا الاعتبار التكلم وما يترتب الكلام على ما نشره
قوله وهذه الصفة ضد الخرس للعاقل اذ على هذا النظم وان رسمت في الخارج
فهو مسلم ولا يلزم منه ان يكون رسمها في الذهن ومعنى فيه كلامه النفسي الا
لكان الاخرس متكلما اذ هذا وهو يبطل قطعا وان اراد ان هذه الصفة لا
بهذا الاعتبار هي الكلام وما يترتب عليه سواء كان لفظا او لا كلام فهو مم و
انما يكون كذلك لو صح ان يكون نفس المعاني المترتبة او الالفاظ المرتبة في الخيال

قوله اذا صح اطلاق المحدود لا يكون الطامع بنا على حسن الالفاظ
[illegible] المحدود معاد
ثم مسلم وانما يكون كذلك لو كان [illegible] المحدود
للحادث في الخارج وليس كذلك [illegible] ذلك
نعم ان [illegible] اذ العلم
واحد [illegible] والذي [illegible]

بعد غير مخلوق شيء منها لا يصح عند واحد من علماء الحديث قوله في عدم توقف
الارسال على ثبوت الكلام بل اذ لا معنى للارسال الا ان يقول ارسلتك
الى قوم كذا او الى بني نوع الانسان فبلغ عني هذا فيمتنع ان يكون بعد
كلام ثم كون مثل ان هذا ليس من نوع الكلام لكان له وجه قوله لو صح هذا لما توقف
ارسال الرسل على القدرة والارادة فانه لجواز ان يخلق الله علم ضروري بانه بعث
فلانا لا يحتاج الى الاحساس او وجدت له تلك الامر والتبليغ فاعلم ثبوت
ظهوره مانعه من غير حصول فيه بان يحدث هذا الامر الواسطة المعروفة من عوام النبوة
فيهم علما ضروريا بالصدق لا به لنبي وذلك ممتنع قيل ما يحكي عن ان اثبات النبوة موقوف
على اثبات شيء من هذه الصفات اذ النبي اذا ادعى النبوة واظهر المعجزة احدث بالمعجزة
فيهم علما ضروريا بالصدق ولا موقوف ذلك على علمهم بقدرته وارادته من ذلك
وفيه سيء لم يجاب بعد شيء قوله وجه هذا النقل الذي اورده في الحاشية ما ذكره
في شرح رسالة صنفها الشيخ في اثبات واجب الوجود وصفاته افاده وهو انهم
ما كلفوا بالقول بان كلامه تعالى مخلوق وكان يتعلق معنى باحدهما ما يريد الحدث
وثانيهما الاراد بالعوام وذلك لم يكلفوا الخلق وتبرءوا الحليف للكلام من هم الجهة
معتزلي لسرح الله بعد تمو هوا اجاد ... الي احمد حنبل على ما هو ان
لا نعلم ان الجلد والعلاق حادثان مع اجمع المتكلمين القائلين بحدوث العالم
فان ركاب هذا الا مدمناه لا لحكمهم معنى الحدوث في العدم بمشيئة الله
ما نقل عنهم صاحب الملل والنحل معروف بقوله تعالى اجمع السلف على ان القرآن
كلام غير مخلوق ومن قال انه مخلوق فهو كافر بالله قوله يعلم به كون المقرأ ان
هذا المخالف يعرف التغير اذ الوصف انه يقولون ان ربه اشتغل بهذا الكلام
ويعلمون ان الحروف والاصوات عرضان وهي انما تحدث في التوالي او في ...

معانيه

معانيه ما حدا انه فيها قوله لا يخفى عليك ان هذا الفرق في التكلف قوله الوجه بكلام
وكثره بحسب التعلق لا يمكن ان يكون ان كان مراده من الكلام اللفظ لجواز ان يكون كلامه اللفظي
واحدا والتعدد بحسب التعلقات الى كثرة وان كان المعنى فلا وجه لان يعتبر معنى متعددة
بحسب التعلقات كثيرة لا وان العقل لا يعتبر من كل واحد منها قوله فان الموجود هذا الاشياء الكثير
معنى انه الموجود في الذهن ليس ماهيات الاشياء بل ليس في ذاتها او اعتباره
منها ومن هو في الخارج منها الا بحسب الوجود اي جزاء او الذي ... وان هذه الاشياء
بعد كونها الحكم في الخارج كعيانها في ... او لا تكون لها هذا في الذهن كذا الحركة
فانها في الخارج لا يجتمع جزءا منها مع ... فيها في الوجود وليس لما يحصل منها
في الذهن بهذه الكيفية وابدا ان يكون كما لم لا يجوز ان يكون بعضه واحده فردا
احدهما قديم وثانيهما حادث وكان للاول منهما الاستمرار وعدم السكينة
والثاني خلاف ذلك لا به لنفي ذلك فيحتمل قوله هذا انما يوجه لو كان
المراد من كلامه تعالى لفظا كونه لفظا مع قطع النظر عن الدلالة على معنى وليس كذلك
ولا تحتمل عاقل ان كلامه تعالى ليس اللفظ مع قطع النظر عن الدلالة على المعنى
فالمراد من الكلام هو اللفظ الدال على المعنى فالتسبيح جاز ان يتعلق باللفظ فقط
او بالمعنى فقط او بهما معا قوله يعلم قوله ان اراد ان هذه الصفة مبدا التكلم الكلمات
وترتيبها في الخارج وانما يعد الاعتبار التكلم وما ترتب الكلام على ما يشعر به
قوله وهذه الصفة ضد الخرس للعراقي العادة على هذا النظم والترتيب في الخارج
فهو مسلم ولا يلزم منه ان يكون ما ترتيبها في الذهن ومعنى به فيه كلامه النفسي الا
لكان الاخرس متكلما اذ هذا او هو مثلا وان اراد ان هذه الصفة لا
بعد الاعتبار في الكلام وما ترتب عليه سواء كان لفظا او لا كلام فهو ثم و
انما يكون كذلك لو صح ان يكون نفس المعاني المرتبة او الالفاظ المرتبة في الخيال

الكلام وليس كذلك اما اولا فلان الكلام لا يطلق لغة الا على الالفاظ المترتبة المسموعة الدالة على المعاني لا على نفس المعاني المترتبة والا لكان الساكت الملاحظ للمعاني المرتبة متكلما بها وهو باطل قطعا واما ثانيا فلانه يستلزم ان يكون الاخرس متكلما اذا رتب هذا النوع من الترتيب الخيالي قوله لو صح ذلك لكان كل ساكت مرتبا للالفاظ والكلمات مدة عمره متكلما بلفظ بلفظ معاني شيء من ازمنة وجوده متكلما بكلمات كثيرة وليس الامر كذلك قوله لو لم تكن الكلمات متعاقبة في الوجود العقلي كما كان للفارسي ان يتكلم بالمرتبط وباعتراف فكذا امتده قوله لقائل ان يقول ان الموجود في الذهن اي من علامة معنى ان كان لكل واحد منهما حيز يحوي من والا لكان بعض صفاته الحقيقية محال البعض متكلما وقدمتا انفا ان هذا لا يجوز وان لم يكن من جنس الالفاظ والحروف لم يكن الموجود بالوجود العقلي نفس جميع ما هو موجود في الخارج فلا يكون علما به اذ الحق عند من ان العلم بالشيء فرع حصوله عند العالم به لا حصول شبحه ومثاله الذي يغيره واجيب بان حقيقة الشيء لا تبدل بتبدل الوجود وعنده وان الوجود لا يخرج الحقيقة عما هي عليه ... سواء كانت موجودة في الذهن او الخارج فحيث هو موجود فيه يلزمه وقد قال ان الوجود الذهني ليس كذلك فاذا جاز ذلك لم لا يجوز ان يقال ان لهذه الحقيقة فردا قائما بغيره مسبوقا بالاخر فيكون مجتمع الاجزاء والاخر حادث مسبوق بها فيكون له لا محالة اجزاء مرتبة مسموعة لا به لنفي ذلك من قبل علماء الاشعري والاشاعرة يقولون ان كلما لو وجد في الذهن او الخارج انما هو معلوله وليس من شيء منها ممكنا علة ومعلوله جميعه ولا لزوم كونه لذا جاز ان يرد النار ويحرق الماء جاز ان يحرك ما سبكه والامور المرتبة بحلقة فيمكن ان توجد بدون الشرع عدم

الاستواء على خلاف العادة فلا يكون في وجود الكلام بدون الترتيب الخارج بعد واستبعاد فضلا عن ان لا يسمى له قوله المفهوم من كلام الفاضل الرازي في نهاية العقول بعد تمهيد مقدمة هي ان الاسماء التي اختلفوا في انه اسم للذات او الصفات هي الوجود والشيء الكائن والثابت والذات في ذهب الى ان الوجود والشيء والذات خارجة عن حقائق الاشياء وماهياتها بجعلها من اسماء الصفات ومن انكر ذلك زعم انها اسماء الذات ان الناس قد اختلفوا في اطلاق هذا الاسم عليه تعالى والاصل بل يجوز ان يوصف ذاته تعالى بشيء مما توصف به خلقه ام لا اتفق جمهور المسلمين على جواز ذلك وذهب الملاحدة وجهم بن صفوان الى ان الناس الى المنع من ذلك واحتجوا على دعواه وقالوا انه تعالى لو وصف بشيء منها لكان مشاركا لخلقه فهو اما ان يماثلها او لا فان كان الاول لزم التركيب وان الثاني كان مماثلا مثل المخلوق مخلوق وهو تعالى منع ان يوصف بشيء مما يوصف به خلقه ثم افترق قواعد مذهب الملاحدة الى امتناع اتصافه تعالى بشيء من هذه الامور ولا بما يقتضيها فزعموا انه لا موجود ولا معدوم ولا واحد ولا لا واحد ولا عالم ولا لا عالم ولا قادر ولا لا قادر اذ السلب والايجاب من الاضداد وهو تعالى منزه عنها وذهب جهم الى امتناع اطلاق الموجود والعالم والقادر والشيء وانما جاز ان يطلق عليه الموجد والمنشئ والمعلم والمقدر وحكى عن الصدر الاول من المعتزلة انه لولا السمع لما صح ان يطلق عليه الموجد والمنشئ هذه الالفاظ غير معتقدهم قال ان النزاع الاولى ان كان في اللفظ فهو تعالى في كلامه قال قل اي شيء اكبر شهادة قل الله شهيد وانعقد الاجماع عليه ايضا وان كان في المعنى فقول الملاحدة ان نفيه العقل حاكم بامتناع الكذب في النقيضين الضروري لا يجوز القدح فيه بالنظر وقولهم ما ... ثبت كونه تعالى موجودا حيا عالما قادرا ... مطلقا والاعتقاد ... فعلت مذهب الملاحدة وهكذا الكلام مع الناس

ثم اجاب عما يقال انه او لا ان وجود كل شي عينه وكذا العالم والعارض عليه
مذهب بعض الاحوال وثانيا انا لو سلمنا الاشتراك لا م ان هذا يوجب التركيب
واما ثانيا فلانه لو كان ماهية الاشتراك داخلا في ذاته يعود ولا يلتبس قوله هذا الجمهور الذي
ادعاه في محل المنع اذ القرآن اكثر انما ناطق بالمعاد الجسماني مامور فيه
ذكرت وبعضها كذلك ناطق بالمعاد الروحاني كما يتضح عنه ولا تحسبن الذين
قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم يرزقون فرحين بما اتاهم الله
من فضله وقوله تعالى النار التي تطلع على الافئدة وقوله تعالى النار يعرضون
عليها غدوا وعشيا وغير ذلك من الاحاديث الدالة على عذاب القبر والنعيم
وغير ذلك الصريحة في المعاد الروحاني الواجب علينا الاعتراف بمضمونها الظاهر من لم يعدها
فالقول باختصاص التكفير من انكر الجسماني موهم لتجويز انكار الحشر الروحاني والآيات
والاحاديث الناطقة به وهو كما ترى لا يجوز من له ايمان بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم
لا متناع الجمع منها قوله منها ما ذكره الشيخ محصله ما ذكره الشيخ ان المعدوم لو اعيد
لما امكن فيه تميز ما يوجد له من نوعه في موضوعه عن الاول قط فكذا اتحده
اما الملازمة فلان الامتياز بين المتماثلين ليس يجوز ان يكون بالماهية ولوازمها ولا
بالعوارض لانها يكون من قبيل الحمل في واحد فلا يكون بقابل ثم قال ليس ان يقول
ان الامتياز هناك لعروض الوجود السابق اذ هو فرع الاعادة فليس يصح
القول به في اثباتها وابطال التالي فلامتناع الامتياز بينهما بدون التميز به
والجواب عنه انهم يقولون ان المثلين اذا اشتركا في الموضوع وما هو من لوازم حصولها
فيه الامتياز بالزمان يجب ان يكون حصول احدهما على الاولوية وجود احدهما في الزمان
السابق المعروض وجوده فيه دون الآخر فلا يكون احدهما غير متميز عن الاخر
في نفسه الاعادة والله تعالى اعلم قوله هذا منافي لما اعترف به في حواشيه على شرح

التجرد

التجرد وغيره من ان الموجود في الذهن هو الموجود في الخارج اذ هو واحد بعدد
لا فرق بينه وبينها هو في الخارج الا بالوجود وان العوارض لا تكون على ما كان عليه فلا
تكون غيره من العوارض الذهنية منافيا لكون الموجود الذهني عين الموجود الخارجي
لتصحيح ذلك ان لا يكون المعروض لاحد الوجودين غير ما هو معروض للآخر بعينه
قوله لا يلزم ان يكون المعدوم الابتدائي موجودا في الذهن اي لا يكون بعينه ماهية
ليصح ذلك ان يكون معروضا لاحد الوجودين غير معروض الآخر قوله لا يخفى على
احد ان اللازم مما ذكره تقدم الشي على نفسه بعدد وانما لا يلزم منه
وجوده على ما موصوف وجوده على وجود هذا الذي هو الموصوف وليس الامر هنا
كذلك اذ تقدم الشي على نفسه بهذا الوجود المعروض انه متاخر فلا يكون احدهما
عين الآخر فالوجه فيها اوردناه في شرح التجريد الكلام قوله يستلزم ذلك لا
يندفع ذلك او يسأل ان يعود ويقول ان الترتيب على العلة الذكورة انما
ان لا يكون شرطا للاعادة ولا فان كان الاول كان المسمى هو الاعادة وان
كان الثاني لو صح الاعادة على اعادة تماما فالوجه في الجواب ان يقال ان هذا لو
فانه لو كان شرطا كون هذه المادة بعين هذا الشخص تركيبا شخصيا معادا ليس
يجب ذلك والا لكان كل شخص في هذه النشاة في كل وقت من اوقات
وجوده شخصا اخر لتبدل هذه الصفات بالنمو والذبول فلا يلزم من وجوب
الاعادة اعادة هيئته بعينه قوله الاعتقاد بجميع ما هو من ضروريات ما نطق
به الكتاب والسنة اما ان يجب على المكلف او لا والثاني باطل بالاجماع بيعين الاول
فيجب الاعتقاد بالمعاد ابدا وجاز في لذاته ما هو من ضروريات الدليل على التوارن
عليه ولا تصريحه لاستيصال الجاهل قوله هذا في محل المنع اذ العقلاء والعرفاء في
هذه النشاة والجمع منهما كما لا دهم في هذه النشاة يستلذون باللذات

الجسمانية ثم لو سلم ان في هذه النشأة الدنيا اذهم باللذات الروحانية اقل
زمانا او اضعف من النشأة الاخرى لكان له وجه قوله في كتاب اي علته
مما ذكره في هذا الكتاب بانه لا يمكن ان يعلم ذلك من الدلائل العقلية لعدم
دلالة الدليل العقلي على الانتفاء ولا على الثبوت اي لا يكون له دليل شرعي قلت ان الحاصل
هذه الشرطية محل المنع اذ لا يلزم من كون الشي فوق السموات والارض ان يكون
عرضه كعرضهما فالاولى ان يقال ان كونها فوقهما يوجب صحة ذلك وقد وقع تصريحه
شرعا به فيكون واقعا على انه من المجاز ان يكون المراد بيان سعة الجنة لا يكون
مراده معنى قوله عرضها كعرض السموات ان عرضها يتجاوز عرضهما على
ان المراد ان عرضها مثل عرضهما قوله عندنا اي لا يلزم من عدم الوجوب عندهم عدم
الوجوب فالاولى ان يقال انه لا يجب لكن لما اقام عليه البرهان او لما قد جاء
في دلائل وجوبها مع ان الاول مقدوح معارض به لا يلزم والثاني انما اجابوا
عن هذا الذي اورده قوله وقد يتوب عن الذنوب فلما كان لا يشترك في محال
امره معه وبعده لما جاء في الحديث لا ينظر الى صغر الخطيئة ولكن انظر الى من عصيت
واما تسميتها صغيرة بالاضافة الى ما فوقها فالمعصية بالجملة صغيرة بالنسبة الى ما
كبيرة بالنسبة الى النظر قوله وقد يقال ان هذا انما يكون لو لم يكن لو سلم بعضه اللاحق
بامر بعد الاخرة وليس كذلك لجواز ان يكون بعدم غفران الشرك لعدم التوبة
وكان غفران ما عداه بعدها وقد يجاب عنه بان هذا الجمع العلام النظم
الطبيعي قوله والمراد نفي الشفيع المطاع لا يستلزم نفي مطلق الشفيع لان المفهوم
من المطاع الشفيع الذي يكون فوق المشفوع اليه ولا احد فوق الله قوله مطلق
على الغائب عام وهو مسمع كلام الشارع قوله ولا يعقل اي في عدم معقوليته
وذلك هل اراد الانبياء عليهم السلام مكتسب عليهم لا على الجمع او ورد عليهم

او لا لكن البيان انطاق قطعي وفيه الاول صحيح ان يسال عنه ما وجب عليه اعتقاده
قوله المنكرين هذه المسألة انهم ان يقولوا ان هذا انما يتحقق لو وجب ان
يحمل كل ما ورد النبي صلى الله عليه وسلم على ظواهرها وليس كذلك علينا
فلا يجب ان يحمل هو القول على ما هو الظاهر ولا امر علينا ان قوله على متشابه
لان الملك المتصل الرسول صلى الله عليه وسلم مما يوجب ذلك لو لم يمكن ان يقول ان يرده
صلى الله عليه وسلم مامور بها الحكم قوله القصص بهلاكهم ان يعولوا انه
هذا النوع ما وجد بل في كلامنا البحث فيه قوله اي ابداء وان يكون في حيز الامكان
يعني امكان ان يكون هذا محالا او واجبا فيقسم ولا يلزم منه كونه
فلما ذا ما يتوقف حمل الكلام على ظاهره بغلبة قال بان ارادة ذلك تحل وذلك في حيز الامكان
سوالا علم لانه لا شبهة في ذلك قوله المراد بالتحدي المماراة والمنازعة في ذلك
فلا يكون ما يرده وما زعم الفتنة قوله كرامات كان هذا اسهو من قلم الناسخ
اذ الخوارق المتقدمة على دعوى النبوة تسمى ارهاصا ويعبر بها عن اسجد مثل
على تعينه حيث قبل بعثه كانه مقدمة لها قوله كان هناك سهو وحق العبارة
ان يقال لكن ذكره للاسلوب نظما او لفصاحة وبلاغة كما ذهب اليه الجمهور
او المجموع ذا لامر بين قوله فيحمل هذا العامل الاجمالي راجعا الى الالفاظ
غير دالة على المعاني وموقع ذلك على اجماع الصفات حال التواصل
والاسجاع والمقاطع والمطالع لا يحصل الا بعد اجتماع الكلمات قوله
بالسنة الجليلة قوله صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة فله اجرها واجر من
عمل بها ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها وذلك
لانه لا ذلك في الخلافة من الامور الحسنة وقد سنها ابو بكر رضي الله عنه
فله اجرها واجر من عمل بها ولذا كان اكثر ثوابا بالترتيب الذي في الكتاب.

قوله والدليل على وجوه ان هذا انما وجب ذلك اولم من الايمان من الاسماء اصطلاحه
على الكل والجزء معا فلو ان اللم من اطلاقه على الامر الكلي لكونه اشرف افراد
الايمان لا بد لنفي ذلك من دليل قوله جاز ان الجزء اي هذا انما وجب ذكره لوجوب
ان يحمل الايمان على معناه الاصطلاحي وليس يحتمل ذلك ههنا ولهذا وما اشتمل
بموجبها الا بنفي ذلك من دليل قوله اتحمى ان الطاعات ليست من الايمان لان
من صدق واقر وما مات مؤمنا بالاجماع وان لم يستعمل شيئا من الطاعات
قوله نعلم من كلامه هذا انه لو فسر الايمان بالتصديق كان شاملا للتصديق المعاند
ولا بد من اعتبار قيدا و لصحح في تعريفه ثم قال ان هذا هو التسليم الباطني والانقياد
القلبي وهو لازم من التصديق فكانه حسب ان التصديق المراد هو احد قسمي العلم
يجب ان لا يكون هذا الانقياد وليس كذلك لا معنى للانقياد الا التصديق
كما ان لا معنى للتصديق الا الانقياد قوله امر مجمع عليه اي اجمع المسلمين
كما او اذ اجمع عليه عند طائفة مخصوصة لا يوجب ذلك قوله قال بعض العلماء
اما المشبهة فعند كونهم الجمهور من الاشاعرة والمعتزلة وهو المحكي عندي لاعتقادهم
ان واجب الوجود جسم وكل جسم محدث لما بيناه قوله جاء على ذلك
ايضا قوله [illegible] الفاظ تعبيرهم [illegible] لا معنى لتكفيرهم [illegible] الا
مكابرة ذي شبهة [illegible] من خواص الجسم والجسمانيات ومع ان القول
بجسمه كفر قوله واجبه [illegible] انها واجبة علينا [illegible] الكبار واجبه
[illegible] للعصر الذي هو العقل فيكون واجبه واما مطلقا فبالسمع كما
آيات اوردها الشيخ وما علم من دين الانبياء عليهم السلام من وجوب التوبة
قوله خلاف مبني [illegible] الى جوازه ابو علي والى عدمه ابو
هاشم وحكى القاضي قول ابي هاشم قوله هو التائب من صيام

ولم

36

ولم يحصل منه صومه فكذا في التوبة قوله ليت شعري ان ماذا معنى
التوسل الى امر ذكره [illegible] قوله [illegible] شيء [illegible]
في الحاشية المقدمة قوله هذا
اخر ما اردت ان املاه
على هذا الكتاب والحمد لله
على توفيق الاتمام
والتمام وصلى الله
على محمد واله
وصحبه خير
الانام
تم

تمت الكتاب في مدرسة [illegible] في البلدة الاكرم
القاهرة [illegible] حين توجه وعزم الى بيت الله [illegible] الباطنة والظاهرة
في تاريخ سنة ١٠٢٠
تم م

[illegible]

نفي الحكماء

والبدن يجري مجرى الآلة والنفس باقية بعد فساد

البدن فاذا اراد الله سبحانه حشر الخلائق خلق لكل واحد من

الارواح بدنا يتعلق به ويتصرف فيه كما كان في الدنيا والرابع

ثم ترك شيئا منهما وهذا قول القدماء من الفلاسفة الطبيعيين والخامس

التوقف في هذه الاقسام وهو المنقول عن جالينوس فانه قال لم يتبين لي ان النفس

هل هي المزاج فينعدم عند الموت فيستحيل اعادتها او هي جوهر باق بعد فساد البدن

فيمكن المعاد والمصنف رحمه الله [illegible] بالمعاد الجسماني فقط ثم شرع في [illegible]

بالمعاد الروحاني فقط [illegible] المقصد السادس

شرح مواقف

[illegible]

37

هذا الكتاب شرح [illegible]
[illegible]
على شرح العقائد
الدواني

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله وهو انسان بعثه الله تعالى الضمير راجع الى مدلول لفظ النبي المذكور ضمنا فلا يتم ذلك ما سيأتي في الجزاء من ان النبي ههنا الفرد الكامل معونة المقام على ما يحكى

قوله وعلى هذا الاسمي من اوحى اليه الخ وكذا الاسمي نظاهره من امر بمتابعته سيري عليهم وسلم مما في التوريه الخلق قوله كما قيل فيه اشارة الى جواز كونه مبعوثا الى الخلق وتوزده ما نقل انه كان يسنده الى الكريم معولا على ان الناس

هلموا الى فاني لم ابعث على دين الحلبي اراهم عليهم غيره والى جوازمنع كونه على العدد

لا لنقص المولف قوله الا ان يحمل وذلك بان يحمل الخلق المبعوث اليه على ما يقابلها

لكل ما يغاير المبعوث في الحمل سواء كان المغايرة حقيقية او اعتبارية ليشمل زيد

عمرو نفل فانه من حيث انه مبعوث اخر انه مغاير له من حيث انه نقل به وكل

قوله والشهادة من النبأ بمعنى الخبر وليس بمعنى المخبر الا ان يجعل بمعنى الفاعل

ويكون ياؤه منقلبة عن الهمزة قوله او بمعنى الارتفاع على ان يكون الهمزة في النبي منقلبة

عن الواو بالواو وفي الطرف قال الجوهري ان جعلت النبي ماخوذا من النباوة بمعنى الارتفاع

فاصله غير الهمزة قوله او منقول من النبي بمعنى الطريق فانه علامة يتوصل به الى الحق

باصله على هذا الهمزة احد على ما في القاموس على ان الياء منقلبة عن الهمزة قوله

اذ المراد الفرد الكامل على ما يتسارع الى الذهن وهو نبينا محمد اكمل الانبياء

عليهم السلام وهذا القدر كاف في صحة الاشارة اليه بلام العهد الخارجي

واما حمل اللام ههنا على العهد الخارجي دون العهد المطلق الذي هو العهد عند المحقق

شبيها على ان الحديث مما لم يصدر عن سائر الانبياء قوله على هذا الاسلوب

وهو اضافة الامة الى النبي قوله وان يعلم بعده جدا اي بعدا ما يكون له

وجه فان الكفرة كلهم امة الدعوة انفع ان اذ لهم اكثر من ثلث وسبعين فرقة

فضلا عنهم وعن فرق المسلمين قوله السين اما للتاكيد اي لتاكيد الاول

وتحقق موعوده قوله فان ما هو متحقق الوقوع وسبان العلاقة التي بين التاكيد

السين الموضوعة للاستقبال الواسع بمعنى التاكيد وتحقق الوقوع قوله كما قال

في قوله ولسوف يعطيك ربك فترضى قال ابو حيان العاشر رحمه الله ليس مدة اللام

بين التي هي توكيد لا ومن مالوف معهما مع المعولة للتاكيد فيهما هو ان مدخول اللام

في لا قوه مش مؤكده معنى الفعل بخلاف اللام في لعلم وبنا يستوفى على احدى نوني

التاكيد مكانه قبل وليعطيك قوله اشارة له الى ان الخلاف من حج على حجة بعض

ان المضارع لا شتراكه بين الحال والاستقبال لا اشارة فيه الى هذا الامر بخلاف

السين فانه موضوع للتراخي بين الدلالة على ذلك الا مدار المسلمين عهدوا فات

النبي عليه السلام كانوا على عقيدة واحدة وطريقة واحدة الا من كان منطق النفاق

ويظهر الوفاق ثم نشأ الخلاف بينهم اولا في الامور الاجتهادية لا توجب

ايمانا ولا كفرا ثم تدرج وترقى قليلا الى انواع التعصي حتى بلغ عدد الحصر

وعن ان الدلشعوره يسبق الاسوانه ذا قال النواء العدد وانسا وجمع الاشياء

الى الصدر الله تعالى ولم يزل الخلاف مشوقا الاراء حتى تبلوا بلا الاسلام

واهل البدع الى ثلاث وسبعين قوله لجواز كون الاصول التي منها مخالفة مع بعضها

اشار بتعبيد المخالفة بالمعية الى انه لا يلزم في كون الامة مخالفا ان يكون اكثر

اصولهم وعقائدهم مخالفة بل يلزم كونها اكثر من هذا العدد بل اللازم في ذلك

ان بعض عقائده كل ورق مخالفا لبعض عقائده ما سواه مخالفة بعدا ما يرج لكون

وصولهم عند ما يقتضيه هذه الاصول الحاصلة العدد وحيدان كانوا باعتبار الاصول

ان ربنا تعالى يل الى التي ويؤكد

اقل مرتبة هذا العدد ولا لان تكون الاصول والعقائد المختلفة منهم متغايرة ما [illegible] حتى يلزم كونها [illegible]

المخالفة

الى انهما مخالفو ما ازيد منه قوله وهذا لا يعلمه في وقت مسمى الاوقات بلغوا
هذا العدد ان يريد انه يجوز ان يحمل الحكم على اصول المذاهب ويريد بها الاصول
التي بها تخالف الفرقة الناجية سواء كان معتدا بها ام لا ونحوهم بلغوا ما عساه من الاصول
في وقت ما هذا العدد وان زادوا عليه بعد البلوغ اليه او نقصوا عنه قبل الوصول
اليه في اكثر الاوقات فان قلت فعلى هذا كان الاولى او نقصوا ابدا لو او قلت
كلما او ما عسى ان يكون الاوقات لا باعتبار الزيادة والنقصان بكذا اشتغال
منهم بهذا الكلام يكون نعم الكلام في فائدة ذكر هذا العدد الواقع في وقت ما دون الواقع
قوله
في اكثر الاوقات قطعا يراد انه لو اريد ما ذكر لان دخول عصاة كل فيها لا نقيضه زيدة
انه لا يكون ذلك الدخول من حيث الاعتقاد بل يجوز ان يكون في عصاة فرقة الناجية من حيث
معاصيهم فقط بخلاف سائر الفرق فانهم من حيث الاعتقاد داخل فيها وان كان
عصاتهم داخلين فيها من حيث المعاصي ايضا قوله بعيد جدا وذلك لعموم المواعيد
الواردة في دخول العصاة فيها واما ما قيل ان بعده انما هو على تقدير ان لا يكون
لانا
المراد من الفرقة الناجية الفرقة التي تدخل الجنة بغير حساب ولا شفاعة لان من اتى بما يوجب
في حسابه عذاب فليس بناج ومن افتقر الى شفاعة في عرض الذل فليس بناج
في حيازة المغفر
مطلقا وعلى التقدير يكون من نوقش في حسابه المفتقر الى الشفاعة ناجيا انه فلا يعثر
مما لا محالة فيه على ما دل عليه سياق هذا الحديث فان المسلمين كانوا في زمان
حوته عليه السلام وبعده مائة على الفرقة الواحدة التي كان عليه السلام عليها فالعدة
مع انه عليه السلام كان يخبر ان بعضهم يدخل النار وانه يحصل بسبب ما صدر عنهم من المعاصي
على ما هو المسطور في اكثر كتب الاحاديث وما سبق ان يقدر عليه هنا هو ان ضمير كلها
راجع الى الثلث وسبعين وان الحكم في قوله كلها في النار على كل واحد من احاد
هذا العدد التي هي الفرق والطوائف فان الموصوفة العدد ومفهامه دون غيرها فيكون ان

قوله

40

المسئلة

قوله الا واحدة طائفة واحدة وافراد الصحيح هذا الحكم ولا شك ان وجه عنه
مقتضى عدم دخول النار مطلقا فيها وهو شامل لكون عصاتها عاصين من اسباب الدخول
فيها فلهذا التزم في وضع المصنف القول بان مقتضى الحديث ان الناجية مطلق مغفور ومعا نهنا
عنده ظاهرا لا وجه لما على انه يجوز ان يكون الحكم في قوله عليه السلام كلها في النار على كل واحد
من كل فرقة ويكون قوله عليه السلام الا واحدة رفعا للايجاب الكلي فلا يلزم القول بان
مقتضى الفرقة الناجية مغفورة مطلقا قوله ولا يبعد ان يكون المراد استقلال مكثهم الخ
اي لا يبعد ان يتوقع دفع ما اورد ان المراد بعدم دخول الفرقة الناجية في النار
مكثهم فيها قليلا بانه لا يمكث سائر الفرق فان دخولهم فيها لا يكون الا من حيث
المعاصي بخلاف سائر الفرق فانه يكون من حيث عقايدهم الباطلة قطعا وان كان
بعضهم يدخلها بسبب معاصيهم ايضا ولا شك ان الدخول بسبب العقيدة الباطلة
يوجب طول المكث دون الدخول بسبب المعصية على ما اشار اليه المحقق الدواني
حسب ما يرون رانكم قال را ... ما يردون رانكريم وحال را ...
بما ذكرنا ظهر انه يجوز دخول الفرقة الناجية النار من حيث الاعتقاد وقال
ان قلة مكثهم فيها يجب ان يكون لامر مشترك بين احادها ولا يوجد في سائر الفرق وما ذلك
الا الاعتقاد فانه ثبت فلو كان للاعتقاد دخلا اقرب الى الحق ولم يصل الى رتبة الحق
فمن حيث انه لم يصل الى رتبة الحق يدخل النار ومن حيث انه اقرب الى الحق من سائر الاعتقادات
يقل مكثهم فيها بعد عن الحق كيف وعقايد الفرقة الناجية هي ما عليه النبي عليه السلام
واصحابه رضي الله عنهم قوله ترغيبا في تصحيح عقايدهم اي عن حيث استقلال المكث
مكثهم فيها بعدم الدخول ترغيب المسلمين تصحيح عقايدهم بان يتمسكوا فيها بالاحاديث
الصحيحة المروية عنه عليه السلام وعن اصحابه رضي الله عنهم ولا يسلكوا في عقايدهم
اد مع النقل من غير الصحابة ويرده كون القول بعدم دخول صاحب العقيدة الصحيحة

عليه السلام

في غاية تصحيح العقايد ظ غير محتاج الى البيان قوله وهو من رأى مؤمنا
الخ هذا لا يشمل الاعمى الذي هو صحابي اتفاقا كابن ام مكتوم الا ان يراد
بالرؤية ما هو اعم من الحقيقة وما في حكمه ويشمل من لا يعد صحابيا بالمعنى الاول كمن رآه عليه السلام
وآمن به ثم ارتد ومات على الردة كعبيد الله بن جحش زوج ام حبيبة الا ان يحمل اللام على الكرم
كونه صحابيا الاولى لا يضر في كونه صحابيا بالاطلاق الآتي كما لا يضر في ذلك الكفر
السابق وان طال قوله سواء كان قبل البلوغ الخ وسواء تخللت الردة بين
ايمانه به عليه السلام ~~ومحبته الاسلام~~ وبين موته على الاسلام او لم تتخلل
قوله قلت سياق الحديث حيث قال الذين هم على ما انا عليه واصحابي قوله
المتبعين لما روي عن ائمتهم الخ فيه ان استنادهم الى النبي عليه السلام واصحابه
وذلك الاتباع منهم لاجل اعتقادهم العصمة في ائمتهم وعدم صدور
الكذب من الاقوال عنهم قوله وهي بالفروع اشبه فانها من الاحكام المتعلقة
بافعال المكلفين اذ نصب الامام واجب على الامة سمعا على مذهب اهل السنة
الاكثر دون ظاهر الشيعة فانها عندهم من العقايد واصول الدين يجب نصبه
على الله تعالى لكونه لطفا وكون اللطف عليه تعالى واجبا قوله بل جوزوا رؤيته
كل موجود من الاعراض وغيرها وذلك لان المصحح للاول للرؤية عندهم هو الوجود
وهو مشترك بين جميع الموجودات الا ان عدم وقوع رؤية بعضها كالاصوات
والطعوم والروائح والجواهر المجردة بان العادة بعدم رؤيتها فانه تعالى
اجرى عادته بعدم خلق رؤيتها فينا قوله وجوزوا رؤية الاعمى الصيني بقة
اندلس وذلك لان المعلق للرؤية هو البنية والله تعالى قادر على خلق رؤيتها
فيه قوله والفرق بين الارادة والرضا فان الرضا عندهم ترك الاعتراض
خلافا للمعتزلة فانه عندهم عين الارادة قوله في الصحيح المراد الصحيح هو الذي اتصل

بساده

اسناده بنقل العدل الضابط الى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا قوله
معلا هو الذي اطلع فيه على علة قادحة مع صحة مع ان ظاهره السلامة
منها والحسن هو الذي فيه ضعف قريب محتمل وقال بعضهم هو الذي لا يكون في
اسناده متهم بالكذب ولا يكون شاذا او روي من غير وجه ونحو ذلك والضعيف هو الذي
لم يجمع فيه صفات الصحيح والحسن قوله هو في الاصل ما يعلم به الشيء سواء كان
من العلم او غيره وقيل العالم في الاصل لاولي العلم من الملائكة والثقلين وتناوله
لغيرهم على سبيل الاستتباع ولذلك جمع بالواو والنون وفي القاموس لا يجمع
فاعل بالواو والنون غير العالم والياسم قوله وحاولوا بيان ذلك بمقدمات
مفصلة في حواشي التجريد قال فيها نقلا عن الشيخ انه قال في الهيات الشفاء
للمعلول في نفسه ان يكون ليس وعن علته ان يكون ايس اي موجودا والذي يكون للشيء
في نفسه اقدم عند الذهن بالذات لا بالزمان من الذي يكون عن غيره فيكون كل معلول
ايس بعد ليس بعدية بالذات انتهى واورد عليه المحقق بان المعلوم ليس في نفسه
ان يكون معدوما كما ليس له في نفسه ان يكون موجودا ضرورة احتياجه في كل من طرفي
الوجود والعدم الى العلة ثم قال ان الممكن ليس له في نفسه ان يترتب تقدم الامكان على
الوجود والعدم فلعل في هذه الحرية السابقة العدم بحسب الامكان فان المتكلم في الحدوث
الذاتي هذا المعنى تم والاعلا قوله وهو خلاف مذهبهم ومراحيهم فانهم صرحوا
بان الواجب تعالى شأنه علة تامة للعقل الاول وانه بسيط حقيقي لا تكثر فيه بوجه من الوجوه
قوله اي وجد بعد العدم بعدية زمانية كما هو المتبادر اي من لفظ البعد عرفا
وهي التي لا يجامع البعد منها القبل لا بعدية بالذات كما زعم الفلاسفة فان
هذا المعنى مجرد اصطلاح منهم لم يوافقهم في ذلك احد من المتكلمين اي الحادث بالمعنى المذكور
يشمل عندهم الزمان والحركة التي هي مقدارها والجسم المتحرك بتلك الحركة فان تقدم

وجود عدد اول ان الاول ان ...
كالمتعلق والاول الخ ...
اجسام ...

يوهم عدم الزمان على وجوده تقدما يستحيل معه اجتماع المتقدم مع المتأخر
كتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض من الحكماء لما ادعوا ان التقدم بهذا المعنى انما
يعرض لاجزاء الزمان اولا وبالذات ولما عداها ثانيا وبالعرض لم يمكنهم القول
بحدوث الزمان وتقدم عدمه على وجوده فان عدمه لما لم يكن زمانا كان تقدمه
بواسطة الزمان فلو كان عدمه سابقا على وجوده كان عدمه في زمان موجودا
حال عدمه وانه محال لذلك ذهبوا الى قدمه وقدم الحركة التي هي مقدارها وقدم
المتحرك بتلك الحركة قوله مع لا ترم الا ان جنس هذا المعد ونحوه من الامور
العامة المشترك من تلك المعدات كالنوع وخاصة العرض مع ان مدعيهم كون بعض
اشخاص العالم قديما على ما مر تفصيله قوله فهو دعوى مجرد غير برهان اقلهم عليها
برهانا قوله فان ادعى الضرورة فيها يوجه المنع بانه لم لا يجوز ان يكون
تعاقب تلك المعدات بذواتها كتعاقب اجزاء الزمان ويكون من باعتبار جنسها
قديمة مستندة الى القديم وباعتبار حدوثها بذواتها واسطة في حدوث الحادث
نظيره ما قالوا في الحركة على ما سيظهر عن قريب ومما قررنا ظهر انه لا يتوجه ما قيل انه
لا بد لتقدم المعدات بعضها على البعض من زمان لان المعدات لما تقدم بسوى التقدم
بالطبع على معلولاتها وليس في تلك الاقتصار زمانيا انتهى وذلك لما ذكرنا من
انه يجوز ان يكون تعاقبها وعدم اجتماع سابقها مع لاحقها بذواتها لا بسبب الزمان
كما مر في تقدم عدم الزمان على وجوده قوله لان الامكان حالا بد منه في وجوده
اي لا يتحقق بدونه. التحقيق المذكور كون الامكان الذي لا بد منه وجوده هو الممكن
وجوده فيما لا يزال لا الامكان وجوده فيه وفي غيره فلا نزاع كونه غير ممكن في الازل
خلاف المعروض لانا نقول المراد تحقق جميع ما لا بد منه في اصل وجوده من غير تعيينه لكونه
الوجود وكونه فيما لا يزال فكون الامكان الذي من جملة ما لا بد منه في اصل وجوده مطلقا

لكان الزمان ـه

من تعيينه لذلك الوجود وكونه فيما لا يزال فكون الامكان الذي من جملة ما لا بد منه
في وجود الممكن مناف لما سبق من تحقق العلة التامة البسيطة ممنوع لامتياز بينهما
لان كون الامكان من جملة ما لا بد منه في وجود الممكن لا يستلزم كونه من اجزاء العلة
التامة او العلة عند القائلين بجواز كون العلة التامة البسيطة ما لا يحتاج اليه الممكن في
وجوده فيكون الامكان لكونه سببا للاحتياج خارجا عن توقف العلة وكذا الاحتياج
والتأثير والوجود السابق والعلة التامة البسيطة هي المركبة من العلل لا مطلق ما
لا بد منه فقد بر قوله ولم يتعلق الارادة بوجوده فيه بل بوجوده فيما لا يزال حاصله
ان الفاعل هو الله تعالى مختار في جميع افعاله القضاء ورد عليه تعالى قاطع فلا بد له في
ذلك من ارادة مخصوصة مع مختار الشيء اياه ونقول ان جميع ما لا بد منه في وجوده
مطلقا او في وجوده في الازل لم يكن متحققا في الازل بل المتحقق فيه انما هو جميع
ما لا بد منه في وجوده المخصوص وهو الوجود فيما لا يزال لان نسبة الفاعل والمختار
على السواء بالنسبة الى الاوقات كلها الا ان ارادته المخصوصة التي لا بد منها لجواز
ان يكون مخصصة ومرجحة للاوقات الآتية بان يكون وجوده فيها دون غيرها من الازل
وهذا بالحقيقة اختيار للاحتمال الاول من احتمال الشق الثاني وهو ان حدوثه بنفسه
بغير حدوث شيء آخر ومنع للزوم كون وجود الممكن بدون تمام علته على ما يظهر بالتأمل
وبما قررنا ظهر انه لا معنى لما قيل انه على تقدير ان لا يتحقق جميع ما لا بد منه في الازل
ولم يحدث غير حدوث الحادث شيء لم يلزم من حدوث الحادث بدون تمام حين
علته ظاهر قوله وقد تعلق الارادة بوجوده في وقت معين فلا يوجد الا فيه لا يرى بنا على
امتناع تخلف المعلول عن العلة التامة انه لو كان مقتضى العلة التامة الازلية وجود المعلول
في وقت معين لوجب ان يكون في ذلك موجودا في ذلك الوقت المعين ازلا وابدا
فيلزم كونه ذلك المعلول ازلا اذ لا معنى بالازل الا ما يوجد فيه بعض من الوجوه

[illegible]

وهو خلاف المفروض ويلزم ايضا اجتماع اللايزال مع الازل وانه بيّن البطلان لانا نقول معنى الاقتضاء العلة التامة ان توجد المعلول في وقت معين اقتضاها مسبوقية وجود ذلك المعلول بعدمه فكونه متحققا في الازل ينافي لهذا الاقتضاء على ما اشار اليه اولا لا يتوقف فلا يوجد الا فيما لا يزال ولم يتصور الا كونه حادثا قوله وان اردتم انه يتم لعدم وجوده فيما لا يزال فنختار انه كذلك قيل لا يذهب عليك انه انجر اقوال الى اختيار الشق الاول من الترديد لان الترديد كان في الوجود الذي كان ممكنا وهو الوجود فيما لا يزال ومنع استحالة تخلف المعلول عن ذات علة التامة مطلقا انتهى كلامه وانت خبير بان الترديد في استدلال الفلاسفة كان في وجود ممكن ما قطع النظر عن كونه قديما او حادثا ولذا الكهنم الترديد في كون جميع ما لا بد منه في وجوده حاصلا في الازل او لا مع امتناع عدم جواز تخلف المعلول عن علته التامة مطلقا قوله ولا يلزم من ازليته احتياجه الى امر اخر اما الاول فلعدم كون تعلق الارادة متحققا لعدم وجوده في الازل بل فيما لا يزال فان قلت هذا مناف لما قبله الكلام وهو انه لم يكن جميع ما لا بد منه متحققا في الازل قلت لا تنافي بينهما لان مراد الفلاسفة من وجود الممكن الماخوذ في الدليل هو الوجود المطلق الشامل للازلي واللايزالي لا الوجود المخصوص الذي هو اللايزالي الحادث على ما هو الظاهر من سوابق الكلام ولواحقه وقد اشرنا اليه سابقا وظاهر انه لا يلزم من كون جميع ما لا بد منه في الوجود اللايزالي الحادث متحققا في الازل كون جميع ما لا بد منه في مطلق وجوده او وجوده الازلي القديم متحققا فيه فانتفى هذا قوله لو جاز وجود المعلول بهذا الصحيح اذ لو جاز بعض افرادي على اختيار الفاعل المختار لم يكن الموجد معطى العلة فيكون المعلول مخلا على قضية الموجود موجودا بلا سبب نقضه وكلاهما

رجح قوله سواء كان متقارنا بالوجود او متأخرا عنه لا اسمى ذلك منها وما استندوا به على امتناع تخلف المعلول عن علته التامة مع ترجيح وجوده في الوقت ارجحيا وجوده في الوقت المتقدم لا يجري هنا لكون بالارادة مرجحا قوله وقد عرفت ان الازل فوق الزمان انما كان الحاجات الالا الامر على جواز تخلف المعلول عن العلة الا في صورة الاختيار على الوجه الذي قرر عن اخراج الزمان من دونه امتناع كون الزمان واقعا وقسم الاولى ان ما ادات تقرره على وجه نفي الزمان مجرد لذلك بعض المحققين انه صرح بالحق بعدوده الزمان من جملة الممكنات وربما ظهر ان المراد من كون هذا الكلام معارضة مقابلة المستدل او بعض ما صار الاول من المراد من حيث ما عارضه وناقضه هذا الكلام كما ظهر بادني تأمل قوله ومعنى كون الشيء ازليا ان يكون سابقا على الزمان وذلك لما قال ان الازلية هي الازلية التامة قوله والواجب تعالى كان متعاليا عن الزمان كله ولعدم دخوله تحت تصاريف الزمان بغيره وتغيره وبعده قال الحكماء ان المجردات ليست واقعة في الزمان بل هي واقعة في الموطن الذهني الذي هو دعاء الزمان قوله وليس الله متقدما عندنا على غيره بالزمان حتى يلزم كونه تعالى واقعا في الزمان على ما هو مقتضى التقدم الزماني من كون المتقدم في زمان سابق على الواقع في زمان لاحق فنسبته هذا كون الزمان متناهيا لا بد من علته تقدما بالذات على ما هي قوله فان قيل لا شبهة في ان الارادة القديمة بعيدا ما هي ردها من هنا الجواب من جواز كون الارادة القديمة متعلقة بوجود الممكنات الزمانية وفيما لا يوجد الزمان متناهيا بالحوادث خلاصة الدليل قوله فقد حققت تارة بان العلل الحوادث منه هو ما من كون الارادة القديمة متعلقة في الازل بوجوده اي وعكون القدرة موثرة على وفق الارادة فلعل الباعث على الارادة من ضعف ما احاب عنه وزه

قوله تعلق الارادة لا مرید اشار بقوله لا مرید الی ان تعلقات سلسلتها
الارادة الیها لکن بحسب التعقل الی مرید اذ لا یجاوز واحد منها واحد و دون
منها کما ان المرید لیس حاصرا للعدم و طرف سلسلتها لانه تعد الارادة النسب
لعلت حاضرة للعدم کونها طرف لسلسلتها ایضا قوله وان صدر عنه تعض
نفی یعتقد علیه الا ان قل بالاعتقاد قال المحقق الشریف قدس سره فی حاشیة
شرح الحکمة العین بحث اثبات الوجود الذهنی ان کون الحکمة موجودة
لوجودات غیر متناهیة یستلزم انحصار الوجودات الغیر المتناهیة بین حاصرین
والوجود المفروض اولا قوله واحتمال ان اللازم من حدوث العالم بالاسر
حوادث الامور الغیر المجتمعة فی الوجود و ذلک لا یحتاج الامور الی غیر النهایة
انما یتاتی عندهم بالحرکة السرمدیة التی لا تاتی الا بقدم الجسم المتحرک و تلک الحرکة
حدوث العالم بالاسرة منافیة فیکون التسلسل اللازم منه بسلسلة الامور المجتمعة قوله
فی ذات حقیقیة لا یحصل الی الحرکة الفلکیة یعدد لها حیثان احدهما حقیقیة جهتین
ذاتیة تکون الجسم بحالة یصح ان یوجد کل ان من الاوضاع غیر الوضع الموجود
فی الآن السابق واللاحق تعبر عما معه عندهم بالتوسط بین الاوضاع وهی
بهذا الاعتبار ممتد مستمرة الی الازل الی الابد و ثانیهما حیثیة التی یدعی اعتبار
اضافتها الی الحدود والمسافة وهی بهذا الاعتبار حادثة متجددة لکون المسافة
الموصوفة بحسب القرب والبعد الغایة المفروضة مثلا ان تعد الموصوفة الا ان الاول
فالحرکة الفعلیة من حیث الذات حادث من حیث العوارض اللازمة لها مستندة
الی الحوادث قوله واتجه انه یستحق خیر بانه ممکن ای ان ما سبق انه
یجوز ان یکون الامر الحادث الدال علی الحدوث بعد الوجود اللاحق واتجه خبر
بانه یمکن ان یکون صدور العالم مع کونه حادثا باسره وجمیع اشخاصه متجدد اجزائه

واستحالة التسلسل ضرب ای یکون باستحالة الحدوث بالحادث بالاسر باستحالة ما ثبت الوجود
والحدوث بواسطة صدور بعضها فی صدور بعض او عن العدم عن ان یکون
لها بدایة واللازم من ذلک لیس الا کون بعده ما هو الذی یسمونه الکون المستمر قدیما
و ذلک لا یستلزم الا کون الجسم و نحوه من الامور العالیة المشترکة بین تلک الافراد قدیما
والاستحالة انما هی کون جسم من اشخاصه بخصوصه قدیما و هو غیر لازم قوله وقد ثبتت
فی بعض تصانیف ای بعض کتب الحکماء القائلین بکونه بعض جهة مخالف لان انه
علی ان هذه التعلل یبین ان ما هو معدوم وقد طلبته فی جمیع الامکنة فلم اجده و ما استعمل
بعد قوله مع الرجل علی الوس استقوی علی کونه الاخیر شی مکانا و لعله مما کان من العابدین جهتا
لحدوث العالم وعدم کون شخص بخصوصه قدیما قال بقدم الجنس و تعاقب الحجم
الغیر المتناهیة قوله محکوم بها و هو الحرکة بمعنی التوسط الحالة فی الفلک المستمر تعاقب
فی جمیع الجهات فانهم صرحوا بان الفلک الموجود فی الحال الساریة فی جمیع اجزاء
المتحرک علی ما یشبهه الجسم وعدم انقسامها فی امتدادها وانقسامها لا یصح
فی ذکر قطعا و معنی ثباته او انها عدم اختلافها بسرعة و بطوء فی امتداد المسافة بوجه
من الوجوه و بما ذکرنا ظهر بطلان ما قیل ان الحرکة بمعنی التوسط لا تصل الغیر اجزاء مشابه
الاجزاء بها ان لا یکون الاجزاء ضمن لو سار کان له اجزاء وهم یحتالون لا یکون له اجزاء
اصلا انتهی قوله فالسبب بحدودها فی نفسها الحرکة یعنی کل الحوادث الیومیة المتجددة مجتمعا
سبب حدوثها و تعاقبها کذلک الحرکة المتجددة مجملة فی تحددها ای السبب فی ان
تحدد الحرکات امور موضوعة منزلة الحدود والموضوعة المقدار مثلا تحتاج الی اعلام
فلنا انا نعلم قطعا انها لیست الامور الموضوعة الی الحرکة بما العقل کونه و جهه الجمیل
الامور التی تصور بها الاشیاء فی نفس الامر فیکون انصاف الحرکة بها فی نفس الامر
محتاج الی علة قطعا قوله لعدم وجوب امتناع الاعادة لما ذکر ان یکون سبب تحددها

ونعاقبها امور متجددة متعاقبة او ... وهكذا الى غير النهاية فالسلسلة الموجودة
بل واقع عندهم قوله فلابد لعدمه من علة حادثة لاحتياج الحادث في كل جزء
الوجود وعدمه الحادث الى علة حادثة فتكون الحركة متجددة ومنقضية بل كونها عبارة
عن التجدد والتقضي على ما حواشيه ره في حواشيه على الشرح الجديد للتجريد لا
نسلم عدم احتياجه في عدمها الحادث ونقيضها الى علة حادثة كما لا نسلم
ولك عدم احتياجه في وجودها الى علة حادثة كما لا يخفى واما منع قال بانه يجوز
ان يكون نفس الحركة علة لعدمها الحادث من غير حاجة في ذلك الى امر حادث
وحجة بانه لا يلزم من علتها لعدمها العدم كونها ممتنعة لذاتها لان الممتنع لذاته هو ما لا يجوز
له وجود اصلا لذاته لا لان يمتنع له وجود خاص مثل الوجود بعد العدم و الوجود
في الزمان التالي بعد عمل عن لزوم اجتماع النقيضين في آن واحد لان الذات
لو كانت علة موجبة لعدمها بعد وجودها على وجودها على ما هو مقتضى العلة
العلة التامة لكانت في اول وجودها معدومة ايضا ضرورة امتناع تخلف العدم عن العلة
التامة الموجبة وانه جمع بين النقيضين في آن واحد واما القول بجواز كون هذا العدم
ضروريا بعد عن الاحتياج الى العلة وذلك لكون وجود الحركة في الزمان التالي ممتنعا لذاته
فكلام سخيف ظاهر البطلان فان امتناع وجود الحركة في الزمان التالي لو كان مستندا
الى الذات لكان الذات دائما متصفة بهذا الامتناع ولكان يستحيل وجودها
بالعدم في الزمان الذي بعد الوجود وذلك خلف كما لا يخفى على المحصل فلهذا قال
العلامة في بعض تصانيفه قوله فيلزم التسلسل في الامور الموجودة المجتمعة وذلك لان
حدوث عدم وجود الحركة في الآن يستلزم كون حدوث علته الموجودة في ذلك الآن
وكذا حدوث علة هذه العلة الموجودة يكون في ذلك الآن وهكذا الى غير النهاية
فيكون حدوث جميع تلك العلل موجودة مجتمعة لا متعاقبة قوله لا يكون شيء منها علة لعدمه

عدمه

الحاصل الآن بحسب وجوده عند وجود جميع علله ومع تحقق عدمها فلا يتصور عدمه
الا بعدم واحد من تلك العلل قوله فيلزم التسلسل في الموجودات التي هي الاعدام
اعدام لها وذلك لان الامر الموجود الذي هو علة جزء من اجزاء الحركة او علة وجوده
له علة موجودة حادثة عند حدوثه ويكون لتلك العلة الموجودة الحادثة ايضا علة
موجودة حادثة عند حدوثها وهكذا الى غير النهاية فيكون جميع تلك العلل الموجودة
الحادثة موجودة حين وجود هذا الامر الموجود فيكون مجموعة الوجود قوله
هذه الاعدام اشارة الى الاعدام التي تكون لتلك الموجودات عند عدم هذا الامر
الموجود قوله وعلى الثالث هو ان يكون بعض من علة عدم جزء من الحركة موجودا
وبعضها معدوما وحاصله ان يكون احد الشقين اللذين هما الامر الموجود والتي
هي علل للبعض الموجود والاعدام التي علل للبعض الذي هو عدم امر موجود او
عليهما غير متناهية قوله وعلى الوجهين يلزم التسلسل في الامور الموجودة المجتمعة
اما اذا كان الغير المتناهية هو البعض الموجود فظاهر واما اذا كان تلك الاعدام فلكلية
كل عدم منها عدم جزء من اجزاء علة وجود الحادث ... رحمه الله تعالى ومنها قوله
او عدم امر يستلزم حدوث شيء او منه اشارة الى ان المراد عدم الامر الموجود
في ذلك تلك العلل اما امر موجود مانع ... ونحوه لان ... يجوز ان يكون علة
لعدم امر اعتباري كالامكان فان سلبه لا يستلزم الا الوجوب او الامتناع
اللذين كل منهما من المعقولات الثانية لانا نقول ان العدم الذي يكون سببا لعدم
جزء من اجزاء الحركة يكون جزء من اجزاء علة موجودة بالضرورة على ما مر في الطالع
السابق فطالى موجود الحادث الذي هو علة لوجود حادث لا يكون امرا
اعتباريا قوله لا يلزم ... تلك الموانع وذلك لان المفروض كون تلك
الموانع علة لعدم جزء من اجزاء تلك الحركة وهذا لا يستلزم كون بعضها موقوفا

على بعض قلت تلك الموانع متعاقبة في الحدوث بمعنى انه لا يلزم التسلسل
ههنا كون تلك الموانع مترتبة بحسب الذات وتوقف بعضها على بعض بل يكفي ههنا
بحسب الحدوث فان حدوث كل واحد منها مسبوق بحدوث عدم جزء
من اجزاء الحركة متعاقبة بحسب الزمان كذلك حدوث الموانع الموجودة متعاقبة
بحسب الزمان قوله وان لم تجتمع في الوجود فعلى الكلام الحكم ان لم تجتمع تلك الموانع
المتعاقبة بحسب الحدوث في الوجود بل كانت متعاقبة بحسب الوجود ايضا ينعدم بعضها عند وجود
بعض كاجزاء الحركة فعلى الكلام الى علة عدم تلك الموانع المتعاقبة في الوجود اذ
لا بد لكل عدم حادث من علة حادثة فنقول ان علة عدم مانع من تلك الموانع
اما وجود مانع له كذلك المانع فيلزم وجود الموانع الغير المتناهية المترتبة في الحدوث
ودفعة اذ لا بد لحدوث هذا المانع من علة حادثة في حدوثه كما ان لا بد لهذه العلة
الحادثة من علة حادثة في هذا الآن ايضا وهكذا الى غير النهاية فيكون جميع هذه الحدوثات
المترتبة بعضها على بعض مجتمعة في آن واحد فيكون تلك العلل المترتبة الحدوث
مجتمعة في الوجود وان كانت العلل الموجبة لحدوث المانع الى ما لا نهاية له كذلك الشر
كان تلك العلل الغير المتناهية موانع لهذا المانع ولهذا اعرض الشارح عن هذه
الموانع حيث قال في الاول عدم وجود الموانع المترتبة في الحدوث الى ههنا
حتى هذا المقام [illegible] الاعدام واما عدم جزء من اجزاء علة ذلك المانع
فعدم ان يكون ذلك المانع وجوده موقوفا على امور غير متناهية مترتبة بحسب الذات
مجتمعة في الوجود هي العلل الموجودة التي لا بد منها [illegible] وجود جزء من اجزاء علة
وجود المانع فيلزم التسلسل [illegible] استناد وجود المانع فان قلت انهم لا يجوزون
استناد العدم الى امر موجود بل يعتقدون ان علة العدم عدم علة الوجود
وح يسقط السؤال الاول من اصله [illegible] استناد عدم المانع الى وجود المانع قلنا [illegible]

لا وجه لابطاله فلذا لا بأس بذكر السؤال بعده استطرادا [illegible] وهو ان القول
بوجود الاستعدادات الغير المتناهية الحادثة [illegible] فان [illegible] قامت ببطلانها
وعدم جريانه في الحادث اليومي على القول بالغير المتناهية المترتبة [illegible] الاستعدادات
الغير المتناهية الحادثة على المادة القديمة عند هذا القول [illegible] وكذا
في الوجه الثاني [illegible] الابد [illegible] الحكم بكون المعارض مع واحد منها
غير سابق على كل منها بالزمان بل على بعضها [illegible] الوهم لا مرية له [illegible] الفعل
كما زعمه المحقق فان سبق العدم على كل فرد من افراد الحادث لا يستلزم الا
كون العدم متحققا في الزمان السابق على كل واحد من افراد الحادث [illegible] الا
ان كونه معارضا لما العدم من افراد [illegible] لا خصوصية هو عدم البعد المستمر
[illegible] الى الحال [illegible] العدم على كل واحد من افراد الحادث
[illegible] زمان ما الا الزمان [illegible] مع بعض الافراد
[illegible] السبق على كل فرد من افراد الحادث قوله لو لزم سبق العدم على جميع
على الحادث في زمان واحد [illegible] فان العدم الكلي على هذه الحادثة لا يكون [illegible]
[illegible] قوله فالحادث [illegible] الاول [illegible] فان عدم
موادها وصورها ومطلق حركاتها وعدم مطلق الزمان وعدم العالم [illegible]
وامتناع انعدام العدم يقتضي حدوث الحوادث [illegible] ما هو حادث فان تلك
اللازم [illegible] الحوادث [illegible] عدم [illegible]
[illegible] الى العقل [illegible]
الغير المتناهية [illegible] الاول [illegible] عدم
[illegible] تناهي مراتب الاعداد [illegible]
[illegible] عدم العالم وابدية الزمان [illegible] الغير المتناهية حاصلة بالفعل

في الزمان بمعنى ان كل واحد من اجزائه يكون حاصلا في جزء من تلك الازمنة والحكم
في الزمان اعم من ان يكون على سبيل الاجتماع او على سبيل التعاقب على ما صرح
به السيد المحقق قال السيد الشريف قدس سره بان الجامع من الحركة موجود في الخارج
من الزمان وان لم يكن موجودا في الآن مستمرا في الزمان وكذا المستمر من الحركة
موجود في المستمر من الزمان وان لم يكن موجودا في اي حد من حدود الزمان انتهى
والحق ان المطابقة لا الاستقلالية المعارضة للوجود اي جزء ما منه على ما صرح به
وسيجيء بيانا واضحا والدهر وعاء الزمان قال بعض المحققين ان الدهر محيط بالزمان
بمعنى انه لا يوجد جزء من الزمان الا وهو مقرون به ومع ذلك لا يوجد فيه
ماض ومستقبل ولا فيه تقدم بل هو امر واحد اني محيط بالازل والابد كلاهما
متقوم به فالازل بعينه وباعتباره عين الابد فمنه يحمل معنى قوله
هو الاول والآخر وكون المجردين من جملة ابنائه انهم المنخرطين في سلك المجردات
شاهدين للحوادث الواقعة في الزمان بالمشاهدة قوله ثم لكن الى آخره اي وان سلم جريان
الدليل الى آخره ... ان يجد وهم تكرار الامور المتعادة ليس بعدم وجود
السلسلة ولا لامتناع التطبيق فيها بل العدم جريان اللازم من التطبيق فيها
وهو ما في السلسلة على تقدير عدم تناهيها او مساواة الجزء للكل قوله بل الكم
مطلقا اي سواء كان منفصلا وهو العدد او متصلا كالمقادير وهو الجسم التعليمي
والسطح والخط والزمان قوله بل اي عن قبول مساواة جزئه للكل وذلك لان
طبيعة الكم من حيث هي تقتضي التساوي الاجزاء المتساوية التي تزداد بازدياده
وتنقص بانتقاصها فيكون عدم ازدياده بازدياد الاجزاء منافيا لمقتضى طبيعته فيكون
الكل المشتمل على الزائد بالبداهة مساويا للجزء فيكون خلاف ما تقتضيه الطبيعة وبما
ذكرنا ظهر ان مراده رحمه الله بالتامل اشارة الى الدقة لا عدم الصحة قوله وقد سبق

انما قال الشرط الاول منه لانه يشترط في صحة الدليل عدم وجود الآحاد الغير المتناهية
اصلا لا على سبيل الاجتماع ولا على سبيل التعاقب وقيل بما حاصله لانه يظهر بطلان
الدليل من جمع الآحاد المجموعة بمقدار ينضج اتصافها بالتقدم والتأخر والذين
هما متضايفان لا يمكن انفكاك احدهما عن الآخر ولا ما يحاذيها ولا وجوده اذ لو
كان وجودا تاما الى رتبة معاده متعاقبة بعضها بعد بعض ولم يكن شيء منهما متصفا
بالتقدم ولا بالتأخر في ضرورة اقتضاء التحقق كل منهما تحقق طرفه معه وجودا اما
في الذهن فالاجمالي منه لا يحصل له الاعتبار الذي لا بد للتطبيق والتفصيلي لا يقدر
عليه الذهن ضرورة امتناع احاطته بالامور الغير المتناهية اقول هذا ظاهر الفساد اما اولا
فلانه على التقدير يدل على عدم تعدد اجزاء الزمان بعضها على او وجودها الاجمالي
الوجود الذهني لا يكون للانطباق بها ولا يمكن وجودها مفصلا لعدم استعداد الذهن
على الاحاطة بالامور الغير المتناهية مفصلا بل يدل على بعضها وما هو من جواز الامور الغير المتناهية
المتعاقبة اذ لا منع لتطبيقها الا كون وجود بعضها مسبوقا على وجود بعض الآخر
غير جامع معه واما ثانيا فلان عدم اتصافها بالتقدم والتأخر الزماني انما يتصور
بان يتحقق موصوف احدهما في زمان تحقق موصوف الآخر او تحقق موصوف احدهما
ولم يتحقق موصوف الآخر واما تحقق موصوف احدهما في زمان سابق وتحقق موصوف
الآخر في زمان لاحق فيتحقق التقدم والتأخر الزماني للتعاقب لها على ما لا يخفى
قوله وعلى هذا الشرط اعتمد الخ قوله لعدم ... النفوس المجردة ... العالم بعلم
العالم الثاني للتناسخ قالوا التقدم نوع الانسان في تعاقب افراده الى غير النهاية
وبقاء نفوسها الناطقة بعد مفارقتها عن الابدان قوله بل لهم ان يمنعوا ذلك اي ليس
لهم ان يمنعوا جريان الدليل في الآحاد المتعاقبة ... ان يدعوا عدم كفاية
الاجمال في الغير المرتبة ... هذا الادعاء الحكم بل لهم ان يمنعوا

ذكر الى المسلم بانه لا نظر في السلسلة العرضية اصلا الى زيادة الى الطرف الآخر
لجواز كون تلك الزيادة مستورة في الاوساط غير متصلة منتهية الى الطرف الغير المتناهي
وذكر لعدم التساوي ثانيا بخلاف السلسلة الطولية فانها لا تساوي فيها [illegible] لا
يستوي الزيادة في الاوساط بل تصل الجزء بتطبيق المبدأ على المبدأ الى الطرف
الآخر فيظهر الانقطاع قوله والمجموع الذي هو الى آخره سلسلة المجموعات دفع
لما يورد هنا من ان اللازم من التطبيق بين المجموعات انما هو تناهي المجموعات
لا تناهي الآحاد والمراد به ولا يلزم منه تناهي آحاد المجموع الاول كما في كل من
تلك المجموعات يشتمل على آحاد غير متناهية ووجه الدفع انه يلزم تناهي آحاد المجموع
الاول ايضا وذلك لان المجموع الذي هو الى آخره سلسلة المجموعات لا يكون بعده مجموع (لا حاجة اليه [illegible] مجموعا لا [illegible])
اذ [illegible] ذلك هو الآحاد دون المجموعات الموجودة في السلسلة وفي المجموع
الاول [illegible] بعده [illegible] الاسي فيكون المجموع الاول متناهيا قوله بتطبيق السلسلة
المبتدأة من الواحد [illegible] الى المجموع لا يكون فوقه مجموع [illegible] فيكون آحاد ذلك
المجموع [illegible] في ابطال الغير المتناهي [illegible] لا
يحتاج الى التطبيق [illegible] الامور الغير المتناهية مرتبة
او غير مرتبة [illegible] في العدد [illegible] الواحد وفي الكثرة [illegible] الغير المتناهي [illegible]
والسابق [illegible] ان يكون غير متناهية انما محصورة بين حدين [illegible] الغير المتناهية التي
هي الكل [illegible] اقول لا وجه لهذا [illegible] الغير
المتناهية التي هي الكل ليست طرفا للسلسلة من جانب الزيادة والسابق [illegible]
[illegible] مجموعات الغير المتناهية التي هي اجزاء الكل كما ان الكل لا يكون
طرفا لاجزائه كذلك لا يكون طرفا لعوارض اجزائه ولعل منشأ هذا القول توهم
كون الكل منها داخلا في امتداد سلسلة الاجزاء الزائدة بعضها على بعض [illegible]

عن النهاية فظاهر انه ليس كذلك بل هو مشتمل عليها مندرج كل واحد منها [illegible]
بعدم التناهي ليس الا بعدم التناهي [illegible] باعتبار [illegible] معطوفا على [illegible] عدم
انتهائها الى [illegible] عدم [illegible] السابق في السلسلة الموجودة بطل
قطعا [illegible] السابق [illegible] الواحد [illegible] كما [illegible]
به هذا [illegible] ولعل منشأ هذا القول توهم استلزام كون
عدد [illegible] غير متناهية لكون [illegible] غير متناهية مع عدم [illegible]
منها او [illegible] السلسلة الموجودة على الاجسام [illegible]
على تسلسل السابق عند الحكماء [illegible] للجزء الذي لا يتجزى [illegible] الاجسام
مع ظهور [illegible] قوله [illegible] ما ذكر [illegible] اجزاء [illegible]
[illegible] الاستحالة لو كان العدد مركبا من الاعداد التي [illegible]
منها لم يكن [illegible] مجموعات [illegible]
التطبيق قوله [illegible] واحد وذلك [illegible] الا مجموع
او انه [illegible] وجوه فلو كان العشرة مركبة من جميع الاعداد التي تحتها كان
مجموع الخمس [illegible] ضرورة [illegible] وكذا كان كل
واحد من مجموع الاربعة والستة ومجموع الثلاثة والسبعة ومجموع الاثنين والثمانية
ومجموع الواحد والتسعة [illegible] فظاهر ان كل واحد من تلك
المجموعات [illegible] لما عداه [illegible] يلزم تكونها متعددة
[illegible] كالخمسة [illegible]
[illegible] الاربعة [illegible]
من خمسين [illegible] اربعة وستة [illegible]
في كون [illegible] بعضها على بعض

جميع الاعداد التي تحتها كونها ذاتيات متعددة [illegible] من ذلك تركيبه [illegible]

على سبيل التبادل كما فيما نحن فيه فيجب أن لا تفرق الشيخ لكن الحكم الكلي [illegible] وحينئذ
كل مرتبة من الأعداد نوعا آخر مغايرا لما يتركب منه من الآحاد فقط لا الصورة
مغايرة لمواد ما فتكون دخول الوحدات في العدد هو بعينه دخول الأعداد التي
تحته فيه [illegible] لأن وجدان العدد يجب أن يكون له صورة نوعية وراء الوحدات
وذلك لأن الوحدات يصدق عليها أنها واحد واحد وكل كلي إنما يصدق على أفراده
من أفراده كذلك يصدق على كثيرها على ما حققه الشيخ العلامة في حواشي الشرح التجريد
وظاهر أنه يصدق عليه الوحدة لا يصدق عليه الكم لعدم دخول الوحدة تحت الكم
فلا تكون الوحدات بنفسها عددا ولا كما منفصلا بل لا بد لها في ذلك من صورة
نوعية [illegible] فيجب أن يكون كل عدد ذا صورة نوعية انتهى كلامه أقول وأنت
خبير بأنه لا منافاة بين صدق الوحدة على الوحدات وبين صدق الكم عليها إذ
صدق الوحدة عليها إنما هو بعد التكثر وإنما وحدات كثيرة على ما حققه الشيخ
في حواشيه على التجريد وظاهر أن صدق الوحدة عليها بهذا المعنى لا ينافي صدق
الكم عليها وكونها عددا بل يجتمعان على ما لا يخفى إنما الممتنع أن يكون واحدا بعينه الوحدة
وليس كذلك قوله ويكون هذا من خواص الكم المنفصل أي ويكون كل مرتبة من
الزيادة والنقصان نوعا آخر بسبب ازدياد الأجزاء وانتقاصها من خواص
الكم المنفصل فإن الأجزاء المقدارية التي ينحل إليها أقسام المتصل الجسم التعليمي
والسطح والخط والزمان غير متناهية [illegible] إلى العدم الوحدة من المقادير
المتصلة ما تكون بالأقل والأكثر متساوية الماهية صرح بذلك الشيخ العلامة في حواشي
شرح التجريد في بحث العدد وأنهم قوله ثم عدم تركب العدد من الأعداد الحكم
بعنوانه لا الآحاد لنا [illegible] هذا الدليل على العددين إلى الالتزام تركب العدد
من الأعداد لكنه وإنما [illegible] عدم كون مراتب الأعداد ذات صورة نوعية

بل

بل يكفينا فيه كون موضوع العدد مركبا حقيقة من المعدودات الموجودة لكنه لا الأعداد
ولا يتوجه على هذا التركيب المنع الموجه على تركب الأعداد حقيقة فإنا نعلم بديهة
أن مجموع زيد وعمرو واقع موضوع العدد الاثنينية التي لا صورة نوعية لها قطعا
مغاير لمجموع زيد وعمرو وخالد الذي هو موضوع العدد الثلاثة وهو خارج عنه فيكون جزءا
منه ولا يتوجه أيضا منع كون تلك المعروضات موجودة فإنه مكابرة مخالفة لحكم
العقل على ما سمعت فيه [illegible] مجموع ب ج فلو كان مجموع [illegible] موجودا له سلسلة
العلل مغايرا لكل واحد من الآحاد ولما كان لنا إصرار ببعض المحققين على ما فصلناه
في بعض رسائلنا وهو الرسالة القديمة لإثبات الواجب حيث قال فيها إنه يجوز أن
يكون المعلول الأخير غير المتناهي علة للمجموع وهو معلول لما قبله وهكذا إلى غير النهاية وهكذا إلى
ولو لم يكن موضوع العدد مركبا من المعروضات التي تحته لم يكن تلك المعروضات موجودة
مغايرة لكل واحد واحد من آحاد السلسلة لما كان يجوز رهم في البرهان كون الجزء علة للمجموع
وجه ولما كان لا إصرار بهم في الجواب فيه كون جزئه الذي هو ما فوق المعلول الأخير علة
للمجموع وكونه معلولا لما قبله وهكذا إلى غير النهاية انه وجه هكذا انتهى ان تقرر [illegible] الكلام
وما يتوهم من أنه ليس هناك إلا الآحاد إشارة إلى رد ما زعم صدر المحققين من أنه إذا
اجتمع مع الآحاد العدد الاجتماعية لا يحدث الصورة لكن هناك موجودا ولا يكون موجودا
الأعداد التي يجب عدد موجود فلا يجري الدليل على شيء من التقديرين المذكورين في الأمر
الغير متناهي ووجه الرد أن العقل يحكم بالبديهة أنه إذا وجد اثنان كزيد وعمرو يكون هناك
موجود ثالث هو مجموع زيد وعمرو أعني موضوع الاثنينية ضرورة وجود الكل
عند وجود جميع أجزائه وكذا إذا وجد ثلث كزيد وعمرو وخالد يكون موجود رابع
وهو مجموع زيد وعمرو وخالد أعني موضوع الثلاثة وهكذا فإذا وجد أمور غير متناهية
موضوعات الأعداد الغير المتناهية تكون موجودة فيها فيجري فيها الدليل وهناك شبهة مشهورة

لا بد في الموضوع لما هي انه اذا كان وجود الاثنين مسبوقا بالوجود الثالث
هو موضوع الاثنين وكذا اذا كان وجود الثلث مسبوقا بالوجود امر رابع هو
موضوع الثلثة وهكذا الى غير النهاية لزم ان يكون وجود الاثنين مسبوقا بالوجود
امور غير متناهية وذلك لان وجود الاثنين يكون ح مسبوقا بالوجود موضوع
الثلثة يكون مسبوقا بالوجود موضوع الاربعة وهكذا الى غير النهاية فيكون وجود الاثنين
مسبوقا بالوجود الموجودات الغير المتناهية لان المسبوق بالمسبوق بالمسبوق مسبوق لذلك
الشيء قيل في الجواب ان وجود الامر الرابع الذي هو موضوع الثلثة امر اعتباري
محض لا تحقق له في الخارج اصلا لانه حصل من غير كل واحد من احاد الاثنين
من حيث مرة بالانفراد ومرة في ضمن الاثنين فعندهم ان المفهوم الحاصل من
اعتبار الجزء فيه مكررا لكون اعتباره محضا انتهى اقول وانت خبير بانه فان
القول بوجود الامر الرابع في الخارج ليس انه كذلك في الواقع بل باعتبار انه
لازم لما ذكر من ضرورة وجود الكل عند وجود جميع اجزائه من كون وجود الاثنين
مسبوقا بالوجود موضوع الثلثة فبطلان كون الامر الرابع اعتباريا محضا في الخارج
لا يستلزم كونه موجودا فيه لما ذكرنا فالحق في الجواب تخصيص الاجزاء المتقدمة
الضرورية القائلة بوجوب وجود الكل عند وجود جميع اجزائها بالاجزاء المتناهية
لكن بالاشكال كل منها عارضا سواء في الذهن وبطلان اجزاء الرابع ليس من هذا القبيل
ضرورة امتناع تصور الكل منفكا عنه بالحدود قوله فان الملك فعلها ذكرنا من بطلان
الامور الغير المتناهية مطلقا لزم ان يكون معلومات الله متناهية بحسب الوجود لما
في علم الله تعالى فيلزم ان يكون علومه متناهية كعلومنا والا اى وان لم يكن
معلوماته متناهية بحسب الوجود بل كانت غير متناهية بحسبه فيبطل البرهان برأي
كونها غير متناهية تخلف مقتضاه عنه فان مقتضاه بطلان الامور الغير المتناهية

باعتبار

مطلقا

مطلقا سواء كانت موجودة في الخارج او في العلم لكن لم يتقرر الكلام
قوله وتحقيق علم الله تعالى مفصلا يقتضي بسطا وقد حققناه في رسالتنا في اثبات الواجب
وصفاته بعون الله وبسطناه هناك بسطا ما عليه مزيد انتهى. قوله فان علمه معلوماته
مع غير متناهية وذلك لاحاطة علم الله تعالى بالممكنات الغير المتناهية الموجودة والمعدومة
قوله لان الممكنات المعدومة بالوجود الخارجي متناهية تشير بهذا القيد الى ان جريان التطبيق
في المعدومات انما يلزم اذا كانت غير متناهية بحسب الوجود ولا يكفي فيه كونها غير متناهية
بحسب ذواتها والعينها فلان الممكنات الغير المتناهية المعدومة معلومة له تعالى لا يتحقق
فيها البرهان به قوله فانها ليست غير متناهية ان كانت غير واقعة عند حد يعني ان عدم
وقوعها عند حد لا يقتضي الا كونها متجددة دائما بمعنى عدم كونها متجددة بهذا المعنى
لا يقتضي كون كل واحد من احاد الغير المتناهية متجددة بالفعل بل انما يقتضي ان يكون
بعضها متجددة بالفعل والمستلزم للتطبيق مجموع الاحاد المتصفة بالوجود الخارجي مطلقا
السابق هو الاول دون الثاني بخلاف ما اذا كان العالم قديما ولم يكن للحوادث المتصفة
بالوجود الخارجي مبدأ فان يتحقق بها في جانب المبدأ فيكون متحققا كل واحد من احاد الغير المتناهية
اى حد ما بالفعل فيلزم تحقق مجموع الاحاد المتصفة بالوجود الخارجي بالفعل فيلزم الاتيان
فيجري فيها التطبيق هذا البيان على حدوث الزمان قوله وفيما ذكرنا
وهو جواز كون علمه تعالى اجماليا وواحدا متعلقا بالمعلومات الغير المتناهية الموجودة
والمعدومة في الخارج المتحدة الوجود عنده وبحسب علمه قوله تخلص عن ذلك هو
لزوم كون العلم بين العالم والمعلوم الصرف وجه الخلوص هو ان تعلق علمه تعالى
المعلومات المعدومة في الخارج على هذا لا يكون تعلقا بالمعدوم الصرف بل يكون تعلقه بها
تعلقا بالموجودات الذهنية المتحدة في الوجود قوله فيلزم التجدد وهو عدم كون علم الله
تعالى في الازل بالحوادث قوله وقد صرح في موضع ان العلم الاجمالي علم بالفعل وقبل ما

ثم حصل انه لا حاجة في الجواب عن لزوم كون معلومات الله تعالى متناهية الى التزام كون
علمه تعالى اجماليا حتى يحتاج الى اثبات كونه علما بالتفصيل بل يمكن ان يقال ان ذاته تعالى
لا يدخل تحت الزمان فليس بالنسبة اليه ماض ومستقبل بل جميع الازمنة حاضرة عنده مع جميع ما فيها ونسبتها اليه
الجميع على السواء كما ان نسبة [illegible] ليس زمانيا اصلا فيكون علمه [illegible] وحينئذ يتعلق الاضافة
الازلية بعلمه ازلا بوجود المعلومات فيما لا يزال كما يقول القائل بان علمه تعالى حضوري
او جميع المعلومات حاضرة عنده من الازل الى الابد كل في وقته والحضور بل الاحضار
اضافة وهذا الجواب من سوانح الوقت ولعل هذا اسلم مما اختاره الشيخ من ان علمه
اجمالي لما فيه ما فيه اقول هذا السانح لا يصلح للجواب اذ فيه اعتراف بما يدل عليه السائل
من عدم بطلان وجود الامور الغير المتناهية مطلقا وذلك لانه بناء على [illegible]
كل المعلومات والحوادث الغير المتناهية موجودة في الخارج في زمانه غير متناهية
موجودة حاضرة كل منها بجميع اجزائها عنده تعالى ازلا وابدا وجمهور
المعدوم [illegible] عندهم بديهي البطلان فضلا عن حضوره ازلا وابدا بل
[illegible] على ما اجتماع تلك الافراد في الوجود الخارجي على ما لا يخفى على المتأمل
وانت [illegible] يكون جميع الزمانيات مع ازمنتها حاضرة عنده تعالى [illegible]
اثبات [illegible] العلم [illegible] عدم كونها زمانية [illegible] كونه جوابا لما
اختاره الشيخ قوله هو العقل البسيط الخ [illegible] من علوم النفوس
ونعلم [illegible] الاشياء [illegible] المبادي العالية [illegible]
منها هو العقل [illegible] لم يكن العلم الاجمالي علما بالتفصيل لم يكن النفوس عالمة
بالاشياء [illegible] استفادت منها قوله قالوا العقل الاجمالي
هو الخلاق للصور التفصيلية [illegible] لم يكن العلم الاجمالي علما بالتفصيل
لم يكن [illegible] المبادي العالية [illegible] للصور التفصيلية [illegible] كونها [illegible]

ونحوهم انما اختاروا تسموا بالعلم [illegible] العقل الاجمالي مبدأ
للصور التفصيلية [illegible] لم يكن العقل الاجمالي علما بالتفصيل لم يكن
منه هذه [illegible] قوله ثم اقول لما كان البعد المكاني متناهيا [illegible] دليل
الحكماء [illegible] بوجود بعد [illegible] لا بعاد العقل [illegible] وكن [illegible]
بعض [illegible] ان [illegible] لا [illegible] الامتداد [illegible] وبعدم
بعض اجزائه على بعض بعدم الواجب [illegible] حال وذلك الامتداد
كنفسه بعدم بعض اجزائه على بعض وبعدم الواجب [illegible] على وجه لا يتبع التشبث به
وباجوا [illegible] الركون [illegible] اذ الاحاطة [illegible]
البعد المكاني [illegible] وذكرنا انا اشرنا [illegible] اذ الاحتمال
[illegible] ان [illegible] قوله الا اذا كان راسم موجود وذلك
الراسم عندهم هو الآن السيال الذي هو موجود في الخارج منطبق على الحركة
التوسطية الموجودة في الخارج فانه كما رسم الحركة التوسطية في الخيال الحركة بمعنى
القطع كذلك رسم الآن السيال هذا الامتداد الغير المتناهي [illegible] في الخيال
وظهر ان الحركة الموجودة لا [illegible] الجسم [illegible] بما فيه الامتداد الغير المتناهي
وان لم يكن موجودا في الخارج لكن [illegible] في الخيال على هذا الوجه [illegible] وجوده
الحركة [illegible] القدم عندهم [illegible] الشيخ رحمه الله في [illegible] لما الاقتضاء
قوله واذا كان الزمان متناهيا لم يكن شيء قبلا اي قبله زمانا [illegible] لاجل الزمان
[illegible] فلا [illegible] شيء قبله بل لاجل انه لا يكون [illegible] زمان يوجد العقل فيه
[illegible] قوله الا ان المكان [illegible] اي عدم [illegible] الخلاء
والملاء [illegible] الجهات الذي هو فلك الافلاك ليس لاجل ان المكان هو البعد
والفضاء [illegible] لاجل انه لا فوق [illegible]

اشارة [illegible]
[illegible]
[illegible]

قال المؤلف فاعده وبعض الحدود سطح الجدب كما ال البحث انا بعده ترکه الذی هو
ترکه العالم الجسمانی ... فاسبعه متقدم على الزمان اى ليس بعدم بعد متقدمها
زمانا بالتقدم هذا ان يكون قبل الزمان زمان ويكون الزمان ممتدا الى غير النهاية
وذلك ما جرى كونه بعد ما لا على الزمان غير واقع ... لا يسعدان التي تقدمها
واما كما ذكره المتكلمون اثبت المتكلمون فها الحرکة العدم فمختار الا اقسام الخمسة
المشهورة وذلك كتقدم اجزاء الزمان بعضها على البعض فانه متقدم لا كالمتقدم
على ما وليس بزمانه العدم وموضع المتقدم والمتأخر فيه زمان ولا بالعلية
ولا بالطبع لكون الزمان متصلا وامدادا واجزاءه متساوية في الحقيقة وعدم اولوية
تقدم بعضها البعض دون العكس ولا بالشرف لتساوي اجزائه في العقلاء ولا بالرتبة
لعدم ترتب اجزائه حسا ولا عقلا ولذلك الكلام القول بحدوث الزمان
وتعدده عليه واما الحكماء فقالوا ان هذه التقدم تقدم زماني عارض لاجزاء
الزمان اولا وبالذات ولما عداها بواسطتها ووجه هذا عدم الزمان لكونه
غير زماني ولا تصور بعده على وجوده الا لكان قبل وجود الزمان زمان وانه
اى العدم الطارئ على الوجود يعرف المقدار ليس عبارة عن العدم مطلقا
سواء كان عدما سابقا او لاحقا والا لكان اثبات كون العالم حادثا مستغنيا
عن اثبات كونه ما له النفاد ولما اكل ... احد ... العالم بحيث وقوع
فقابل هو عبارة على العدم اللاحق ولذا امكنهم الاستدلال عليه بان العدم
اللاحق كالعدم السابق فاجمع على المحدثات ... بانك انزلنا
وانما موجود ان الاشياء لجوهر ليس الا كالوجودات التي تعكس ... ا
مقدارا متعدده وكالوجودات التي للشيء المرئي في المرايا المتعدده
كالاشكال المرئية متقابلة الاجرام على ما قال بعض العارفين لكل هذه الكون

وهو او خيال او عكوس في المرايا او اضلال وحاصل بانی الحق هذا العارفون انه
جميع ما كان لا وجود له اصلا انما الموجود الموجود وهو الله سبحانه فيما كان كل
الشمس في المرايا المتعددة وليس لها جهة الموجود وبسوى هذا التجلي ومن هذه الجهة
يطلق عليها لفظ الموجود وقال البيضاوي رحمه الله تعالى عند قوله كل من عليها فان
ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام لو استقريت الجهات وجدت الجهة ... ووجدتها
وجدتها بأسرها فانية في حد ذاتها الا الوجه الذي يلى جهته ... اشار الى مسئلة اولى
هي مسئلة حدوث العالم وعدمه ... اى اجمع اهل الحق على كان الله ... هذا الاجماع الحسين
الاحاديث الا ... قال كان الله ولم يكن معه شىء لكن فرع هذا التعليل لاظهره لا
يكون النظر بيس موقوفة على انه غير واجب ... وقوله عليه السلام
عن ابن ... لاجل جنس هذه اشاره الى ما يصح حمل ... منها على التعليلية
لا ال البساط العقلية يحتاج الى البرهان ... التحديد ... البساط العقلية
دون الخارجية واثبات ما برهان لوجود البساط الخارجية دون العقلية يجوز كونه
مركبا من الاجزاء العقلية وتحدده بها قال الشارح رحمه الله تعالى في بعض الضابطة
ويمكن ان يستدل على نفي التركيب الخ ... بان وجود الجنس الفصل واحد او
متعددان اما الاول فلتعلقه ... واما الثاني فلان وجوديهما لا يكون منهما ومن
اي وجود الواجب عنه على المحور لكونه مركبا ... فيها ساكن الوجود ... فيه
انتهى ولما كان بناء هذا الاستدلال على المقدمة التي تبحث فيها حال على
ما اشار الله ... هنا الى احتمال كونه مركبا من الاجزاء العقلية وجاز
التحديد بها ... اذ لا دليل على امتناع افاده الكنه ... من المواد بل يجوز ان يكون
لبعض الموجودات الا ... مع ... بحيث يحصل بها الذهن من ذلك الغرض الى ...
وما حققه الشارح رحمه الله ... يتصور الشيء ... لوجه ليس تصورا له ... لا يناع

الاية

حد
هو

ذلك لجواز ان يكون تصوره مغايرا لتصوره وسيرها له كما في تصور الحركات
بالرسم لا تصور لوازمها البينة قوله وربما يحصل بالمداومة بعد تهذيب النفس بالشرايع
الحقة تجردها عن الكدورات البشرية والعوائق الجسمانية اول ما يستدل على
امتناع ما بانه لا شك انه يمكن اسنه تجردا وتنزها عن جميع النقوش المجردة
البشرية وغيرها مما يعده كائنا او غيره ولا شك ان ما هو اتعض تجردا
وتنزها لا يمكن من ان يحل فيه ويعرف كنه الا النفس ما هو اشد تجردا وتنزها
منه فانه كما لا يمكن ما هو انقص تجردا ادراك كنه ما هو اشد تجردا من الانقص
كالمادة بالنسبة الى الاشد نظرا وذلك كما هو جواب في ادراك الحواس الظاهرة
والباطنة والنفس اذا تقررها بالمعد تقول فتقول كل نفس من النفوس انقص تجردا
وتنزها من شيء هو الواجب تعالى وكل ما هو انقص تجردا وتنزها من شيء يمتنع
عليه ان يعرف ذلك الشيء بكنهه فكل نفس يمتنع عليه ان يعرف الواجب تعالى بكنهه
وينبغي عليه ما قلت خطاب البشر علام في هذا المقام بلفظ السبحان الذي خص المنزه
بالمنزه على الاعيان على كونه ما يعطي الوفاق لتصديقه قول الصديق رضي الله
عنه سبحان حصول العجز قوله قال الصديق العجز عن درك الادراك ادراك اي الموصوف
الذي كان التعود امعن في الشيء قال الامام قال الليث الدرك اقصى قعر الشيء
كالبحر ونحوه انتهى فمعنى هذا المراد به درك الادراك اقصى مراتب الادراك وهو
ادراكه تعالى بالكنه فالمعنى ان عجز العقل عن ادراك كنه الواجب تعالى شامل لجميع
حصوله لها ادراك لها انا وعم بعنوان لها رهو بهذا العنوان عن جميع ما سواه
وهو انه يمتنع ادراك كنهه بخلاف ما سواه فخذ هذا البيان وعده الامر سالح الوقت
والزمان قوله ويدل لي لا كما ينبغي بحسب سعى اي دل على النصح على تلك الايات
التي هي دلائل موجودة جاسرة ولم يتكلم في شيء منها وتلك الايات ما العلامات

الدالة

الدالة على موجود الله تعالى وهي السماوات وما فيها من عجائب الفطرة ودقائق الحكم
التي عجز الواضع عليها فانها ما دامت ثابتا طلعت بها باطلا والارض وما فيها من عجائب
الحكمة وظهور اثار الرحمة من فنون انواع الحيوانات والحبوب والاثمار والازهار
المتنوعة والنباتات المتفقة احيانا الحقيقية وغيرها اذ توصل بصحيح النظر في كل
منها الى اثبات الصانع وصفاته من الوجوب والحياة والقدرة وغيرها من الصفات
السلبية والثبوتية واقراره لا وجه لما قيل ان هذه الادلة كلها انما دل على ان النظر
واجب لما اتى النظر في وجوده ووجوبه في المحصل الذي هو واجب ظاهر الدلالة على
هذه الايات انتهى وذلك لان هذه الايات ليست دلائل وجوب النظر بل هي موجود الله
تعالى بصحيح في كل منها النظر على ما بينا ودليل وجوب فيها على هو النظر الا ان النظر فيها
لقوله تعالى فانظر الى اثار رحمة الله تعالى وقوله تعالى انظروا ماذا في السموات والارض
فان كلا منهما يدل على الوجوب على ما نظر من العادة علا لم تترك الفكر فيها
قوله لان شكر المنعم واجب عقلا فانه لولا الشكر لامه وكذا دفع الخوف عن النفس واجب
عقلا وهما موقوفان على معرفة الله تعالى وهي موقوفة على النظر لانها ليست ضرورية
وكل مقدور موقوف عليه الواجب المطلق فهو واجب لانه لو لم يكن واجبا يلزم تكليف المحال وهو
واجب اما عقلا فعقلا او شرعا فشرعا فالنظر في معرفة الله تعالى لكونه مقدورا
موقوفا عليه الواجب المطلق يكون واجبا عقليا قوله فلما علمت عجز البشر بالنسبة الى جميع
الاشياء في محل المنع فان المراد من كون النظر واجبا في معرفته تعالى انه واجب في الجملة
فالمنافي له هو كون وجوده بديهيا بالنسبة الى جميع الاشخاص وكونه بديهيا
كذلك في محل المنع قوله فالنظر في سائر صفاته يحتاج الى الكلام في النظر في معرفة الله
تعالى الغرض والمحتاج هو يكون في ذاته وصفاته فيكون وجوده عنده بديهيا انما هو في الاحتياج
الى النظر في ذاته ولا يحتاج النظر في سائر صفاته قوله ولعل الحق ان النظر الحق للعام

بل النظر في المعارف الالهية لا يجب على كل واحد فلو كان بعض تلك المعارف
بديهيا بالنسبة اليه لا يكون النظر في ذلك البعض واجبا عليه وكذا لو كان جميعها
بديهيا بالنسبة الى الآحاد كالمؤيدين من عند الله بالبرهان والعوالي الحسانة لا يكون
واجبا عليهم ثم نعم يجب بعضهم مع ذلك البعض على ازالة الشبهة الطارية على
عقائدهم والزام المعاندين وارشاد الطالبين للطريق المستقيم قوله والى
المتشكك من زمان الصحابة الى اعلام العلم والفضل الى يومنا هذا زمانا فزمانا حتى
بعد المشايخ قوله ولم ينقل عن احد منهم انهم كلفوا المؤمنين بالنظر والاستدلال
فلو كان النظر والاستدلال في المعارف الالهية واجبا على المؤمنين لكان
النبي عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم كلفوا المؤمنين بتكليفهم اياهم في سائر الواجبات
قوله بل كلفوا بها اولا بالاقرار والانقياد حاصله انه ليس على النبي عليه السلام
واصحابه رضي الله عنهم الا تكليفهم بان يقروا على جميع ما جاء به النبي عليه السلام
من عند ربه ويتبعوا في الاوامر والنواهي ويعلمهم ما يجب اعتقاده في حق الله تعالى
وصفاته وقد نطوا ذلك على ما نشهد به الاخبار والآثار ولا يلزم من
عدم تكليفهم اياهم بوجوب النظر في المعارف الالهية بسبب كون تلك المعارف حاصلة
لهم من طريق التكلم الصحيح [illegible] الى يوم [illegible] الذي [illegible]
وفي ارشاد المرشدين [illegible] على الادلة الاجمالية وقد كانوا عالمين بها او
مدلولها [illegible] الادلة الاجمالية كقول الصادق رضي الله عنه والعارف الاعرابي
[illegible] الواسعة والطرق التي تكون [illegible] والسلوك هو الافاضة والاشراق
قوله على ما ذكروه اي على كون القصد الى النظر اول الواجبات وتوقف
جميع الافعال الاختيارية على القصد يلزم ان يتوقف القصد الى النظر الذي
هو اول الواجبات لاجل كونه فعلا اختياريا على قصد آخر فان كونه واجبا

ومأمورا به يستلزم كونه فعلا اختياريا [illegible] توقف جميع الافعال الاختيارية
على القصد يستلزم توقفه على قصد آخر وذلك القصد الآخر لكونه واجبا وفعلا
اختياريا موقوف على قصد ثالث [illegible] وبما قرر ظهر ان منشأ هذا
الايراد مجموع الدليلين على القول بكون القصد الى النظر واجبا والقول بكون القصد
من مبادي الافعال الاختيارية لا واحد منهما كما زعم بعض الناظرين قوله
ولا مدخل للاختيار في الشوق والارادة [illegible] فلا يصح كون شيء منهما واجبا ومأمورا به
فلا يجوز ان يراد بالقصد الذي جعلوه اول الواجبات احد هذين الامرين [illegible]
[illegible] الامرين يكون صادرا عن الفاعل بالاختيار [illegible]
[illegible] اول الواجبات [illegible] القول بكون القصد اول الواجبات [illegible] قطعا
قوله [illegible] فيحتمل الخلاف [illegible] هو ان اول الواجبات معرفة الله تعالى او هي الاولى
من النظر قوله فان ايجاب الشيء يستلزم ايجاب ما يتوقف عليه الشيء [illegible] سواء كان
[illegible] يتوقف عليه الشيء [illegible] فالكل [illegible]
[illegible]
[illegible] فان كلا منهما مقدور [illegible] يصح ايجاب كل منهما على حدة قوله لا
[illegible] ان التكليف بالمشروط [illegible] حاصله ان عدم [illegible] يستلزم وغيره
من الشرط والجزء [illegible] واجبا [illegible] ما هو لاجل [illegible] ايجاب
ما يتوقف عليه [illegible] سواء كان [illegible] او غيره [illegible] ان التكليف بالمشروط
والكل بدون التكليف بالشرط والجزء تكليف بالمحال فان [illegible] هذا التكليف وكونه
بالمحال بل لا استحالة قطعا بل [illegible] هو التكليف بالمشروط والكل مع التكليف بعدم
الشرط والجزء [illegible] قوله لا يستلزم [illegible] اللزوم [illegible]
[illegible] هو التكليف [illegible] ودليل على كون هذا التكليف [illegible] قطعا [illegible]

ولهذا قيل انه متعلق بالجميع قوله فرع و دليل للاستحالة والنفي المستفاد
من قوله فلو ورد على هذا الدليل وان حاصل الكلام هو ان التكليف بالمشروط والكل
بدون التكليف بالشرط والجزء فرع هذا الدليل دليل آخر هو عدم الوجوب لسبب
المستلزم وغيره مع استلزامه لعدم كلام الشارح فلو وارده وما سبق من الشارح
فمنع استحالة هذا التكليف مطلقا وحصر الاستحالة في التكليف بالمشروط او الكل مع
التكليف بعدم الشرط والجزء على ما افاده بحمد الفضل ويوهم الجبر بالالزام ويفهم
انما على ما في بعض النسخ فلعلم اراد بالفعل هيهنا هو الاثر المترتب على الفعل
ودفع لما يرد على المعترض من النظر فان كان من مقولة الفعل الذي هو التأثير فكذا
لكن العلم الناشي من هذا المقولة بل هو من مقولة الكيف او الانفعال او الاضافة
فكيف يصح عده من الافعال المتولدة فوجه الدفع انهم لم يريدوا بالفعل هيهنا
معناه المتبادر الذي هو التأثير بل ارادوا به الاثر المترتب على التأثير فانه يطلق
عليه ويؤيده هذه الارادة تمثيلهم الفعل المتولد بحركة المفتاح التي هي الاثر
لا التأثير قوله عند الاستعداد التام من القابل واجب عندهم وذلك لانهم
لما قالوا المبدأ الفياض جواد اذ غايته كون الوجود خيرا محضا بلا شبهة فيه
در برو بهي مستكشفي اي بيحاره دكان داننده وقت قوله ولا يصح هذا المذهب التول
باستناد جميع الممكنات الى الله تعالى اختيار الامام هذا المذهب فيما تقدم لكون جميع الممكنات
مستندا الى الله تعالى ابتداء وكونه قادرا مختارا بصحة الفعل والترك قوله وجه المنافاة
ان كونه تعالى مبدأ بالاختيار لحصول جميع الاشياء يعتبر به حاليته اه وكون العلم
حاصلا في النظر وجوبا عقليا فيكون هذا الحصول لبعض الاشياء عقيب بعض وجوبا
فيكون منافاة وهو ظ هذا ما قصده صاحب المواقف لا ما زعمه بعض الناظرين
قوله ولا يلزم من ذلك توقف حصول العلم على النظر اه اي ولا يلزم من كون العلم

الحاصل بقدرة الله تعالى لان للنظر بحث بسبب تحلله على ان يكون حصول علم الله
موقوفا على النظر ويكون النظر موقوفا عليه فيكون هذا منافيا للقول باستناد جميع الممكنات
الى الله ابتداء بل اللازم من ذلك ان يكون بعض افعاله تعالى وهو العلم لابعض
او هو النظر فاندفع ما اورده صاحب المواقف على الامام بقوله ولا يصح هذا المذهب
مع القول اه قوله وملخص ان الاشعري لا ينكر اه اشارة الى دفع ما اورده
صاحب المواقف وقال الشريف قدس سره يمكن ان يكون هذا المذهب مبنيا على ما ذهب
اليه الاشعري قوله فلا يرد ان الجاحظ اه اذ لو كان الاشعري انما انكر التوقف
على ارادة الله تعالى ولا ينكرون بعض الاشياء ولا زمانا البعض فلا يرد على الاشعري
ان اتحاد الساعي في الجسم موقوف على ازالة السواد عنه وقاعدتهم يقتضي ان لا
يتوقف هذا الاتحاد على هذه الازالة وذلك لان تعلق الارادة باتحاد الساعي
في الجسم لا يتوقف عنده على ازالة السواد واعدامه عنه بل يستلزم ان تعلق الارادة
باعدامه عنه قوله وظ كلام الاشعري بعينه اشار بقوله ظاهرا الى جواز حمل
استناد جميع الممكنات الى الله تعالى ابتداء على عدم كون غيره معه مؤثرا في
شيء فعلى هذا لا يكون كلام الاشعري منافيا للتحقيق من مذهب الحكماء وعلى ما صرح
به الامام في المباحث المشرقية لا يرد على الامام ما اورده صاحب المواقف
من عدم صحة مذهبه مع القول باستناد جميع الممكنات اليه تعالى ابتداء وكونه قادرا مختارا
ولا يرد عليه ايضا ما اورده الشريف قدس سره من ان ما ذهب اليه مذهب الاشعري على ما
لا يخفى قوله واشارة الى حركة السرمدية الدورية مبنيا على مذهبهم اي لانه ينسب الحكماء القائلين
بحدوث العالم اولا على ما هو الحق عنده من حدوثه لكن وروده في غير ما ذهب اليه الحكماء
قوله ملت لعلمه بعون الله ظن الشارح لا العلم اه ملت لعلمه بعون الله في الحصار في
العلم فان الانحصار ليس مجهولا بل انه لم يكن في كون غير المحسوس معلوما بالمرتبة ... اه

والمهندسين لكثرة اتفاقهم في العلم في الالهيات دون الهندسيات والحسابيات لان علوم
ورسخ الاذهان متسوقة منتظمة لا يقع فيها غلط فان فلك في احوال الصانع وصفاته
قال السيد الشريف قدس سره فيحصل شبهة الادني على الاعتبار فيقيس الحق كما ذكر
قوله بل ما وجد فيما الالهي والاولى بذاته وصفاته وافعاله بل ان كثرة الخلاف
لا يدل على عدم حصول العلم لجواز ان يكون حاصلا بالنظر الصحيح بحسب الانظار دليل
ما ذكرتم ان هناك نظر صحيح لا يفيد العلم بل مستلزم النظر الصحيح يحتمل مشكل وفي الالهيات
اشكل ولا نزاع فيه انما النزاع في كون النظر الصحيح غير مفيد للعلم قوله وكون الوجه ورد
في المدرك لا يستلزم سهولة ادراكه كما ان وجه الشمس في البصر لا يستلزم سهولة ابصاره
بل قد يوجب عسر ابصاره بل عدمه قال العلماء المحققين ان عدم ادراكه لا لاجل كونه ابعد
الاشياء قوله فلا يلزم من عدم ادراكه ان لا يكون الابعد مدركا لجواز ان يكون عدم
ادراكه لوجود المانع على ادراكه مع كونه في غاية الظهور وجوده
وجود المقتضي لا يوجب رفع المانع ولا يكون الابعد ذلك المانع فيحصل ادراكه
ولو بعد مدة امتنع ان نفهم هذا الكلام قوله على ان هذا الدليل لو تم لدل على ان
ذلك لان مدار هذا الدليل على ما مر على الشبهة بالاجسام على الاعلى وصول الى اقرب
الاشياء اليهم وجوده هو هويتهم اذا لم يكن معلوم وكانوا على جزم من معرفة
فلك في الهندسيات واحوالها الى ابعد منهم من سوء هيهم وهذا الوجه مع ظهوره حصر
على الناظرين بعض قوله قلت فيها انما دل على العجز دون الامتناع اي وقوع الخلاف
الكثرة في معرفة الله وعدم من النظر الصحيح في نفسه لا يدل الا على تعذر حصول هذه
المعرفة وعدم افادة كل نظر هذه المعرفة الذي لا نزاع فيه ولا يدل على امتناع
حصولها وعدم افادته للاطلاق الصحيحا بالذي هو المتنازع فيه قوله
لدل الاختلاف في الاحتياج الى المعلم على عدم العلم مع انهم اختلفوا في الاحتياج

لا

الى المعلم كما اختلفوا في معرفة الله تعالى فلو كانوا اختلاف الناظرين الشرع في ذلك
عدم العلم الواحد منهم بتلك المسئلة فلولا انه في معرفة الله تعالى كان الاختلاف في الاحتياج
الى المعلم والاتفاق عدم علمهم بالاحتياج كمرجحي العلم مع انهم عالمون بكون المعلم
محتاجا اليه في المعارف الالهية هكذا ينبغي ان يقرر هذا الكلام على ما لا يخفى على ذوي الافهام
قوله وان سلموا حصول العلم من المعلم فان بعضهم قالوا بان النظر الصحيح مع ما في الكتب العجب
وصفاته يستلزم اصابته لكن العلم الى ما يحصل بالنظر وحده لا يفيد النجاة في الاخرة
ولا يكمل به الا ما ضم الارشاد الا ترى ان جود علماء العرب ان اعاظم الناس حين
قولوا لا اله الا الله مع ان اكثر منهم يقولون بالتوحيد لكنهم لما اخذوا ذلك منه
عليه السلام ما كان يحصل قولهم ما ذكر في صحة الدليل وهو قولنا لانا نعلم ضرورة لا نفرجه
على هذا النقض قوله قلنا كون لصاحب الشرع معلما وبالقول اما ما بعوا الاذهان
ان العلم انما يحصل بالنظر وحده ولا يفيد النجاة في الاخرة فهو ما لم يوجد من الشرع والمعلم
لكن الامام الاحتياج في هذه الافادة الى المعلم الذي هو الامام المعصوم بل يكفي لهذا الاحد
الى المعلم الذي هو النبي صاحب الشرع والامام الذي هو القران الماخذ للاحكام والمعارف
كلها قوله فصل الثالث وهو ان هيهنا حدث عدم مكون لم يزل وامارة لا يزال
فلا يجوز عندهم ان كل ما ثبت قدمه امتنع عدمه وانما احتاج الى هذا القول لكن
بناء هذا الدليل على كون علة الاحتياج الى العلة هي الحدوث في عدما ومع الامكان
شطرا او شرطا ولهذا علل حدوثه تكون العدم مانعا الانحلال فالدليل التام على الله
في حدوث لو جوز انه اشرطا فهي انه فان خاتمه على كون الاحتياج الى العلة هو الامكان
وحده وبما ذكرنا ظهر انه لا وجه لما قيل انه لا حاجة لاثبات هذه الدعوى الموجودة وكونه
حادث قوله فيكون حادثا لان العدم سابق على الناس عندهم ولذلك على الناس
القدم الحادث الوجود ويحصل الى اصل وهو صحيح عندهم واما الحكماء فيستندون انحلاله

تحصيل الحاصل مطلقا ويقولون ان المحال هو تحصيل الحاصل الذي لم يكن بواسطة هذا التحصيل
لكان حاصلا واما تحصيل الحاصل الذي لو لم يكن حاصلا لو لم يكن هذا التحصيل فليس بمحال
وتحصيل الكمالات القديمة من هذا القبيل ق محتاج الى المحدث فلا يكون شيء من المحدثات
وقد اثبتنا ما هو مقصود هذا المطلق ولو جوزنا التاثير في القديم فلا بد ان ينتهي الى الواجب
الصفات ان ثبت له وانما قلنا ان وجوب الصانع القديم يستلزم عدم ما يمتنع كون
القديم ممكنا واثر الشيء وانها وجوب استناد الموجودات الى ذلك الصانع القديم
على وجه النظر في الشيء الاول وجوزنا كون القديم اثرا على ما ذهب اليه الحكماء اثبتنا
ذلك الشيء الناشي حاجة الى الاول ق ان يكون الذات علة تامة لوجوده فالمعنى
يجب ... علة تامة ق فان قلت ان اريد بالوجود اي ان اريد بالوجود الذي هو عين الواجب
المعنى المشترك بين جميع الموجودات المقصورة بالعرض الذي المسمى بالوجود ... فلا شك
ان هذا المعنى المشترك بين جميع الموجودات لا يصلح ان يكون عين شيء منها فضلا عن الواجب
وان اريد به معنى اخر اصطلح الفلاسفة على تسميته بالوجود فهو محل النزاع بين الجمهور
المتكلمين من الفلاسفة لفظا لان جمهور المتكلمين لا يدعون الا كون المعنى المشترك زائدا على الواجب
وكون ذات الواجب علة تامة له ولا يدعون عدم كون غير هذا المعنى عين الواجب
ق وهو في الواجب ذاته بذاته اي الاثر المعلوم لذاته ولا الذات بسبب
تاثير فاعل كما ذهب اليه جمهور المتكلمين فكون النزاع بينهما معنويا ق وفي الممكنات
اثر الفاعل بالاستقلال ... شرح التجريد ومنع كون الممكن موجودا به موجود
لخصوص الوجود المطلق ... ان الفاعل يجعله بحيث لو لاحظ العقل ينتزع منه
الوجود فهو بسبب الفاعل متصف بهذا الجعل لا لذاته بخلاف الاول فانه بذاته متصف
بذلك وقال ايضا ان الامر الذي هو مبدا انتزاع المحمول من الموجود في الممكنات
يحصل بكسبه من الفاعل وفي الواجب فانه بذاته ق لو كان الذات علة للوجود

لكون ذاته بذاته مبدءا لانتزاع ذلك المفهوم اي يكون الذات لذاته كذلك
لا بسبب الفاعل ولا بسبب جعله بكسبه من الغير كما في الممكنات فالقائلون بالعينية استدلوا
على بطلان هذا المذهب بلزوم محذور هو عدم انتزاع منه الوجود ... وحاصل الجواب
هو ان كون الذات علة للوجود ان كان معنى لكونه بذاته مبدءا لانتزاع الموجود
بالمعنى الذي مر فلا انه يستلزم ان يكون هناك امرا وراء الذات هو الوجود
القائلون بالعينية ينكرون كون الوجود مغايرا للذات بمعنى كون الذات بذاته
مبدءا لانتزاع الوجود عندهم هو مرجع العينية لا كون الوجود اي حصة القائم بذاته مبدءا بذاته
لانتزاع الوجود المطلق وعند القائلين بالزيادة مرجع حقيقته لا كون الذات المغايرة
لوجوده اي حصة بذاته يكون علة له مبدءا لانتزاع ذلك الوجود فهذا الشك كون
الذات بذاته مبدءا لانتزاع على ما صرح به وبرره ويكون بذاته مبدءا لانتزاع
ذلك المفهوم لا محذور في ذلك الطريق وبما بينا ظهر بطلان ما قيل لا يمكن ان يستدل لهم
بهذا الوجه لا يكون دليلا على انهم لا يلزم على المتكلمين القول بعينية الوجود بالمعنى الذي
قصده القائلون بعينية الوجود غايته ان المستدل غفل عن هذا المرام ويوافق
المقاصد واعتقد مغايرة المقصدين فاستدل بوجه افرغ على بطلان مقصد الخصم لا
معتقدا انه غير ما ذهب اليه ق بهذا القدر ينكشف كثير من الشبه منها ما اورده
في اكثر كتبه من ان الوجود لو كان ما قام به الوجود لم يكن كون الواجب موجودا بعينه
الوجود وان كان معناه اعم من ذلك فلعل الوجود كان المعدومات اي ... للممكنات
موجودة ايضا اذ لا فرق بين الموجودات كلها في كونها وجدا ووجه انكشافه من
هذا العور ظ ق لا اله الا هو خالق كل شيء فاعبدوه الى قوله فاعبدوه
مع كماله قوله خالق كل شيء ذلك اشعار بعدم جواز تخصيص الشيء بما
سوى مقدور العبد و وجه ان ترتب الامر بالعبادة على الخلق انما يتاتى اذا كان

خالقا لجميع الاشياء التي يتصف بها العبد حالاً وما عليه من الامثال الكفر والمنع
والقرار وغيرها التي لا يتصف بها غيرها من الموجودات للا كفر وخالق الشيء
ما ذلك فاذن بقدرة واحدة معا اخراجا اي اخراجا من العدم الى الوجود سواء
كان مسبوقا بالمادة او لم يكن نود وليس الى العدم كونه وصفا قوله حاصلة بقدرة
العبد وحدها اي حاصلة بايجاد العبد ومباشرة باستقلال واختيار قوله على انه
تعلقا جميعا باصل الفعل يجوز اجتماع المؤثرين مستقلين على اثر واحد فلا يمكن ابطال
هذا القول بانه يستلزم عجز الواجب فان قدرته متعلقة بذلك الفعل بلا احتياج الى
الاخرى وقدرة العبد بكونه طاعة او معصية كما في لطم اليتيم تاديبا او ايذاء فان ذات
اللطم واقع بقدرة الله وكونه طاعة او معصية واقع بقدرة العبد على انه ان عنى
الطاعة والمعصية شيء حكمي فالقول بكونه واقعا بقدرة العبد استقلالا كالقول بوقوع
بعض الاشياء بقدرة العبد استقلالا فيلزم عليه ما يلزم على القول
القول بوقوع اصل الافعال بقدرة العبد قوله لكن كونه طاعة او معصية
ينبغي ان يجوز مدخلية قدرة العبد فيه يحتمل كونه طاعة او معصية الى السنة الجديدة ولا حاجة
في ذلك الى كونها مستندة قوله انه موجد فاعل للحوادث كلها فيكون هو الموجب
لوجود معدود والعبد لا قدرة ولا ارادة له قوله لم يكن مبنيا على ما لم واما كونها
منافيا لما ذكر لم يكن شيء من المعلولات العامة اي الاسباب الاخيرة الى المتوسط
على سبيل الحكم اي وجد واثبات قوله اما قال بتوابعها ما يلزم عليه منها على
كونهم مصرحين بتحكم في اعتقاد كونه تعالى فاعلا لجميع الحوادث في بعض الا ما وقع
في الاسباب الاخيرة قوله الا ما هو بريء من كل وجه عن متعلقا بالقدرة اي الا ما هو المعلول
من جميع الوجوه بذاته هو الكامل لذلك لا يكون مصنوعا موقوفا على الغير وذلك هو المبدأ
الاول لا غير من الممكنات اذ كل منها موقوف في ذاته وجوده على غيره قوله يستوي ذلك

الف

الف قال المحققون ولست الله اراد ان يوجد ذلك بان يوجد الحوادث كلها هو الله تعالى
ولا انتساب لشيء منها الى غيره قوله لا سواء من هذه من الكسب اي الى الكسب الى القدرة
شيئا سواء من المباشرة من الكسب فان المقدرة ذات تأثير بالارادة سواء كان
مؤثرا ما وكاسبة المراد بالكسب مقارنة قدرة العبد للقدرة والله موجد وارادة الفعل
في الفعل من غير ان يكون للعبد فيها ماثر ومدخل في وجوده سوى كونه محلا له قوله واحد
واحد من جميع الوجوه فلا يكون مصدرا لكثرة فوجه عليه انكار ان يصدر عن الواحد
واحد كالعقل ثم يصدر عنه شيء بواسطته وهكذا فلا يلزم كون الواجب من
جميع الوجوه من ... بعد الامور متكثرة على ما قالوا في صدور
على ما قالوا في صدوره عنه ... وايضا لم يكن البسيط الحقيقي هو الذي لا كثرة فيه
اصلا ... اعتبار كون الشيء فاعلا وغير اعتبار كونه
قابلا ... من قابلا وكل قابل فاعلا كما مثل فلا بد في ذاته
من جهتين يكون باحديهما ... قابلا فان اخذتا هما او واحد منهما في ذاته
لزم تركيب وان خرجا ... لا الى الخارج يكون اثرا لذاته ...
الى جهات ... الى غير النهاية ... بكون وجود الواجب غير زائد
على ذاته وعدم جواز كونه ... متكثرة ولا يوجد عليه البعض بكون النفس تعالى
من ... الاطلاق لا ... حقيقة ... بصفات بسلوب واضافات ... البعض
تقتضيه ... السلوب والاضافات ... فان الواجب ... منها
في مرتبة صدور المعلول الاول ... وان كان ... ما يصدر عنه قوله فلا يلزم ان الواحد
الحقيقي لا يصدر عنه الا الواحد ... لو ... الحقيقي لم يكن ...
بالمعلوم لم يكن صدوره منها اولى ... الشيء الواحد لا يكون ...
ومعلولان ... عدم ... لا ... ولا ... فلا اقتضاء

لا الذات الواحدة من جميع الوجوه لزم كون نعتها واحدا بالذات لا من جهة واحدة
فيكون حيث يقتضي شيئا لا من حيث يقتضي غيره لا ذلك بعينه فلا بد من استناد ما الى حيثية
مخلوقة في الذات فيكون من احد الجنسين مقتضيا للاحد بما هو غيره ومن الاخرى مقتضيا
للاخر دون غيره واما اذا كان الصادر امرا واحدا فجاز ان الذات لذاته يختص
بهذا الامر الواحد بواسطة فلا يجد [illegible] قوله واعلم ان هذا انما في ان يعلم
ان كون الصفات زائدة عنه يفضي الى القول بكونه فاعلا موجبا لها اذ الايجاد
بالاختيار غير متصور لاستلزامه توقف الشيء على نفسه او الدور في ذلك لان الافعال
الاختيارية موقوفة على العلم والقدرة والارادة على ما هو من كونها مبادئها قوله
لان القاعدة وهي كونه فاعلا بالاختيار مخصوصة بما عدا الصفات
اذ الادلة الدالة عليها لا تدل عليها على وجه يعم الصفات وسلبها ولو سلم شمول تلك
القاعدة لها ودلالة الادلة عليها بحيث يشمل في الصفات [illegible] ان العقول ان
تخصص قاعدة كونه فاعلا بالاختيار بما عدا الصفات اعني العالم كما تخصص الحكم
بزيادة الوجود والتشخص وسائر الصفات الكمالية على الماهية عن الواجب فان العقل
يحكم بسبب ملاحظة احوال [illegible] ملاحظة احوال الحوادث وسائر الممكنات على ان الوجود
والتشخص وسائر الصفات زائدة في جميع الموجودات واجبا وممكنا ثم بملاحظة بعض
احوال الواجب يحكم بسبب كون هذه الامور غير زائدة في الواجب على ما تقرر عند الحكماء
الكاملين في العقل قوله لانه اراد نفي العدد [illegible] مصحح لجميع صفات الكمال
[illegible] ليست صفة [illegible] ان يكون زائدة قوله وكون الشيء عالما معللا بعلم
العلم [illegible] فيكون العلم عالما بالعالم فهو مغاير له [illegible] كون العالم بالشيء مغايرا لذلك الشيء
[illegible] الاشارة الى عدمها [illegible] على ما [illegible]
للمغايرة قوله ان نفي العدد [illegible] لا يكون عين الموصوف

ورد

ورد عليه ان هذا الشيء [illegible] بعينها الفلاسفة فان معنى قول الفلاسفة الصفات عين الذات
هو ان الذات [illegible] الصفات [illegible] الحكمة
على ذاته [illegible] في ذلك [illegible] الصفات [illegible] الصفات
واما غايتها الا ان [illegible] الاستدلال [illegible] لا هو ولا غيره
اسامي الصفات قوله اذ المراد بهذه الالفاظ عن المنفي [illegible] بالنفي
[illegible] نفي المنفي [illegible] الحكم [illegible] ورد [illegible] الضمير [illegible] ذكر
في الاحد [illegible] اللفظ [illegible] ان [illegible] ليس [illegible]
عن زيد [illegible] ليس [illegible] الذي هو الانسان
ان اجزاء زيد وصفاته ليست [illegible] كذا [illegible] ليس [illegible]
عشرة رجال [illegible] ليس [illegible] رجل [illegible] كل واحد من هذه الاحاد العشرة
ان [illegible] هذه الاحاد العشرة ليس [illegible] الكل [illegible] واحد منها [illegible]
[illegible] ان يعلم هذا الكلام قوله والازم [illegible] لو لم [illegible] المراد بهذه الاشكال [illegible]
وكرنا [illegible] المنفي [illegible] المراد نفي [illegible] مطلقا [illegible] لا يكون [illegible]
والا [illegible] الدا [illegible] وهو [illegible] لم [illegible] احد [illegible] هؤلاء القائلين قوله
مع انه لا يجوز عدم احد هما مع وجود الاخر وذلك لا [illegible] عندهم [illegible]
قدما [illegible] قوله [illegible] كما في [illegible] عدم [illegible] وان لم [illegible]
في العدم [illegible] الجزء [illegible] احد هما [illegible] الاخر قوله [illegible]
احد هما [illegible] ان [illegible] عدم [illegible] احد هما مع وجود الاخر
لا يكون [illegible] احد هما [illegible] هذا الامتناع [illegible] القرب
ليس الا [illegible] لا [illegible] الصفات [illegible]
هذا [illegible] قوله ولا [illegible] البارئ [illegible] ان

يتعلق العالم

كذلك وهو ظ وكذا لا يجوز ان يحصل وجود الخير للباري ولان لا يحصل وجوده للعالم
ضرورة كون العالم مختارا فلا يكون بين الباري وبين العالم انفكاك في الخارج بالمعنى الذي قرره
من عدم التوقف لا دخال الجسم القديم مع توقف المغايرة هو عدمه كونها محدثا في الخارج
مما لا مجال لها هنا وحاصله قوله قدس سره على حمل الانفكاك على معنى الذي قرره المحقق
لا على ما زعمه المعترض من التوقف لا دخال الجسم القديم وكلام زعم ان المحقق يريد هذا المعنى
حال الملك الثقف من داره فلا يوجه عليه قدس سره ما اوردنا حاصله ان الباري
هو منفك عن العالم في الخارج بالمعنى الذي سبق ادخال الجسم القديم في تعريف
المتغايرين وهو عدم الالتحاد في الخارج لجواز ان يحصل وجود كل واحد منهما بدون
وجود الاخر هذا الكلام منه قدس سره مناف بظاهره لما صرح به في حاشيته على شرح
التجريد انه لا يمكن ارتفاع الجزء مع انفكاك الكل بخلاف تصور ارتفاع اللازم
مع بقاء ملزومه فان المراد ههنا هو التصور دون المقصود واما في الجزء والكل فانها
لما وان سبق ذلك ان عدم الجزء بعينه عدم الكل فلا يمكن تصور الانفكاك ضرورة
امتناع تصور الشيء مع نقيضه بخلاف عدم اللازم فانه مغاير لعدم ملزومه فيمكن تصور
الانفكاك منهما قوله ان يكون مراد الشيخ من التوقف ذلك بان يريد بصحة عدم
احدهما مع وجود الاخر عدم استلزام عدمه عدمه فلا يرد على تعريف الشيخ النقض بخروج
الجسم القديم ولا بدخول الجزء والكل والصفة والموصوف بل انما يرد عليه النقض بخروج
الصانع والعالم وخروج جميع اللوازم والملزوم وهذا النقض مشترك الورود على التعريفين
تعريف الشيخ والتعريف الذي اختاره المحقق فظاهره لا وجه للتعرض له قوله انه مع
ان الاشارة الى العالم ليس عين الاشارة الى الصانع وكذا الاشارة الى
الملزومات ليست عين الاشارة الى لوازمها يمكن رفع النقض بدخول الكل
والجزء في تعريف المتغايرين فان الاشارة الى الكل ليس عين الاشارة الى كل

واحد

واحد من اجزائه وكذا في الصفة والموصوف فان الاشارة الى احدهما غير الاشارة
الى الاخر قوله بعد ما اعلم قطعا ان الحوادث في صفاته تعالى كما
كانا محدثين في الاشارة قوله ولا باس اي لا باس في دخول الجزء والكل في تعريف
المتغايرين لان الغرض ههنا من هذا التعريف ليس الا الاحتراز عن تعدد القدماء وعدم
لزوم كون صفات الله تعالى قدماء متغايرة له تعالى ولا مدخل في الغرض لعدم كون
الجزء والكل متغايرين ولا في اللفظ بل يلزم كونه قدما ويلزم منه تعدد القدماء
فيكون لكون تعدم المغايرة بين الجزء والكل مع اتحادهما في الاخر واستلزام هذا القول
منهم وهو عندهم في الشناعة مع انه لا يمكن التلفظ على هذا القول ولا في الكواكب
عندهم العدم يلزم في مغايرته له تعدد القدماء قوله لا ريب على ذلك القول
القول بزيادة الصفات وكونها موجودات قديمة يستلزم تعدد القدماء وان لم
تكن تلك الصفات مغايرة للذات بحسب الاصطلاح فلا فائدة في هذا الاصطلاح
فالاولى ان يكون عدم تعدد القدماء وظاهر ان هذا اللزوم انما هو على تقدير العول
تقدم فان المستحيل الاتحاد مع الموصوف في الوجود لا يستلزم قدمها تعدد
الموجودات القديمة قوله والاشعري يجيب عن ذلك بان يمنع لزوم تعدد القدماء
على التعدد اي يقول انها وان كانت قديمة لكنها ليست متعددة واما لكون
متعددة لو كانت متغايرة للموصوف وليس كذلك قوله لا يسمونها قدماء
مستقلة بذاتها فانهم قالوا ان الله تعالى جوهر واحد له ثلاثة اقانيم اقنوم الوجود
والحياة والعلم وارادوا بالجوهر القائم بنفسه وبالاقنوم الصفة وقالوا ان
اقنوم العلم انتقل الى عيسى عليه السلام وظاهر المنتقل ذات الى ذات فيكون ذاتا
مستقلة لا صفة فان صفتها قوله وليس من لجهلانه لا يلزم من القول بزيادة الصفات
وقدمها القول بتعدد العالم ولا من القول بزيادتها مخالفة النصوص القاطعة

الدالة على كونه عالماً قادراً اطلاعاً على ما ظهر عليك سابقاً قوله قال الله تعالى و
اوحى ربك الى النحل ان اتخذي من الجبال بيوتاً فسر اكثر المفسرين الاوحى بالالهام والمعنى
الهمها وقدر في نفسها فهمه ومن افاعيلها العجيبة بيوتها مسدسة متساوية الاضلاع
بحيث لا يزيد بعضها على بعض والعقلاء من البشر لا يمكنهم بناء مثل هذه البيوت
الا بآلات وادوات مثل المسطرة والبركار واختاروا المسدس لانه اوسع
الاشكال التي المثلث والمربع والمخمس ولا يقع في المسدسات فضلة وفرج كما يقع في المدورات
وسائر المضلعات وما ورد في الهندسة ومنها ان تكون مهارتها بالحكم
على ما سواه ولهم يجد مونة ويحكم منها اولا العوز ذكرها وبعث مع الجمعة
الى موضع اخر واذا ارادوا عودها الى وكرها ضربوا الطبول والملاهي
والالات التي بواسطة تلك الالات يعودون الى اوكارها واما تلك
العجائب تصدر منها كثيرة كما شهدها الراقبون لها اي فطنوا لها قال قوله
بجميع المعلومات اي بجميع كل ما سوى المعلومات وبجميع المعلومات قوله اما علمه بعرفه
اي بجميع ما هو عليه من الكلية والجزئية والماهية لان الافعال المتقنة المتناسبة
والارشاد الى رشد المصالح التي التفت الى رشد المصالح المشتملة على
هذه الافعال مع ما فيها من دقائق الحكم ومنافع الخلق يدل دلالة ظاهرة على
على كمال علم صانعها وبلوغه الى غاية لا يمكن ان لا يحيط بذات المصنوعات والى
هذا اشار الله سبحانه بقوله وعلمه الكامل وعلى ما ظهر عليك انه لا موضع
ما قيل ان الافعال المتقنة لا تدل على علمه تعالى على هذه الافعال ولا تدل على علمه
على جميع افعاله وافعال غيره ان قيل قوله فانه يعلم انه هو الذي يعلمه ان
العلم بالشر بسبب كون العالم بذلك الشر عالماً بانه هو الذي يعلم ذلك الشر علم له
بذاته محكماً ويكون عالماً بذلك الشر على ما شهد له الفطرة السليمة قوله وهذا

ما واجب الوجود الا ان كون العلم بالشيء مستلزماً لكون العالم عالماً بانه هو الذي يعلم ذلك
ما وافق عليه العقلاء سيما مع المتكلمين صرح به الشيخ ابا الجد وشهد به الفطرة السليمة
قوله هذا هو النهج الملائم لهذا المقام اي الطريق الذي سلكناه في اثبات علمه تعالى
بذاته وبجميع ما يغايره هو الطريق الملائم لهذا المقام اي مقام اثبات علمه تعالى بجميع المعلومات وذلك لاختصاره
وضعف وسهولته على سالك الطريق سلكوا فيه قوله ولا يشتهرن انه تعالى لا يعلم
الجزئيات بالوجه الجزئي بل انما يعلمها بوجه كلي منحصر في الخارج فيها قال الشيخ في الاشارات
ان الواجب الوجود يجب ان لا يكون علمه بزمان ما متغيراً ومكانياً بحيث يدخل فيه الماضي والمستقبل
فيعرض لصفة ذاته ان يتغير بل ان يكون علمه تعالى بالجزئيات على الوجه المقدس العالي
عن الزمان والدهر انتهى وحمل العلامة الطوسي الوجه المقدس في كلامه على الوجه الكلي
فاعترض عليه تلميذه واعلم ان السادة المحققين والاعيان ذهبوا الى ان الوجه الكلي حمل المحكي
مجازاً واجاب صاحب المحاكمات عن هذا الاعتراض بان هذا السؤال وارد على ما فهم
لا على ما حققنا فان العلم بالجزئيات يكون مختصاً بزمان لو كان علماً زمانياً واما على الوجه المقدس
من الزمان فلا كما صرح به الشيخ فيها واما ادراك المحسوسات المخصوصة من حيث يتغير
لا يمكن الا بالالات الجسمانية ممتنع بل انما هو بالقياس الى العقل لا بالنسبة الى الواجب
فانه تعالى انتهى وقال سابقاً اي حصل له الموجودات من الازل الى الابد معلومة
له كلها وليس في علمه كان ويكون بل هي حاضرة عنده وما فيها ازلاً وابداً
وانما كان وكان ويكون هي بالنسبة الى علوم الممكنات فكما انه الحق في هذا المقام
ولكن رعاية ما هو لا وهام انتهى قوله وعلى ما اشتهر من المشائين الى وجه ام
داخل في دوام السعي فعلى هذا يكون ذوات الانبياء محجوبة لحقيقة محققة لكل منها فادراكها
ادراكها وذواتها للانبياء بالا ان ذلك الشخص الداخل فيها وتلك الشخصا
والادراكات يكون مادته لا في ضرورة امتناع كون الجزئيات المدركة بالعقل ممتنعة

الحجة والعلم بانه هو الذي ... علم وذكر ...

معلومات لكن بصورة محسوسة بادراك الحواس وما لم يكن لها مانع كلية ولا يمكن ادراكها
بطريق التعقل فيلزم ان لا يحصل العلم بها للمبادي العالية المنزهة عن المادة وشوائبها و
هذا منشأ التشنيع على الحكماء بانهم ينفون علم الواجب بالجزئيات المادية ومراده رحمه الله
ما ورد فظهر وجه بناء هذا الحمل على ما اشتهر من كون المشخص في المشخص مادة ما
وغيرها في نوع وان الحاصل بحاله محاد عدم علمه بمشخص المعلوم جعلوا هذا القول
الذي اشتهر سببا لهذا الحمل لان هذا الحمل منهم موقوف على هذا القول قوله
فيما المشخص منحصر في النوع اذ لو كان له نوع كان امتيازه عن سائر المشخصات منه
منها اي من ذلك النوع ومشاركة بامور خارجة عن ذاته قوله بل امتياز
كل شخص عن سائر افراد نوعه بالعوارض الخارجة ممكنا ادراك كل منها بطريق
التعقل وكذا الحال اذا كان امتيازها بنحو الوجود الخاص فان كل واحد من العوارض
ذو وجه كلية عندهم على ما صرح الشيخ كالوجود الخاص قوله يمنع ان هذا النحو
من الوجود الخ اي لا نسلم ان الوجود [illegible] الشارح في حاشية على
شرح الاشارات الذي يقتضيه قواعدهم ان الكواكب ان كانت مجردة فوجودها في نفسه
في الفرد وان كانت مادية فيحصل اشخاصها باستعدادات تحصل للمادة بعضها
ان استعداده فاضل يستدعي وجود ذلك الكوكب مقارنا باعراض وهيئات مخصوصة
لا يمنع ان تلك الاعراض والهيئات ينضم الى الجملة الكلية مستتبعها ويتحقق الموضوع
سابق على تشخص الاعراض فيستحيل ان يقتضي وجودها بالذات وعرضها بالاعتبار
فان وجودها الذي يقتضيه الاستعداد المخصوص هو الذي يمتاز به عن الافراد منه
الموجودة بوجود [illegible] يقتضيه الاستعداد [illegible] انما الاعراض
عنوان التشخص وعلامة لا يعني انها علة لتشخصها وامتيازها ولذلك يسمى علما عنه
عبد الاعراض قوله فانها جواهر واعراض داخلة في احد المقولات

فانهم

فانهم حصروا الممكنات في المقولات العشر وجعلوا في التعليم الاول لا يستطيع ان يدرك
شيئا خارجا عنها قوله ومنه اي من اثبات الكلي لا يجمع كونه جسمانيا قال صاحب
المحاكمات انه لو كان نسبة الجزئيات على السوية فلا تحقق مرادف بالارادة الكلية
فلا بد له من ارادة و[illegible] جزئية كما كان الارادة الكلية موقوفة على الشعور الكلي كانت الارادة
الجزئية موقوفة على الشعور الجزئي فكما انه لا ينبعث من الارادة الكلية ارادة جزئية لا ينبعث
من الشعور الكلي شعور جزئي والمراد بالرأي الكلي الارادة الكلية والشعور الكلي قوله
وربما سماه بعضهم نفسا منطبعة [illegible] مبالغة في كونه [illegible] وذلك البعض
هو الامام الرازي على ما قيل ان هذا هو المنسبح وقال المحقق الطوسي ان ذلك شيء لا
الله ذاهب قبله فان الجسم يمتنع ان يكون في الشيء عن النفس [illegible] هو له
لما قال الشيخ ان لكل فلك نفسا واحدة مجردة يعشق عقلها صورة جسمانية على مادة الفلك
فصورتها وهي مدرك الجزئيات لجسم الفلك يحرك الفلك بواسطة تلك الصورة التي
باعتبار تحركها قوة وباعتبار صورة كلامية ويسميها بعينها قوله يصح صدور جميع
اي كل ذلك لان جزئيات هذا النوع لا تكون متساوية في الحصول في الواقع فيكون نسبة الرأي
الكلي الى السوية الخ كما لا يخفى قوله ومن البين انه لو اشتغل كل موجود عارض لها عن
اذا المراد انه يصح عندهم صدور المعلول الذي لا مثل له في نوعه عن الرأي الكلي فيصح
صدور كل شيء عن الشيء نفسه بالاختيار من غير خاص من ذلك المعلول على الوجه الجزئي
اذ من البين ان الموضوع مع عارضه اذا [illegible] المعلول ماهية الذي هو مجموع الحاصل الكلي
ماهية المعروض وماهية العارض [illegible] يكون هذا المركب منحصرا في فرد في الواقع لا يكون
لهذا الفرد المركب من هذا الموضوع والعارض مثل في نوعه فيصح صدور هذا الفرد عن مبدأ
الرأي الكلي كما يصح صدور الشمس والعقل الفعال عن الرأي الكلي منهما ولا شك ان كل
معلول له ماهية كلية موجودة انما هي [illegible] صار [illegible] الواقع في ذلك [illegible] فيصح

صدوره عن الفاعل باعتبار تعقل الاصل المحض منه قوله يعطي انه لا فرق بين النوع المنحصر
في الفرد والوصف المختص بمحلّه اما في حاشية التجريد اما جوز صدور الشي عن الصور نوعه
المنحصر في شخصه لا يجوز ان يصدر عن صورة كما يتحقق منه وان لم يكن نوعه منحصرا في ذلك الفرد
وما الفرق بين النوع المنحصر في الفرد والوصف المختص به حتى جوز صدور المعلول عن الصور اللازم
الاول دون الثاني لا بد لذلك من بيان قوله ويمكن الجمع بين كلاميهم عن قولهم ان الادراك
الكلي لا يتحقق منه سوى حيثية كلية قولهم ان العلم الذي لا يمكن من نوعه يصح صدوره
عن راي كما قوله ويمكن ان يحمل في الافلاك لصورة ما حركة بحيث انه فاعل الحركة
الجزئية وما في الجواب من ان النفس مع الارادة الكلية اوفى والعلة القاصرة
ما لم يتم العلة او تم جاز ان يحصل المعلول امرا غير قار والامر كلما تم عن العلة
لا بد مع ذلك بل هو وليل لذلك قوله وعلمه بغيره من الممكنات عن المعلول فيكون
علم الفاعل حضوريا وهذا يناقض كون علمه ازليا لكون المعلول حادثا قوله فظ
عبارات الاشارات يشعر بذلك حيث قال ان واجب الوجود لما كان يعقل ذاته بذاته
لم يلزم من تعقله علما بانه ان يعقل الكثرة خارجة عن الكثرة لازمة متأخرة لا داخلة
في الذات متقدمة عليها او حاجبة والمعلوم علم زيد كثير اللوازم من الذات مباينة او غير
مباينة لا تبطل الوحدة والاول يعرض له كثرة لوازم اضافية وكثرة سلوب وبسبب
ذلك كثرة الاسماء ولكن لا تأثير لذلك في وحدانية ذاته انتهى وذلك كالصريح في ان
فانها تبعة الاشياء عن الكثرة مع ان فيها قصور الاسماء من المثلث البلدة ومربع الاربعة
وبعضها الى غير النهاية فلم يلزم من حصول الكثرة في هذه الامور التي هي حينئذ في وحدة
المعروض قوله او مشعور في حضور ذاته بصورها هذا صريح في عدم قيام تلك الصور
بذاته تعالى قوله بل يعقل عنها صورها معلولة لها اي بعقل في حضور ذاته صور الاشياء
معلولة لنفسها في عن حاجة له تعالى الى صورها قوله وهو ان

حاصله

حاصله ان يعلم الاشياء وادراكها وفيه بان يعقل صورها معلولة ذاته او لما كان
علما وادراكا لتلك الصور الفائضة في نفسها وادراكها بجواز قوله ولانه
يعقل ذاته بذاته وهو مبدأ لكل شيء فيعقل من ذاته كل شيء في ذلك لان
العلم التام بالعلة التامة يقتضي العلم التام بمعلولها دون العكس فان العلة
من حيث هي هي توجب معلولها المعين من حيث هو هو والمعلول من حيث هو معلول
لا يقتضي علة معينة فيسمى علمه عليه بهذا الخصوصية علم ذلك المعلول واما المعلول فاحتياجه
الى العلة ليس لذاته الخصوصية بل لامكانه والامكان انما يحوج الى علة مخصوصة
بل الى علة ما والاقرب كل معلول الى تلك العلة قوله فهي صادرة عنه الى اي
تلك الصورة التي تصورت اشرها صادرة عنه سارية وذلك السر ضرورة كونها
مترتبة متقدمة عليه بحال الاشتراع فيما اشترع عنه قوله بل انما يقضي باعتبار كل
المعلومة بحيث تلك الصور معطاه على سبيل الكثرة لا باعتبار كونها عالما
لتلك الصورة غير كونها حاصلا التي هي صورة له وادراك وكذا اعتبار كونه
تلك الصورة صورة ادراكية للشيء عن اعتبار كونها صورة ادراكية للغير او النسبة
هو مجموع الاعتبارات الاربع قوله ولا يظهر ان كونه محلا لتلك الصورة
شرطها ومع انه يمكن ان يقال ان الصورة العقلية انما يكون في نفسها لكونها حالة
في النفس واستلزم حصول صورة اخرى معها مساوية لها بخلاف ما يصدر عن الفاعل
فانه ليس يلزم منه من ان الصورة العقلية ليست صادرة في النفس بل النفس قابلة لها
وانما حصلت الصورة في النفس العاقلة وجاز مع انها في الاول عنوان الصورة
حالة في النفس ليس شرطا للتعقل والا لم يكن ليس ذاتها في تعقل ذاتها في تعقل
حصول الصورة في النفس شرط لحصول الصورة لها الذي هو تعقلها من ان الحصول لها
الصورة بوجه اخر عن الحلول صار التعقل واما على التاني فدوان حصول الشي عن الفاعل

حصول الفاعل فيكون العقود كذلك الشر وهو الفعال اذ لا معنى لتعقل [illegible] الا حصول الشيء
المجرد وحضوره للعاقل واضعف شيء لو كان حصولا هو حصول الشيء للفاعل واذا كان الفاعل
كان [illegible] العقل كذلك الا اول بطريق الاولى واندفع السؤال والجواب [illegible]
معلوم ان الشيء [illegible] قوله واذا تقدم فاقول هذا شروع في اقامة البرهان على [illegible]
بعد [illegible] الاوهام قوله ثم لما كانت الجواهر العقلية يتعقل احدها ما ليس
معلولات لها [illegible] لما توسط من العقل احدهما يعقل معلولاتها وهو [illegible] معلولاتها
وما فيها يعقل ما ليس معلولات لها كعقل الواجب تعالى ويعقل العقود وما
وذلك انما يكون بحصول صورها فيها على طريق الاشراق من الواجب تعالى والحاصل
ان علم الله تعالى هو حضور سائر معلولاته عنده تعالى ومن العقود وما [illegible] حاضرة
عند العقول في حي حاضرة عند الله تعالى كانت الصورة حاضرة عند الله تعالى ضرورة
ان الحاضر عند الحاضر حاضر فيكون الله تعالى عالما بجميع الاشياء من غير تكثر
في ذاته قوله وكذلك الوجود على ما هو عليه كما ان الواجب تعالى يعقل الجواهر
العقلية مع الصور الحاصلة فيها كذلك يعقل وجود جميع الموجودات على النوادر
على الوجود في الواقع قوله وليس المعلول الاول [illegible] كون الشيء مدركا
لشيء كونه حاضرا عنده وذلك انما [illegible] فاذا كان الشيء المدرك [illegible]
له وظهر ان المعلول الاول ليس من صفات الواجب حتى يكون حضوره للواجب [illegible]
[illegible] بالحضور عنده [illegible] ادراكه تعالى لذاته [illegible] بالادراك واستلزام
[illegible] كون المعلول حاضرا عنده تعالى لكونه حاضرا عنده تعالى ممنوع قوله بل انما يكون [illegible]
فانه [illegible] ان كونك [illegible] الصورة ليس [illegible]
هو المدرك قوله اذ المعلول الاول باعتبارات الثلث وهي وجوده [illegible] ووجوبه
لعلته وامكانه لذاته علة للمعلولات الثلث [illegible] في الوجود وهي العقل الثاني

غير المدرك صح

الصادر

الاول
الصادر عنه باعتبار وجوده الفلك الاول الصادر عنه باعتبار امكانه وبعقله
الصادر عنه باعتبار وجوبه الواجب لذاته قوله فالعقل متحد في الوجود
وذلك لاتحاده بالذات وعدم كون الاعتبارات الثلث زائدة عليه في الخارج
قوله وليس تلك الآلات بل [illegible] تلك الجواهر المجردة معلولة لذاته تعالى
وذلك [illegible] عندهم من امتناع كون الواحد الحقيقي مصدرا بذاته لامور متكثرة
فلا يجري فيها ما تقدم [illegible] التحقيق هذا المطلب ان الفاعل لا يحتاج في ادراك
ما يصدر عن ذاته لذاته الى صورة غير صورته وكذلك الصادر قوله فان العلم والقدرة
والارادة [illegible] الاختيار [illegible] الصدور بالاختيار فان الكلام
فيه لا في تفسير الاختيار في العبارة مسامحة وما قررنا ظهر ان [illegible] كلام
[illegible] ان الاختيار صفة القدرة [illegible] على القدرة وهو [illegible] عندهم من كون العقول
السوية [illegible] كلام الشيء من كون القدرة و
الاختيار صفة واحدة [illegible] قوله [illegible] ان يكون للحوادث وجود ازلي
في علمه تعالى [illegible] تعلق العلم بالاشياء [illegible] ازلية
باعتبار هذا الوجود فيكون علمه تعالى ازليا وهذه الموجودات الازلية العلمية الكثيرة
بها لا [illegible] كونها صفة للواجب [illegible] ازلية العالم و[illegible] كونه حادثا
قوله انه يعلم البسيط الاجمالي لعلم جميع الاشياء [illegible] ليس الا كون الحوادث
موجودة في علمه بوجود واحد بسيط [illegible] الوجود هو علمه تعالى
بالحوادث [illegible] علمه تعالى هي ازلية [illegible] العالم قوله وذلك
العلم مبدأ للوجود التفصيلي [illegible] ان صدور الحوادث المتعددة
الوجود عنه تعالى بالاختيار يقتضي كون كل واحد منها معلوما بخصوصه فلا بد منها
وجود مغاير لوجود ما سواه [illegible] العلم البسيط لا يسمن ولا يغني من جوع

و وجه الدفع ظاهر قوله فيلزم ان يكون مثل هذا الوجه موجودا اي فيلزم ان يكون

الحكي الموجود بهذا الوجه الاجمالي العلمي موجودا في علمه بوجوده قوله او منهي

بلا وجود الواجب اي وجود يكون صدوره عن الواجب واجبا طاريا الواجب

فاعلا مختارا بالنسبة الى ذلك الوجود وهو ممنوع قوله واعلم ان ما ذكرنا وهو كون الممكنات

موجودة في علمه وكون وجودها فيه عين علمه بها قوله ومعنى الاجمالي كون العلم واحدا

والمعلوم متعددا وذلك بان يحصل الكل المدرك دفعة واحدة وبصورة واحدة

مالوة من صور الاجزاء وتحصل منفصلة الى اجزاء عند تحديق النظر اليها قوله وهو علم

بالعقل بجميع المعلومات من غير حصول صورة كل واحدة منها عند المدرك وحضور

الكل المؤلف من صورها قوله والمثل الذي ذكره من حال المجيب مسئلة يعلم جوابها

اجمالا مثل الاجمالي لعلم من علم مسئلة لم يسأل عنها فانه يحضر الجواب الذي

هو تلك المسئلة في ذهنه دفعة واحدة قال الشارح المحقق في التجريد وليس ذلك بالقوة

المحضة من كل وجه بل بالفعل من وجه وبالقوة من وجه آخر فانه علم بالفعل نظرا

الى الجملة من حيث هي جملة وعلم بالقوة نظرا الى التفاصيل التي هي حقيقتها انتهى قوله

فانه لو فرض ان الامر في المثال كذلك اي لو فرض ان علم المجيب بالتفاصيل التي

هي المسئلة علم بالقوة فليس الحال في المثل له وهو العلم الاجمالي كذلك بل هو

علم بالفعل مع عدم مطابقة المثال للممثل لا يضر لان الغرض من التمثيل التوضيح للممثل

وتقريبه الى الفهم وذلك يحصل بالمشابهة بالجملة ولا يحتاج الى المطابقة واشار بقوله

لو فرض ونحوه مبادرا الى الفهم الى ان الحكم المتعلق بتفاصيل المسئلة علم بالفعل

ايضا فان هذا المثال مطابق للممثل له في الواقع ولو هم بعض الناظرين يتوهم في

وهو ان مجرد امتناع كون وجودها فيه عين علمه الذاتي هو عين ذاته ممتنع عليه لامكانه

قوله وقد يحكي ذلك اي وقد يحكي كون العلم الاجمالي علما بالفعل في الكتب المعقولة بلا

يعبا

يعبا وبما يبادر الى الوهم من كونه علما بالقوة والقول بما ادعى كون الوجوه من المثال

هو الوضوح ودون الاشتراك كلام ان هذا فانه في غير ذكر الاساس القاعدة قوله

وهذا الوجود متحده فلا يلزم من قيامها بحسب هذا الوجود قيامه بعد تكثرها في حقيقته

قوله من القوى بهذا المعنى العام بالفعل والحصول فيه اه قال شارح المحقق في التجريد ان

حصول الشيء في المكان لا يوجب اتصاف المكان به وكذا الحصول في الزمان لا يوجب

اتصاف الزمان بالحاصل فيه وانما الموجب للاتصاف بشيء الشيء وهو قيامه به لا حصوله

فيه ثم قال وبهذا التحقيق يندفع اشكال الذي يرد على القائلين بوجود الاشياء انفسها

في الذهن لا صورها او اشباحها في الذهن وهو ان مفهوم الحيوان مثلا اذا

وجد في الذهن فانا نعلم قطعا ان هناك امرين موجودين احدهما موجود

قوله في الذهن وهو معلوم وكلي وجوهر فهو مفهوم الحيوان اي افراد الحيوان

ماهية اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع وثانيهما موجود في الخارج وهو

علم وجزئي وعرض فعلى طريقة القائلين بوجود الاشياء بانفسها في الذهن يشكل

فيه ان الموجود في الخارج الذي هو علم وعرض من الكيفيات النفسانية هو ان ليس

هناك على هذه الطريقة الا هو مفهوم الحيوان الذي هو موجود في الذهن وقائم به

ومعلوم وعلى تحقيقنا هذا نقول ان مفهوم الحيوان مثلا اذا حصل في الذهن فحصول

مفهوم في الذهن كيفية نفسانية هو العلم بهذا المفهوم وهو عرض وجزئي لكونه قائما بالنفس

مشخصا ومتشخصا بتشخصات ذهنية هو الموجود في الخارج واما الموجود في الذهني

فهو مفهوم الحيوان الحاصل في الذهن وهو كلي وجوهر ومعلوم انتهى وحاصل القدح

الذي اورده في الحاشية عليه هو ان هذا هو مذهب ثالث فلا بد من بيانه

من دليل قوله وقد خالفه ما ذكرناه اه وقع لي ان الذهاب الى هذا الاحتمال

انما يصح لو لم يكن هذا الاحتمال مفقودا وليس كذلك وقد الدفع ان القدح فيه

ليس لكونه باطلا عند المحصل بل لكونه دعوى بلا دليل ويمكن توجيه هذا الوجه لا تقدح
امكان الذهاب اليه قوله ولا تكون قائمة فلا يلزم ان تكون له تعالى صفة ثبوتية
زائدة على ذاته ولا ان يكون فاعلا وقابلا بالنسبة الى شيء قوله ويمكن حمل المثل
الافلاطونية على ذلك اي على الممكنات الموجودة في علمه تعالى اي على صورها الحاصلة
في علمه تعالى حتى يلزم من قول الحكماء بوجود الممكنات في علمه تعالى قائمة بانفسها قولهم
بالمثل الافلاطونية صور معلقة موجودة في الخارج قائمة بانفسها غير حاصلة
في مشعر من المشاعر وهذه صور غير موجودة في الخارج حاصلة في علمه تعالى وان كانت
قائمة بانفسها قوله والدليل الذي ذكره نعم اه اشارة الى دفع ما يتوهم ان
الممكنات الموجودة في علمه تعالى قائمة بانفسها وان كانت مغايرة للمثل الافلاطونية
لكن الدليل الذي ابطل به الحكماء المثل الافلاطونية يجري في ابطالها ايضا فلا
يمكن لهم القول بهذا الاحتمال الذي ابداه بعض المتاخرين على مذهب الحكماء ووجه الدفع
ان المراد منها انما هو انه اذا احل بوجود صورها في علمه تعالى وجود اعيانها اذا
لم توجد هي وجودا ذهنيا وظليا وهذا ادب حاصل ان علمه تعالى اي علمه
حين علمه تعالى بالممكنات لكونها موجودة في علمه الذي هو عين ذاته غير قائمة به
او بعلمه التحقيق حاصل ان علمه تعالى بها منطو في علمه بذاته فهو علم اجمالي
بها لان العلم بالعلة هو بعينه العلم بالمعلول لا انه احالة قوله فذلك يقتضي ان يكون
العلم بامر المتصاعد من المشهورين الى بعض علاقة يصلح ان يحمل مصحح وموجب
للزوم العلم بالعلة بعينه علما بالمعلول سواء التضايف المشهور الذي بينهما وكونه
موجبا لذلك يقتضي الى ان يكون العلم باحد المتضايفين المشهورين مطلقا سواء
كان بينهما علاقة العلية والمعلولية اولا يكون علما بالمتضايف الاخر وهو بعينه كما لا
يخفى قوله لو سلم انه كذلك اشارة الى منع سببية العلم بالعلة للعلم بالمعلول لانها
مسا

مساماة والعلم باحد المتضايفين لا يجب ان يكون سببا للعلم بالمباين الاخر
قوله وذلك لان الحصول المجرد لا يستلزم لجواز استلزام امر واحد امورا متكثرة
قوله وعلمه بذاته على ما هي عليه الى اخره ان الاحوال التي ذاته على تلك الاحوال في الواقع
قوله يمكن ان يقال ان حصول الشيء يكفي وذلك من غير حاجة الى كونه تعالى علة لها قوله
ومنها ما شرحه ما الذي سيأتي من القول بان هذا الوجود اي حضوره باعتبار انه
صادر عنه لا اي بعنوان باعتبار انه موجود خارجي صادر عنه لا اعتبار بعقل ظل لا يحتاجه
النظرة السليمة قوله وحضور الشيء عند نفسه يستلزم المغايرة وذلك لان الحضور نسبة
لا تتصور الا بين امرين متغايرين قوله بل يكون مع عدم انا بانه حيث هي هذا
اذ افادنا ان المغايرة باعتبار النسبة في جانب العالم والاتحاد اي باعتبار ذاته في جانب
المعلوم واي من ان حصول الشيء عند نفسه موقوف على كونه مغايرا لنفسه ولكونه
مغايرا لنفسه موقوف على اعتبار النسبة محصورة عند نفسه اعني علمه بعلمه موقوف على
اعتبار النسبة وقد انكشف ههنا لبعض الناظرين وقال ما شاء قوله والنقيض بعدم
العقد للحدوث اي لان الحضور بعدم العقد للحدوث في عدم الاستلزام المغايرة
لان عدم العقد يوجب كالحضور فيستلزم المغايرة قوله فلعدم العقد نقض
للشيء في النسبة قد يكون ان مع ان بين شيء نسبة مخصوصة بينهما ما نفا بديهية
كما يمكن لاحل حضوره عنده كذلك يكون لاجل الوحدة ما يصار الاثنينية ولظهور
صدق قائمة لكن تكون لوجود الموضوع واثباتا المحمول عنه كذلك تكون ما يغاير الموضوع
قوله وعند الحكماء عبارة عن كونه بحيث ان شاء فعل وان لم يشا لم يفعل
دائما ذهبوا الى ذلك لزعمهم ان العارف اذا صح منه الفعل والترك فهو ان جاز الفعل
يتصور انه ملازم الى وجه شيء ولا يمكن اليه الا اذا كان هناك ما يرجح الايجاد
على تركه بالنسبة اليه فيكون الايجاد واجبا تركه فكان بالايجاد محصلا لذلك

الاولوية ومستكملا بها وكان بدون ذلك الايجاد واعتقاده باطلا فاحتج عنه
الاشاعرة وبعض المعتزلة بانا لا نم ان ايجاد بهذا المعنى لا يوجد سابقا الا اذا كان
هناك ما رجح به الايجاد على تركه بل يجوز ان يرجح احد مقدوريه من غير مرجح بدعوة
الله وسكوته ومع العطشان يشرب احد الماءين وترجح الهارب احد الطريقين المتساويين
في جميع الجهات التي تصورنا الترجيح فيهما وقد ادعى الترجيح بلا مرجح وقالوا
ترجيح احد المتساويين على الآخر بلا سبب مرجح من غير حاجة ضروري البطلان
واما ترجيح من غير مرجح اي من غير داع فليس بمحال ولو اذا كان مختارا فيرجح
بارادته اي مقدوريه شاء ولا يحتاج تلك الارادة الى داع والا لتسلسل قوله
وبعدم الشرطية الا دليل بالتزام وجود العالم دائم الوقوع وذلك لان منشأ العلة
الذي هو الجود والجود لازم لذاته تعالى الذي هو الخير المحض والمطلق كسائر صفاته قوله
وصدق الشرطية لا يستلزم صدق طرفيها اشارة الى دفع ما يتوهم ان كونه
قادرا بالمعنى المذكور يقتضي عدم صدق الشرطية الثانية لان صدق الشرطية يكون بصدق
طرفيها ووجه الدفع ان صدقها ليس بصدق طرفيها بل يصدق مع كذب طرفيها
كما في قولنا ان كان زيد حمارا كان ناهقا قوله ودوام الفعل وامتناع الترك
بسبب الغير لا ينافي الاختيار اشارة الى رد ما اورده المتكلمون عليهم من ان كونه
تعالى لازم الفعل وممتنع الترك ينافي كونه مختارا بل يجب في ذلك كونه موجبا
قوله كما ان العاقل ما دام عاقلا للعقل عينه كما وسائر ... يعتقد العقل
فيما فيها قال الامام حجة الاسلام ان هذا الحكم بالافعال الطبيعية كونه ضروريا
لكون الانسان حالة عنده ووجه ما وجد الحرارة الافعال الطبيعية قوله في فلك
حي يكون علمه عين ذاته ويكون عالما بكون العقل خيرا محضا والترك مستلزما للعدم
قوله لكن المعنى للقدرة هو الذات وذلك لوجوب استناد صفاته الى فاعل واجب

مدخله

مدخلة العزة شيء مقدار قوله والمصحح للمقدورية هو الامكان لان الوجوب والامتناع
الذاتيين يحيلان المقدورية قوله فاذا اثبت قدرته في البعض ثبت الكل لان نسبة
الذات المقتضية للقدرة الى جميع الممكنات على السواء فان المقدور بالاولوية اما
بل هو متساوية المحلية للآثار فيهما لوجد بوجه من الوجوه فلا يتصور ان يكون خصوصية بعض
المقدورات مانعة من تعلق القدرة كما تعلق به المعتزلة فاذا ثبت قدرته في بعض الممكنات
على ما يقتضيه كونه قادرا ثبت في الكل قوله لان الامكان الذي هو علة الاحتياج الى الفاعل
مشترك بين جميع الممكنات فان كل ممكن لا بد هو محتاج في وجوده الى علة فعلية اما واجب لذاته
او منتهية اليه دفعا للدور والتسلسل وقد ثبت في موضعه انه تعالى فاعل بالاختيار فيكون
قادرا على جميع الممكنات اما اقتداره على الممكنات الذي هو معلول له بلا واسطة فظاهر واما اقتداره
على الممكن الذي ينتهي اليه بواسطة فلان اقتداره على علته اقتدار له عليه فان وجوده وعدمه
ان كان لوجود علته او عدمها مقدورين كان وجوده وعدمه ايضا مقدورين له
وهو ظاهر وينبغي ان يعلم ان مبنى هذا القول على كون جميع ما سواه حادثا وصفاته العليا
قديمة فلا يحال لما قيل انه يجوز ان يصدر عنه تعالى بعض الاشياء بالايجاب ثم يصدر عنه تعالى
البعض الآخر بالاختيار لما مر وذلك لان الصادر بالايجاب يكون قديما وهو
مناف لحدوث العالم قوله ولان العجز عن البعض نقص اي عجزه لو لم يكن قادرا
على جميع الممكن كان عاجزا عن بعضها بالضرورة والعدم جواز صدور ذلك البعض عنه تعالى
الا بالايجاب وهو مناف لحدوث العالم لكن اثبات ارسال الرسل يتوقف على اثبات
شمول القدرة فاصلا ان عدم توقف ارسال الله تعالى الرسول على شمول قدرته
لجميع المقدورات لا يكفي لاثبات هذا المطلب لانه في ذلك حتى علمنا بارسال الرسول
وهذا العلم لا يحصل الا بالعلم بكون قدرته تعالى شاملة لجميع المقدورات فاثبات
شمول القدرة بما يحصل العلم به لو كان بالادلة السمعية التي هي متوقفة على اثبات ارسال

الرسول الموقوف على العلم بشمول القدرة كان اثبات الشيء بعده وانه باطل قوله
اذ لا دليل لنا على ان خصوص المعجزة فعل الله تعالى ومقدوره ومع ذلك لا يتأتى اثبات
كون المعجزة فعلا لله تعالى لا يتوقف على شمول القدرة بل يكفي فيه ذلك اي اثبات كونها
فعلا لله تعالى ومقدوره اي صادرا عنه بالاختيار لا يتأتى الا في ضمن اثبات شمول
القدرة اذ لم يوجد دليل مخصوص باثبات كونها فعل الله تعالى ومقدوره مجردا عن شمول
وجود ذلك الدليل لا يجدي بل لابد من تحقق الشيء به واثبات كونها مقدوره
لا ان مجرد كون المعجزة فعل الله تعالى لا يكفي في كونها تصديقا للرسول في دعوى الرسالة
بل من تحقق مع ذلك من كونها مقدورا لله تعالى وصادرا عنه بالاختيار فلا مجال
الاضطرار له لا دلالة لها على التصديق لو كان كذلك قوله خلافا للمعتزلة فانهم ذهبوا
الى انه تعالى مريد لما امر به من الخيرات والطاعات والايمان وكاره لما يضاده
من الشرور والمعاصي والكفر الاول ان الشرور والمعاصي غير مامور بها حاصله
ليس شيء من الشرور والمعاصي مامورا بها وانما الخيرات والطاعات فلا تكون الشرور والمعاصي
مرادة له تعالى بل المراد الطاعات والخيرات وذلك لان الارادة مدلول الامر على
ما زعم بعض المعتزلة دليل الامر بخلاف ما يريده [illegible] على التقدير يلزم كون
الخيرات والطاعات المامور بها مرادة وكونها مرادا ان يستلزم عدم كون الشرور
والمعاصي مرادة معا وبناء هذا الكلام [illegible] ما اورد عليه من انه لو
ان يستلزم نفي كون الشرور والمعاصي مرادة [illegible] كون الضدين مرادا
معا وما ورد بهذا الكلام مامورا بها على عدم كونها مرادا بان الارادة اما
مدلول الامر فيلزم من انتفاء الامر انتفاؤها او هو ظاهر قوله يكون مدلولا او لازمه
او ملزومه فيلزم من انتفاء اللازم الذي هو الامر انتفاء الملزوم الذي هو الارادة
او تكون [illegible] لازمه لانه لا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم قوله والرضاء

هو الارادة اخص منها بان الرضا هو ترك الاعتراض وهو الله تعالى يريد الكفر
للكافر ويعترض عليه ويؤاخذه ويؤيده ان العبد لا يريد الآلام والامراض وغير
مامور بارادتها بل هو مامور بترك الاعتراض بل الرضاء بترك الاعتراض عن الارادة
قوله ومع قطع النظر عن ذلك اي عن تعلق النهي عن المعاصي لحسن والقبح
عقليين عندنا نمنع ان ما يكون المعاصي منكرا انما هو على كون حسن الاشياء وقبحها عقليين
كما ذهب اليه المعتزلة فانه حينئذ تكون المعاصي قبيحة في نفسها اي مع قطع النظر عن اعتبار
الشارع اياه قبيحا ويكون خالقها مستحقا للذم فيكون منكرا واما عند معاشر الاشاعرة
فلا نسلم لكونها عقليين بل الحسن شرعا عندنا ما حصل بامر الشارع وهو الله تعالى
اذ لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الاشياء ويفعل ما يشاء ويحكم ما يريد فلو عكس الامر في الحسن
والقبح لانعكس حالهما قوله قلت يلزم ان يكون العبد في المثال المذكور عاصيا
وذلك لانه لا شك ان الانسان عاص مع رضاه [illegible] فلو كان الامر مغاير الارادة وكان
الطاعة هو الاتيان بما امر به المطاع لا بما اراده لزم ان يكون المطيع عاصيا والعاصي
مطيعا فان العبد في المثال المذكور مع انه اتى بما يريده ورضاه الامر وهو حسب به
مطيعا يلزم ان يكون عاصيا لانه اتى بما يريده ورضاه السيد وعلى هذا يلزم ان يكون
عاصيا لعدم اتيانه بالمامور به قوله ولا شك انه لو علم السلطان ذلك لم يحكم بالمثال
المذكور على هذا ان يكون المطيع عاصيا والعاصي مطيعا يلزم انه اذا لم يكن الاعتذار
في صورة المثال صحيحا لان هذا الاعتذار على ان يكون مخالفة الامر [illegible] رضاه
فلو علم السلطان رضاه في ذلك [illegible] انه مطيع سيده [illegible] فلا
يقوم له عذر لان السلطان ان يقول [illegible] بما امره المطاع لحصل ما اراده
فلا يستلزم كون المطيع عاصيا ولا كون العاصي مطيعا وذلك لان الامر لو كان
احدهما يكون ويحدث [illegible] جميع الكائنات المامورة بالكون والحدوث كونه تعالى

انا موقنا ليس اوردنا وان يعول لكن يكون الامر تبني وهو الامر الذي
كلف به العباد بالايمان والطاعات وعليه مدار الثواب والعقاب فعلى الجواب
عن السالث ان الطاعة هو الايمان قالوا في الامر التدبيري والرضا التي ترك
الاعتراض ... على هذا الامر دون الامر التكويني اذا قالوا انا اذا وقع كا في
المامور بالايمان الايمان ... على الرضا انه فحج لا يلزم كون الكافر
والعاصي الايمان لكفر والعصيان المامور بها بالامر التكويني مطلقا ولا يكون العبد
في امتثال المذكور مطيعا لعدم امتثاله بما امر به بالامر التدبيري التكليفي الذي رتب
عليه الرضا وقائل قوله كما يقول المعتزلة قالوا كلامه تعالى اصوات وحروف
عن ماله بذاته بل يخلقها الله تعالى في غيره كاللوح المحفوظ او جبريل عليهما السلام
او غير ذلك كشجرة موسى عليه السلام ومعنى كونه تعالى متكلما عنده انه موجد لتلك الاصوات
والحروف في الغير قوله لانه خلاف النصوص فان النصوص دالة على كونه تعالى متكلما
وصرف تلك النصوص عن ظواهرها الى معنى ... الكلام ... وحملها على كونه
موجدا في الغير ... على ظواهرها ... انشاء الله
قوله للدلائل السمعية فان القرآن وكذا الحديث مملوء بحيث لا يمكن انكاره ولا
تاويله بل كونه سميعا بصيرا مما علم بالضرورة من دين محمد عليه السلام فلا حاجة الى الاستدلال
كما هو حال سائر الضروريات الدينية قوله ولنا ... العلم بالمسموعات
المبصرات فانا اذا علمنا شيئا علما جليا ثم ابصرناه نجد بالبديهة ... الى ...
... بالضرورة ان الحالة التامة ... على امر زائد هو الابصار وكذا الحال
السمع قوله واعترفوا بعدم الوقوف على حقيقتها اي فان ما ذكرنا انما يدل
على مغايرتها للعلم وكذا ظواهر الآيات والاحاديث تابى عن حملها على العلم
بالمسموعات والمبصرات الادلة العقلية ... على امتناع حملهما على الكيفيتين الحاصلتين

بالا

بالالسن الموجودة وعقولنا ... على كشف حقيقتها فلا بد لنا من
هذه الاوراق ... من محال ... على ... الا ... الا الذي
الموجود ... والمطلع على القدماء ... لم ... بعض ... لم الحمل
السمع والبصر على ما يقول به الاشاعرة الاسوي والفلاسفة بل العلم بالمسموعات
والمبصرات قوله فان علمنا ... هو الوجه العام ... علة ... الموقف ... محدثه
وضرورة لكل كون صفات الحوادث محدثة ... ضرورة كون جميع الاشياء معلوما
له ... من الغير هو المبدأ المحض للصور كلها وعلمه تعالى ... ضرورة استلزام
كونه ... كونه ... في ... الازل ... لاستلزام ... كونه ... في ...
وذاتي اي مستند الى ذاته تعالى لامتناع احتياجه في شيء من صفاته الكمال الى الغير ولم
... لكونه جوهرا او عرضا لامتناع العادة ... الجواهر والاعراض عند المتكلمين
قال الجوهر عندهم ... بالذات ... لا ... الحسية
بانه هناك وهو ... بالذات ... منها ... كون موجود
... بالاشارة الحسية التي هي ... الحسية ... عن الواجب تعالى شانه
قوله لما كان وجود الواجب تعالى ... ذاته ... لان
... الوجود والعين ... ولو كان له ... وكان كل منهما
... لزم ان يكون الجزئي الحقيقي كليا وانه ضرورة البطلان ...
... كل ... اذا كان ... او ... على ... العاقل
... بل ... او ... او لا يصح كون هذا البيان
منافيا لما ... مثلا ... له ذا ماهية ... هو ... الشيء
قوله والوجوب والامكان ان كان من لوازم الماهية ... يلزم اشتراك
الممكن في هذا ... لوا ... الوجوب ... يلزم كون الممكن واجبا او الامكان ... لزم

فيلزم كون الواجب ممكنا وان كان من لوازم الجميع مع خصوصيته كان بالوجوب
لا بالجميع المعينة الخصوصية التي لها اعتبار الواجب على الممكن الحاصل به وكذا الامكان
بالنظر الى الممكن الحاصل له فيلزم كون الواجب كذلك على الجملة المشتركة والخصوصية فهو
او لا مدخل للواجب لانا نسلم الوجوب بعضية ... والاول هو من الاشياء
الى دليله من المشهور فان كون وجوده وتعينه عين ذاته يستلزم ان يكون الوجوب
الفرد هو غير العارض للواجب غير مشترك بين الاشياء ... اما الاول فلانه لا
كون الشيء فاعلا لنفسه لا لزوم ذلك لجواز ان يكون الفاعل هو المجموع الملحوظ من
غير ارتباط والمعلول هو المجموع الملحوظ مع الارتباط لانا نقول ان اراد بالمجموع
مجموع الحقائق الاجتماعية دون صفة الارتباط والاجتماع اعني ذات الاشياء
فقط من دون اعتبار الاثنينية والانضمام ولا شك في اللزوم المذكور
واما الثاني والثالث فلا امتناع كون الواجب معلولا لغيره بل ان اراد بالمجموع
مجموع الحقائق الاجتماعية والوصف فاحتياج هذا المجموع الى الغير المستلزم
لا يكون الا في ذاته وباعتبار اجزائه التي هي هذا او ذاك مما سوى المعروض في
هذا المجموع لا يتصور الا باجزائه في هذا المجموع او ذاك او فيهما معا فيلزم كون
الواجب محتاجا لغيره مطلقا ومن هذا التقرير علم ان قول الشارح اشارة الى
وجه هذا الوجه وعدم ظهوره بدون التعرض التام لا الى الفرع من منع لزوم
كون الواجب على التقدير معلولا لغيره مستندا بالاحتياج الى الغير هو المجموع
لا اجزائه ولا يلزم من احتياج الكل الذي هو احتياج الجزء اليه فان الكل المركب
سواء تركب من الواجب والممكن محتاج الى جزئه مع انه لا احتياج للجزء الى الكل
سواء او غيرها الى الجزء وعلة فاعلة للكل اولا انتهى وذلك لانا نقول بان احتياج
الجزء الى الكل يلزم لا احتياج الجزء مطلقا بل نقول ان احتياج الكل الذي هو مجموع

الافراد فلانه ... باعتبار افراده المتعددة في وجوده الى الفاعل فلا بد من احتياج
تلك الافراد كلها او بعضها في الوجود اليه ... بداهة العقل ... والعلة
هو الشيء ... الامر ... لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اشارة الى
دليل ... على ما سيصرح الشارح ... ويمكن ان يقال ان
التعدد يستلزم امكان التخالف ... كما انه يجوز ان يتعلق ... كذلك
التعدد يستلزم جواز الاختلاف وهذا الجواز ... الى البطلان
جاز الاتفاق ... على تقدير الاختلاف ... الشريف
قدس سره في حاشية شرح ... لا تضاد في ... بارادة احدهما حركة زيد
في وقت معين ... الا ان يمكن للاخر ارادة سكونه في ذلك الوقت اولا والثاني يوجب
عجزه او لا مانع ... الا الارادة الاولى ... فيلزم ... الاول
امكان اختلاف الارادة فان وقع لزم وقوع احد الامرين ... اجتماع المتنافيين
او العجز والا لزم امكان احدهما ... اوردوا عليه انه اراد ...
يمكن للاخر ارادة سكونه في ذلك الوقت ... ارادة السكون في وقت ارادة الاول
حركة مع عدم اشتراط ارادة الحركة ... لكن لا يلزم منه صحة الارادتين
لجواز ان يكون ارادة الحركة ... الواجب الاول عند ارادة الثاني سكونه وان اراد به
يمكن ارادة الاخر سكونه بشرط ارادة الاول حركته ... المشروط ... لا يمكن
للاخر ذلك ... يوجب عجزه ... عدم الحركة ... السكون ممكنا
اه وليس كذلك فان ... بشرط ارادة الواجب ... وجب ... السكون
ممتنع وذلك ... ان يتعلق ارادة الواجب ... بشرط وجوده بل
بشرط ارادة وجوده ... امكان اجتماع النقيضين والا لزم العجز
... بعد ... ان ... تعلق الارادة بعدمه بان

بان يرد الحق العدم بدله كالسكون الا ان يمتنع ذلك ففيه ما لا يخفى لو قلنا
لصح ان عدم امكان ارادة الاول سكونه بواسطة كون الحركة واجبا بارادة
الاول ويوجب الاول مطلقا اذا انه ينحل ارادة السكون كون السكون ممتنعا بسبب
تعلق الارادة الاولى بالحركة فعدم امكان ارادة الاول السكون انما نشأ من الاول
وتعلق ارادته بالحركة ولا يتوجه المنع سواء هذا العلم لو كان امتناع السكون بسببه لم يكن
عدم امكان ارادته انما هو بعجزه وما ذكرنا اشار اليه قدس سره بقوله ولك ان تمنع
دعوى ذلك الارادة الاولى مع وجودها ممتنع فانه الكلام في امكان تعلق
ارادة الثاني بالسكون بدل ارادة الاول الحركة لا بعد جواز جميع السكون بسبب ارادة
الحركة بل يحكم الصحة التعلقين بالحكم في حد ذاته كما لا يصح نظرا الى
ارادة الواجب احد الطرفين تخصيصه بالوقوع دون الاول فلا يتصور ارادتهما
معا لكن يمتنع الارادتين معا بل المطلق مولد وجب فلا يجتمع كلاهما
فرض على ما ذكره وصح التمكين فالجواب انه لا يلزم من عدم كل منهما
وارادة ان هذا ارادته بعد وجدان الاخر عدم كونهما على ما اشار اليه بقوله
في وجود العالم في صل الدلالات بانه بعد الارادة بجوازه لو تعدد الاله
الثاني مجتمعا بشرائط الالهية قادران على الكل وعلى خلق العالم لم يكن
لم يوجد العالم لانه لو وجد فلا يخلو من ان يكون وجوده بمجموعه كل منهما او بارادة
استقلالا او بعدده واحد منهما او مجموع القدرتين والارادتين و
على الاول يلزم توارد المؤثرين المستقلين على معلول واحد وعلى الثاني يلزم
عدم كون احدهما الها وعلى الثالث يلزم كون كل منهما عاجزا عن الايجاد
والخلق وما قررنا ظهر انه لا وجه لما قيل ان هذا الجواب لسلامة وانما تنزل
الاية لا تدل الدليل عنه بقوله بعد لفسدتا لان اللازم على هذا التقرير

اما ورود العلتين المستقلتين على معلول واحد او عجز الواحد على الاستقلال
او عدد وهو ظاهر لانه لا يلزم عجز كل منهما لو اراد كل منهما الاستقلال والتعدد
بل اراد كل منهما الاشتراك مع الاخر في الايجاد فلا يلزم العجز كما في احتمال
المذكور وما قررنا ظهر انه لا وجه لما قيل ان هذا الحجر على انه لو اراد الاستقلال لانه لو
اراد الشيء بالاستقلال لانه لا فرق بين ارادة الاستقلال وارادة الشريك
بالاستقلال اصلا والذي يدل على كون مراده ما قررنا لا ما قيل قوله ولان
ارادتهما تعلقت بالاشتراك لانا نقول تعلق ارادة كل منهما ان كان ما
في حصول وجوده لزم امتناع المؤثر الناقص مما تعلق الارادة تعين على
معلول واحد في وجود العالم وان لم يكن كافيا لزم عجزهما او عجز احدهما لانهما
لا يمكن لهما ولا لاحدهما التأثير في وجود العالم واتحاد الارادة بالاشتراك الاخير
قوله ولا يتصور الزيادة والنقصان في شيء منهما اي من القدرة والارادة و
ذلك لان كلا منهما امر واحد بسيط قائل للتجزي لا في ذاته ولا باعتبار المحل فلا يتصور
شيء منهما الزيادة والنقصان في تعلقهما فتعلقهما انما تعلق بما ذكر بخلاف
ايمان العامة ما المذكور منافاة وجه جماعة جارية في الحشر ومتعلقه بانقسامه يتصور
الزيادة والنقصان قوله قال الله تعالى اتعبدون ما تنحتون والله خلقكم وما
تعملون اي لا تحتجون الى الاصنام فانكم وما تعملونه مخلوق الله فالله الخالق
وهو الحقيق بالمعبودية لا الشريك بعبادته ربه ما ابتدأ في هذه الاية دلالة على
ان افعال العباد مخلوقة لله تعالى ان اردت الاطلاع عليها فارجع الى
حاشيتنا على تفسير العلامة البيضاوي قوله فلا يستلزم الاحتياج المنافي للوجوب
وذلك لما تقرر عندهم من ان الحال في الشيء يكون محتاجا الى ذلك الشيء قطعا
الا لما دخل فيه قوله فانت تعلم ان الانسان مثلا لا يظهر في صور جميع

افراده ولم يخل في واحد منها وكذا الجن والشياطين فانهم يظهرون
في صورة الاناسي ليعلموهم الشرور ويكلموهم بلسانهم وذلك لكونهم اجساما
لطيفة قابلة للتشكل بالاشكال المختلفة وظهور جبريل عليه السلام في صورة دحية
الكلبي من هذا القبيل ورد فهذا ورد علي انهم اي بعضهم حلول بعضهم في علي
واولاده رضي الله عنهم اجمعين كظهور جبريل عليه السلام في صورة دحية الكلبي
مع ظهور لولي الظهور عن الحلول ورد علي انهم لم يريدوا بالحلول معناه
الحقيقي بل ارادوا به الظهور والا لم يأب عنهم هذا التصحيح كالكفر
فان قيل يتصف هو بكمال يتعاقب افراده من الازل الى الابد فلا يلزم
الخلو عن الكمال المذكور في شيء من الاحوال واما الخلو عن كل واحد من افراده و
الانقطاع بوجدانه وفقدانه فلا محذور فيه لحصول كمالات غير متناهية جميع الاحيان
وهي الكمال الحقيقي لا وحدانها مع فقدان تلك الكمالات وبما قررنا ظهر
انه لا يرد ما قيل انه لا يتصور الكمال بكمال باحوال لانه لو كان كل
منها كمالا مطلقا لزم النقص في وقت من الاوقات الخالية منها لزم النقص
في ذلك الوقت بل كيف يتصور تحقق الكمالات المتعاقبة في كل وقت وان
يكون كل شيء منها بزوال شيء من الكمالات ولزم بما وذلك الكمال
في ذلك الحين كما سلف ان مراتبهم من العدم التام ان زوال
وزحم افراد ذلك النوع موجود بحيث لا ينقطع بالكلية من الناس ان وجود
كل فرد لا يتم ذلك الامر لان في هذا الدليل وهو ان صفة الكمال لو
كانت حادثة لزم الخلو عنها في الازل وهو منزه عن الواجب تعالى شانه
فان قيل الكاد العالم وخالقه ابدا من الاضافات التي يستلزم
كونها كمالا لا كون العالم ودبالنسبة من صفات الكمال ولا يتوجه عليه ان هي

فحيث لم يتصف الواجب تعالى فان ما يتصف به لابد ان يكون من صفات الكمال
لان هذا انما يتم لو لم يكن صفة لا كمال في وجودها وعدمها بل هو من اين
الخلو عنها في الازل كمال يكشف عن امتناع تجدده في ذاته تعالى وكون خلوه
نقصا وجعل بعضهم قوله على انه يمكن ان يقال ان وجود العالم في الازل ممتنع فلا يمكن
عدم الكادة في الازل نقصا لعله اشارة الى ضعف هذا القول لانه
كان كون وجود العالم ممتنعا في الازل لا يمنع كون الكادة صفة ازليا
يكون متعلق ارادته الازلية بوجوده فيما لا يزال من حيث هو اذا القدر ما فعل
مؤثر على وفق الارادة فاذا تعلق الارادة بوجوده في وقت معين ظهر الحد
الا انه على ما صرح به الشارح في حاشيته رد استدلال الفلاسفة على قدم العالم
وما ذكر من الجواب ضعيف لان الخلو عنها كمال لا يظهر استشارة وتقديره
بالعدم الزماني وذلك لان استشاره بالعدم لا ينفي كونه فاعلا في الوجود
العالم فيما لا يزال بمعنى وجوده الحادث منها وزعم بعض الناظرين ان
حاصل قوله في بل قد يقال ان الخلو عنها في الازل اه هو ان الوجود الازلي
للاضافات لا يستلزم عدم الممكنات المستندة لعدم اختصاص الواجب بالعدم
الزماني فلا يتصف بها الواجب تعالى واما الوجود الحادث لها فلا يستلزم عدم
الممكنات فالاتصاف به كمال وقد يتصف ثم اعترض عليه هذا الزعم بان الازل ليس
زمانا محدودا حتى يكون بعده زمان الحدوث فيصير للحدوث اول معين
بل معناه عدم الاولية في الازل كما قرروا ان الزمان الغير المتناهي من جانب المبدأ كل
حد يوجد منه في ذلك الزمان يكون مبدأ زمان حدوث فكل زمان حدوث يكون قبله
زمان الحوادث في وجه فالتقدير فيه نقص هذا النوع مثلا واتصف به الواجب تعالى
في هذا العدم لزم النقص في الاضافات لعدم الاتصاف به في الازل واذا الصفة

زمان الحدوث

في الامس لزم السعي لاتصافه في الامس بعدم سبقه وهذا في كل زمان الحدوث
قبله زمان الى انه زمان الحدوث وعلى هذا يكون الاول بزمان الحدوث متصفا
بمعناه الاتصاف بعدم حدوثه فيلزم حال الحوادث الشيء بعدم يوجد
على انه يكفي ان من وجود العالم في الازل ممتنع او فان امكان وجود الحادث
مستلزم لكون اضافته في عين عدم السبق مطلقا وبعده انه انتهى كلامه
وانت خبير بطلوع فساد هذا الزعم اما الاول فلان بناء كلام الشارح هنا على ان لا
يكون شيء من الصفات الاضافية كالا ام وهو لبس هذا زعم ان الكل صفاتا بعد الذكر
على ما اشار اليه الشارح الى حاشيته المطولة واما الثاني فلان كون شيء الازلي بعدم زمان
غير مسلم من جانب المعاد بل غاية ما يفضي اليه عدم السبوق بالعدم للازلي
الغير المسبوق في جانب الماضي والاولى ان يقال لعله يستلزم ما لكون العالم
قديما وانه قد صرح المحشي فيما سبق ان الازلي يجوز ان لا يكون زمانيا

قوله ومانحن فيه ان ازلية الامكان يستلزم امكان الازلية فمنع فان هذا
الاستلزام ان امكانه اذا كان مستمرا ازلا لم يكن هو في ذاته مانعا من قبول الوجود
في شيء من اجزاء الازل فيكون عدم منعه امرا مستمرا في جميع تلك الاجزاء واذا
نظر الى ذاته من حيث هو لم يمنع من اتصافه بالوجود في جميع اجزاء الازل
بالنظر الى ذاته فازلية الامكان مستلزم لامكان الازلية قوله لكن بطلانه في جميع
بعض تعلقاته هو ان اراد به لزم من اتصافه بالوجود في شيء من اجزاء الازل
من الوجود بعده فيلزم ازلية الامكان ولا يلزم منه عدم منع الوجود الازلي
الذي هو امكان الازلية وان اراد ان ذاته لا يمنع الوجود في شيء من اجزاء الازل
يكون كل شيء منها متصلا بالوجود وهو بعينه امكان الازلية والنزاع انما وقع
فيه فهو مصادرة على المطلوب لو سلم ان وجوده في كل جزء من اجزاء الازل ممكن

فلا

فلا يلزم منه ان يكون وجوده الازلي ممكنا قوله لانه يصدق ان يعدمها
اسمان طلا الحادث وان فنيا فهما معدومان اذ ما صدق ان الاحاد
الشخصي بان يصير معدوما مع تعاقبهما معا لا يمكن ان تبقيا موجودين
كما كانا قبل الحادث بما فيه الماهية موجودا بل ان لا يكون لاحدهما مع الاخر
وان فنيا معا فهما معدومان لا يصدق ان وان فني احدهما وبقي الاخر فهو
بعد الوحدة مهما دفنا بالاخر وطلا الحادث منهما الا ان طلب بكون الاخر
ذاتها بصفة الوحدة بعدما كانا اسمين فهو ان قلنا في صفته هو الاثر الموضوع
للوحدة والكثرة لكن لما ستأتي الوحدة اذا لم يعدم كانت الكثرة مختصة
مع امتناع اجتماع المتقابلين وانه قال الشارح في حاشيته للتجريد ان الحق امتناع الحاد
الاسمين بان يصير اثنان مع بقاء ذاتيهما كما في الجسم الاتصالي مع
بقاء ذاتها لا زوال صورة الاثنينية عنهما وحدوث صورة الوحدة فيهما
معاً بصفة الوحدة بعدما كانا اسمين كان بالاثر الواحد الموضوع للوحدة معا
لا كل واحد منهما الوحدة بل السعدين المتقابلين للكثرة والكثرة بل هو الاثر الذي يدل
يكون فيها التجرد باستحصال الاطراف قوله وهذا كما نعلم ضرورة انه لا يحصل من الالتئام
والتجزئة والموضوع لكونه صورة جسمية متصلة قوله ودعوى الاصلاح او الانفصال
من الاجزاء الاحادية وغيرها ان يكون الواجب مع الغير مخالفا لها بالصورة يستلزم
استقلال كل من الواجب والغير اللذين هما وان هما في صورة الموحدة الاولى
والاستقلال في كلام الشارح الحكيم في التجرد بعض المعتبرين في صورة الموحدة
الحادثة لذلك الاصلاح والانفصال الا ان وجه الوقوع ان كل الوجود عن مسموعة فلا
يوجد في الصورة الموحدة ومن ان تعلم ان كل الواجب مع الغير مخالفا للتجرد والصورة
داخل في التجرد التام الذي ذكره بالنظر الى الواجب هو مجموع ذلك الغير والجزء الصورة

وحصل منها حمد وما عدة ملاح للعطار ان منع الاصاح وما لاسماع
الاواد الحادثة مكون بكلى العطر بعدم اشعال العام بعض ما لحق فيضان الصور النوعية
على المواد المستعد لاح التابع للانفعال فان منع الانفعال من الاجزاء المادية
للعمل مع سليمة للمثال الليس حاكى ومع ليس حاكى بصدد ابطال المثل الادلات حمالات
اذ الجوهر المكلى المستوى على المحل والمتحيز بالذات يشير الى ان المراد بالجوهر هنا احد
هذين المعنيين على ما ذهب اليه جمهور المتكلمين فكونه جوهرا بمعنى الغني عن المحل
لا يصح فى هذا فان المص فى المواقف ونفى المتحيز بالذات المشار اليه بالذات
اشارة حسية انه هناك او ههنا . اجرد سطط جعد قطط الحى فى الموس
رجل اجرد لا شعر عليه والجرد من الشعر خلاف البسط اى المرسل وجعد قطط اى
شديد الجعودة والشمط الجعد كما في شعر الزنج يخالط السواد الطيط الارحل
صوته من الشقل . المتبوع لظواهر الكتاب والسنة اما ظواهر الكتاب فكقوله الرحمن على
العرش استوى وجاء ربك والملك صفا صفا واليه يصعد الكلم الطيب وغير
ذلك واما ظواهر السنة فكقوله قلب المؤمن بين اصبعين من اصابع الرحمن يقلبه كيف يشاء
وورد ان الله ينزل الى سماء الدنيا فى كل ليلة فيقول هل من تائب فاتوب عليه وغيرها
ولا يخفى ان الشيخ هذا القدر فائدة انه ولذلك لا يراد ذلك البعض يكون العلو جهة
ليس انه جهة مع حقيقة بل المراد به انه شرفه لكونه قبلة للدعاء فاضافة الى الله تعالى
وذلك كونه مع حصا الجهة العلوية ليس الا للشرف لا لكون جهة حقيقية كما ان اضافة الكعبة الى الله
ليس الا للشرف وكونها قبلة الصلاة لا لكونها مكانه حقيقة وان يعلم انه عالم البرهان
على انه عالم بجميع المعلومات وانه لا يجوز ان يعني ان يكون عالما بجميع المعلومات وكونه
جاهلا بالجهة لا ينافي الاول ان يتبدل وتنوع صفة الحقيقة التي هي العلم مع ان تبدله
وتنوعه فى صفاته الحقيقية ما قام البرهان على امتناعه كما مر فى بيان عدم قيام الحوادث
بذاته تعالى . فتكون قوة الشرطية كانه قبل ان العالم دائم فى عصيانه ولم يشبع ولم ينقطع عنه

با

بالشعاع وغيرها مما يكون معانا فيما عدم عبارة بعدم تحقق واحد من تلك الشرائط او كلها لا يستلزم كذا
ان الابصار عبارة عن ادراك تام وانكشاف بليغ فسر الادراك التام بالانكشاف
البليغ ليلا يتم هذا ما يا على الجواب على اصحاح المنكرين بقوله لا تدركه الابصار من ان الادراك
الرؤية مع الاحاطة كما ستاتى فى حقيقة النيل والوصول وخروج الشعاع او الانطباع
الاول مذهب الرياضيين القائلين بان جسما نورانيا ويسمونه شعاعا يخرج من الباصرة وينتهي
طرفه الى المبصر والثاني مذهب الطبيعيين القائلين بان صورة المرئى تنطبع فى الجليدية ثم تجمع النور
ثم الحس المشترك اذ معدومه الكلى فى البصر قوة يمكن من ادراك ذاته من دون تلك الشرائط
ويؤيده المأثور المشهور عن كون الله منعم بصر العبد النور اليه وكون ابصار هذا العبد منعما عليه بالرؤية
قال الامام حجة الاسلام ان الرؤية نوع كشف وعلم الا انه اتم واوضح من العلم فاذا جاز
وكما يجوز ان يرى الله الخلق وليس مقابلتهم جاز ان يراه الخلق من غير مقابلة وكما جاز ان يرى
ذلك من غير كيفية وصورة والاخيران عدميان اما الحدوث فلانه عبارة عن المسبوقية
بالعدم وهي امر اعتباري غير صالح للتعلق الرؤية واما الامكان فحدوث الاجسام المحسوسة
بكل غير محتاج الى دليل واما الامكان فلانه عبارة عن سلب ضرورة الوجود والعدم وذلك
السلب غير صالح للتعلق الرؤية . فى مذهب الشيخ مع ان هذه الطريقة المنبئة بين اشتراك الى
وجود حقيقة فالاتحاد منها بحسب الصدق اى بحسب ما صدق عليه او ليس الجميع الا ماهية
واحدة تصدق على مفهوم الوجود وليس هناك امر اخر يسمى بالوجود قائم بها قيام السواد
بالجسم واما ذهابه الى كون الوجود مشتركا لفظيا فذلك انما هو باعتبار ما يلزم من مذهبه
باعتبار تصريحه على ما اشار اليه بقوله على المشهور . وهذا التاويل فى غاية البعد
لعدم دلالة لفظ الشيخ وهو ان وجود كل شيء عينه عليه ومع انه يستلزم كون جميع الصفات
الاشاعرية كالحدوث وغيره عينا ولم يقل به الشيخ . وفيه نظر بل بحمل العمل وجه النظر هو ان
النظر الموصول بالى هو بمعنى الانتظار فانه كما فى قول الشاعر وجوه ناظرات يوم بدر
الى الرحمن ياتي بالفلاح وفى قوله وشعث ينظرون الى بلال كما نظر الظمآن حياد الغمام
ومن المعلوم ان الظماء والعطاش ينظرون مطر الغمام فوجب حمل المشبه على الانتظار ليصح
التشبيه ووجه التامل هو انه يجوز ان يحمل الموصول بالى فى هذين المثالين على الرؤية بان يكون
فى الاول وجوه ناظرات الى جهة الرحمن وهو العلو فى العرف وان ارفع الايدي الى السماء فى الدعاء

او تقول المراد ناظرات لاثار الله من الفرج واللطف الصادر من الملائكة الذين ارسلهم الله
لنصرة المؤمنين يوم بدر وتبارك الاشخاص الى نحو انهم ردون بلا الاكتارى النظار يطلبونه
ويستشاقون اليه ولیس بمعنى الانتظار لان الاية وردت اه دفع لما يقال
ان الى في الاية ليست حرفا بل هو اسم بمعنى النعمة واحد الالاء وناظرة من النظر بمعنى الانتظار
فمعنى الاية نعمة ربها منتظرة او لما يقال ان الى ههنا بمعنى عند ومعنى الاية عند ربها
منتظرة ووجه الدفع هو ان الانتظار غم وكذا قيل ان الانتظار الموت الاحمر وهو
وهو لا يناسب مقام الاية لانها وردت في موضع الانعام وحسن الحال والاشارة و
فراغ البال وذكر الرؤية بعد فانها اجل النعم والكرامات المستتبعة لنظارة الوجه
لا الانتظار المؤدي الى عبوسه وهو مسلم لجوازه اي وقوع الرؤية الاجماع على
جواز الوقوع والصحة اي الرؤية وهو ظاهر ضرورة امتناع الممتنع الاجماع عليه فهذا الاجماع
كما يبطل قول ان في فيه للوقوع يبطل قول انه في لجوازه وصحته . الثاني هذه
القضية وهي قوله لا تدركه الابصار رفع الايجاب الكلي وذلك لان قوله تدركه الابصار
موجبة كلية لان موضوعه جمع محلى باللام الاستغراقية وقد دخل عليها النفي فيفيد رفع الموجبة
الكلية سالبة جزئية ولا احتمال الاية لهذا المعنى يعني ان الاية ان لم يكن دالة على
رفع الايجاب الكلي دلالة قطعية لا احتمالها لرفع الايجاب الكلي الذي هو سلب جزئي بل لا يحتج
المعتزلة فيها او لا العموم ثم ورود النفي عليه هي مع هذا الاحتمال لا يكون حجة علينا لان
ابصار الكفار لا تدركه اجماعا وقوله لموسى لن تراني نفي لي فيه التابيد او
اشارة الى احتجاج اخر للمنكرين والى رده اما الاحتجاج فهو ان لن في وليس لي لن تراني
للتابيد فاذا لم يره موسى عليه السلام ابدا لم يره غيره اجماعا واما الرد فهو لانا لا نسلم ان لن للتابيد
بل للنفي المؤكد في المستقبل فقط ولهذا لا يعتقد التابيد ولم يره غيره اجماعا فكان
مرادهم في كل الرسل المكلى لعين مراده منه اشارة الى انه كان هذا المأثور يدل على انهم جردوا
المكلفين كيف يكون يدل على ان الرسل المكلى ليس مراده منه فان الجملة الاولى يعكس الثانية بعكس
هذا او المعتزلة قدروا الى ثوريها فيه او ولوه لما ضعفا كما هم هو ان كل شاء الله
من افعاله كان وما لم يشاء منها لم يكن وورد هذا المعتمد اجماع السلف الخلق جميع
الاعصار على اطلاق هذا المأثور وعدم تقييده بافعاله تعالى وقوله انهم كانوا
يريد
سيان ب
اعلم منه
يريد كلامهم هذا في معرض تعظيم الله تعالى واعلاء شأنه كما مر مرارا عنه وقوله لا خالق
ولا مريد لجميع الكائنات لانا نعلم اجمالا ان جميع افعاله اي سواء كان فعل الكل او
فعل البعض متضمنة الحكم والمصالح ولا نحيط علما بحكمته ومصلحته التي رعاها في فعله ومصلحته وذلك
لانه الحكيم المحض فلا يكون شيء من افعاله خاليا عن الحكمة والمصلحة ويحتمل ان يراد ان جميع افعاله
متضمنة للحكمة والمصلحة فيكون كل واحد منها اي واحد كان محلا للحكمة فيكون جميعها واجبا
عليه تعالى ولم يقل به احد على ان التزام رعاية الحكمة لا يوجب عليه تعالى نعم ان وجوب ما يكون محلا بالحكمة
عليه تعالى انما ينافي اذا كان التزام رعاية الحكمة واجبا عليه تعالى لا زائدا وليس كذلك بل هو من جنس المنافع
فيه كيف ولو كان كذلك لاستحق الشكر على فعل تفضل مع انه لا يستحق الشكر بل يفعل ما شاء ويحكم
ما يريد اذ له التصرف في ملكه كيف شاء ولا يسئل عما يفعل وهم يسئلون لانه مالك الملك
واما خبر بانه وقع لو كان افعاله معللة بالاغراض وذلك لان كون ترك اللطف موجبا للنقص في
التكليف انما ينافي اذا كان تكليفا لعدم المكلفين لاجل غرض وباعث له تعالى عليه وهو باطل
لما سبق من ان ذلك مستلزم لكونه مستكملا بغيره وهو ذكر الغرض وما يفوز الى الحجج
وبعد الى المعصية فيكون الدليل اخص من المدعى ولا يخفى ان مرادهم الاصلح بالنسبة الى
الشخص لا بالنسبة الى الكل من حيث الكل وقع لما قال انه لا يرد على المعتزلة خلق الكافر والفقير المبتلى
بالآلام والاسقام ولا ابقاء ابليس طول الزمان واقداره على الاضلال وذلك لان
مرادهم بالاصلح اذا وجوده عليه هو الاوجب والاصلح بالنسبة الى نظام العالم كله ويجوز ان
يكون خلق الكافر وابقاء الشيطان مع اقداره طول الزمان اصلح بالنسبة الى الكل
من حيث هو كل لحكمة يعلمها هو سبحانه ولذلك سلك الاشعري واذا لم يكن المراد بالاصلح
ذلك لما كان السؤال الاشعري العارف مراده من وجه وكذا الجواب المجاب عنه هذا العبد
الى ههنا كما لا يخفى واجيب عنه بان غايته اي غاية ما يلزم من ايعاد الله تعالى مرتكب
الكبيرة بالعقاب عدم وقوع الخلف ولا يلزم منه عدم جوازه او يكون عقاب مرتكب الكبيرة
واجبا عليه تعالى والكلام في هذا الوجوب وفي عدم ذلك الوقوع واعترض على العلامة
بانه اي ما عدم وجوب العقاب عليه جواز عدم وقوع العقاب عنه وهو مسلم لجواز خلق
العادة وعدم مطابقة اخباره به لما هو الواقع بعد لا يبعد ان يتم هذا المقام او في
هي استحالة الوقوع وهو الوجوب على انه يمتنع استحالة وقوع خلف ما اوعد به في العادة
وهذا ان يكون ما اوعد به واجبا عليه فيجوز ان يحمل الاول دون الثاني انه لا يحتمل
الكاذب مع حقيقة بل الحق ان الوجوب الحرمة وكذا سائر الندب الكراهة الاباحة
فيؤثر اللطف مصلحا لما في الكلام ولا يخطئ على صورة المصلح ولا تحمد ذريته
اضلال

موقوفة على القدرة وكون الواجب والحرام ونحوهما من الأفعال الاختيارية وما يحكى عنه
ليس فيها على مقتضى هذا الدليل   حيث قال والأصل في هذا أن الله تعالى لو جاز أن
يخلف الوعد الخ قال الإمام في زيادة أن هذا في غاية الضعف لأن الوعيد قسم من أقسام الخبر
فإذا جوز على الله الخلف فيه فقد جوز الكذب على الله تعالى وهذا خطأ عظيم بل يقرب من أن يكون
كفرا فإن العقلاء أجمعوا على أنه تعالى منزه عن الكذب وأنه إذا جوز الكذب على الله تعالى في
في الوعيد لأجل ما قيل من أن الخلف في الوعيد كرم فلم لم يجز الخلف في وعيد الكفار
والله تعالى إذا جاز الخلف في الوعيد لغرض الكرم فلم لا يجوز الخلف في القصص والأخبار لغرض
المصلحة ومعلوم أن فتح هذا الباب يفضي إلى الطعن في القرآن وكل الشريعة انتهى بلفظه
والوعد حق له تعالى على العباد وقال الا تغفروا الزنا فأعد لكم الخ وتقريره هذا ما حكي
القفال في تفسيره أن الآية تدل على أن أجزاء العمل ما ذكر لكن ليس فيها أنه تعالى يوصل الأجزاء
إليهم لا محالة تقول الرجل لعبده جزاؤك أن أفعل بك كذا وكذا إلا أني لا أفعله وقال
الإمام وهذا ضعيف لأنه ثبت بهذه الآية أن جزاء العمل العمد هو ما ذكره وثبت بسائر الآيات
أنه تعالى يوصل الجزاء إلى المستحق قال الله تعالى من يعمل سوءا يجز به وقال اليوم تجزى كل نفس
بما كسبت وقال فمن يعمل مثقال ذرة شرا يره بل أنه تعالى ذكر في هذه الآية أنه تعالى يوصل
إليهم هذا الجزاء وهو قوله تعالى وأعد له عذابا عظيما فإن بيان أن هذا جزاؤه حصل بقوله
فجزاؤه جهنم خالدا فيها فلو كان قوله وأعد له عذابا عظيما إخبارا عن الاستحقاق كان
تكرارا فلو حملناه على الإخبار على أنه تعالى سيفعل لم يلزم التكرار فكان ذلك أولى
فيمكن أن يقال يخص المذنب المغفور عن عمومات الوعيد بالدليل المنفصل لكي لا يورد
المذنب المغفور عن عمومات الوعيد بأن يقال إنه داخل في عمومات الوعد من الآيات الدالة
على جواز كونه مغفورا كقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء حيث وعد بالعفو عن كل
ما سوى الكفر وقوله تعالى إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم وقوله إن الله
لذو مغفرة للناس فإذا كان المذنب المغفور خارجا عن عمومات الوعيد لا يلزم من عدم عقابه
خلف في شيء من عمومات الوعيد وهو ظاهر كما لا يلزم ذلك على تقدير حمل الوعيد على إنشاء
التهديد فلا يلزم تبديل القول ولا الكذب   اللهم إلا أن يحمل آيات الوعيد على
استحقاقها أو عدة لا على وقوعه على ما صرح يحيى بن معاذ وعلى ما حكي عن القفال في تفسيره
كما مر ولعله رحمه الله أشار بقوله إلى ضعف هذا الحمل لما نقلنا عن الإمام أنه لما ثبت

بسائر

بسائر الآيات أنه تعالى يوصل الجزاء إلى المستحق   من غير وجوب عليه ولا استحقاق من العبد
شرا إلى آخره وما استدل به المعتزلة على كون الثواب على الطاعة واجبا على الله تعالى وهو أن العبد
المطيع استحق بطاعته الثواب فهو مستحق للعبد على الله تعالى بالطاعة فالإخلال به قبيح وهو ممتنع عليه
تعالى وإذا كان تركه ممتنعا كان الإتيان به واجبا ووجه الرد   وكيف لا يكون كذلك
أي كيف لا يكون الإثابة بفضله لا باستحقاق العبد في الطاعات والحال أن ما يصدر من الطائع
العبد من الطاعات إنما هو صادر عن الله تعالى حقيقة ومخلوق له فلم يستحق العبد بذلك الثواب
عليه على أنا لو فرضنا صدورها من العبد حقيقة فهو مما لا يستحق به العبد الثواب والعوض على
رأي المعتزلة وذلك لأن شكر المنعم على نعمه بالطاعات والعبادات واجب عندهم ومن المعلوم أن
الطاعات والعبادات الصادرة من العبد لا تفي بشكر ما هو أقل قليل من نعمه العظيمة الجسيمة فضلا
عن أن تزيد عليها فيستحق العبد بها الثواب والعوض فإن ذلك ليس إلا كمن تقابل نعمة الملك الوهاب
عليه بالإحسان يحكم الأنام فكيف يحكم للفعل بإيجاب الثواب واستحقاقه إياه   والله تعالى أحكم
أي الحكماء فلا يتصور حكمه أن يضع شيئا في غير موضعه بحكم حاكم وأعلم العالمين فلا يتصور منه
ذلك الوضع جهلا بموضعه وأقدر القادرين فلا يتصور ذلك منه بالعجز عن وضعه في موضعه
والله تعالى أجل من أن يعلل شيء أو يستكمل بشيء فلا يتصور أن يكون فعله معللا
بالأغراض بمعنى أن يكون فعله تعالى معللا بالغرض يستلزم كون الله تعالى منفعلا عن غيره الذي هو ذلك
الغرض ومستكملا به أما الأول فلأن كونه فاعلا إنما كان لأجل ذلك الغرض فكان ذلك الغرض
مؤثرا في ذاته تعالى بجعله فاعلا وهو ظاهر وأما الثاني فلأن فعله تعالى لو كان لغرض تحصيل
مصلحة ودفع مفسدة لكان ناقصا لذاته مستكملا بتحصيل ذلك الغرض ومما ينبغي أن يعلم أن
في هذا المقام هو أن كل حكمة ومصلحة مترتبة على فعل تسمى غاية من حيث إنها على طرف الفعل وفائدة
من حيث إنها مترتبة عليه فالفائدة والغاية متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا وتسميان في الأفعال
الاختيارية غرضا وأما الغرض فهو ما لأجله إقدام الفاعل على فعله ويسمى علة غائية من حيث
إنها على طرف الفعل وفائدة من حيث إنها تترتب عليه فالغرض والعلة الغائية مختلفان
اعتبارا له تعالى وكل الغرض فائدة للفعل كما إذا أخطأ في اعتقاده   وإن كان
معلومة له تعالى ودفع لما يتوهم أن يكون تلك المنافع معلومة له تعالى قبل خلقه بما هي منافع له لا
ينافي أن لا يكونها علة غائية باعثة له تعالى على الخلق فإن هذا العدم العلمي شأن العلل الغائية
هذا أي علم فيما سبق من أنه هو الحاكم على الإطلاق قوله تعالى له الحكم   الأولى

ضد الكمال والنقص فالحسن كون الصفة صفة كمال كالعلم صفة كمال والارتفاع شأن الصفة والقبح
كون الصفة صفة نقصان مع انقطاع حال الى النقص به الثالث ملائمة الغرض ومنافرته فما
وافق الغرض كان حسنا وما خالفه كان قبيحا وما ليس كذلك ليس حسنا ولا قبيحا وقد يعبر عنهما
المعنيين بالمصلحة والمفسدة فيقال الحسن ما فيه مصلحة والقبح ما فيه مفسدة وما خلا عنهما لا
يكون شيئا منهما وانما اخذ فيهما العقل اذ هما امران يدركهما العقل ولا يتعلق لهما
بالشرع ويختلف بالاعتبار فان قتل زيد مصلحة لاعدائه موافق لغرضهم ومفسدة لاوليائه
ومخالف لغرضهم فدل هذا الاختلاف على انه امر اضافي لا صفة حقيقية اذ الصفات الحقيقية لا تختلف
كما لا يتصور كون الجسم الواحد اسود بالنسبة الى شخص الثالث تعلق المدح
والذم عاجلا والثواب والعقاب آجلا هذا في افعال العباد وان اريد به ما يشمل افعال الله
تعالى اكتفى بتعلق المدح والذم وترك الثواب والعقاب فلا يحكم العقل لا لاستقلال على ترتب
الثواب والعقاب على افعاله وكذلك لانه ليس فعلا اختياريا فالحكم العقل بتعلق الثواب والعقاب بها
وبعدله بادراك حال الافعال على الاجمال بالنقل فلا يكون شيء منها مقتضيا للاخر
فان قيل ما مدركا الاحاطة الله تعالى به حاصل ... وهو ... ولا ينحصر ...
ولا نهاية له ان ... على الاحوال التي ... اي كل واحد من صفاته الحقيقية
اشارة الى دفع ما يتراءى من ظاهر العبارة من ان افراد اتحاد الصفات بعضها مع بعض وان
الصفات الاضافية انه ... بالذات ... على ... كلها ... ودفع الدفع
والاولى ... وذلك لان القدرة على القدرة يكون مستندة الى القادر بلا
قدرة اخرى وكذا القدرة على القدرة وكذا القدرة وهكذا الى غير النهاية وان
القدرة ان كانت واحدة فلا يجوز ان يكون مستندة الى القادر ... لان نسبة الموجب
الى جميع الاعداد ... وكذلك ... القدرة واحدة مستندة الى الموجب على ما هو
المذهب ... بالنسبة الى الموجب الواحد الى القدرة الواحدة ... الى القدرة
المتكثرة لا ... ان يكون القدرة متكثرة مستندة الى قدرة واحدة صادرة عنه
... يكون ... تلك القدرة الواحدة ... كونه قادرا ... على الاشياء
بالاختيار ... الى القدرة المتكثرة ... وقد ... ان اسناد ... الى القادر
... الظاهر انه اشارة الى ما نقل عنه رحمه الله من ان دوام الفعل ... الاختيار
لا ... الاختيار ... لا ... كل ... عدم تناهي

المقدور راجع بالقوة لا بالفعل فان الوجود متناه ... والقدرة بالفعل يكون
متعلقا ... على القدرة الى ذلك اي لا حاجة الى تعلق القدرة بالمقدور غير المتناهية
لا التشبيه ... القدرة غير متناهية ... يكون عدم ... بالقوة لا بالفعل بل يكفي
ان يقال ان جميع الممكنات مقدورة له تعالى بمعنى انه يصح منه فعل كل منها وتركه وذلك لان المصحح
لمقدوريتها هو الامكان المشترك بينها والمقتضي لقدرته تعالى هو ذاته تعالى المتعالية عن الانفصال
بالعجز فيكون جميع الممكنات الغير المتناهية متعلق القدرة فيكون تعلقاتها بالقوة لا بالفعل بل يكفي
ان ... غير متناهية بالفعل وان لم يكن ايجاد جميع الممكنات بالوجود ... مقدورا له تعالى بناء على
استحالة وجود الامور الغير المتناهية مطلقا مترتبة كانت او غير مترتبة وعدم اقتداره تعالى على الامور
المستحيلة ... على ما ذكر ... ان يكون عدد التعلقات ... المقدورات الغير المتناهية
ممنوع لا ... القدرة على ما ذكر تتعلق بطرفي الوجود والعدم ... كل ممكن ... المقدور وجودا
او عدما انما يكون بالارادة لا بالقدرة فالمؤثر الحقيقي هو الارادة فان القدرة وتعلقها
بجميع ... الممكن ... ولهذا القول ... يحتاج الى التأمل اما
اولا فلان تعلق القدرة بمعنى صحة الفعل والترك انما هو ذات الممكن لا وجوده ولا عدمه اذ لا ...
... العدم صحيح الفعل والترك وكذا حال الوجود ... فلان
الفاعل المؤثر في الافعال ... الذات ... لا قدرة ولا ارادة ... الفاعل المؤثر
في الافعال الغير المتناهية الاختيارية ... الذات الموجب ... فيكون ... متعلقا
للارادة ... واحدة فيكون ... الارادة الغير المتناهية بالفعل ... كون تلك التعلقات
غير متناهية ... الى ان يراد بعدم ... عدم ... عند حد ... لا يكون عدم تناهي التعلقات
بالفعل فيكون بالقوة ... المقدار ... عند الاخر
كالسعة والثلاثة والاربعة وغيرها ... لاحاد ... شاء وما لم
يشأ لم يكن ... على ... شاء وهو جسم لطيف قادر على التشكلات
المختلفة ... الى ما ذهب اليه الحكماء من انها عقول مجردة ... والاصح على
الجن جسم لطيف قابل للتشكلات المختلفة على ما هو المشهور قال المصنف رحمه الله ذوو اجنحة مثنى
وثلاث ورباع ... جاعل الملائكة رسلا اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع ... قوله تعالى
لا يعصون الله ما امرهم الآية هذا دال على كونهم معصومين كما ان قوله تعالى يسبحون الليل
والنهار لا يفترون يدل على ذلك اذ نعلم منه انهم لا يعصون الله ... الغفور

في السجود وما صدر عنهم في قصة آدم من قولهم أتجعل فيها من يفسد فيها الآية اشارة الى رد
استدلالهم ان الملائكة من بعضهم فانهم اعترضوا على ربهم بقوله أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء و
نحن نسبح بحمدك ونقدس لك على ... فان هذه وجوه من المعصية الاول غيبتهم بني آدم ... خليفة
بذكر مثالبه والثاني عجبهم وتزكية انفسهم بذكر مناقبهم والثالث نسبتهم الافساد والسفك رجما
بالظن ... مع ارادته اعزاز بني آدم ان يطلع احدا منهم على عيوبهم واتباع الظن
منهي عنه ... ولا تقف ما ليس لك به علم والرابع انكارهم على الله فيما يفعله وهو من
اعظم المعاصي ... واما ابليس فالاكثرون ... اشارة الى رد استدلال ... على
عصمتهم وهو ان ابليس ترك السجود حتى صار مطرودا ملعونا وهو من الملائكة لقوله استثناء منه ...
فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس ... ان ... وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا
ابليس ... وجه الجواب ... واما قصة هاروت وماروت
اشارة الى رد استدلال ... قوله وما انزل على الملكين ببابل هاروت وماروت ... الآية
لانهما ... السحر والعمل به ... على ... ابتلاء الناس ...
... ولا ... كفر ... على الناس
... انما نحن فتنة فلا تكفر اي لا تعتقد ولا تعمل السحر فان ذلك كفر ... تعليمهما
انما هو على وجه المعاتبة ... على ... من ... الكبيرة
... اعتقاد السحر او العمل به ولا ... ثبوت النبوة على الكلام ... بان
... لا ... مشكل باجماع الانبياء ... على
موقوف على ثبوت ... ثبوت ... يتوقف على ... الاحكام المبلغة ... عن
كونهم صادقين ... والاخبار ... الكلام ... باجماع الانبياء وإخبارهم
... الدور ... الدفع منع توقف ثبوت النبوة على اخبار الله تعالى اياهم
التي ... الى الخلق ... على ... الاحكام ومنع ... على
... على اخباره ... بكونهم صادقين ... المعجزة على
... الكلام ... صفة الكلام له تعالى
واخبارهم وان كان المراد اللفظ ... الى الكلام
... هو الكلام النفسي وكذا
... القول ... الكلام ... واطلاق ...

تحدوثه

بحدوثه مع ان اللفظ حادث و... باللسان والقلب ... المصحف اللوح رعاية للادب
واحترازا عن ... الوهم ... القول ... الى كون الكلام ... الازلي ...
و ... الى المحال ... التي ... الحنابلة ... الى ان ... كون
الاصوات والحروف ... بعضها بانقضاء بعض ضروري البطلان وان ما
ذهب ... الى كون كلامه ... مؤلفة من الاصوات والحروف ... القائمة
بذاته ... الدليل ... الحوادث بذاته ... فذهبوا الى ان
كلامه صفة ... الحروف ... الكلام النفسي الذي ... الا سوى
... الاشعري ... الى
هذا الجواب ... وجب حمل كلام الشيخ على انه اراد به المعنى الثاني اي وجب ان يحمل
... الكلام هو النفسي على انه اراد به المعنى ... وهو القائم بالغير ...
مراده به مدلول اللفظ ... المعنى النفسي عند الشيخ ... اللفظ القائم بذاته تعالى
... القائم ... على ... اللفظ لعدم مساعدة الادلة ... ان
... الشيخ ... الوجه
بخلاف ... الصوتي ... الاشعري
... الكلام النفسي ... المذكور ... الشيخ ...
الى الكلام اللفظي ... على ما ذكره ... القائمة
... الشيخ بالكلام النفسي ... الاشتغال ... الالتزام
... جواب ... على
... الى كون ...
اقول ... الحادث ... لعدم ... الا
... اللفظ ... واحدة ... الواحد
وهذا ... الحركة ... وغير ... وهذه الصفة هي صفة التكلم ...
بذاته ... الكلمات المرتبة المتضمنة ... بعض بحسب وجودها ... بها جزؤه
... الكلمات باعتبار وجودها في علمه كلام نفسي ... هو قائم
صفة التكلم ... التي ... الكلمات ... الازلي ...
بصفة العلم ... كلام ... معلوم له ... وهذه الصفة ... علمه

واحد محيط بجميع المحكي ما كونه كلام الله واحد يشتمل على اقسام الكتب الصحف بالكلام المحكي والاخبار
والانشاء ثم ما كان كلاما ازليا كان الخطاب متوجها الى المخاطب المقدر اذ لا حاجة الى وجود
في الازل ليكون المعنى الحضور والاستقبال بالنسبة الى الزمان المقدر فلا اشكال في ورود بعضها
بصيغة الماضي وبعضها بصيغة الاستقبال فيها ما ذكره رحمه في بعض تصانيفه فلا [illegible] ما قيل
ان عند الصفة اي الصفة المعلومة التي لا صفة اوفى من الصفة وانه سعد الصفات
وانه القول بان كلام الله تعالى هو الكلمات التي رتبها الله تعالى في علمه الازلي يستلزم
جواز الاشتراك في الوجود العلمي وهو يستلزم عدم تناهيها بحسب الوجود العلمي وهذا [illegible]
ان العلم اجمالي حتى لا يلزم وجودها الا بما هي عليه [illegible] بل الكلمات والكلام مطلقا
كسائر الممكنات ازلية بحسب وجودها العلمي وكذا الوجود العلمي لما على العلم بالكلمة وغيره مما لا
على ما ذهب المحقق عليه رحمه وبهذا اظهر انه لا ورود لما قيل انه لو كان الوجود العلمي للكلام اللفظي هو
الكلام النفسي موصوفا للواجب لكان الكلام الملكي موجودا بنفسي متصفا بالواجب تعالى وبه ولا اختصاص
فيه بالكلام اسمى مثل ما لزم على مذهب المصنف وهو كون كلام الله تعالى قائما وذلك لان
الكلمات المترتبة على المعلوم قائمة بذاته تعالى باعتبار وجودها العلمي وعلى مذهب الحنابلة من قدم
الحروف والاصوات مع بداهة تعاقبها وذلك [illegible] انه لا تعاقب بين الكلمات المترتبة
في الوجود العلمي وعلى هذا كلام متقدمي الاشاعرة من ان الالفاظ والحروف ليست
كلام الله تعالى بل معانيها وذلك [illegible] كون كلام الله تعالى هو الكلمات المترتبة في العلم
وعلى ما دل عليه كلام الشيخ من ان الالفاظ [illegible] الاعراض السيالة قائمة بذاته تعالى من
غير [illegible] وذلك لما علمت من ان قيام الكلمات التي هي كلامه النفسي يستلزم بوجودها العلمي الذي هو علمه
تعالى بها فان المتحدي به يكون كلام الله تعالى اي حين حصل كلام الله تعالى عبارة عن الكلمات التي
رتبها الله تعالى في علمه الازلي يكون المتحدي به وهو السور والايات التي تحدى بها النبي صلى الله عليه وسلم
كلام الله حقيقة [illegible] في علمه الازلي وان كان [illegible] المتحدي موجودا في الخارج
وكان التحدي وطلب المعارضة باعتبار هذا الوجود الذي صار به كلاما لفظيا بخلاف [illegible]
متقدمي الاشاعرة فان المتحدي به على مذهبهم لا يكون كلام الله تعالى بل يكون اطلاق الكلام عليه على
سبيل المجاز لدلالته على الكلام الحقيقي فيكون كانكار ما بين الدفتين [illegible] كلام الله
مع انا نعلم قطعا انه كلامه وكذا [illegible] في المصحف كلام الله تعالى معلوم لنا قطعا فيكون
انكار كونه كلام الله تعالى كفرا فان انكار كونه كلام الله تعالى انكار لما هو حقيقة الكلمات المترتبة

الموجوده

الموجوده في علمه تعالى كلاما له فانه يصدق عليها بالذات الا انه جعل موجودا بالوجود اللفظي بعد كونه
موجودا بالوجود العلمي وهذا القدر لا يخرجه عن كونه كلاما له تعالى حقيقة ليس للكلام في اسمائه تعالى
الموضوعة اللغة كاسم خداي ويزدان وتنكري فانه يجوز اطلاقها عليه تعالى من غير ورود اذن الشرع
بعد الاطلاق ماخوذ من العقال وهو الحبل الذي يشد به وظيف البعير بذراعه فكانه عقاله
شيء اي حبس وشده وتمسك بلفظ خداي وتنكري فانهما يطلقان عليه تعالى على طريق التسمية
الوصف مع انه لم يرد من الشارع اذن في الاطلاق عليه تعالى معناه خود اينده ويتكلم الاطلاق عليه
على طريق الوصف فهو جائز لانه لما علم اتصافه تعالى [illegible] اذ هو الذي يجب الاعتقاد به ويكون من الكره
فهذا لا بد يورد في علم الكلام ويبحث عن احوال الكلام والمعاد الروحاني الذي هو [illegible] النفس بعد المفارقة
عن البدن والتذاذها باللذات العقلية وتالمها بالالام النفسانية وان كان حقا لكن لا يجب الاعتقاد
شرعا ولا يكون من انكره [illegible] ارادة الجسماني [illegible] الحكمة وهذا انه
الحكماء وتخوا عن احواله [illegible] بيان الانسان انا خلقناه من نطفة [illegible] في هذا الاستدلال
[illegible] اذ لا [illegible] الكلام
والقطع [illegible] والقطع المذكور [illegible] فان النفوس الناطقة على هذا
التقدير غير متناهية [illegible] الانواع المتواردة [illegible] الا ان يكون
غير متناهية [illegible] النفوس الانسانية الحادثة بحدوث الابدان [illegible] غير متناهية لكن
[illegible] الحدوث [illegible] الموضوع والزمان [illegible] المماثل [illegible] الماهية ولوازمها
[illegible] وافعاله في جميع العوارض واللواحق [illegible] على [illegible] احد
والزمان وغيرها فلا [illegible] الفرض لا [illegible] بان
المعاد هو [illegible] فان [illegible] على هذا الفرض [illegible]
[illegible] كل [illegible] الماهية ولوازمها وجميع اللواحق [illegible] ولا تغاير [illegible] هذا
الفرض [illegible] في انه هل [illegible] بان [illegible]
معادا او بان يكون [illegible] بل [illegible] فيصح كون كل
[illegible] لكنهما [illegible] الماهية ولوازمها وعوارضها
الموضوعة [illegible] المطلوب
[illegible] الكلام الاول [illegible] في هذا الفرض
[illegible] بل [illegible] الحكم [illegible]

لحرو وذلك لان المناسبة المصحح لهذا السكون من آدم ليس باقل مما هو بين آدم وب بل اذا
صح مذهب من يعود الى هو ليس امكن ان يقال بالاعادة وذلك لان الذات المعينة التي هي حال الوجود
باقية ومحفوظة في حال العدم فاذا صارت موجودة بعد كونها معدومة يكون معروض الوجود
في الوقتين ذاتا واحدا لانحفاظ وحدته وان لم يجعل للمعدوم في حال العدم ذاتا ثابتة كما
هو التحقيق فان العدم عبارة عن فقد الذات فيكون المعدوم في الخارج مسلوبا عنه ما دام معدوما
فيصدق على الانسان المعدوم في الخارج انه ليس بانسان فيه وصدق هذه السالبة الخارجية
لعدم الموضوع في الخارج واذا كان المحمول الاشياء هنا الوجود والعدم يوجبان كون
الموضوع لهما في موضعها مع كل واحد منهما عن نفي الاول وذلك يكون العدم عبارة
عن فقدان الذات وعدم انحفاظها في حال طريانه فان اسم موجودا واحدا وذلك
بان يستمر ذاته ووجوده او ذاتا واحدة وذلك بان يستمر ذاته فقط كان ذلك الشيء المستمر
باعتبار الموضوع الواحد التام الثابت بجهة الوجود او الذات شيئا واحدا ولكن
له جهتان في الوحدة وحدة الذات والوجود اذ استمرار الوجود وجهة واحدة عن الذات
اذا استمرار الذات فقط فباعتبار المحمول عن الوجود والعدم شيئين اثنين فاذا
فقد استمراره في شيء ما واحده بين الاشياء الصرفة لعدم اشتراك الوجود مع العدم لا في الذات
ولا في الوجود فلا يكون بهما جهة وحدة فحفظ وحدته في نفس الامر بحسب الخارج لكنه
محفوظ في نفس الامر بحسب وجوده الذهني لان الحاصل في الذهن عند التحقيق انما هو ما هية الاشياء
والنفس لا اشباحها وامثالها وهذا القدر كاف في صحة الاعادة اذ الموجود في الذهن
بالتحقيق هو الهوية المكتنفة بالمشخصات الذهنية لا الماهية المطلقة ولا الهوية المكتنفة بالعوارض و
المشخصات الخارجية التي صارت بها موجودة في الخارج واتحاد تلك الهوية الذهنية مع الموجود
الخارجي لا يتصور الا بعد تجريد كل منهما عما يوجد في مشخصة فلا يكون وجهين الهوية الموجودة
في الخارج محفوظة في نفس الامر بحسب وجودها الذهني فلا يكون الموجود في الذهن عين الموجود في
الخارج من حيث هما موجودان فيهما بل يكون عينه اذا جرداعن جميع عوارضهما المشخصة فلا يكون
هو عينه مطلقا وبالجملة اندفع ما اورد عليه من ان كون الموجود في الذهن شخصا ذهنيا محفوفا
بعوارض يكون بعد التجريد غير الشخص الخارجي لا ينفي كون الشخص الخارجي محفوظا في الذهن وموجودا فيه
محفوفا بتلك العوارض بل يتقابل ثم قال هذا مرد ودلان الحج الموجب لان بعاد الحكم بامتناع ان
مثلها في الخارج هو ما كان في الخارج يستدعي حفظ الذات واستمراره في الخارج ولا يسع

كونها

80

كونها في الذهن محفوظا في الحفظ في الذهن انما ينفع العلم بان يكان آدما الذي كان آدم في الحق
فلا يلزم آدمي لا تكون الذات منفقودة في الخارج بهي او واسطة بانه لو لم انحفاظ الذات الموجودة
في الخارج في نفس الامر فلا يمنع ان نقول بجانبه هذا القدر من بقاء الذات وانحفاظها في صحة الاعادة
وعدم الاستيلاء وذلك لان انحفاظها بحسب الخارج منافي لصحة الاعادة انما هو الاشتغال الصرف كما
الوجود بين الاشياء الصرفة في الوجود الخارجي فليتأمل وانقض كمال المعدوم الخارجي ما في نفس الامر
بحسب وجوده الذهني لا يصحح كونه معادا الحدوث كالموجود الثاني فانه كما ان هذا المعدوم هنا
موجود في الذهن كذلك المبدأ المفروض وهو حج موجود منه ضرورة كون جميع الحوادث موجودة
في الاذهان العالية قبل حدوثها فلنسبة الموجود الذي هو ب الى المعدوم السابق الوجود الذي
هو ا وتمام نسبته الى المبدأ المفروض الذي هو ح لفرض كون آدم متساويين في الماهية وبلوازمها
في الوجود الذهني الذي ملكا يجوز ان يكون معادا لذلك يجوز انه مبدأ استئنافا فلا يتميز
الواقع كونه معادا عن كونه مبدأ استئنافا هكذا ينبغي ان يقرر هنا الكلام على ما نظر بالقال
ولا يخفى ان معنى تقدم الشيء مطلقا لا يقتصر على معنى تقدم الشيء على شيء او سواء كان تقدمه ذاتيا
او زمانيا ان يكون وجود الشيء الاول متقدما على وجود الشيء الثاني ذاتا او زمانا فنقول لو
اعيد المعدوم لزم تخلل العدم بين الوجود الخاص ونفسه فاذا اعادة المعدوم انما يتصور بان
يوجد الشيء ثم يعدم ثم يوجد الشيء ثم يعدم ثم بالوجود الذي كان له سابقا فان الشيء الواحد لا يكون
له وجودان خارجيان اذ لا وحدة للشيء في الخارج الا باعتبار الوجود وتخلل العدم بين الوجود
الخاص ونفسه يستلزم كون العدم مسبوقا بذلك الوجود وسابقا عليه بعينه وهو مستلزم لتقدم ذلك الوجود
على نفسه بالزمان واما بطلان اللازم فلان تقدم الشيء على نفسه بالزمان ما بمنزلة تقدمه على نفسه تقدما
ذاتيا فكما يحكم ببطلان الثاني يحكم ببطلان الاول من غير رويته حتى ان الحكم منه فكل يصح من الحكم الثاني
على ما في صدر الدرس ويصح منه الحكم الاول على ما يحكى عنه وليس ذلك من التناسخ وكيف يكون مثله
تناسخا مع ان البدن يتبدل يوما فيوما بتحلل الحرارة الغريزية بعض اجزائه وورود البدل منه
لما يعدم به والهرم فقط يسقط بعض اجزائه فيتبدل لكل واحد في الحالة مع انه لا يعد
من التناسخ ويسير الشيخ الرئيس رحمه فان زيدا مثلا شخص واحد اذا اراد بزيد ما يطلق عليه مع
انه لا يعد من التناسخ ما يطلق عليه الوف انه زيد وهو الهيكل المحسوس المحمول زيدا ما يعبر عنه
بانا وهو النفس الناطقة المتعلقة بهذا الهيكل ومثل التبدلات والمغايرات التي لا تقدح في

في الوجود بحسب العرف ثم يشكل ان تلك الاجزاء المتبددة التي كسبت بتوسطها الطاعات والمعاصي
اول زمان التكليف الى اواخره وان ترتب نمو البدن اما ان يحشر جميعها ويؤلف منها البدن فيتنعم او
يعذب وهو مناف لكون المحشور هو المبتدأ كما لا يخفى واما ان لا يحشر بعضها وهو ما كان البدن
موصوفا عند الموت فهو مخالف لما تقتضيه الحكمة قال بعض من ارباب الكشف ان اهل السعادة
ينفصل عنهم ما قد كان فيهم من ارواح النور الانسي والصفات الروحانية ويتوفى في
شانهم صور الاحوال المزاجية صفة تصوراتهم واذهانهم والتي شربت علومها في دار الدنيا
واحوالهم وينضم الى صورهم ما يتحلل من اجزاء ابدانهم في هذه النشاة فان كل ما يتحلل
من ابدانهم يعود اليهم ويجمع لديهم بصورته ما فارقتهم عقلا وعلما وعملا وحالا وما يقتضيه
ذلك الجمع والامر كذلك في اهل النار يغلب فيه حكم الصورة على الروحانية واهل الجنة بالعكس فان اكثر
قواهم المزاجية والصفات الطبيعية وما يتحلل من ابدانهم يغلب عليه غريزة شبيهة بالاستحالة صورا
روحانية مع بقاء حقيقة الجسم في باطن السعداء ما باطنهم مطلق والظاهر مقيد والامر
هناك بالعكس   فلا تتوهم ان اثباته من مسائل الحكمة اشارة الى ما يتوهم بعض معاصريه
رحمه الله ان كون المعاد الجسماني مقصدا خاصا بعلم الكلام غير مسلم بل هو من المسائل المشتركة بين
الكلام والحكمة على ما صرح به الشيخ في الشفاء حيث قال ان الحشر قسمان وقد اغنانا الشرع
عن البحث له وروحاني ونحن نثبته ووجه سقوط هذا الوهم بعد ان هذا المنقول من الشيخ مشعر
بان اثبات المعاد الجسماني ليس من جهة الحكمة بل من جهة الشريعة ونظير هذا المنقول من الشيخ هو قولهم
الشرع اغنانا عن الحكمة العملية فكما لا يدل هذا القول منهم على ان تكون العملية من اقسام الحكمة كذلك
لا يدل قوله على ان يكون المعاد الجسماني من مسائل الحكمة وكذا المنقول من كتاب النجاة والشفاء
مشعر بان اثباته يعني المعاد الجسماني من جهة الشرع فان التمسك بالدليل النقلي ليس من وظائف الحكمة
والعلوم العقلية بل من وظائف العلوم الشرعية فاثباته هو من المسائل الشرعية نعم يجمع بين الحكمة
والشريعة كما ان القائل بالمعاد الروحاني والجسماني جمع بينهما   فالحكمة في الحساب
مع انه تعالى يعلم تفاصيل اعمال العباد انه دفع لما يقال ان محاسبة اعمال العباد انما هي
بمعرفة كميتها وكيفيتها مجهولة له تعالى كما هو حال المحاسب وكونه تعالى عالما بجميع المعلومات ينافي
محاسبتها عبثا ووجه الدفع منع كون فائدة الحساب معرفة كمية الاعمال لم لا يجوز ان يكون
حكمته وفائدته تعليم مراتب المعاصي باظهار فضائلهم ومثالبهم وتحمل جسر الكفار بالنار

فضائلهم

فضائلهم ومثالبهم   فان افعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض فلا يكون كون افعاله تعالى
مشتملة على الحكمة والمصلحة واجبا بحسب الواقع فيصح له تعالى ان يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد
ولا يجب عليه شيء فلا يكون رعاية الحكمة واجبا عليه فلا يسأل عما يفعل فان قلت
الحكمة والتزام رعايتها واجبا بحسب الواقع عليه تعالى يكون وجوبا واجبا علينا   واما العالم
ما يستلزم الخلاء عنها ووجه ذلك لان الفلك لكونه بسيطا كري الشكل فلو وجد عالم او فلكان كريا
الشكل فرض بينهما خلاء سواء كانا متماسين او متباينين كما هو موضعه   قلت
اذا كانت الجنة فوق السموات وتحت العرش اه اشارة الى رد ما يستدل به المعتزلة على نفي كون
الجنة مخلوقة الآن وهو ان قوله تعالى في وصف الجنة عرضها كعرض السموات والارض يدل على ان الجنة
لا تخلق الا بعد فناء السموات والارض والا لزم تداخل الاجسام وانه محال ووجه الرد ان كون
عرضها كعرض السموات والارض مقصورا بان يكون فوق السموات السبع وتحت العرش فان عرضها
لا يجوز ان يكون مساويا بالعرض للسموات السبع والارضين حتى يلزم التداخل على ان الجنة
والجواب انه لا يجب عليه تعالى رعاية المصلحة والحكمة اشارة الى ان قول المعتزلة بعدم خلق الجنة لعدم المصلحة
والحكمة مبني على اصل زعمهم كون افعاله تعالى معللة بالاغراض ووجوب رعاية المصلحة والحكمة عليه تعالى
فالجواب بعدم وجوب رعاية المصلحة والحكمة عليه تعالى رد لما بنى عليه هذا القول منهم فلا يسمع ما قيل
ان عدم الوجوب لا ينفع هنا لانه بعد مراعاة الحكمة والمصلحة في خلق ادم وادخاله فيها
المنافع يفعل فضلا فيجب ان يكون افعاله حكمة ومصلحة بالفعل غايته ان لا يكون شيء منها موجبا
عليه تعالى بالفعل بل يكون كل منها فضلا منه تعالى   فان الكفار كلهم مخلدون في النار
ودفع بان الرطوبة التي هي مادة الحياة سيما حرارة الجحيم يفضي الى الفناء ضرورة ودوام
القوى الجسمانية متناهية فلا يعقل خلود الحياة ودوام الاحراق مع بقاء الحياة خروج
عن قضية العقل فهو كلام ما لا نقول به المليون بل هو من القواعد التي هي غير مسلمة عندهم
خصوصا عند القائلين منهم باستناد الحوادث الى القادر المختار   خلافا للمعتزلة والخوارج
فانهم قالوا ان العاصي يستحق العذاب مستمرا والعقاب مضرة خالصة دائمة لا تنقطع ابدا والثواب منفعة
خالصة دائمة ايضا فالجمع بين استحقاقهما محال كما ان الجمع بينهما محال فاذا ثبت للعاصي استحقاق العذاب
وجب ان يزول عنه استحقاق الثواب فيكون عذابه مخلدا والجواب منع كون المطيع العاصي
مستحقا للطاعات والمعاصي الثواب والعقاب اذ لا يجب لاحد على الله تعالى شيء منع كون الثواب.

منقود امته كذا الكفاية وقال المعتزلة ان صاحب الكبيرة لم يكن مؤمنا ولا كافرا اما انه
ليس مؤمنا فلان الايمان عند بعضهم عبارة عن فعل الطاعات وعند الاخرين منهم عبارة عن التصديق
بالجنان والاقرار باللسان والعمل بالاركان فتارك الطاعات يكون خارجا عن الايمان واما انه ليس كافرا
فلان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقيمون على الحدود والشريعة الزنا وغيره من الحدود ولا يحكمون بردته ويدفنونه
في مقابر المسلمين مع اتفاقهم على ان الكافر لا يعامل معه شيء من ذلك ونحن نذكر بطلان مذهب المعتزلة في
انكارهم الشفاعة فان الشفاعة في الكبائر وردت احاديث بالشفاعة لا تكون الا لزيادة الثواب
ورفع الدرجات واحتجوا بمنع دلالة الاشخاص والاحوال قال الامام الرازي في الجواب عن شبهات
المعتزلة اجمالا انه لا يلزم من نفي الشفاعة لا بد ان تكون عامة في الاشخاص والاوقات ودلائل اثباتها
لا بد ان تكون خاصة بحالا مالا اثبت الشفاعة في كل شخص ولا في جميع الاوقات والخاص مقدم على العام فالجمع
معا بتخصيصها بالكفار جمعا بين الادلة اذ لا يجوز اسقاط بعض الادلة المتعارضة مع امكان الجمع
بينها ومن يمكن الجمع بينها فان تخصيص الادلة الدالة على نفي الشفاعة كهذه الاية وغيرها من الايات
بالكفار فلا يعارض [illegible] وما للظالمين من شفيع وكونه من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه
ولا خلة ولا شفاعة وفي الحديث ان امته تقول اشفع تشفع وسل تعط قال عليه السلام الى موسى
ياتون الشفاعة الى آدم ونوح وابراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام ويقول كل منهم لست لها فياتون
فاستاذن على ربي في داره فيأذن لي عليه فاذا رايته وقعت ساجدا فيدعني ما شاء
ان يدعني ثم يقول اشفع تشفع وسل تعط فارفع راسي فاثني على ربي بثناء وتحميد يعلمنيه ثم
اشفع فيحد لي حدا فاخرج فادخلهم الجنة حتى لا يبقى في النار الا من حبسه القرآن اي وجب عليه الخلود
ثم تلا هذه الاية ان يبعثك ربك مقاما محمودا قال وهذا المقام المحمود الذي وعده نبيكم عليه السلام ولا يخفى
ان ظاهر هذا الحديث يشعر بان الشفاعة لجميع الناس لكن الشفاعة يوم موسى امتي امتي على ما روي
في اكثر الاحاديث يدل على ان الشفاعة لامته خاصة الا ان يقال ان الشفاعة بحسب الظاهر لامته
خاصة وفي سائر الناس حقيقة لكن رد عليه ان يقال كيف يتباعد وسائر الانبياء عليهم السلام
عن شفاعة اممهم وشفاعته صلى الله عليه وسلم لهم فالجواب ان يقال ان الانبياء وان لم يتباعدوا عن
نفس الشفاعة انما يتباعدوا عن البداية بها فرضوا لنا بداء بالشفاعة وبعده الاحسان بسبب
الى السيادة في حديث ابي هريرة رضي الله عنه حين قال عليه السلام انا سيد الناس يوم القيمة
فان الانبياء عليهم السلام لما رجعوا الى البداية تباعدوا الى ان شفع هو صلى الله عليه وسلم لامته
ثم شفع سائر الانبياء لاممهم فيفتح باب شفاعة الانبياء بشفاعته عليه السلام ثم الاحياء

في الغير واحياء الصالحة في القبر يكون لتعذيبهم وذكر ايضا في البرزخ لا يكون الا على هذا في
واما الذي كان على مذهبي فيصح نفسه على صحيح وحشر كبعض انبياء بني اسرائيل فانهم على مذهبهم
ولا يلزم ان يرى اثر الحياة فيه اشارة الى دفع ما يقال ان عذاب القبر اذا كان بالحياة الميت
وجب ان يرى اثر الحياة في القبر او في بدن الميت بعد الموت كما يرى قبله لا يطلع الوقت واحدة
مع امانة بها الكافر وصاحب الذنب الكبيرة في القبر ويرى فيهما مثة ولا يشاهد اثر الحياة
فيهما ووجه الدفع ان كونه حالا لا يوجب رؤية اثر الحياة فيه بهذه العين لان هذا العين لا يصلح
لمشاهدة الامور الملكوتية التي من جملتها الاحوال المتعلقة بالاخرة فيجوز ان يحيى الميت ويشاهد الامور
الملكوتية فيتنعم ويعذب ولا نشاهد حياته وما يصل اليه من تلك الامور كما في النائم يوم من مقامه
لذعة فيتالم يتكرر ويبصر جاد قدر عن منه مكانه ولا نشاهد تلك الحية ولدغها
والصفات الملكية المهلكة تسلط مؤذيات ومولمات لها لها حال عداوات الحيات والعقارب يعدد الاخلاق
المذمومة من الكبر والرياء والحسد والغل والحقد وسائر الصفات فان لها اصولا معدودة ثم
يتشعب منها فروع معدودة ثم ينقسم فروعها باقسام وهكذا الصفات باعيانها والمهلكات وهي
باعيانها معذبة بعقارب وحيات فالقوي يلدغ لدغ التنين والضعيف يلدغ لدغ العقرب وما بينهما
يؤذي ايذاء الحية ارباب القلوب والابصار يشاهدون بنور البصيرة هذه المهلكات والشعب
فروعها الا ان مقدار عددها لا يوقف عليه الا بنور النبوة الاول ان يكون فعل الله او ما يقوم مقامه
من التروك وذلك لان التصديق من الله لا يحصل بما ليس من قبله والترك الذي يقوم مقام فعله
مثل ما قال معجزتي ان اضع يدي على راسي وانتم لا تقدرون على وضع ايديكم على رؤوسكم ففعلوا
وعجزوا فانه معجز دال على صدقه وليس هذا نفس فعل فان عدم خلق القدرة فيهم على ذلك الوضع ليس فعلا
له تعالى بل هو عدم صرف وبعضهم جعل الترك فعلا له تعالى بل هو عدم صرف وبعضهم جعل الترك عبارة
عن الكف فيكون فعلا فلا حاجة الى قوله او ما يقوم مقامه الثاني ان يكون خارقا اذ ما يكون معتادا
كطلوع الشمس كل يوم ونور الازهار في كل ربيع لا يكون تصديقا من الله تعالى لدعوى النبوة
والكاذب يأتي بذلك الثالث تعذر معارضته فان ذلك حقيقة الاعجاز الرابع ان
يكون مقرونا بالتحدي ليعلم انه تصديق له بل يكفي قرائن الاحوال مثل ان يقول مدعي النبوة ان كنت
نبيا فاظهر معجزا فاظهر الله معجزا فان ظهوره يكون دالا على صدقه وهو لا يحتاج الى التصريح بالتحدي
ليعلم انه تصديق له بل يكفي قرائن الاحوال مثل ان يقول مدعي النبوة ان كنت نبيا فاظهر معجزا فاظهر الله

منه ما ظهر فيكون ظهوره دالا على صدقه ونازلا منزلة التصريح بالتحدي الحاصل ان كون هو اهلا للدعوى
فلو قال معجزتي ان احيي ميتا ففعل معجزا اخر مسلاما لم يدل على صدقه لعدم تنزله منزلة تصديق الله اياه
فلو انطق الضب او الحصى حال اي سطوع الضب السابع ان لا تكون المعجزة متقدمة على الدعوى
لان التصديق قبل الدعوى لا يعقل فلو قال معجزتي ما قد ظهر على يدي سابقا لم يدل على صدقه وتطلب
بالاتيان بذلك الخارق بعد الدعوى فلو لم يأت كان كاذبا قطعا الخارق المتقدم على دعوى النبوة
كرامات اشارة الى دفع ما يقال انه يجوز ان تكون المعجزة متقدمة على دعوى النبوة ككلام عيسى عليه السلام في
المهد وتساقط الرطب الجني عليه من النخلة اليابسة ونحوه اطلاق السحابة على محمد عليه الصلوة والسلام و
تسليم الحجر والمدر عليه فان كل ذلك معجزات متقدمة على دعوى النبوة ووجه الدفع ان امثال تلك الخوارق
كرامات يجوز ظهورها على الاولياء والانبياء قبل نبوتهم لا يقصرون عن درجة الاولياء يجوز ظهورها
عليهم ايضا وتسمى ارهاصا اي تاسيسا للنبوة فبالايات الدالة على انه امر ونهي اعانة انه امر مكرر
اسكن انت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا واما انه نهي تكويني ولا تقربا هذه الشجرة فهو
بالوصل للغير والوحي لا يكون الا الى الانبياء وكون هذا الوحي قبل بعثته لا ينافي اختصاص الوحي بما
هو نبي في وقت ما فافهم واعلم ان السمنية واكثر البراهمة ينكرون النبوة مطلقا وما استدلوا به عليه
هو ان الرسول حيث كان المرسل اليهم وجوهر الكل واحد وتفضيل احد المتساويين على الاخر وعلى جنسه
بصفة حتى يجتبيه وخروج عن الحكمة والخارج عنه منع كونه خروجا عن الحكمة ومنع احد بصفة
فلم يقدروا عليه وما نقل عن مسيلمة الكذاب الفيل ما الفيل وما ادراك ما الفيل له ذنب وثيل
وخرطوم طويل وكذا قوله والزارعات زرعا والحاصدات حصدا فالطاحنات طحنا فليس من
المعارضة في شيء بل الحكاية مستنقصة وسرقة باردة من قوله القارعة ما القارعة وقوله والنازعات
غرقا والناشطات نشطا والرقة نقار المعارضة مع انه ركيك على ما لا يخفى فلو كان
الاعجاز بالاسلوب البديع والنظم العجيب المخالف لما عهده فصحاء العرب في كلامهم فان قلت فعلى
هذا السعي يثبت ثبوته على غير العرب قلنا انهم اذا فتشوا علموا ان العرب الذين بعث فيهم النبي
كانوا افصح العرب في كلامهم واوفرهم بالبيان وما قدر بهم على مثل ادراك الكلام وانهم
كانوا احرص الناس على تكذيبه صلى الله عليه وسلم وافشاء سره وهم اهل الحمية والرتبة
في طعنه واقامته وانه ما كان يتلو من قبله من كتاب ولا يخطه بيمينه وانه مع ذلك اجمع عاداهم بمثل
او بمثل سورة مثله مجتمعا علموا انه معجز وانحى ذلك كما ان في زمن موسى وعيسى عليهما السلام كانت
علماء السحر والطب لا طبيب العلم بما عليهما السلام السحرة اطبا الناس واعظمهم سحرا الا الاتيان بمعجز ومع

الوجه

انحرص على الكذب فعلم بذلك انه معجز على ان المعجزات الظاهرة تفوق شيئا وسمع اصحابه
وازداد قرب من ثمانين نفرا منه اشباع الخلق الكثير من طعام قليل وكلام الجمادات وسجع
وحنين الجذع وشكاية الناقة واظلال الغمامة فوقه وشهادة الشاة الذئب له بالنبوة
شهادة الناقة ببراءته عن السرقة والاخبار عن الغيب واحواله قبل النبوة وبعدها وهو انه
لم يكذب قطعا في مهمات الدنيا ولا في مهمات الاخرة وانه لم يقدم على فعل قبيح لا قبل النبوة
ولا بعدها وانه كان في غاية الفصاحة ونحو ذلك وخلق عظيم حيث كان غاية الشفقة على امته في
غاية السخاوة وكان عدم الالتفات الى زخارف الدنيا وكان مع الفقراء والى كثرة غاية التواضع
ومع الاغنياء وارباب الثروة في غاية الترفع بوسعه ولكن رسول الله وخاتم النبيين واخرهم
الذين ختمتهم اوصنفوا به على قراءة عاصم بالفتح واما نزول عيسى عليه السلام فلا يخل بكونه خاتم
النبيين لانه اذا نزل كان على دينه على ان المراد عليه السلام من نبي ولا نبي بعده والعصمة
عندنا ان لا يخلق الله معهم فيهم ذنبا وذلك بناء على اصل الاشاعرة من استناد الاشياء كلها
الى الله تعالى ابتداء وكونه فاعلا مختارا وعند الفلاسفة ملكة تمنع الفجور وذلك بناء على ما ذهبوا اليه
من القول بالايجاب واعتبارات استعداد القول بل ملكة تمنع الفجور كدعوى الرسالة وما يتلونه
عن الله تعالى لاجماع عليهم التنزيل والاقرار في ذلك عقلا الا الى ابطال دلالة المعجزة وبهذا جوزه
القاضي ابو بكر فانه ذهب الى انه من دلالة التصديق المقصود بالمعجزة فان المعجزة انما دلت على صدقه
فيما هو معتقده كونه عامدا الله تعالى واما على سبيل النسيان وفلتات اللسان فلا دلالة على التصديق فيه
فلا يلزم من الكذب هنا نقض لدلالتها لكنهم جوزوا اظهار الكفر تقية اي عند الخوف من القتل
على الاقرار او على الايمان بل اوجبوا ذلك لان عدم اظهار الكفر يوجب القاء النفس الى التهلكة
وانه حرام لقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ورد ذلك بان اولى الاوقات للتقية هو ابتداء
الدعوة للضعف بسبب قلة الموافقين وعدمه وكثرة المخالفين والامر ما ذكروه منقوض بالتهلكة ابراهيم
وموسى عليهما السلام في زمن نمرود وفرعون مع شدة خوف الهلاك قلت هذا كلام لا يخفى ما
فيه اوله واخره من الشناعة اذ اوله صريح في انه يجوز اقدام على الانبياء ما بعد البعثة ما لشيء بمعصية
واخره في عدم جواز صدوره عنهم بعد البعثة وهم افضل من الملائكة العلوية اي السماوية
عند اكثر الاشاعرة واستدلوا عليه بوجوه الاول قوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا
لادم فسجدوا وامر بالسجود وامر الادنى بالسجود للافضل هو اصوب الى الفهم واما كسة

فهو على خلاف الحكمة لان السجود اعظم انواع الخدمة واخدام الافضل للمفضول خلاف الحكمة والعقول
واذا كان ادم عم افضل منهم كان غيره من الانبياء عم كذلك اذ لا قائل بالفصل والثاني
ان ادم عم انباهم بالاسماء وبما علم من الخصائص والمعلم افضل من المتعلم وسوق الاية ينادي
على ان المقصود اظهار ما خفي عليهم من افضلية ادم عم ودفع ما توهموا فيه من النقصان وكذا قال الله
تع الم اقل لكم اني اعلم غيب السموات والارض وبهذا استدل على من قال ان لهم الله علوما اصحاب
العلم بالاسماء كما شاهد في امر اللوح وحضور الارضية المنطوية والانظار المواد والثالث
قوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران على العالمين والانبياء بدليل الاجماع
فيكون ادم ونوح وجميع الانبياء عم مصطفين على العالمين الذي منهم الملائكة اذ لا تخصيص للملائكة
من العالمين ولا وجه لتخصيصه بالكثير من المخلوقات والرابع ما اشار اليه رحمه الله بقوله ولان
عبادة الملائكة فطرية لا اخراج عنها وتحصيل البشر شواغل عن الطاعات العلمية والعملية كالشهوة
والغضب وسائر الحاجات الشاغلة والموانع اي رجوعا والرجعة فالمواظبة على الطاعات
وتحصيل الكمالات بالقهر والغلبة على اقتدار القوة يكون اشق وافضل وابلغ في استحقاق الثواب
ولا معنى للافضلية سوى زيادة استحقاق الثواب والكرامة وعلى هذا اي على ما قلنا ان المراد
بالافضل اكثر ثوابا وهم الذين قال الله تعم فيهم كانوا الفا وثلثمائة واربعمائة او خمسمائة
بايعوا رسول الله صلعم على ان يقاتلوا قريشا ولا يفروا منهم وكان هذا الاجلاس تحت
شجرة او سمرة او سدرة في الحديبية وبالصفات المذكورة على الاستدراج في العاقبة
الاستدراج جذع وادناه حتى تركه يدرج على الارض واستدرجه الله العبد كلما جدد
خطيئة جدد له نعمة وانساه الاستغفار وادناه باخذه قليلا ولا يباغته ولكن المستدرج
المستدعي هلكته من الدرج وهو الهلاك كما قال الله تعم فلما نسوا ما ذكروا به من الكفر اي
تسواهم البأساء والضراء ولم يتضرعوا ولم يتوبوا ولم يتوبوا عنه فوهم لقساوة قلوبهم واعجابهم
باعمالهم التي زينها الشيطان لهم فتحنا عليهم ابواب كل شيء من انواع النعم استدراجا
مزاوجة عليهم الضراء والسراء وامتحانا لهم بالشدة والرخاء وازاحة للعلل ومكر
انهم لما روا انهم جاز مكرهم بالبوم ورب الكعبة حتى اذا فرحوا اعجبوا بما اوتوا من النعم ولم
يزيدوا على البطر والاشتغال بالنعم عن المنعم والقيام بحقه اخذناهم بغتة فاذا هم مبلسون

اي متحيرون والسبوت والابلاس الحزن والوجوم من شدة الباس فقطع دابر القوم
الذين ظلموا اي اخرهم بحيث لم يبق منهم واحد والدابر هو التابع للشيء من خلفه كالولد للوالد
وقال الاصمعي الدابر الاصل يقال قطع الله دابره اي ذهب الله اصله والحمد لله رب العالمين
على اهلاكهم فان هلاك الكفار والعصاة من حيث انه تخليص لاهل الارض من شؤم عقائدهم
واعمالهم نعمة جليلة يحق ان يحمد عليها والدليل على حقيتها من قصة ادم عم وصعف
برحياد قصتها انها جملة بلا ذكروا حيدا ارزوعنده ما بلا سبب وسقط الرطب عليها
من النخلة اليابسة وجعل هذه الامور معجزات ذكريا عم وعلى صف احضار عرش بلقيس في طرفة
مسافة بعيدة مع عسر شرين ولم يكن تكرارها ما العرش من الاعدم عليه يعنى بمعجزة
سليمان عم اولم يظهر على يد مقارنا لدعوى النبوة واعلم ان مسئلة الامامة ليست من الاصول
التي يجب على كل مكلف معرفتها عند اهل السنة والجماعة بل هي عندهم من الفروع المتعلقة
بافعال المكلفين اذ نصب الامام عندهم واجب على الامة وسمعا والامامة هي خلافة الرسول
في امامة الدين وحفظ صورة الملة بحيث يجب اتباعه على كافة الامة الصديق رضي الله عنه دراية لما
رجع رسول الله صلعم ليلة اسرى به اخبر به قريشا القصة فتعجبوا اسئلة وارتد ناس ممن امن
به وسعى رجال الى ابي بكر وقالوا هل لك في صاحبك يزعم انه اسرى به الليلة الى البيت
المقدس لليلة وجاء وقبل ان يصبح قال اني لاصدقه بما هو ابعد من ذلك فسمي ابا بكر الصديق
لذلك والحق عند الجمهور نفيها اي نفي النصوص وذلك لانه لو كان على امامة على نص
من الكتاب او السنة لاظهره فانهم كانوا انقادوا لسائر نصوص الكتاب والسنة على
ما كان عادتهم من انقيادهم لاوامر الله واوامر رسوله صلعم وما يعتقدهم امتثالها فلم يمكن اجماعهم
على امامة ابي بكر رضي الله عنه بل ما رغبوا لما عند عادتهم بذلك شرائع الدين لا يقال انهم لم يتنازعوا
واعرضوا عنها تقية لانا نقول ان عليا رضي الله عنه كان في غاية الشجاعة والصلابة في الامور الدينية
وفاطمة رضي الله عنها مع علو منصبها زوجته والحسن والحسين رضي الله عنهما مع كونهما سبطي رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولداه والعباس مع علو مرتبته معه لما روي انه قال لعلي امدد يدك
ابايعك حتى يقول الناس عم رسول الله صلعم بايع ابن عمه فلا يختلف فيك اثنان والزبير مع شجاعته
كان معه حتى قيل انه سل السيف وقيل لا ارض بخلافة ابي بكر وقال ابو سفيان رضيتم يا بني
عبد مناف ان يلي عليكم تيم والله لاملان الوادي خيلا ورجلا وكره الانصار خلافة ابي بكر

وقال ابو سفيان رضيتم يا بني عبد مناف ان يلي عليكم والله لاملأنها ان اردتم خيلا ورجالا
الانصار خلافة ابي بكر رضي الله عنه فقالوا اللهم منا امير ومنكم امير فقال ابو بكر منا
الامراء ومنكم الوزراء واحتج عليهم بقوله عليه السلام الائمة من قريش فعلم انه لو كان على امامة
علي رضي الله عنه نص لاظهره ونازعوا مع ابي كيف وابو بكر رضي الله عنه كان شيخا ضعيفا
لا مال له ولا شوكة ولا رجال فاني يتصور اجماع تقية   ثم عمر الفاروق فرق بين الحق و
الباطل رواه الصابوني عن ابن عباس رضي الله عنه ان منافقا خاصم يهوديا فدعاه
اليهودي الى النبي صلعم ودعاه المنافق الى كعب بن الاشرف ثم انهما احتكما الى رسول الله
صلعم فحكم لليهودي فلم يرض المنافق وقال نتحاكم الى عمر رضي الله عنه فقال اليهودي لعمر
رضي الله عنه قضى لي رسول الله صلعم فلم يرض بقضائه وخاصم اليك فقال عمر للمنافق
اكذلك فقال نعم فقال مكانكما حتى اخرج اليكما فدخل واخذ سيفه ثم ضرب به عنق المنافق
حتى برد وقال هكذا اقضي لمن لم يرض بقضاء الله ورسوله فنزل قوله تعالى الم تر الى الذين
يزعمون انهم آمنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت
فقال ان عمر فرق بين الحق والباطل فسمي الفاروق   فان قيل افضل موضوع للزيادة
في معنى المصدر بوجه ما فالمراد ان يكون في جميع الوجوه او في جميع صفات الفضائل حتى يجمع
وذلك لان الحديث المعتبر في الفعل والمستفاد في قوة النكرة فيكون مفاده العموم المنتشر
فاذا كان الزيادة في فرد منه كالزيادة في مدلول الفعل ولذلك ان لو قيل زيد اعلم
من عمرو في الشجاعة وعمرو اعلم منه في الطب قوله وقع الخلاف فيه هو الرجحان بعد العهد
اشارة الى دفع ما اورد عليه من ان السلف اختلفوا في افضلية بعض الصحابة رضي الله عنهم
على بعض فذهب جمهور اهل الاسلام الى ان ابا بكر رضي الله عنه افضلهم وبنوا على اثبات ذلك ان غيره
من الصحابة ليس بافضل منه ومنعوا ان يطلق الافضل على غيره من الصحابة وذهب الشيعة الى ان عليا
رضي الله عنه افضلهم وبنوا على ذلك ان غيره من الصحابة ليس بافضل منه ومنعوا ان يطلق الافضل
على احد غيره من الصحابة بالاطلاق فلو كان صيغة افضل موضوعة للزيادة في معنى المصدر بوجه ما لما
من حيث صح ان يكون كل منهما افضل من الآخر فلم يتمش هذا الحكم والبناء والمنع وهذا
الدفع مما ذكره في حاشية على شرح التجريد هو انهم انما اختلفوا في الافضلية بحسب الثواب لا الافضلية
بالمعنى الذي توهمه المورد اذ لا ينكر احد من اهل السنة رجحان علي رضي الله عنه بكثرة الفضائل
بل في اكثر الفضائل   هذا مذهب الشيخ الاشعري واتباعه واما مذهب غيرهم فمذهب الكرامية

الى

تخاصم حتی

الى انه كلمتا الشهادة وقال طائفة انه التصديق مع الكلمتين وقال قوم انه اعمال الجوارح
فمنهم من قال انه الطاعات المفترضة دون النوافل وذهب بعض السلف والمحدثين وكلهم الى انه
مجموع هذه الثلاثة اعني التصديق بالجنان والاقرار باللسان والعمل بالاركان ولا نعنوا المعرفة
القلبية بمجردها ايمان وقيل اشارة الى رد ما ذهب اليه الامامية وجهم بن صفوان وابو الحسن
الصالحي من ان الايمان هو المعرفة والاعتقاد بما جاء به النبي عليه السلام سواء كان معه التسليم
والانقياد او لا يكن   والدليل على خروج اللفظ بكلمتي الشهادة من الايمان ولعله انما
لم تعل والدليل على خروج اللفظ بكلمتي الشهادة والعمل عن الايمان مع ان الادلة المذكورة
تدل على خروج العمل ايضا اشارة الى ان المقصود منها هو الرد على القائلين بكون الايمان كلمتي الشهادة
والقائلين بكونهما جزءا منه كما ان المقصود الثاني هو الرد على القائلين بكون الايمان هو الاعمال
والقائلين بكون الاعمال جزءا منه وقس عليه الآيات المعاني زيدة فان المعتبر فيه بحسب الشرع والعرف
هو القدر المشترك بين مجموع ما فيه وفي نسبته من الاجزاء التي لها مدخل في حقيقته وعن بيان معنى مجموع
الاجزاء التي لها مدخل في حقيقته ومنه يظهر ما قد سبق في بحث الملاصق بكونه شخصا واحدا محفوظا
وحدته الشخصية من اول عمره الى آخره بحسب العرف والشرع ومما ذكرنا بعد التبديلا الواردة
عليه بانه قبله هو بحث لفظي فان من يرى كون لفظ الايمان موضوعا للقدر المشترك ومن الاعمال
يكون اطلاقه على الاعمال عنده حقيقة ومن لا يرى موضوعا الا للتصديق الذي هو سببها يكون اطلاقه عليها
مجازا عنده   الرابع ان يكون الاعمال خارجة عنه بالكلية اي لا يكون الاعمال اجزاء حقيقة ولا عرفية
ومسببة عنها   واعلم ان الاسلام هو الانقياد ولفظ فان لفظ الاسلام ينبئ عن التسليم والانقياد
مما يدل عليه قوله تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا فان المراد به الاسلام
الانقياد الظاهر والاسلام الكامل لا يكون الا مع الايمان والانقياد للشهادتين على ما ذكر
في قوله عليه السلام حين سئل عنه جبريل عليه السلام عن الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله
وتقيم الصلوة وتؤتي الزكوة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا   لما هو
واحد فسمي العلم وهو الاذعان بالنسبة واقعة او لا وقعت ويعبر عنه بالفارسية بگرویدن على
ما صرح به الشيخ الرئيس في كتابه المسمى بدانش نامه علائی دانش دو گونه است یکی در یافتن ودر رسیدن
و او را بتازی تصور خوانند ودوم گرویدن و او را بتازی تصدیق خوانند   والاكثر
ان نفس التصديق بالتسليم الباطني والانقياد القلبي صحيح الكون العادي اذ لا تصديق بهذا المعنى

فمنكر المعاند مزدوره كون الانكار بتشريعها لسلم الباطني واعتقاد العلية ونفس التصديق
بهذا المعنى مما اشار اليه الامام حجة الاسلام في بعض تصانيفه وبقرينة ما قبل التصديق ان
غير ما جاء به الصدق والى ابوه هذا العبد مبنية على التصديق المنقطع المقابل للتصور فانه
مدح على الاخبار كما اذا ادعى النبوة واظهر المعجزة فوقع في القلب صدقه ضرورة من غير ان ينسب اليه
اخبار واعلام بانه صدق فلا يكون ايمانا شرعيا وهم الذين اعتقدوا اعلم دين الاسلام انا
وايمان يكره واحد منهم لان المسائل التي اختلفوا فيها انما يكون بعد بعلم ووجود الفعل العبد
وغير مميز ولا في جهة وكونه مرئيا او لا ثم يحدث الشرع على اعتقاد حكم باسلامه فيها ولا الصحابة
رضي الله عنهم ولا التابعين مع علم ان محمدا دين الاسلام لا يتوقع على معرفة الحق في تلك المسائل
وان الخطاء فيها ليس قادحا في حقيقة الاسلام فعلا كان او قولا ما يعلم منه نفي الصانع
ان كان بالاجماع مستندا الى النظر لا يثبت الاجماع الا القائلون بحجية الاسلام اتفقوا
مع اسلامكم الا اجماع الا عن مستنده من دليل قطعي او امارة لانه عدم المستند يستلزم
الخطاء فلو اجمع لا عن مستند لزم اجماع الامة على الخطاء وهو باطل لقوله عليه السلام لا تجتمع
امتي على الضلالة وقوله يد الله على الجماعة وغير ذلك فان كل واحد منها وان كان
احادا لكن القدر المشترك المعنوي منها متواتر وشرط بعضهم في حقوق الناس
رد المظالم قالوا الشرط في صحة التوبة عن المظلمة الخروج عن المظلمة وقد يقال الاقلاع
في الحال لا يكون بدونه فلا حاجة لمن اضافه في مفهوم التوبة المقيدة اي شرط رد المظالم
في حقوق الناس لانه الاقلاع عن المعصية في المظالم لا يكون بدون رد المظالم وقيل
هو واجب نفسه برأسه ولا مدخل له في اصل التوبة قال الامام اذا اتى بالمظلمة كالقتل
والضرب مثلا فقد وجب عليه امران التوبة والخروج عن المظلمة وهو تسليم النفس مع الامكان
ليقتص منه ومن اتى باحد الواجبين لم تكن صحة ما اتى به موقوفة على الاتيان بالواجب الاخر
كما لو وجب عليه صلاتان فاتى باحدهما دون الاخرى وعندنا ههنا ليس الشرط في حصول التوبة
اما الاول فلما قال الآمدي التوبة مامور بها فتكون عبادة وليس من شرط صحة العبادة
المأتي بها في وقت عدم المعصية وقضاء على غاية اذا ارتكب ذلك الذنب مرة ثانية وجب
عليه توبة اخرى عنه واما الثاني فلانه ندم ان دام التصديق عنه ماتت فيه كان في حكم العدم
في حكم الايمان لان الشارع اقام الامر الثابت حكما مقام ما هو حاصل بالفعل كما في الايمان
فان النائم مؤمن بالاتفاق وما اتى في التكليف في الاستتابة حرج وهو منفي في الدين

يدر توبه

قال

85

قال الآمدي لما صحت التوبة ثم ذكر الذنب لم يجب عليه تجديد التوبة لانا نعلم بالضرورة
ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يسلمون بعد الكفر وكانوا يتذكرون ما كانوا عليه في الجاهلية من الكفر
ولا يجددون الاسلام ولا يؤمرون به كذا لكنه الحال في كل ذنب وقع التوبة
عنه لقوله تعالى توبوا الى الله جميعا والامر للوجوب على ما تقرر في موضعه والصحيح
هو الشافعي وذلك لان التوبة كسائر الواجبات فان المامور بجملة من الواجبات
قد يأتي ببعضها دون بعض ويكون الماتي به صحيحا في نفسه بلا توقف على غيره مع ان
العلة المقتضية للاتيان بالواجب هي كون الواجب

حسبنا واجبا

وقع ابتداء هذه النسخة الشريفة المنيفة ببلدة شه هار واختتم في سلطنة الملك القهار
حين رجع وعزم الى الوطن المالوف من مكة المباركة المعظمة والمدينة المشرفة المكرمة
زادهما الله تعظيما وتشريفا قدم في بلده
برهان پور بفضل رب غفور
في تاريخ سنة ١٠[illegible]

حسبه عبد ضعيف تراب الاقدام شاه حسين [illegible] ربيع وتمم بالخير

بسم الله الرحمن الرحيم

ان البراهين المؤدية الى هذا المطلب منحصرة في مسلكين احدهما يتوقف على ابطال الدور
والتسلسل والاول ليس كذلك بل يدل على اثبات الواجب اولا ثم يشتمل منه لابطال الدور
والتسلسل وعلى ذلك فلا جرم رتبنا الرسالة على مقصدين لبيان مسلكين ولما كان المسلك الاول ابسط
رتبناه نقدمه فنقول المقصد الاول في المسلك الاول وفيه طرق قالوا الاول ان
ههنا وجودا ممكنا لان المركبات فاما ان تستند الى الواجب ابتداء او بواسطة شرائط او لا الى شيء اذ
فههنا وجود موجود فان كان واجبا او ممكنا استند اليه بالمطلق والا فان سلسلة الاستناد
الى شيء المراتب وان تسلسل العلل الى غير النهاية اذ كل ممكن فله علة فرض شمول جميع
الممكنات تلك الآحاد ولا شك ان تلك شيء موجود اذ لو كان معدوما لكان جزء من اجزائه معدوما
ضرورة ان ما يوجد جميع اجزائه فهو موجود ونحن لا نعني الا تلك الآحاد الموجودة فقط لا
المجموع المأخوذ فيه الهيئة الاجتماعية الا باعتبار المتعددة فالاجزاء باسرها موجودة
فيكون المجموع بهذا المعنى موجودا ولا شك انه ممكن لاحتياجه الى كل واحد من الممكنات
المأخوذة فيه والمحتاج خصوصا الى الممكن ممكن وكل ممكن فله علة فعلته اما نفس المجموع او جزؤه او امر خارج
عنه والاول باطل ضرورة وجوب تقدم العلة على المعلول وامتناع تقدم الشيء على نفسه والثاني
ايضا باطل لان علة الكل يجب ان تكون علة لكل جزء من الاجزاء لان كل ممكن محتاج الى علة فلو
لم تكن علة المجموع علة لكل جزء لكان بعض الاجزاء معلولا لعلة اخرى فلا يكون ما فرض علة المجموع علة
له بل لبعضه فقط وان كان علة لكل جزء فيكون علة لنفسه ولعلله وهو ظاهر البطلان
الاول فتعين الثالث فيكون علته امرا موجودا خارجا عن جميع الممكنات
واجبا لذاته وهو المطلوب على هذا التقدير انه يرد عليه ما اورده بعضهم ان المجموع بشرط الشيء
ان لا احتياج للمجموع الى ما ثبت الواجب ... ان يكون مصادرة وذلك لان المراد من ان

افراد

افراد المجموع الآحاد بحيث لا يشذ عنها شيء وقد لوحظت من اجابات شاملة لها
ومنها انه ان اريد بالمجموع كل واحد من آحاد السلسلة فعلته ممكن او منتسبة الى غير النهاية
وان اريد المجموع من حيث هو مجموع فلا نم انه موجود لعدم تحقق الجزء الصوري اعني الهيئة
الاجتماعية وذلك لما مر من ان المراد هو المتعدد بلا ملاحظة الهيئة الاجتماعية كما في الاعداد
حيث قيل انها الوحدات من غير ان يلاحظ فيها الهيئة الاجتماعية ومنها ان الكل موجود
بهذا المعنى لوجود جميع اجزائه ولنا ان الآحاد قد تلاحظ واحدا واحدا وقد تلاحظ
باسرها دفعة والاول ان كان بملاحظات متعددة بحسب عدد الآحاد فهو العلم
التفصيلي بها وان كان بملاحظة واحدة بامر اجمالي شامل لواحد واحد
على سبيل البدل فهو معنى الكل الافرادي والثاني هو معنى المجموع ولا حاجة في ذلك الى اعتبار
الهيئة الاجتماعية فافهم ذلك ايراد وهو ذلك انه ان اريد بالعلة العلة التامة
فلم لا يجوز ان يكون نفسه قوله ضرورة وجوب تقدم العلة على المعلول قلنا ذلك في العلة
التامة اذ لو وجب تقدم العلة التامة لزم في المركبات تقدمها على نفسها بل نقول لان مجموع
الاجزاء المادية والصورية من العلة التامة فيكون متقدما عليها وهي على هذا التقدير
متقدمة على المعلول المركب الذي هو عين مجموع الاجزاء والمراد جميع الموجودات
المركبة من الواجب والممكن ممكن لاحتياجه الى الاجزاء وعلته ليس نفسه ولا جزؤه وليست
جزؤا منه ضرورة احتياجه الى نفسه الاجزاء ولا خارجا عنه اذ لا خارج فتعين
ان يكون نفسه وان العلة التامة مجموع امور كل واحد منها متقدم ولا يلزم منه تقدم
المجموع فان جميع اجزاء الشيء غير متقدم عليه بل هو عينه مع ان كلا منها متقدم عليه
وان اريد بالعلة العلة الفاعلية فلم لا يجوز ان يكون جزؤه قوله لان علة الكل علة لكل
جزء فيكون علة لنفسه ولعلله قلنا انما يلزم لو كان علة تامة للكل اذ ح لا يتوقف الكل على امر
خارج عنه والمفروض كونه علة فاعلية وهو لا يمنع الاحتياج الى الغير والجواب ان

المراد الفاعل المطلق اى الفاعل المستقل بالتاثير فمنع انه لا يستند الممكن الا اليه
او الى ما صدر عنه والفاعل المستقل بهذا المعنى للمجموع الذى يحتاج اجزاؤه يمكن كما يجب ان
يكون فاعلا مستقلا لكل واحد والا لم يكن فاعلا مستقلا للمجموع ضرورة استناد بعض
الاجزاء الى البعض غيره وغير معلولاته انه لا يمكن منع وجوب كون الفاعل المستقل للمجموع
فاعلا لكل جزء وستنده بالمركب من الواجب والممكن فان الفاعل المستقل فيه هو الواجب و
هو جزؤه لانا نقول السائل لكم بهذا المنع بعد تمام الدليل علته المركب من الممكنات الصرفة
بل لا بد من منع مقدمة من مقدمات دليله وتلك المقدمات ما يسر ما ظاهره غير قابلة
للمنع وللسائل لكم ان تقولوا انه منقوض بالمركب من الواجب والممكن فان الدليل المذكور لا يجرى فيه
مثل ما بعده ابين بطلانه مع دفعه انه يجوز ان يكون ما فوق معلول الاخير علة للمجموع وهو معلول
لما بعده بمرتبة واحدة وهكذا لانه لو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة باسرها
مستقلة بالتاثير فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا واعترض على هذا الجواب بانه لزم
ان يكون فاعل المجموع بالاستقلال فاعلا لكل جزء له لكن يلزم تركب شئ من اجزاء مترتبة
زمانا كالسرير مثلا اما لزوم المعلول على علته او تخلف المعلول عن علته المستقلة اولا
نحو من ان فاعل المجموع بالاستقلال كان موجودا عند وجود الجزء الاول اولا
وعلى الاول يلزم تخلف الجزء الثانى عن علته وعلى الثانى يلزم بعده الجزء الاول عن
علته التامة لو فرضنا علته شيئا وكل منها معلول لعلة اخرى مستقلة يكون مجموع العلل الثلثة
علة مستقلة لمجموع المعلولات مع انه ليس علة لشئ من تلك المعلولات الثلثة ضرورة استناد
كل منها الى واحد فقط من تلك العلل واجيب على الاول بان يكلف من الفاعل المستقل
بهذا المعنى غير مسلم اذا لم يعتبر فيه استجماع جميع ما لا بد منه فى التاثير والممتنع هو التخلف
عن الفاعل المستجمع على ان المراد بكون فاعل الكل بالاستقلال فاعلا لكل جزء له ان
لا شئ فاعله خارج عن فاعل الكل لا انه بعينه يكون فاعلا لكل جزء وبهذا اندفع الايراد

الخ

الثانى ايضا وهذا القدر يكفينا غرضنا وهو ابطال كون الجزء علة مستقلة لمجموع الممكنات
لانه لو كان علة ذلك الجزء خارجة عنه فهو ايضا علة فيلزم تقدم الشئ على نفسه او ... فيه
وتفصيل الكلام ان ما ينتهى اليه اما ان يكون علة مستقلة او لا فمنها ان يكون علة لما لانه اثر
كثرا الكون ذلك الجزء اثره ليس اثر النفس فيلزم ترجيح المرجوح ومعنى المستمر ههنا
ما يتم علته بجزء ابدا بان يتوقف كل جزء فرض علة للمجموع فان علته اما بالعلة لانه
اكثر تاثيرا منه فيلزم ترجيح المرجوح وقد اعترض عليه بانه لم لا يجوز ان يكون علة المجموع المنع
المذكور نفسه منعا له كالنوع وجوده من غير حاجة الا امر خارج عنه فانه اى علته للاول
والثانى للثانى وهلم جرا بان يوجد غير الاول وادلهم يحتاج الى علة خارجة عن علل الافراد ولا
امتناع فى تعليل الشئ لنفسه على طريق توزيع الاحاد على الاحاد وانما الممتنع تعليل الشئ
بنفسه مطلقا سواء كان بسيطا او مركبا واجيب بان المجموع بعد الاعتبار على الاحاد
بالاثر ولا شك ان هذا الاحاد ممكنات موجودة لما ان كلا منها ممكن موجود وكل
الممكن الموجود او احد يحتاج الى علة موجدة لما فيه ايجاده فكذلك الممكنات المتعددة
الموجودة يحتاج الى علة موجدة كافية اى واحدة وتلك العلة لا يمكن ان يكون عينها لان العلة
الموجدة للشئ سواء كان واحدا او متعددا يجب تقدم علة الوجود وهى المستحيل
تقدم المجموع على نفسه والاشتباه انما وقع فى تعليل كل واحد من السلسلة بما وراءه
تعليل المجموع بما وراءه هو المتنازع فيه الذى يمكن بعده ابطاله بالدليل والثانى ممنوع على بطلانه
فانه بط بداهة على اى وجه فرض سواء فرض تعليل المجموع بالمجموع او تعليل الاحاد بالاحاد
بطريق الدور او غيره هذا خلاصة ما ذكروه فى كتبهم مع تتمات وتفصيلات قطعا للخطر
على الناظر وفهما ولكن بعد النظر فى تلك المقدمات للفضل ههنا ما يليق بالنقض الالزام
فنقول اما ما قيل فى الشق الاول من الايراد الاول ان ارادوا بعلة العلة التامة فلم لا يجوز
ان يكون نفسها مع تقررهم ذلك المنع فى سائر كتبهم والعدول الى دليل افرد جزوهم بان العلة

التامة لجواز ان يكون علة المعلول لكونها غير واجبة التقدم بحل يحى سواء دون غيره وكذا لو جاز كون العلة
التامة نفس الممكن يكفي في وجوده فلم يحتج الى غيره ولو وجد ذلك فلا يمتنع في الاول الافتقار الممكن
الى غيره فلا يلزم ترتب الصلاة فضلا عن الاستيلاء العرالمثبت به وفي ذلك اثبات الصانع
بالامكان لانه لا يحتاج الى اعتبار الجواز ان يكون سببه التام نفسه فان قيل لا يجوز ان
الحادث علة تامة لنفسه والا لكان متقدما على نفسه واما الممكن ذاته في وجوده فيكون مدعيا صحيح لكن
اثبات الصانع بالممكن الحادث قلت هذا الايراد على ما علمت ان فيه ان اثبات الصانع بالامكان
اذ ح لا يمكن الاثبات بل يحتاج الى اخذ الحدوث وهم مطبقون على جواز الاثبات بالامكان
وتجويز كون العلة التامة نفس الشيء يستلزم عدم جوازه وهو ثابت بما يتبين عليه كلام المحققين
محقق يحصل ذكره مورد انما هو على انا لا نسلم انه لما الممكن الحادث انه لجواز استناده الى
ممكن معدوم يكون علة السابق فيبطل السلسل على تقدير استناده الى الواجب التقدم من غير فرق
فانهم ذكروا حدا واحدا للممكن وهو ما لا يجب له الوجود والعدم بالنظر الى ذاته فلو كان
علة تامة لنفسه كان في وجوده واجبا بالنظر الى ذاته او بالنظر الى ذات العلة التامة يجب وجود
المعلول لانا نقول انما يلزم كونه واجبا لو لم ننظر الى كونه الذي هو غيره لانا نقول الواجب
الذي هو من القسم هو ما يجب له الوجود بالنظر الى ذاته وهو صادق على ما يكون علة تامة لنفسه فيلزم
كونه واجبا مع انه محتاج الى غيره هذا خلف لانا نجيب بان الموجود اما ان يحتاج في
وجوده الى غيره وهو الممكن او لا وهو الواجب فلا يلزم ذلك لانا نقول يكفينا وجوه القول
على بعض المتكلمين الذي اعترفوا بصحته وهو قولهم الشيء اما ان يجب له الوجود بالنظر الى ذاته
وهو الواجب او عدمه كذلك وهو الممتنع او لا هذا ولا ذاك وهو الممكن اذ فرضنا انه لا بد لهم
من المصير عن هذا المنع مع انهم لم يتقولوا انه لك الا مجرد فلما الى المقدمة الممنوعة استدلوا
على هذا المطلب بدليل اوضح وهو ان العلة التامة اما علة العلة الفاعلية هو العلة البسيط
وذلك حيث لا يتصور مانع على المعلول كما في العلة الاولى بالنسبة الى المعلول الاول فلا يكون الا مع

المانع

المانع وجزء العلة التامة كما مر وانما تشتمل على العلة الفاعلية هو العلة التامة المركبة
ولا يمكن عدم اشتمالها على الفاعل ضرورة ان احتياج الممكن انما بعلة الوجود ضروري وكذا
حكموا بان العلة الفاعلية ضرورية كل معلول بخلاف ما سواها من العلل واذا تمهد هذا فنقول لو
جاز كون العلة التامة نفس المعلول فاما ان يكون علة فاعلية وهو ممتنع لوجوب تقدمها واستحالة تقدم
الشيء على نفسه واما ان يكون مشتملة عليها فيكون جزؤها علة فاعلية مستقلة له وهو ممتنع لما تقرر ولو لم
ذلك لانه تقدم البرهان على انه لا يدار بعد الاصلاح على ان الفاعل المستقل بمجموع ما يكون له
مع لا معنى في العدول من العلة التامة الى الفاعل المستقل فتدبر لما ذكرنا ان العلة التامة
لا يجوز ان يكون نفس المعلول في الممكنات المعرفة مع قطع النظر عن ذلك فلان تبقى لنا التفحص المطالب
عن حال العلة التامة في التقدم فاما والم يوجد البرهان عليه فدعوى صدق ذاته في
وهذا المطلب اشكل من سائر المطالب وهو بعيد المرمى متشابه الانحاء مع الارجاء ما لم
القاصرة الدماغية باقدام افهامهم بل اتوا في تمامه بسبعة على خطايا او ما لهم
جرم لم ياتوا بالشيع عليه والردود عليه وانا افحص عن ذلك بما سنح لي مع ما تشاكل
اليك فاقول لا بد من النظر فيما اعتمدوا عليه في عدم العلة التامة اما الاول وهو انه لو
قدمت لزم تقدم المركب على نفسه من تقسيم ضرورة تقدم جميع الاجزاء على العلة التامة
لكونه جزءا منها فتقدم العلة التامة على المركب على هذا الوجه فقد احتج بان
جميع الاجزاء ليس عين المركب لان كل من الاجزاء متقدم بالذات والمتقدم بالذات
بازاءها لا يكون عين المتاخر ولانه لو فرضنا مجموع كل واحد من افراده واجبا لذاته كان المجموع
ممكنا وافراده بازاءها غير ممكنة فهي غير المجموع وانت خبير بان دليله على افراد لا يلزم تقدم
كل فرد وتقدم الكل المجموعي فان حكم الافرادي قد يخالف حكم الجملة فلا يلزم ان يكون المجموع
افراده الشيء غير الشيء فليس متقدما وكذا القول في المركب العرضي فان الاجزاء بالاسر ليس الا جا
بل كل منه واجب فلا يلزم ان يكون الاجزاء بالاسر مغاير للمجموع ونقول القول المفصل ونحكم

بالاسر

الاجزاء بالاسر متقدم على المجموع ان اريد به مفهوم القضية الكلية اعني الحكم على كل فرد فتقدمه
مسلم ولكن اللازم منه مغايرة المجموع لكل فرد فرد وليس النزاع فيه وان اريد به حكما واحدا
على موضوع واحد هو متعدد في نفسه اعني المجموع فلا نم انه متقدم بل هو عين المعلول وهذا النزاع
الا ان الحق في الجواب ان جميع الاجزاء الصورية والمادية لها اعتباران اعتبار انها
متعددة وهي بهذا الاعتبار جزء من العلة التامة متقدمة على المعلول غير متحدة واعتبار انها مع النحو
المعين من الارتباط الذي لها علته في الخارج وهي بهذا الاعتبار عين المعلول فعلى الاول لا يجوز ان
يكون معتبرا هذا الارتباط في المعلول وعلى الاول لا يكون [illegible] وفرض مجموع الاجزاء مجموعا على النحو
وعلى الثاني يكون عينه باي اعتبار اخذ مع انا اولا فعلى الارتباط المذكور شرط العلة جميع الاجزاء
جزء العلة ليس من اجزائه فلا يلزم الخلو لا كون عين المعلول مطلقا وليس هذا الا تمشيا في المركب الذي
له صورة واما ما ليس كذلك كما في بحثنا هذا اعني ليس المجموع الا تلك الاحاد من غير صورة
فلا يكون فيها ارتباط معتبر [illegible] وموقوفا
عليه لان جميع الاجزاء انما يكون جزء من العلة التامة وموقوفا عليها حسب ما يكرر في صورة
وانما [illegible] المعلول لان جميع الاجزاء ليس علة لنفسها والعلم به ضروري فاذا اعتبر ذلك
المجموع من غير ارتباط فليس هناك الا تلك الجميع الذي هو المعلول فلا يكون جزء من العلة التامة
واما اذا اعتبر فيها ارتباط خاص يكون جميع الاجزاء الملاحظ لا على وجه الارتباط غير المجموع
كما هنا وجزء من العلة التامة واما ثانيا فنقول هذا لا يكون كل جزء من الاجزاء جزء من العلة
التامة ومتقدما عليها لا يستلزم كون مجموع الاجزاء جزءا منها ولا سابقا على المعلول كما لا
يلزم من تقدم كل جزء على المعلول بلا واسطة كون مجموع الاجزاء عنه كذلك بحسبه فكما جوزتم كون المجموع
متاخرا عن كل جزء بلا واسطة فلم لا يكون منها جزءا عنه بواسطة العلة فقد [illegible] فان قيل لو لم
يكن جميع الاجزاء جزءا من العلة التامة لكان اما عينها او خارجا عنها وكلاهما باطلان
قلت هو من ذا الجزء العلية في عدم توقف المجموع عليه وليس كل داخل في الشيء موقوفا عليه الشيء

علة كيف ولو لزم ذلك لم يتصور الامور الغير المتناهية المتعددة مطلقا من غير ترتيب ضرورة
ان المجموع من حيث هو مجموع يتوقف على المجموع اذا سقط منه واحد وهذا المجموع الثاني على المجموع
اذا سقط منه اثنان وهكذا فيلزم الترتيب المستلزم للغير المتناهية ثبوتا ومنوا [illegible] يجري
فيها التطبيق بل يلزم تحقق الامور الغير المتناهية المترتبة في مرتبة [illegible] وهو ان جميع الموجودات
من الواجب والممكن جزء العلة التامة ليست جزء الاحاد الى باقي الاجزاء ولا خارجا عنه اولا
فارغ فعلى ان يكون فيه [illegible] قيل هذا اقوى الشبهة ولا رفع [illegible] الارتباط او لا يعتبر منها
ارتباط بل يلاحظ تلك الاجزاء باسرها من غير اعتبار توحد بها وفيه التفصي عنها ان المجموع
بهذا المعنى ليس معلولا واحدا ليستدعي علة واحدة بل معلولات متعددة وتلك العلل
مجموع السلاسل التي هي اجزاء تلك السلسلة ما دون المعلول الاخير الى الواجب فاما المجموع
يحتاج الى المعلول الاخير فلا يكون تلك السلاسل باسرها علة له لاحتياج المعلول الى الجامع
هنا فان المجموع بهذا المعنى هو تلك الاحاد المتعددة وقد لوحظت وفيه فلا فرق بين ان يطلب
علة كل منها مفصلا وبين ان يطلب علتها باسرها مجملا الا بالاجمال والتفصيل في الملاحظة
ولا فرق في ذات الملاحظ وتفصيله اذا طلب علة معلولات متعددة فالجواب بان
يجمع علة كل احد واحد فلا فرق بين ان يطلب علة مثلا ثم علة ثم علة وهكذا
وبين ان يطلب علة [illegible] في الملاحظة فانه قد لوحظ كل منها في الاول بصورة
خاصة وفي الثاني لوحظت بصورة اجمالا واحدة وكذلك لا فرق في الجواب بين ان يبين علة
كل واحد منها مفصلا من علة [illegible] وعلة [illegible] مثلا وبين ان يحال في القول [illegible] علتها
الا ان [illegible] في الاولى [illegible] في الثانية اجمالا ومعلوم ان الملاحظة في الصورتين
واحدة حكما لا دخل في الصورة الاولى للمعلول الاخير في عدم العلل له كذلك لا دخل في الصورة
الثانية [illegible] من لفظ المجموع وانما له ذكر الذي يدخل فيه الصورة وظني
لان المجموع بهذا المعنى كثرة والكثرة متالفة من الوحدات لا محالة فالمعلول الاخير داخل فيه ومن اجزائه

فتكون اجزاء علة الغاية فلا تكون موجودة الى غير النهاية علة تامة للمجموع فما في هذا المقام
فانه حقق الفاعل التام وبهذا التفصيل فيما سياتي في مواضع تقع فتذكره اذا
وجد الكل الشبهة التي صح اعلها كل المصحح الاول حكم الفعل الصريح وارتفع الجدال
فاما وجد الحكم الفعل بعد ان يوقن انها لا تكون علة المعلول والممكنات الصرفة ادنيهم
البرهان من غير احتياج الى اثبات المقام واما الشبهة الثانية فهي ان العلة التامة مركبة من افراد اجزائها
كل واحد منها متقدم ولا يلزم منه تقدم المجموع فهو متقدم الا على ... استحال عدم
على تقدمها واما قولهم في الجواب في التقصي عن ان الفاعل المستقل للمجموع فاعل الاجزاء
المراد بكونه فاعلا للاجزاء ان يكون فاعلها خارجا منه وكذلك كافية عرضا لزم
اما الاشياء التي ما يكون فاعلا لنفسه ... وجه ... فكل جزء يعرض علة وعلة اولى
فاقول يمكن ... ان يكون ما دون المعلول الاخير الى غير النهاية علة للمجموع وهو معلول
لما قبله مرتبة الى غير النهاية وبهذا اولى فكل جزء علة تام ولا لانه اكثر تاثيرا منه
فلما لكنه اكثر اشتمالا على علل الاجزاء ولحفظه ان الفاعل المستقل للمجموع بهذا المعنى
ما انسان الى ... الكلام وهو ما لا يكون المعلول مستندا الا اليه او الى ما يستند اليه او الى
اجزائها اذا تمهد هذا فنقول علة كل جزء وان كان اكثر لكنه اقل اشتمالا على علل الاجزاء
فيكون الاحاد المستندة الى اجزائها اقل فذلك الجزء اذا كانت المعلولات المستندة الى
اقل كل المستندة الى اجزائه اكثر والمعتبر في الاستقلال احد الامور الثلاثة سيما وهما
بالاستقلال او الى ما يستند او الى اجزائه فيكون احد هذه الامور في علة الجزء اكثر مع كونه
ما احرى منها في نفس الجزء اكثر وهذا لا يتقطع ولو ذهب ... الاجزاء فان قيل لا شك ان
ما يستند الى ... العلة التامة مما يستند الى الاجزاء وما لا يعد ... او لو انه
اتصف ... رجح المساوي على ... العلة الاستقلالية ... سواء كان على السوية
فيهما فيكون ... الاولوية ... فيكون مشتركا فلا يلزم ... كل منهما
على

على رجح المرجوح على ... الاولوية ولا رجح المساوي كما على سائر المهوبات المشتركة
والمتواطئة فان قلت ... العلل المستند بجامعه واحد ... العلل الثانية مطلقا
وكذا ... على المستقلة ... فلا ... استحالة بل هو ... بان نقول
العاشر مثلا كل واحد من السلاسل المتناهية ... الى المبدا علة مستقلة بالمعنى المذكور
ضرورة انه لا يستند الا ... وكل السلسلة ... اجزائها وما يستند ... العلل العشر السلسلة
المبتدأة من التاسع الى المبدا علة لها مستقلة ضرورة ان كل جزء منها اما مستند اليها او
الى اجزائها فان العاشر مستند اليها والتاسع والثامن الى المبتدأة من السابع وكذا السلسلة المبتدأة
من الثامن الى المبتدأ علة مستقلة لها لان كل جزء منها اما مستند الى جزئها من المبتدأة
من التاسع وهكذا الا انه لا بد من علة لا يكون ... لانا نقول هذا اول المسئلة ... النزاع
فان قيل المراد بالعلة المستقلة ما لا يكون من شركة الاثر كما صرح به في شرح المواقف في بحث العلة
وح يتم الكلام لان كل جملة اخذت من غير المتناهي فهي علة ... وهو مشاركة في الاثر
التوقف ... فلا يكون شيء منها علة ... للمجموع اذ ... جزء ... يكون المؤثر الحقيقي
... واحد منها مؤثرا ... الجملة دون المؤثر الحقيقي الجزء الاول ... المشترك
في الاثر مطلقا ... وبعد ... انه ضروري ... كل معلول الجانب يكون ... مستندا بهذا المعنى
لكن ... لا يصح ... العلل المشاركة مطلق ... ان لا يكون ... ما ... اثرا
لا يرجح اليه ابدا ... يرجع الى المعنى الاول ... الى المعنى المذكور ... تعالى
او الى اجزائه لنشرع في النقض المذكور ... الكلام علة الكلام عليه بان قيل المراد
من المؤثر المستقل ... كل مرتبة ... ان لا يكون ... الاثر ... كان او بعيدا
... ضروري كل معلول ... لا بد في كل مرتبة من ... الاثر ... شيء يكون هو تام المستقل
فانه اذا اخذ فهو المؤثر ... لا شاركه غيره في هذا الاثر والامر على المستقل ... فاما
... ضرورة ... موصوفا ... فان ترددت في العلة المستقلة ... فنقول

العلة التامة المستعمل بهذا المعنى هنا ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية اذ هو تمام المؤثر في تلك
السلسلة فان في كل جزء منها معلوم وتب لكل جزء منها وان فسر المراد به تمام المؤثر في المجموع ونحوها
فنقول هو البعض الذي فوق المعلول الاخير الى غير النهاية باعتبار ما يشتمل على السلاسل فانه في المجموع بهذا المعنى
امور متعددة لها علل متعددة فتمام المؤثر فيه مجموع تلك العلل وكل واحدة من آحاد السلسلة
السلسلة في تلك السلاسل مثل المعلول الاخير في سلسلة المبتدئة منه فانه وهكذا المجموع تلك السلاسل
يكون علة مساوية للمجموع بهذا المعنى فان نقل الكلام الى علل تلك السلاسل كونها علة فنقول ان مجموع
مجموع السلاسل التي هي جميع السلاسل الموجودة في تلك السلسلة جميع المراتب الغير المتناهية فهناك سلاسل
غير متناهية كل منها سلاسل غير متناهية وهكذا جميع تلك السلاسل الغير المتناهية مرارا غير متناهية
هو العلة التامة لتلك السلسلة الجامعة لجميع ما يتوقف عليه تلك السلاسل ومساوية وبعده او هو الجميع هو
بعينه جميع السلاسل التي تشتمل ما فوق المعلول الاخير بحيث لا يشذ منها شيء ما عدا العلة التامة من جميع
موثرة السلسلة جميعها وبعده هو ما فوق المعلول الاخير كما قال ولو قيل ان سلسلة المؤثرات
باسرها هي الواجب والممكن لا يمكن ان يكون المؤثر التوسط السابق فيها اذ واجب جزء منه مؤثر
وشيء واحد منها فقط ما ان يكون هو ما فوق المعلول الاخير من سلسلة واحدة ولا يكون موثر
اشتراكها في تمام السلاسل في التأثير التوسط الآحاد الاخر فيها فانه يكون موثرا فيها
تاما فيكون المراد منه الاشتراك بالاشتراك بما هو خارج عنها او يكون جميع تلك السلاسل باسرها
وكل من الوجهين اجارة السلسلة الغير المتناهية بطلا دون فاصل لنفسك ما علمو فان ما قول به
منها سؤال به [illegible] فصل لك [illegible] هو [illegible] والنظر [illegible]
وهو بحول الحق وبيده السبيل واعلم ان المحقق الشريف العلامة قدس سره قرر البرهان في حواشي
حكمة العين بوجه مفصل وبذل فيه المجهود ووصفه بانه يكشف عن المقصود ولا يتأتى عليه شيء من
الورود ونحن نورده [illegible] عليه [illegible] فانه [illegible] بمحمد الحق [illegible] عليه
في حال [illegible] وجود الممكنات المتعددة وكل واحد منها محتاج الى علة مستجمعة لجميع ما يتوقف

علته

علته المعلول فاذا اعتبرنا الممكنات باسرها جملة واعتبرنا لكل واحد منها العلة التامة المستجمعة مع
قطع النظر عن ان شيئا من هذه العلل التامة من افراد الممكنات او لا فلا اخذنا العلل التامة المجموعة
التي هي باحاد الممكنات فلا خفاء في ان هذه العلل التامة مستجمعة هي علة لمجموع الممكنات كما اشار الى
مجموع العلل وذلك مما يوقعه النقل الصريح والحكم به بديهي اذا تمهد هذا فنقول اذا اعتبرنا العلل
التامة المستجمعة للامور المعدودة جملة واحدة واخذنا الممكنات جميعا جملة اخرى ونسبنا الجملة التامة
الى الاولى فلا يخلو اما ان يكون عين الجملة او داخلا فيها او خارجا عنها [illegible] اما ان يكون الجملة
اولى تمام الجملة الثانية فيلزم ان يكون الشيء علة لنفسه وهو قطع الاستحالة او يكون بعضها علة من جملة
الاشياء علة لجميعها وهو ايضا محال اذ لا فلان العلة التامة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها
والجملة الثانية هو [illegible] ذلك البعض هو البعض الاخير اقول ان اريد بالعلة
العلة المستجمعة للفاعل مع جميع شرائط التاثير فهو ليس بعلة تامة فلا نسلم احتياج المعلول الى
الاجزاء لانها ليست من شرائط التاثير فلا يصح قوله فيكون من الجملة الثانية وان اريد العلة
مع جميع ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرطا للتاثير او لا كما هو ظاهر العبارة فهو العلة التامة
فيحتاج كونها تمام الجملة الثانية يوقف [illegible] يلزم ان يكون الشيء علة لنفسه وهو قطع الاستحالة فيها
العلة التامة لا تتقدم لها على المعلول كما قرره في هذا الكتاب فيجوز ان يكون هو عينه كما قرره
والمحجة اورد هذا المنع في سائر كتبه ولم يذكر عدولا على العلة التامة الى الفاعل المستقل
فقال ههنا انه يجوز ان يكون عينه لانه يلزم ان يكون الشيء علة تامة لنفسه وهو قطع الاستحالة [illegible]
شيء معه مع السلطة في سائر كتبه هل هذا الاخير على ما [illegible] قال انا نختار ان [illegible] القطع
نعوض [illegible] ولا [illegible] يكون علة تامة لانها تحصل افراد اكثر من ذرة [illegible]
وكل البعض [illegible] البعض [illegible]
قد مر الكلام عليه مبسوطا فلا نعيده ثم ان هذا الجواب [illegible] الاكثر [illegible] الاول
بالعلة التامة لا [illegible] ان سلسلة المعلول الاخير الى الواجب علة تامة [illegible] مع انه [illegible] اصلا

اذ ذاتيه لا لمؤثرية لعدم اما بالنظر الى الواجب مع ان الواجب اكثر ما ثر منه وعلى الاول اعني
ان يكون في الجملة الاحاد امر خارج عن الحوادث فاما ان يكون ذلك الامر من اجزاء العلل الفاعلية او
في الامور المتغيرة منها وعلى الثالث العلل الفاعلية اما نفس الحوادث او بعضها او الاحاد العلل
الفاعلية بعضها زائدة خارج عن الحوادث فعلى الاول يلزم ان يكون نفس الشيء مع غيره علة
مانعة لما [illegible] على نفسه [illegible] هذا الكلام مبني على
من عدم وجوب تقدم العلة التامة وجواز كونها عين المعلول بل اللازم من هذا الشق تقدم الشيء على نفسه
بناء على ذلك والجواب استدلال بعض كتبه على تقدمها بما ذكرناه وعلى الثاني
يلزم ان يكون بعض الحوادث مثلا امر خارج علة تامة لما اد استحالته نظرا لوجهين ان بعض
قوله تقرير الوجه الاول منها ان العلة التامة لا يتوقف المعلول على امر خارج عنها والمعلول
هنا يتوقف على تتمة الاجزاء وهي خارج عن ذلك البعض الذي هو العلة الفاعلية الامر
الخارج [illegible] اللازم من كون العلة علة بعض الاجزاء عدم دخول تتمة الاجزاء في العلل
الفاعلية لا يلزم منه عدم دخولها في العلة التامة فايدة [illegible] الفاعلية
قوله وعلى الاول اعني ان يكون الاحاد زائدة من اجزاء العلل الفاعلية فان يكون عين
علة فاعلية منها وجزءها وعلى التقدير يكون موجودا ضرورة ان الفاعل المؤثر في الموجود
واجزاءه يكون موجودا وذلك الامر الزائد الموجود الخارج عن جميع الممكنات لا يكون ممكنا والا
لم يكن خارجا عنها ولا ممتنعا لانه موجود فتعين ان يكون واجبا لذاته [illegible] الحوادث
الى العلل الفاعلية [illegible] الكلام الاول [illegible] ابطال الجزء منها [illegible] الوجهين
اما الاول فظ لان العلل الفاعلية لا يلزم ان لا يحتاج المعلول الى ما عداها او احتاج المعلول الى
اجزاء [illegible] الثاني [illegible] كون العلة الفاعلية علة [illegible] فالكلام علية
منها كالكلام علية [illegible] الاول [illegible] ان [illegible] مجموع
للمجموع مجموع فواعل الاحاد وكل واحد من الاحاد [illegible] للسلسلة [illegible] مجموع

السلاسل

السلاسل يكون عدد فاعلة لمجموع تلك الاحاد وليس هنا لمجموع مشاركة في التاثير [illegible] الاحاد
فضلا عن ان يكون ما وراء [illegible] الكلام [illegible] بعض الحلول [illegible]
بعد الحسب اللفظ [illegible] بالعلة التامة منها مجموع العلل الفاعلية مع جميع ما يتوقف عليه
التاثير في المعلول لا لجميع ما يتوقف عليه المعلول كما هو ظاهر العبارة [illegible] العلة هنا المعنى
متقدم على المعلول ومراده من العلل الفاعلية المذكورة [illegible] الحوادث
الى العلل الفاعلية [illegible] العلل الفاعلية من اعتبار الشرائط وتسليم الحكم بتقدم العلة التامة
وما يتوقف عليه من المعلول ابطال الجزء سواء ورد في العلة الفاعلية المستقلة [illegible]
الاولى في العلل الفاعلية مع قطع النظر عن الشرائط [illegible] هذا وان كان بعيدا جدا
عن لفظ [illegible] احترازا عن ان يخطر ببال القاصرين فيتوجهون [illegible] انهم ظفروا بما لم يظفر
بغيرهم [illegible] لكشف [illegible] الحال
[illegible] الحاصل من جميع تلك الانظار والابحاث [illegible] سواء وقع العلة التامة او الفاعلية
المستقلة يكونها عين المعلول [illegible] الفاعل المستقل لا يمكن كونه عين المعلول وكونها خارجة
عن المعلول يستلزم [illegible] ابطال [illegible] الجزء سواء ورد في العلة [illegible] الفاعلية المستقلة
لما عرفت من ان العلة التامة للمجموع بهذا المعنى هو حاصل جمع علة كل واحد واحد ولا شك ان
علة كل واحد [illegible] السلسلة [illegible] فيكون مجموع السلاسل علة تامة للمجموع ولا يرد
ما [illegible] احتياج المجموع الى المعلول الاخير [illegible] ان علة المجموع بهذا المعنى هو مجموع علل الاحاد
ولا يمكن المعلول الاخير [illegible] من الاحاد [illegible] علة مجموع علل الاحاد [illegible] السابق
[illegible] بعضهم [illegible] هو ان المؤثر التام [illegible] كل مجموع هو جميع اجزائه
لان المؤثر التام هو ما يتقدم على المعلول بالذات [illegible] وجودا وعدما وجميع
الاجزاء بالنسبة الى المعلول كذلك فيكون علة تامة [illegible] مجموع السلسلة
[illegible] مفتقرة الى علة تامة فيكون متقدمة من حيث المجموع ومن حيث الاجزاء جميعا والتالية

الوتيه لكنه وعلتها اما النفس باو بعض اجزائها او خارج عنها والاول محال لاستلزامه تقدم الشي على نفسه وكذا الثاني لما تقرر من ان العلة التامة لكل مجموع هو جميع اجزائه وكذا الثالث لان كل واحد مستند الى علة التامة الوتيه الموجودة في السلسلة فلو استندت شي منها الى امر خارج عنها لزم توارد علتين مستقلتين في مرتبة على معلول واحد وهو محال ومرتهن فساد الاقسام كلها امتنع وجود السلسلة المفروضة لاستلزامه المحال المذكور وهو وجوب استنادها الى علة مع امتناع الاسناد اليها ولما ورد على البعض بان الجزء الاخر فانه متقدم بالذات ويمتنع تخلف المعلول عنه مع انه ليس موثرا تاما دون الاجاد باسرها على المعلول فلا يكون موثرا فيها ثم او جاز كون المؤثر في المجموع غير علة لا يكون ان يكون علة الاحاد بالاسر الا فيها فاجاب عنه الاول بان المراد امتناع تخلف المعلول عنه بالنظر الى ذاته والجزء الاخر لا يمتنع التخلف عنه بالنظر الى ذاته بل لا يستلزم باسار الاجزاء من حيث انه اجزاء بالمعنى بان كل جزء من الاجزاء متقدم بالذات على المجموع والمستند تاما بالاسر لا يكون مثل المتاخر والمركبات من الواجبات احاديثها بالاسر واجب والمجموع ممكن ثم لو كان جميع الاجزاء علة المعلول فالذين قسموا العلل الى مادية وصورية كيف ساغ لهم ان جعلوا المعلول في اقسام العلل ولخص هذا الجواب بسلسلة الممكنات الغير المتناهية ان علة هي الاحاد بالاسر ومعنى مغايرة المجموع تلك الاحاد بالاسر لا يكون لها علة اذ لو كانت لكانت اما نفس الاحاد بالاسر او جزؤها وهو محال او خارجا عنها وهو ايضا محال لان الخارج لو كانت علة الاحاد بالاسر لم يكن شي من الاحاد معلولا لغيره وقد فرض الاحاد بالاسر مستندة الى عللها الموجودة في السلسلة وانت خبير بعدم صحة ما سلمه من اولا سلسله عليك ان المقدمات بالاسر لا يلزم ان يكون متقدما كما مر وكذا المجموع الواجبات لا يكون واجبا ثم العلل الى المادية والصورية لا ساغ كون المجموع المادة والصورة على النحو المعين على المعلول على ان التقسيم الى المجموع بل الى كل منهما فان المجموع الذي يعتبر المعلول الاجماعية يكون مركبا لا حاد وكل واحد

علة ما ذكره وضعف كون جميع العلل المادية للمعلول تقدمه كل منها علة بانه متقدم مالا ياتي كون الكل عينا لعدم اعتبار الصورة وقول بعض الناس ان العلة معنى الاجاد من غير ملاحظة الاد موها وحكم عليكم واحد ان معلول الاثنان زوج او ماد لا يكاد انه ليس حقيقة الاثنين الا ذلك الواحد فحكمت هم كم الواحد معا علة الجموع فالظاهر ان الوجه الحقيق الطوسي واعترض عليه منع المتقدمة القائلة بان علة المجموع هي الاحاد بالاسر مستندا بانه فانك ان عنيت لم تقدر الكل على الكل الحاصل عنهما باسرها المنزوع منهما وهذا الكلام مبني على غير تحصيل ولا خلق هذا الوجه الا في ذه المقدمة ادون ان ثبتها ملاحظة التعاطف لو كانت الموجودات باسرها ممكنات لاحتاج مجموعها بحيث لا يشذ عنها شي منها الاحاد ها الى موجد مستقل في الايجاد بان لا يستند وجود شي من اجزائها الا اليه او الى ما هو داخل عنه فمنه هو الموجد للكل ابتداء او بوسط هو ما ليس ذو كل المعلوم منه ان يكون ارتفاع الكل بالجملة بانه لا يوجد ولا شي من اجزائه اصلا ممتنعا بالنظر الى وجوده اذ العلة لم يجب وجود المعلول عنها لم يوجد ويلزم منه امتناع عدم من حيث لا يمكن ان يتطرق اليه العدم بوجه من الوجوه فيكون جميع الاجزاء ممتنع العدم بالنظر اليه لان كل جزء يستلزم لعدم المجموع فانه اذا وجه جميع تلك الاحاد ذلك يكون خارجا عن المجموع لا ولا داخلا لان علة يستحيل عدمه بالنظر الى ذاته الا ان يكون واجبا لذاته او الى غير جميع الممكنات هو واجب فلو كان الموجودات باسرها ممكنة كان الواجب موجودا هو خلف مع انه المطلوب هذا ورد على الطريق الاول ومدامة لانا لا نسلم احتياج المجموع الى موجد مستقل بالمعنى المذكور بل يكون محتاجا الى موجد مستقل بالمعنى الاعم وذلك هو ان لا يستند شي من الاحاد الا اليه او الى ما هو صادر عنه او الى ما هو جزؤه ولا يقول لم لا يجوز ان العلة المستقلة التي يجب امتناع عدم المعلول عنه ولو قالوا لكانت تعاون اطلاقها كان المحال الى ومنع كونه واجبا لذاته وانما يلزم لو لم يحتج هو الى علة يمتنع عدمه بالمعنى المذكور بان لا يستند وجود شي منها الا اليه او الى جزئه او لعلة هو مستند اليه فلو لم يكن كذلك يكفي اثبات المطلوب في هذه المقدمة فانه لا بد من عدمه

المعلول او منع عدمه لكن هذا الوصل المذكور محال ولا شي بحيث وجوده او منع عدمه علا

هذا الوصل لم الوجبين بان اخذ ههنا المقدمة القائلة بان ما منع عدمه بالنظر الى ذات الواجب ضرورة

مع تجويز كون العلاقات بنفس المعنى في الممكنات والمطلق على الربها منع عدمه هو مجموع السلاسل الواصل

في كل مرتبة الطرق الاولى لو لم يوجد واجب لذاته لم يوجد واجب لغيره فلا يوجد موجود اصلا

اما الاول فلانه لو لم يوجد الواجب لذاته الموجودات في الممكنات ولا يمكن ارتفاعها باسرها [illegible]

بالذات لانها [illegible] ولا لغيره الى [illegible] الغير الذي منع رفع الجميع بالكلية لابد ان يكون

موجودا خارجا عنه واجبا لذاته والمفروض عدمه اما الثاني فهو انه اذا لم يوجد واجب لذاته

ولا لغيره لم يوجد موجود اصلا فلان ما لم يوجد [illegible] في الامور العامة [illegible] هذا حاله في

[illegible] الواجب بالغير اما سبق الطرق الثاني فانهما متغايرتان [illegible] هناك على ان حال الوجوب

[illegible] ان يكون ذلك [illegible] واجبا [illegible] بحيث وجوده بالغير لا يكون واجبا

ولم [illegible] تلك المقدمة [illegible] الكلام [illegible] الحاجة الى بيان المقدمة

التي [illegible] ولا [illegible] ان تلك المقدمة [illegible] بحيث وجوده بالغير لو كان ممكنا لم يمتنع ارتفاعها

معا [illegible] فانه لذاته [illegible] واما العلية [illegible]

[illegible] مع [illegible] الى [illegible] عدم [illegible] العلة لا منع عدمه [illegible] وجود العلة

عدم المعلول مع وجود علته والاول [illegible] ههنا لا يمكن العلة وجود المعلول وجود العلة وكذا [illegible]

لان [illegible] عدم العلة المعلول معا والشرط ذلك انما الوجوب بالغير [illegible] الشرطية [illegible]

وجه وجوب المعلول [illegible] ذلك الغير [illegible] المتقدم فان كان وجود كل واحد واجبا بالغير

[illegible] لانه كان [illegible] المتقدم فلا [illegible]

[illegible] العادي [illegible] اركان [illegible] البرهان [illegible]

لو انحصر الموجود في الممكنات لم يمتنع عدم شي منها ولا جميعها لانا اذا فرضنا ارتفاع تلك السلسلة باسرها

لم يلزم منه محال لان امتناع عدم كل منها انما يكون لامتناع عدم الجزء الذي [illegible]

عدم شي منها مع وجود ما [illegible] لكن شي ما [illegible] العدم [illegible] فرضنا ارتفاع المجموع لم

يلزم منه محال لا بالنظر الى ذواتها الامكانية ولا بالنظر الى عللها اذ هي ايضا منها [illegible] هذا الوصل

انه لو انحصر الموجود في الممكن كان عدم كل من الآحاد مع [illegible] اذ لم [illegible]

لكن عدم تلك الممكنات باسرها [illegible] والشي ما لم يمتنع عدمه لم يوجد فلا تكون السلسلة موجودة

[illegible] الطرق [illegible] الثالثة [illegible]

[illegible] الطرق [illegible] امتناع العدم الى [illegible] الوجود [illegible]

بالاول [illegible] الصدق [illegible] الممكن [illegible] لا يستقل بوجود

[illegible] واما الاول [illegible] الممكن واما الثاني فلان [illegible] الوجود ضرورة

ما لم يوجد لم يوجد فلو انحصر الموجود في الممكن لزم ان لا يوجد شي اصلا لان الممكن وان كان متعددا لا يستقل

بالوجود [illegible] اذ لا وجود [illegible] فلا موجود لذاته ولا لغيره [illegible] المقدمة

[illegible] ان كان المراد بعدم الاستقلال احتياجه الى الغير فلم لا يجوز ان يكون ذلك الغير

[illegible] وان اراد عدم استقلاله [illegible] الى ما لا يكون ممكنا [illegible]

المقدمة [illegible] لا يستغني كل واحد [illegible] خارج عنه لا يستغني جميع آحاده [illegible]

خارج عنه [illegible] السلسلة [illegible]

لا الواجب [illegible] ابطال [illegible] الواجب [illegible] السلسلة لانه [illegible] الامكان

معلولا [illegible] بالسلسلة [illegible] وسطا [illegible] بالضرورة [illegible] السلسلة

واعترض عليه بانه يجوز ان يكون علة [illegible] للآحاد [illegible] مرتبطا بالجملة [illegible]

[illegible] السلسلة واجب [illegible] الاول انه [illegible] كل واحد [illegible] السلسلة [illegible]

ذلك [illegible] لا [illegible] الواحد [illegible] السلسلة [illegible]

[illegible] لا يجوز ان يكون علة كل منها الواجب مع [illegible] فلا يكون [illegible] السلسلة

[illegible] بعض السلسلة علة كل منها [illegible] انه [illegible] علة لبعض الآحاد [illegible]

الموجدة الواقع في السلسلة فيحصل المجموع بوجوده اذا كان وبالبعض يكون كل واحد لزم توارد علتين على واحد لان ذلك البعض هو علة موجبة للسلسلة فرضا فتثبت على العلة فانه فيه في الطال

كونه نفسها او جزءا منها فيبطل السلسلة وهو المطلوب [illegible] الى السلسلة

لا معارضها الى علة واستناع كون شيء علة لها ولا دلالة فيه على وجوده على لزوم الانقطاع

الا بان ينضم الى ذلك اذا ابطل السلسلة الى سلسلة موجودة متوسطة تكون منتهية الى الواجب اذا لم تكن

منقطعا لما لا افتقاره الى علة ومن النظر السابق لا يقال هو مرضاة لكل واحد من آحاد السلسلة

مستغنية ذلك السلسلة فلا تكون الى الواجب فوجه عكسه تعليله لانه خلاف المفروض لانا نقول

يبطل السلسلة في العلل المستقلة لا يبطل الشيء في العلل الغير المستقلة كالمادة والصورة المعروضة

في النظر منفكة له اذ اثبت امتناع السلسلة الغير المتناهية فيلزم ان تكون السلسلة الموجودة منتهية ولا

مصورا لا انتهاء الى غير الواجب فيلزم المطلوب ممكنا ان يرجع ذلك المطلوب اذا اثبت احتياج السلسلة

الى الواجب في ان لا تكون علة لكل واحد منها فيستغني عنه او تكون علة للواحد فلا بد ان يكون

معنا فيسقط عنه السلسلة لكن يوجه على هذا التقرير المنع المتقدم وهو انه يجوز ان يكون الواجب

جزءا من علة كل من الآحاد واذ قد عرفت المسلك الاول فقد حان لنا ان نشرع في المسلك الثاني

من الوجوه بغير الدور [illegible] لا شك في وجود موجود فان كان واجبا فهو المطلوب وان كان ممكنا

فلا بد له من علة فاما ان ينتهي الى الواجب فيلزم الدور او التسلسل وهما باطلان اما الاول فلاستلزامه

تقدم الشيء على نفسه وتأخره عن نفسه وهو محال لان به هذا اما التسلسل فيبطل [illegible] برهان التطبيق ونحوه

او سلسلة العلل الى غير النهاية بعروض جملة معلول مبني على التصاعد يسلسله فمن شأنه من الاولى نوعه الى

الى غير النهاية ايضا تطبق الجملتين من مبدئهما بان نوقع الاول من الاولى بازاء الاول من الثانية والثاني

بازاء الثاني وهكذا فان كان بازاء كل من الاول واحد من الثانية لزم تساوي الكل والجزء

وهو محال وان لم يكن بعد وجد في الاولى جزء لم يكن بازائه جزء من الثانية فيتناهى الثانية ولا يلزم

تناهي الزائد ايضا لان زيادتها بعدد متناه فمتناه فيلزم انقطاع السلسلتين وهو خلاف المفروض

هي غير متناهية فهو خلف وقد عرض عنه حينئذ الاولى ان البرهان جار في الحوادث والامور المتعاقبة الغير الثابتة بل

في مراتب الاعداد فيلزم تناهيها مع انه ليس كذلك ولان ففيه بحث واما الثاني فقد بينه في الاعراض

في دوار وعلى مذهب المتكلمين فانهم يقولون بتناهي الحوادث في الموجود والنفوس الناطقة واما النقض بمراتب الاعداد

فيعتذر عنه بانها موهوم محض ادم ينضبطها وجوداتها فينقطع بانقطاع الوهم فلا يجري

التطبيق كالحوادث فانها وان لم تجتمع في الوجه فقد ظنها الوجه اي حين ليس هو محض فاختار

وانا اتكلم فحينئذ في الجواب ان التطبيق انما يجري في الامور الموجودة معا المرتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا

اذ الامور المعدومة اي ليس مطلق لا وجود لآحادها لا في الذهن لا في الذهن لا يوجد فيه

الامور الغير المتناهية مفصلا حتى يجري فيه التطبيق الامور المتعاقبة في الوجود لانه كذلك لا وجود للسلسلة

الغير المتناهية منها في الخارج ولا في الذهن مفصلا والمجموعة الغير المرتبة لا يجري فيها التطبيق ايضا

لجواز ان يقع آحاد كثيرة من احدهما بازاء واحد من الاخرى اذ ليس لها نظام حتى يستلزم

تطبيق المبدأ على المبدأ انطباق الباقي على الباقي من مراتبه في التطبيق بينهما ليس بملاحظة العقل كل واحد

بازاء كل واحد لكن العقل لا يقدر على استحضار ما لا نهاية له مفصلا لا دفعة ولا في زمان متناه

فلا يتصور التطبيق بين السلسلتين الا بين جملتين ينقطع بانقطاع الملاحظة او يقوم جواد ذلك من ملاحظة التطبيق

من جملتين ممتدتين على الاستواء وهي اعداد المجموع بل لا بد من افراد كل جزء وكون التطبيق

في الاولى ليس بمسلط فيها اذ يلزم منه وكثيرا ما يقع كل جزء من احدهما على جزء من الاخرى على الترتيب ولا يكفي

في الاعداد المجموع بل لا بد من افراد كل جزء بازاء مقابله منهما كما ذكره [illegible] لعاقل ان يقول للحكم الحاكم

موقف التطبيق على ملاحظة الآحاد مفصلا او يكفي ملاحظتها مجملا وعلى الاول لا يمكن التطبيق اصلا

وعلى الثاني لا يجري في غير الثابت ايضا فانا نعلم انه لا يكون مرتب من اجزاء السلسلة الاولى الا ويكون بازائه شيء من الثانية

وعلى الاول يلزم الانقطاع وعلى الثاني الثابت ووجه التقصي عنه على ما يستحق بالملاحظة الى غير الحد

ان يختار الاول ويمنع لزوم الانقطاع في الاخرى ويمنع لزوم التساوي لان الزيادة ربما تكون

في الاوساط او امثاله الرتبة اذا طبق طرف على الطرف فلا بد من جانب الثاني للانطباق ولا في الاوساط

لا سابق الآحاد فلو لم يكن في جانب الامور المتسلسلة قطعا و [illegible] التطبيق لا يكون شيء زيادة
احدهما على الآخر في جهة التناهي بالتطبيق يصل تلك الزيادة الى الجهة الاخرى فيلزم الانقطاع وما لم يكن
الغير المتناهي [illegible] لم يمكن التطبيق بحيث ينظر انتقال تلك الزيادة الى الجهة الاخرى ثم انه لم ينظر [illegible]
للتسلسل الحوادث والنفوس انما [illegible] انما يلزم من ذلك عدم جريان برهان التطبيق ابطاله ولعل الاول
اثبات لا تناهيها وجودا [illegible] التصحيح الامور الغير المتناهية مطلقا يستلزم الامور الغير المتناهية المترتبة
بيان ذلك ان ههنا آحاد وتلك الامور ان كانت مترتبة فذاك والا لم يكن آحاد ما مرتبة [illegible]
موقوف على المجموع اذا اسقط عنه واحد وذلك المجموع ايضا اذا اسقط منه واحد وهلم جرا فكل واحد من
موقوف على المجموع السابق وهكذا الى غير النهاية فالامور الغير المتناهية مطلقا يستلزم الامور الغير المتناهية
المترتبة وهي السلسلة المجموعات اذ هي امور [illegible] موجودة في الخارج على فرض وجود الامور الغير المتناهية
فان قيل اللازم من التسلسل في المجموعات التي هي المجموعات لا تناهي [illegible] الآحاد ولا يلزم [illegible]
آحاد المجموع الاول لكن في كل من تلك المجموعات مشتمل على آحاد غير متناهية [illegible] يلزم [illegible] آحاد المجموع
الاول [illegible] على [illegible] سائر المجموعات [illegible] بعد اسقاط الآحاد [illegible] المجموع المتناهية
الى المجموع لا يكون مجموع اصل منه وذلك هو الاثبات فنقول [illegible] على تلك المجموع [illegible]
عدد المجموعات [illegible] هذا المقام [illegible] لا يسقط فيه الكلام [illegible] بان التعميم
الدقيق والتحقيق [illegible] ان الكلام في اشتراط الترتيب تام بلا خلاف [illegible] واشتراط اصل الوجود
تام لان البرهان انما يدل على ان السلسلة الغير المتناهية يستحيل وجودها والسلسلة المعدومة الآحاد
باسرها غير موجودة واما اشتراط الاجتماع في الوجود فقد يقال ان السلسلة [illegible] الغير المتناهية
الغير المجتمعة في الوجود غير موجودة لعدم اجتماع اجزائها في الوجود والبرهان انما يدل على عدم وجودها
[illegible] البرهان [illegible] الاجتماع وقد قيل انها قد ضبطها وجود خارجي [illegible]
وقد يقال ان السلسلة الغير المتناهية [illegible] غير موجودة فانه الا انها غير موجودة في زمان ما
لكنها موجودة في جميع الازمنة [illegible] الصادق [illegible]

ان النفوس الناطقة [illegible] باعتبار [illegible] البرهان [illegible] نفس الابن موقوف [illegible]
على نفس الاب [illegible] فيعتبر التطبيق [illegible] الاول [illegible]
عن كون [illegible] الحوادث جملة متناهي زمان [illegible] اكثر [illegible]
[illegible] بالنوع [illegible] لا تكون [illegible] سلسلة غير متناهية مترتبة
الحوادث يجري فيها البرهان [illegible] لا تكون [illegible] لآحاد تلك السلسلة [illegible]
[illegible] ثم لم يكن مجموع [illegible] مجموع الآحاد [illegible] تلك الجملة
السلسلة [illegible] التطبيق [illegible] التطبيق [illegible]
انطباق كل [illegible] سلسلة [illegible] في السلسلة الاخرى على [illegible] الجملة الموجودة
[illegible] اليوم [illegible] على الحوادث في اليوم السابق عليه وهكذا [illegible] الحوادث في اليوم السابق [illegible]
على الجملة المبتدأة من الحوادث في اليوم [illegible] سلسلة [illegible] على [illegible] سلسلة [illegible]
الا [illegible] ان [illegible] لم يطبق على تمام الاول انقطعت [illegible]
[illegible] متقابلة اجزائها باجزائها [illegible] عدم [illegible]
[illegible] البرهان لاجل ذلك [illegible] الى هذه العبارة [illegible] الاول على [illegible] التطبيق
[illegible] او الى تلك العبارة [illegible] انما [illegible] على [illegible] التطبيق على الآحاد
[illegible] على تقدير
[illegible] على تقدير التطبيق [illegible]
انقطاع [illegible] وانما يلزم ذلك ان لو كان [illegible] التطبيق [illegible]
[illegible] عدم [illegible] الآحاد [illegible] الا [illegible]
[illegible] لا [illegible] على [illegible] سوى البرهان [illegible] التطبيق [illegible]
[illegible] الاجمال [illegible] الآحاد [illegible] السلسلتين [illegible]
[illegible] على الآحاد [illegible] العموم [illegible] الاول [illegible] الاول

يستلزم التساوي او الشئ يستلزم المطلوب واما ان شئ هذا السلطي يجري [illegible] لانه يعدم الكلام

علة تقرير البرهان بوجه اخر وهي ان [illegible] وذلك انه يتصور سلسلتان يكون بحسب الانطباق بينهما

في الواقع والزيادة والنقصان في الجملة الى ما لا يتناهى فرضنا بان نقال ان كانت

علل ومعلولات بلا نهاية في جانب التصاعد لكانت تلك الجملة فاخذ المعلول الاخير سلسلة العلل الغير المتناهية باعتبار

وهي بعينها سلسلة المعلولات الغير المتناهية باعتبار اخر والسلسلتان متطابقتان لا في الوهم متطابقتان في الواقع

انه فان كل واحد من تلك الجملة علة ومعلول معا فلا شك انه لا ينطبق [illegible] من تلك الجملة علة ومعلول انما هو

انما ينطبق على ما هو علة لما هو معلول فاذا اخذنا من تلك الجملة ما هو [illegible] ولو حظ التصاعد مع اعتبار يطابق

السلسلتين وجب ان [illegible] مراتب العلل على مراتب المعلولات واحدا فواحدا والا لبطل العلة والمعلول وارتفع

وجوب التقدم والتأخر الذاتي لها ضرورة انه لو لم يرد العلة كان شئ من العلل منطبقا على معلول

معلوم الحد ومن المذكور فيستحيل عدم المعلولات الغير المتناهية فان البرهان يجري [illegible] لان اللازم على تقدير

عدم التناهي ان يكون لكل جملة متناهية علة غائبة في تلك الجملة واخذ في السلسلة الغير المتناهية ولا

يلزم ان يكون وراء الغير المتناهية [illegible] زعم بعض المتأخرين هذا البرهان بانه لما زاد سلسلة المعلولات

من جانب المبدأ بواحد وهو المعلول الاخير وجب ان يزيد سلسلة المعلولات من جانب المبدأ بواحد وهو المعلول الاخير

وجب ان يزيد سلسلة العلل بواحد في الطرف الاخر والا لم يكن المتضائفان [illegible] في العلل

ترك هذا التسلسل [illegible] المتضائفان الذي [illegible] على الاراد على

ويمكن تقرير البرهان بحيث يندفع عنه بعض الشكوك بان يقال لا بد لمجموع المعلولات من علة

لمجموع المعلولات مجموع العلل الا ما [illegible] ان يكون مجموع العلل سابقا في المرتبة على مجموع المعلولات لان

العلة متقدمة [illegible] فان مجموع ما عدا المعلول الاخير الى غير النهاية مجموع المعلولات

الواقعة [illegible] باعتبار وهو بعينه مجموع العلل باعتبار اخر فمجموع المعلولات ومجموع العلل متحدان

في المرتبة لان كل واحد من العلل متقدم في المرتبة على الواحد الذي هو معلوله وعلى هذا التقرير لا يعتبر

التطبيق المذكور فتأمل ويمكن [illegible] وهو ان يقال تلك السلسلة ما خلا المعلول الاخير علة [illegible]

مشابهة باعتبار ومعلولات غير متناهية باعتبار اخر والمعلول الاخير [illegible] سلسلة المعلولات [illegible]

ومه مبدأ السلسلة العلية فاذا فرضنا تطبيقهما بحيث ينطبق كل معلول على علته لزم ان [illegible]

واحد من جانب التصاعد ضرورة ان كل علة فرضت لها معلول هي بهذا الاعتبار [illegible]

والمعلول الاخير واخذ في جانب المبدأ اي سلسلة العلية دون العلة فلا يمكن [illegible] البطلان [illegible]

كان في اي [illegible] ومحال الاجماع كونهما الوسط لا سابق النظام فيلزم ان يوجد [illegible] بدون [illegible]

وهو مع انه يحقق المطلوب هو الانقطاع برهان التضائف تقريره لو تسلسل العلل الى

لزم زيادة عدد المعلول على عدد العلة والتالي باطل لان الملازمة ان كل سلسلة ما خلا المعلول الاخير

لها علة ومعلول [illegible] وعدد هما فيها سواء وبقي المعلول الاخير زائدا فزيد عدد المعلولات

اي حصة السلسلة على عدد العلية الا في [illegible] واحد وهذا البرهان يجري في تسلسل المعلولات

في سائر المتضائفين كالابوة والبنوة هذا البرهان ظاهر على العدد الشامل اي [illegible]

على العدد الشامل الحاوي [illegible] هم عدم جريانه لا العلية المعلومة غير متناهيين [illegible]

ودفع هذا التوهم انا اذا اخذنا سلسلة غير متناهية من معلول [illegible] تصاعدنا على الغير المتناهية

فلا بد ان يكون عدد العلية والمعلولية الواقعة في هذه [illegible] ضرورة ان العلة التي

المعلولية الواقعة لا يمكن ان يكون فيها بحسب تلك [illegible] المعلولات وهو ظاهر البرهان

العرشي تقريره ان كل امور مترتبة غير متناهية كانت او متناهية وكل واحد منها [illegible]

لا محصور [illegible] فيكون الكل مشابها لان الكل لا زيد على [illegible] وكل واحد الا

واعترض عليه بانه لا يلزم تناهي كل واحد من اجزاء السلسلة الواقعة [illegible] تناهي السلسلة

فان [illegible] الحكم [illegible] ان يقال [illegible] و اقل منه من اربع وهي و اقل منه فيلزم ان يكون

و اقل منه فانه غير صحيح [illegible] هذا القبيل لان المبدأ [illegible] واحد [illegible]

[illegible] ان يقال [illegible] و اقل منه من اربع وكذا ما منه [illegible] فانه يلزم منه اذا [illegible] الواقع

منه [illegible] اقل من اربع الا ما [illegible] وهو حكم صحيح [illegible] الحكم [illegible]

بخلاف الصورة المبحوث عنها اذ لا يلزم من جواز كل جزء من الاجزاء الواقعة في السلسلة تناهي الكل
بكونه عدم واقعية الطرفين اما وقيل في جوابه ان هذا البرهان حدسي وصاحب النبوة المحكمة [illegible]
هناك مادة من العلل هي مع الطرف كخيطان [illegible] بعد ابعادها ان سبيل تلك الوحدة من العلل عنده
وان لم يكن له الاشارة دالة على التعيين والفصل المثبت بهذا الاعتذار فان المتقدم
اعني وجوب توسط الكل بين المبدا والمنتهى [illegible] ليس جامع المطابقة حيث ثبت [illegible] عليه من [illegible]
يكون عينه اولا يمنع للاشتهاد الى حافظ النهاية وليت شعري كيف يجري الحفاظ في هذا المط
مع خلاء تلك العلة [illegible] فيما سوى جميع البراهين المذكورة [illegible] انه لا يكون ان يكون احد طرفي
الوجود والعدم اولى بالنسبة لذاته [illegible] الى حد الوجوب الا [illegible] توجه لنفي الاولوية الذاتية
فلا يحتاج الى علة مخارجة [illegible] الى الحكم [illegible] الواجب وبعض تلك البراهين [illegible]
الى الحكم ما لم يجب [illegible] لم يوجد لا يكفي في وجوده الاولوية الحاصلة منها ما لم يبلغ الى حد الوجوب
حاولنا بيان هذين المطلبين ليتم الدليل بكل الوجوه المطلب الاول ما قالوا الحكماء
يكون احد طرفيه [illegible] اولوية يكفي في وجوده الا ان الطرف الاخر [illegible] تلك الاولوية
كان ذلك الطرف [illegible] الممكن [illegible] علة [illegible] استناد
رجح المرجوح بلا مرجح وهذا اخس من ترجيح المساوي بلا مرجح [illegible] الاولى [illegible]
[illegible] تلك العلة [illegible] الطرف الاخر [illegible] مع العلة [illegible]
فلا يكون العلة علة [illegible] على عدم علة المقابل [illegible]
المط وعلى [illegible] الاول انه لا يلزم [illegible] الطرف المقابل [illegible] ذلك الطرف [illegible]
لان رجحان احد الطرفين [illegible] لاختلاف الجهة لذلك [illegible] بعضهم
عن هذا الدليل [illegible] المانع معتبر [illegible] علة الطرف المقابل [illegible] النظر
[illegible] علة واحدة [illegible] رجحان [illegible]
على الاخرى حالة واحدة [illegible] متعددة [illegible] توضيح ذلك [illegible] في الميزان

[illegible] فلا يكون سبب الطرف الاخر [illegible] الطرف الاول [illegible] الاختيارية
المورد [illegible] هذا الكلام في غاية المتانة والرزانة [illegible] القاصرين [illegible] الاضافة
[illegible] السابق من اختلاف العلة [illegible] الاضافة فلا يكون منها [illegible]
ليس كل اختلاف اضافة [illegible] نعلم [illegible] الواحد [illegible]
لا على ان يكون قائما وقاعدا او متحركا وساكنا او متحركا الى جهة [illegible] بالاضافة [illegible]
وما [illegible] العموم في شرطات [illegible] شرط كلا الحكم المعروف في القواعد المنطقية [illegible]
[illegible] لا يكون وحده الاضافة الى العلة [illegible] الاول فانه [illegible]
شيء [illegible] بخصيص الاضافة [illegible] على ذلك [illegible] العموم [illegible]
ذكرنا [illegible] في هذا [illegible] وحده الاضافة [illegible]
[illegible] الطرفين [illegible] ذلك ان يكون [illegible] ارتفاع [illegible] مساويا
[illegible] وكذا [illegible] الاخر [illegible] لا يكون [illegible] رجح كل منهما [illegible]
فاما ان يقع واحد منهما [illegible] يلزم الترجيح بلا مرجح [illegible] الرجحان اذ لا يمكن
ان يكون احدهما اكثر رجحانا [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] يلزم اجتماع النقيضين او ارتفاعهما [illegible] غير معتبر [illegible] علة تامة
عندهم [illegible] العلة [illegible] الاول [illegible] الطرف الاخر [illegible]
لزوم كونه واجبا او ممتنعا لذاته لان الوجوب والامتناع [illegible] مع [illegible] النظر الى [illegible]
[illegible] الوجود والعدم [illegible] الوجوب [illegible] النظر الى الاولوية المستندة الى [illegible] النظر
الى ذاته [illegible] فلا يكون [illegible] الذات مع الرجحان [illegible]
اذا كان مقتضيا لوجوب الوجود كان الذات [illegible] الوجود [illegible] ولا
[illegible] الوجوب [illegible] واعتبار [illegible] المستندة الى ذاته لا يقدح في ذلك [illegible]
قاعدة [illegible] عدم الاكتفاء [illegible] عدم الاكتفاء الى غير [illegible]

فاد جاز كون الذات مبدأ الانتساب ذاتها كالوجود فكما انه يتقرر ذلك بان الموجب
الخارج الغير المتيقن يتصور ذاته مع قطع النظر عن الوجود وهو اعم من ان يكون متصفا به او اسط
او بغيره لم يجب ان يكون هو وحده كما ذهب اليه الاقتضاء على احد الوجهين لصدق عليه انه مع قطع
النظر عن غيره يقتضي الوجود فلا حاجة الى تحصيل الغرض مع انه ربما يلتبس لبعده عن اللفظ مع انه
في مقام المنع فالسالك المختار كون الطرف الاخر ممكنا لكن مع وقوع سلسلة اذ لا يلزم
من امكان المعلول امكان العلة اذ عدم عدم المعلول الاول ممكن وعلته هي عدم العلة الاولى الممتنع
واجاب عنه بعض بان نسبة ... اولوية الطرف الاخر على عدم سبب الطرف المقابل ممكن
كان السبب ممتنعا وكذا ان يقول اذا امتنع سبب الطرف المقابل فلا نسبة اولوية وكذا الطرف الى
اعتبار نسبة كما في المعلول الاول حيث علم انه لما امتنع لم يكن بها المانع جوازا ممكن علته
ويمكن الجواب بالفرق لان اعتبار المانع ... من اعتبار المانع ... لجواز ان يتعلق المانع
من علته بما يمتنع عنه لا ان يمتنع نفس المعلول الاول لا المانع من قبل الاول فان ما يتوقف عليه
فهو على تقدير وجوده يمنع المعلول الاول لا المانع عن وجود المعلول الاول اذ لا يصدر عن العلة الاولى الا
واحد ... الكلام في انه لم لا يجوز ان يكون البحث من هذا القبيل بعد زيادة هي
... استناد الاولوية الى اعتبار علة الطرف الاخر ولا يلزم افتقاره الى امر موجود
لجواز ان يكون وجودها ولا بالنظر الى ذاته بشرط انضمام اعتبار علة العدم انه يتحقق
اعتبار علة عدم يكون علة من غير ما هو موجود فسد باب اثبات الصانع بعد وجوب ... بان علة
الوجود علة للعدم عدم فعدم علة العدم يكون وجود علة الوجود او مستلزما له لان عدم العدم
اما نفس الوجود او مستلزما له وهذا الذي علته ما حاصل ان عدم العدم هو الوجود فانه غير
غير واقع والمطلق لا موقوف عليه اذ على التقدير يلزم ان يكون هناك امر موجود يكون هو علة
... لازما لعلة ... البرهان الى ما يكون كذلك هو الواجب فلم المطلوب وفيه بحث اذ علة
عدم عدم ... امر عدمي كعدم المانع فيكون وجوبا او عدما مستلزما لعدم علة الذي هو علة الوجود

بكون

بكون عدمها واجبا بنفسه ... حاشية التجريد على اصل هذا الايراد ولعل هذا ... ان يتحمل
بان الاولى ولا تصور الامر الوجود ولذلك يحصل وجود الواجب بالنسبة الى كون الماهية من حيث هي
موجودة لما لا يرد عليه ذلك الاحتياج الممكن عنده الى فاعل موجد ... علة الوجود ... الواجب
كون الماهية من حيث هي فاعلة لوجوده بانه بغير شرط ... الممكن لجواز كونه شرطا ... الماهية من حيث
والاتكاف واجبة على ما ... من نظر لان احتياج الممكن الى العلة فرع للتساوي وعلى تقدير الاولوية
لوجه الرجحان الوجود مستغن عن احتياج الى علة الكلام ... في ... الاولوية ... الخلاف
على تقدير هذا التقرير انه على ... اثبات الواجب العلم الا ان ... فذلك البطلان كان
امرا موجودا فلا بد ان ينتهي الى ما يكون موجودا الذات من غير اشتراط وهو الواجب الا السلسلة الشروط
موجودة ومع ذلك ... ان كان عدم مانع فلا بد ان ينتهي الى عدم يكون واجبا لذاته بان يكون عدمه ممتنع
لذاته وما يكون فاته موجدا له شرط استغناء امر ممتنع لذاته فهو واجب لذاته او مستلزم له ... ارتفاع
المانع على حكم ما قال الحكماء في ارتفاع المانع عن المعلول الاول وان ... الاسناد الى ... الا الى
الى غير النهاية وهو باطل لانه يستلزم ... اعتبار ... ينقطع بانقطاع الاعتبار ... المعلل
ودون المعلول كما في الوجود ونظائره من ... المتكرر ... لا يكون ولا يحتاج جميع تلك الاعتبارات
الى علة موجدة ضرورة ان المجموع واجب لغيره ... الطرف ... واثبات ... مسلك الكل
وان كان امرا اعتباريا ... عدم المانع وان كان ذلك الاعتبار ازليا كان الشيء واجبا ... لا
ذاته بشرط امر ازلي لا ينفك عنه يقتضي وجوده وعدمه لوجوب ... وان كان ذلك الاعتبار حادثا
فهو موقوف على حادث اخر وكذا الى غير النهاية فيحتاج جميع تلك الاعتبارات الى علة موجدة او يقال ان الامور
الاعتبارية مطلقا لا يكون شرطا للوجود ... ما قيل انه عدم المانع كاشف عن امر وجودي هو الشرط
... ما هو محل السائل فان جمع هذا الاعتذار ... العقل ... تقرير الاولوية
يستلزم الوجوب ... تقرير البرهان بوجه اخر وهو انه لو كفى اولوية الطرف لذاته ما ان
لم يجعل الطرف الاخر ... او يكون ... ما بلا سبب ... يلزم ترجيح المرجوح بلا سبب ... ذلك الطرف

الرجحان بالذات راجحا ويوجب لامتناع زواله بالذات ما لغيره واورد عليه ما اورد
في الوجه الثالث على التقرير الاول واجيب بمثل ما اجيب به هناك وهو الحجة يعود الى التقرير الاول
فيتوجه عليه ما توجه عليه فالحاصل من جميع ذلك انه لم يتم ما ذكروه بشيء من البراهين وقد سنح لنا في هذا المطلب
برهان ضعيف وهو انه لو امتنع لذاته الاولوية لاحد الطرفين لكان هو بعينه مقتضيا لمرجوحية الطرف الاخر
ضرورة ان المقتضي للذات مرجحه فيستلزم امتناعه ضرورة امتناع رجحان المرجوح واما مستلزم
لوجوب الطرف الاول امتناع وقد فرض ان الاولوية غير منتهية الى حد الوجوب هذا خلف بوساطة كون الى الوجوب
وقد يدفعه لو رد في صورة القياس هكذا كلما كان الذات مقتضيا الاولوية لاحد الطرفين فكلما
كان الذات كذلك كان ذلك الطرف الاخر راجحا وكلما كان ذلك الطرف راجحا كان الطرف
الاخر مرجوحا وكلما كان الطرف الاخر مرجوحا كان ممتنعا وكلما كان ممتنعا كان ذلك الطرف واجبا
وقد فرض غير واجب هذا خلف وهو انه برهان منقول ورد عليه شيء مما اورد في هذا المقام
وقد عثرت بعد ما لاح لي هذا الوجه على ان شارح حكمة العين نقل احد المباحث المشرقية
وان لم يكن على ما قررته من الشيخ الاحكام واورد عليه الحكم وهو انا لا نم
ان امتناع احد الطرفين يستلزم وجوب الطرف الاخر فان كلا من الطرفين ممتنع عند التساوي
امتناع احد الطرفين مع وجوب الاخر والحكم بالملازمة السفسطة العقلية وانه مورد الاحتياج
التقرير الاجل وذلك لان الامكان مع وقوع كل طرف ما وقع على سبيل البدل مع ان يكون الطرف المرجوح
حال كونه مرجوحا ممتنعا وقوع الطرف الراجح لا وقت الطبقات واورد الحكم على السفسطة بعينه
جعل الكلام في صورة التساوي والرجحان لمنع الاول هو ذات الطرف المرجوح مع صحة الرجحان
لامن حيث هو مقابله الطرف الاخر منه الحكم لامر الاول فيما هو بعينه ممتنع وما هو ممتنع
ليس بمعقول كذا الكلام في صورة التساوي في اثبات الاحدية المعروفة لو امتنع وجوب الطرف الاخر
لكان جائز الامتناع وقد فرض الاول ممتنعا وقد نسلم ارتفاع النقيضين وهو ضروري
الاستحالة وان لم نقع نسلم جواز ارتفاعهما وهو انهم يجوزون ذلك وبعضهم يقول

دل على استحالة التساوي لاستلزامه اجتماع النقيضين وارتفاعهما وهو كذلك فان الممكن يستحيل
فيه على التساوي لا بد من مرجح اصطلاحه في نفس الامر والاتفاق لا اعتبار بوجود العلة
العقل اذا لاحظه مع قطع النظر عن غيره وحده متساوي النسبة الى الطرفين هو في نفس الامر مرجحات
لاتفاق كما يجوز ارتفاع التساوي هو مقتضى الذات ما بغيره فلم لا يجوز ارتفاع الرجحان الذي هو مقتضى
الذات ايضا لانا نقول التساوي مقتضى الذات في الممكن ولو كان كذلك لما جاز ارتفاعه بحال
بل هو بالنظر الى ذاته متساوي النسبة الى الطرفين من حيث انه لا يقتضي شيئا منهما لا انه مقتضى تساويهما
في نفس الامر نعم تقتضي كونهما متساويين بالنظر الى ذاته فهذا المعنى باق غير مرتفع فان قيل اللازم
مما ذكرت ان الممكن من حيث ذاته متساوي النسبة الى الوجود والعدم وبهذا لا يتم اثبات الحجة
بجواز ان يكون الممكن مع امر غير كاف ارتفاع الموانع من وجوده مرجحا لوجوده ولابد من اثبات انه
لا يكون لاحد الطرفين اولوية لذاته فاحتاج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضرورة وذكر ابن العقلاء
كانه على ان العلة التامة ضرورية فكل ممكن الممكن لا يمكن ان يوجد المعدوم ومن جوز ذلك فقد
يجوز وجود من لم يجعل الله نورا فما له نور ان الممكن ما لم يجب وجوده بعلته لم يوجد اذ لولم
يجب لكان اما متساوي النسبة الى الوجود والعدم فيكون حاله مع العلة كحاله مع العدم هو
او وجود مساو وهو المحض او اولى غير بالغ حد الوجوب فلا يستحيل عدمه بخصوص مع الوجود
في الوقت والعدم في وقت واختصاص احد الوقتين بالوجود ان لم يكن لمرجح لم يوجد الوقت
الاخر فلزم ترجيح احد المتساويين على الاخر بلا سبب ضرورة ان الاولوية حاصلة مع العلة المحققة
في كل الوقتين بالوجود وبما سواه مساو فاذا كان لمرجح يوجد في الوقت الاول ولم يكن الاولوية علة
للوقتين كان في الوقوع المتقدر خلافه وهو انه لم يجب وجوده لكان وجوده مساويا بالعدم او
مرجوحا او راجحا بالرابعة على الاول والثاني لزم ترجيح المساوي او المرجوح على الراجح فنذكر الرجحان
انا يثبت من العلة التامة وهي بعد حضورها كان العدم اولى لتحقق عدمه من عدم العلة الثابتة فاذا لما
اختصاص الوقت للمرجح لوجوده في الوقت الاول لزم ترجيح احد المتساويين على الاخر بلا سبب اذا كان

لمرجح لوجوده الا فلم لا يكون العلة التامة علة لعدمه ثم منع الحجة بان الوجوب بالعلة يلزم وجوده الممكن
وهذا الوجوب الوجوب السابق واما حاول تقدمه على دعوى الضرورة وحكم العقلاء بوجوب وجوده ولزومه
شرط الوجوب وجوبا او يسمى الوجوب اللاحق هذا ما يرد عليه كلام المحقق قدس سره رفع ما قيل
من غير ذلك في هذا المطلب رد على الدور بانه على تقدير الا وليته لا يلزم منه امكان وجوده وجوده
وعدمه في وقت اول اللازم منه امكان عدمه في وقت الوجود بان يرتفع الوجود في نفس الامر الوجود
وبعضها العدم من ارتفاعه بالوجود ولا استحالة في امكان العدم في وقت الوجود فانا لا امكان شرط الوجود
كما حقق مع الشروط العادية فان الممكن لا يكون عدمه الجائز ولا يلزم ان يكون عدمه في ای جزء فرض الا تری ان الزمان
ممكن ولا يكون ان يعدم ما رد و يوجد آخر لا يستلزم الخلف وهو محقق في زمن وجوده على ما بنی موضعه
فلا يلزم من امكان عدمه امكانه في وقت وجوده في آن وما يدل على ان منع الدور الحاله منه فقد حرر
من العلة التامة كافي العدم اذ ما منع ولا يصح عليه و مستنده بان علة العدم عدم العلة الموجبة
لوجوده والمرجحة له معا لا عدم العلة الموجبة فقط لجواز ان يبقى الموجب ويمنع المرجح فلا يكون العدم
اولى حال جاز اذ عند انتفاء جزء من العلة التامة لا يلزم انتفاء المرجح كما ذكره يلزم منه انتفاء الوجوب
انتفاء الرجحان فلا وما ان قال لزوم الحيث وجوده لا يمكن عدمه مع اولوية وجوده منزلة جواز
رجحان المرجوح ما دام مرجوحا وعليه هذا البعد وما سبق المطلب الحق وهو ان الامكان ذاته عن ما
يستلزمه الوجوب ثم نقول لا ادعوه منه بعدم هذا الوجوب علاوة وجوب الممكن ... العلة التامة
عدم كون بسيط لا انه انا نقدم هذا الوجوب على وجود الممكن بتقدمه بالذات يكون جزء من العلة التامة
لا معنى ولا يخفی عليه انه يسقط الحكم الا ان يكلف وتقال بانه واتهم علة وجوب وجوده ويصادم ما
قرره المنافون لا سيما المحقق قدس سره من ثبوت الشیء للشیء فرع ثبوت المثبت له اذ الوجوب امر ثبوتي
فيكون ثبوته للشیء متاخرا عن وجوده فالوجود سابق على الوجوب لان كان على المشهور لزم تقدم الشیء
على نفسه وان كان على غيره مقتضی الكلام الذي هو انه يلزم ان يكون للشیء الواحد وجودات غير متناهية وهو باطل على
مذاهبهم فوجد بان الشیء الواحد لا يكون له الا وجود واحد واعلم انه لم يرد الشیخ الرئيس غيره من التقدم

151

في هذا المطلب على ان العدم عام لم يحتج الى صدور المدعى لم يعقد عليه الا ما ذكره ما يدل
على الاستلزام ودعوى التقدم دعوى الضرورة في محل المنع ولهذه المباحث مزيد تفصيل في محله
تعليقاتنا ولكن هذا اخر ما قصدت ايراده في هذه الرسالة مع تعوق الحال وتشتت البال وتوزع
الزمان اصبح انهم متقاصرة والهمة متفاترة تكتنفون بالحصاب على انشاء ورسوم
راي الراسب على السرور واما لرابت لكن هذا القدر كاف لمقصد ووصل الطالب بعده
هذا الحق والله الراحم

تم

بسم الله الرحمن الرحيم

والاولى ليس كما كتبه بعضهم من زعم ان جميع براهين هذا المطلب موقوف على ابطال الدور والتسلسل

وهذا ناش من عدم الفرق بين لزوم التسلسل وبين ابتناء الدليل عليه مع انه بين

لما يسير وعلى ذلك ما يسير علينا الشيخ الا في ابطال التسلسل كما سيظهر ولو كان جاريا في ابطال

الدور ايضا لكان لما ذكره وجه في الجملة فلا جرم رتبنا الرسالة على مقصدين كان الاولى

ان يقول على مقصدين وخاتمة لانها ايضا من جملة اجزاء الرسالة لكن سماها كلاما لا مقالة ولا

ولما كان ابطال التسلسل اكثر بسطا في الكلام كان الاولى بالتقدم للاهتمام

او اقل جزء الاليس ابطال الدور والتسلسل جزء امنه يقدم لتقدمه حقيقة الى ماهية بس

فما ساتي ربنا ان يقدم اي رأينا تقدمه اولى فجعلنا هذا الرد لمن يريد اعلى الا التصديد

وان كان له بعد في هذا المقام في المسلك الاول فالحاصل اي شرع فيما ساه اولا باعتبار انه

ذكرنا انا ان نقدمه قصارا ولا في البيان وان كان ثانيا في الذكر والفصل انتهى كلامه

المعلم منه ورفع ما يوهم من التدافع في كلامه حيث سمى مسلكا واحدا اولا وثانيا

ووجه الدفع ان الما اخر المسلك الغير المرضي ثالثا ابطالهما في الذكر الاجمالي والتفصيلي اجزاء

الرسالة يكون عديما سماه ثانيا وليس لما كان الكتاب البسط ولما قدمه في البيان لكونه

البسط كما اشار اليه بقوله انا ان نقدمه سماه اولا وهو في المسلك الاول ولا اعتبار عليه

الطريق الاول قيل هذا الطريق لبعض المتأخرين يعني صاحب التلويح كما ذكره بكتاب

خصوصا بالذكر لكونها اظهر وجودا وامكانا من البسائط او لانه شك في وجود ما هي

كلمة او العاطفة اشارة الى انه يمكن تقرير البرهان بوجهين وما وقع في بعض النسخ من كلمة

او التعليلية لا لعله تحريف وقع من الناسخ اذ كل ممكن اي كل ممكن موجود علته

فله موجود مغايرة له انما قيدنا الممكن بالموجود لان الكلام لا يتم في مطلق الممكن لانه لا يقتضي

علة موجودة كما في الممكنات المعدومة وانما قيدنا العلة بالموجود ليلزم التسلسل الذي

هو في الامور الموجودة والا لم يلزم تسلسل لم يحصل ما هو المطلوب في هذا المقام وهو وجود الواجب لذاته

والتقييد بالمغايرة لانها لو لم تكن كذلك لم يلزم شيء من الامرين المذكورين وبهذا اندفع ما توهم

من ان اللازم على تقدير عدم استناد الممكن الى واجب احد الامور الثلاثة توقف الشيء على نفسه او الدور

او التسلسل فلا وجه لعدم الاقتصار على الاخيرين هذا انه يمكن ان يقال ترك بطلانه لظهور فساده

او لكونه في قوة الدور وقد صرح المصنف في تصانيفه بانه يستلزم الدور فتأمل وهذا الممكن سواء كان

اذا نظر اليه مع قطع النظر عما عداه لم يجب لذاته وجوده ولا عدمه والا لكونه كان يجب لذاته احدهما وهو الوجود

مثلا لذاته بشرط امر عدمي غير مستند الى ماهيته من حيث هي فلا يلزم الممكن علة موجودة مغايرة

له والحاصل انه يجوز ان يكون احد جانبيه وهو الوجود مثلا راجحا لذاته رجحانا غير واصل الى حد الوجوب

وان يقع الطرف الراجح لذاته بهذا الرجحان الغير الواصل الى حد الوجوب فلا يلزم الترجيح بلا

مرجح فضلا من ترجيح المرجوح بل رجح الراجح ولا فساد فيه فلا يلزم للممكن الموجود علة

مغايرة له فضلا عن العلل الموجودة ولا بد لنفي هذين الاحتمالين من دليل وقد تصدى المصنف

في الحاشية لدفع هذين الاشكالين وسيطلع على حقيقة الحال في تحقيق هذه المقالة ان شاء الله

ثم اعلم ان المقدمة المذكورة انما تم لو ثبت انه لا يجوز ان يكون وجود ممكن ما مقتضى ماهيته

من حيث هي هي بلا اشتراط وجودها بكون وجود ممكن من لوازم ماهيته تلك الاولى الاولى

لنفي هذا الاحتمال ايضا من دليل ودعوى البداهة غير مسموعة وسيجيء ما يحقق لنفي هذا الاحتمال

وتحقق الى ما شاء الله الى حين الدور والتسلسل فالترديد جار على تقدير ما ذكره وكذا

ابطال شقوق الترديد والايراد عليه بانه يجوز ان يكون ما فوق المعلول الاخير علة مستقلة كما في

هذا انما يكون هذا المجموع المشتمل على الدور وذلك المجموع المستغني عنه واحد ويكون كل

مستقلة منه اخذ كما في نفي التسلسل فا عرفه ولا تزل بتخصيص الذكر في بعض الايرادات بالتسلسل

بعد ان عرفت جريانه في الدور ايضا انتهى كلامه لعل الغرض منه دفع ما توهم من ان هذا الطريق

ابني على بطلان الدور فلا تم القول بعدم توقفه على ابطاله والا لما تم ما ذكره على

تقدير الله لا الله ودوجه الدفع ان ما ذكره ليس مخصوصا بشيء عنها ولا تغتر بظاهر العبارة في
ولا يقدح في ذلك اختصاص بعض منها بمثل الارادة الاولى بالثالث انما خص بالذكر الارادة [illegible] بما يجوز
ان يكون ما هو في المعنى الاخير علة مستقلة ان كان بعض من الارادات [illegible] كما [illegible] بما ذكره ههنا
ورد على ما ذكره في بيان [illegible] بانه على تقدير الدور لا يلزم ان يكون علة المجموع المستقل على الدور [illegible] ذلك المجموع
المستقل عنه واحدا لانه يلزم الترجيح بلا مرجح لكون كل من احاده علة لما عداه منها [illegible] لا يكون
ح علل مستقلة متداخلة بخلاف ما على تقدير التسلسل على ان القول بجريانه على تقدير الدور [illegible]
فما هو بصدده لما ذكرنا فافهم [illegible] فرد ان ما وجد جميع اجزائه فهو موجود بذاته ان كان
[illegible] الى [illegible] بانه المنع [illegible] بانه يجوز ان يكون ارتفاع [illegible] جميع
الاجزاء [illegible] لكان المعلول تمام الاربع مسلما [illegible] مشروط بعدم الارتفاع او الاشراع [illegible]
منها وهو الوقوع اذا لا وقوع فيكون مجموع تلك المعلول تمام [illegible] مشروطة بعدم الارتفاع
او الاشراع ما دام تحقق تلك الامور الاربعة كلها لم يتحقق الحكم [illegible] يكون جميع اجزائها موجودة
وسياتي ما يتعلق بهذا الكلام ولا يمكنه [illegible] كل مركب ممكنا يستلزم
يكون المركبات المسمى [illegible] الموجود [illegible] المنتشر
[illegible] الاجزاء [illegible] فلا يحكم [illegible]
[illegible] ان يستلزم [illegible] الحكم بامكان جميع الممكنات الموجودة ولا
الحكم بامكان كل مركب [illegible] هذا السؤال [illegible] بل كل محتاج ممكن
مبني على ان كل مركب محتاج وكل محتاج ممكن فكل مركب ممكن يستلزم ان يكون المركبات المسمى [illegible]
ما الحاجة [illegible] الاحتياج
وايضا ليس [illegible] التخصيص [illegible] اما الاول فلانه لا فرق [illegible] المركب الموجود والمعدوم [illegible]
الاحتياج الى الغير مطلقا اي في اي وصف كان [illegible] ان لا يكون الذات كافية فيه [illegible]
هي [illegible] هو الامكان الذاتي على [illegible] المعتبر عندهم [illegible]

الكل

الكل مطلقا مفتقر الى اجزائه وجودا وعدما [illegible] مكابرة والقول بجواز استلزام [illegible]
محالا ليس كليا جاريا في جميع الصور لجواز ان يكون [illegible] معلولا على [illegible]
والا [illegible] مطلقا [illegible] الامكان الذاتي [illegible] الامتناع الذاتي [illegible] ينافي الوجوب الذاتي
ولهذا حكموا بان [illegible] لوازم الوجوب الذاتي [illegible] امتناع الجزء [illegible] استلزام
امتناع الكل ما بالغير لا بالذات وان [illegible] بالذات [illegible] بالغير [illegible]
[illegible] اللازم ولو بالذات انما يستلزم استحالة الملزوم مطلقا سواء كان بالذات او بالغير
عدم امكان اللازم بالذات لا يستلزم عدم امكان الملزوم كذلك [illegible] امكان الملزوم لا يستلزم امكان
اللازم كذلك [illegible] لان عدم الواجب بالذات لازم لعدم المعلول الاول مع ان الاول ممتنع بالذات
والثاني ممكن بالذات [illegible] في حاشية شرح التجريد ههنا [illegible] هي ان امكان الملزوم بدون امكان
اللازم يستلزم امكان وجود الملزوم بدون اللازم وهو ينافي الملازمة [illegible] ان امكان الملزوم
انما هو بالقياس الى ذاته وهو يستلزم امكان اللازم [illegible] الملزوم لا امكانه بالقياس الى ذاته
ولا تتوهمن ان هذا القول بالامكان [illegible] بالغير [illegible] يستوي نسبة ذاته الى الطرفين
[illegible] امكانه [illegible] الغير لا امكانه في ذاته [illegible]
خصوصا الى الممكن [illegible] لابد ان [illegible] يكون الاحتياج الى امر [illegible] الى الذات [illegible]
الذاتي [illegible] الوسائط [illegible] الى الذات [illegible] في ذلك [illegible] كلامه [illegible]
على ان الاحتياج الى الممكن مطلقا او بالامكان وفيه ما فيه [illegible] ان البرهان مبني على كون علة
الحدوث علة البقاء حتى يكون الممكنات موجودة [illegible] لا يكون مؤثر [illegible]
[illegible] المؤثر [illegible] لا يلزم احتياج [illegible] مؤثره وبهذا [illegible]
احتياج الممكنات الموجودة في الوجود فتأمل [illegible] المجموع او جزؤه او امر خارج عنه
لا بد ان [illegible] الامر [illegible] تمامه [illegible] لئلا [illegible]
[illegible] الممكنات [illegible] المذكور وان كان [illegible] اطلاق الممكن المطلق [illegible]

في تلك الممكنات فيقال لا يخفى عليك ان احتياج جميع السلسلة من حيث الجميع الى علة انما يسلم لو كان للجميع من حيث الجميع امكان ووجود اما فلا يعقل احتياج ذلك الجميع الى علة بل علل وجودات الاجزاء كافية في وجوده ومن الظاهر المعلوم ان امكان المجموع ووجوده عين امكانات الاجزاء ووجوداتها فان امكان مجموع زيد وعمرو ووجوده عين امكانهما ووجوديهما حتى اذا اوجد زيد وعمرو بالاستقلال لم يحتج وجود مجموعهما الى ايجاد على حدة وسيجي تحقيق الكلام في هذا المرام وقيل انهم جوزوا حصول جميع العلوم النظرية بطريق الكسب بدون الانتهاء الى علم بديهي اذا كانت النفس الناطقة قديمة بان يكون بعضها مكتسبا من بعض الى غير النهاية بدون احتياج جميع تلك العلوم النظرية الى ما يحصل تلك الجميع ولم يجوزوا حصول تلك السلسلة المركبة من الممكنات بعضها من بعض الى غير النهاية بدون احتياجها الى ما يحصل تلك الجميع بل حكموا بانه لا بد من محصل لنفسه في الحصول ولا فرق في حصول ذلك الجميع حصول بعضها من بعض على الوجه المخصوص مع عدم ظهور الفرق بين الجميعين ويخطر انه يمكن ان يكون كل واحد منهما من الجميعين كسلسلة امور حاصلة غير متناهية الحكم بان حصولات الامور الغير المتناهية كافية في حصول هذا الجميع لاجميع العلوم النظرية غير متناهية وكان سر حصول الاخر الذي هو جميع الممكنات المتسلسلة الغير المتناهية يحكم بحكم كما اقول بان الجميع المركب من الممكنات المتسلسلة الغير المتناهية مجتمع في الوجود فيكون كلها موجودا معا بناء على كون كل واحد منها موثرا كائنا فيما بعده سوى المعلول الاخير فصار مطلوب حيدا افادة الوجود بخلاف جميع العلوم النظرية المذكورة فانها غير مجتمعة الوجود فلا يكون ذلك الجميع مقتضيا للوجود فلا يطلب له سببا مفيدا للوجود ويمكن ان يقال اللازم منه اشكال افاده دليل على عدم كون جميع العلوم النظرية بحيث لا يتوقف على ابطال شيء من الدور والتسلسل كاثبات الواجب فذلك لا يحتاج الى اصول بحيث يتوقف عليه كما يحقق في المورد في كتب المنطق من هذا الطريق لا الطريق الاول كلاهم مشاكل فيه وفيما يانيه مما ذكر بعد الطريق من الفساد وعدم توقفهم الا توجيه منها والاثر وكذا يسهل وامتناع تقدم الشيء على نفسه فتدبر لان ارادة تقدم الشيء على نفسه ذاتا في نحو مما مستفاد منهم

لجواز ان يكون شيء ما باعتبار علة لنفسه باعتبار اخر ولا بد لنفيه من دليل ويؤيده جواز كون الشيء علة لنفسه الذهنية باعتبارين كالاجمال والتفصيل في الحد والمحدود كما هو المشهور فان قيل لو كان المراد بالنفي ما ذكرته فما هو كذلك اذ الاعتبار في اللازم وبطلان اللازم وكلاهما ظاهر قلنا سبيل المنع الى ما يستند اليه بطلان الموجود الخارج عن جميع الممكنات واجبا لذاته لان الموجود الخارج منها غير ذلك التقدير يحتمل ان يكون مجموع تلك الممكنات باعتبار اخر وحده علة بان العلة والمعلول في الوجه اي من حيث ان لا يتصور ان يكونا باعتبارين وان كان متصورا باعتبار الوجود اذ كما مر من الله في ذلك فتدبر فان عليه الكل بحث يجيء انه كلام سيجيء تفصيله فلا يكون ان يرد عليه المجموع وحده علة له بل المتقدم بسقط البطلان فلا يكون ان فرض وحده علة للمجموع علة له بل مع علة غيره او معه فلا يكون ما فرض علة للمجموع علة له بل البعض فقط علة لنفسه ولعلله ما نع اي سند لان بيان بطلانه هذا السند موقوف على بطلان الدور وقد ذكرت ان هذا الطريق لا يتوقف عليه الا ان يقول يكفي في بطلانه لزوم كون الشيء علة لنفسه ولعلله اذ ذكر كونه علة لعلله وقع تبرعا لا يتوقف المطلب عليه وذلك وقع في كلام المتاخرين وتحقيق هذا الموضع بعيد وتقريره كما هو وتحريره لم يسقط ما شاء منهم فاصل انهى كلامه واعلم ان هذا الاعتبار ليس على ما ينبغي والاولى ان يكون وقت بعلله لا نهاية ما يحكم في المعلول ما يقول بعدم استقلال ما شاء منهم ما لا يعدله كشف هو بعيد وتقرير الدليل على وجه يندفع عنه عدة ما يورد عليه ثم اعلم ان كون الجزء علة لنفسه ولعلله يقتضي محالات كثيرة وبعضها غير مسمى منها تقدم الشيء على نفسه بمرتبة واحدة ومنها تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين فصاعدا ومنها تقدم الشيء على نفسه بمرتبة واحدة وبمرتبتين ومراتب ومنها كون الشيء علة قريبة وبعيدة معا لنفسه ومنها كونه علة وبائنا معا لنفسه ومنها توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصي ولو يحكي علته امرا موجودا لان علة الامر الموجود موجود وقد سمعت ما يتعلق بذلك فتدبر والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته لا خفاء في ان سياق الكلام يدل على ان جميع الممكنات هو التي سلسلة واحدة رشدك الى ذلك لا خفاء لا شك في وجود ممكن ما ويجب علته الخارج منها لا عزم

دامت ايامه
ثم ما اعلى
عن المعاد
الاشياء
الداله ذات الهقدم
الشيء على نفسه
ذاتا ثم

ان يكون واجبا لذاته لجواز ان يكون ممكنا اخر ولو نقل الكلام اليه لزم تسلسلا اخرى فالكلام في تجويزه ما المقصد

كالكلام في الاول وبهذا اعلم لزم المطلوب ايضا لان لو نقل الكلام الى جميع الممكنات اما سلسلة واحدة

او سلاسل متناهية او غير متناهية فيما لا او جزء او خارجة والاول لان باطلان بما مر او قيل ان الثالث

ولا شك ان الموجد الخارج من جميع الممكنات على هذا التقدير لا يكون الا واجبا لذاته لانحصار الموجود

في الواجب والممكن وكل ما هو موجود خارج عنها فهو داخل في الاول ولعل المقصود التزم الى ما ذكرناه

وان كان عليه تهم قاصر وقد اعلم انه لو علل الموجود الخارج عن جميع الممكنات واجبا لذاته او مستندا اليه

لكان اولى وايضا ولى ان المركب من الواجب والممكن ايضا وهو داخل في الخارج كما عرف وبه يبطل ما قال

ثبوت الواجب على تقدير عدم استناد الممكن ابتداء او بواسطة اليه يكون خلفا لازما على تقدير يبطل المطلوب

لا مطلوبا كما يقال ان لم يستند الى ممكن كذلك يلزم وجود الممكنات بعد ... وعلى التقدير

يلزم من عدم هذا الاستناد وجوده ويكون محالا فيبطل نقيض المطلوب فيظهر حقيقة واجب ان المحال

كما ذكر يكون الخلف اللازم هو كون نقيض المطلوب ولذلك يقال هذا خلف ومع ذلك هو مطلوب باد

حاصل هذا الطريق في ان وجود ممكن ما اما صادر عن الواجب لذاته ابتداء او انتهاء او صادر عن ممكن اخر

اما على سبيل الدور او على سبيل التسلسل وايا ما كان حصل المطلوب اما على تقدير الاول فقطعا واما على تقدير

الثالث والرابع فلان المجموع المركب الذي كل جزء منه فرض ممكنا موجودا ممكن وكل موجود ممكن لا بد

له من موجد والعلة اما نفس المجموع ويعلم منه ان هذا الاستدلال ليس خلفا وعرض فيه نقيض المطلوب

موجد علة سوال المذكور ... اما المجموع يشعر بالتناهي كما انه كذلك لان نسبته مورد وما لا هي لا المجموع له

فاثبات الواجب حالة شعوره بالتناهي يكون مصادرة فان الاشعار بالتناهي لا يوجب كون الاثبات

المذكور مصادرة لان الاشعار بالتناهي من علماء الاسلام اجل فضلاء الاسلام الحسني على ان

الاسلام الحسني ابعد لا يستلزم كون الاثبات مصادرة وانما يكون مصادرة لو توقف عليه والاثبات

اعم منه وانما قلنا ان الاثبات لا يتوقف على العلم بالتناهي لا مكن كذلك لان العلم بالتناهي يتوقف على العلم بوجود

الواجب هو موقوف على العلم بالتناهي وما هو الا مصادرة وللمحشي فيه اشياء هي واسع

قوله

واسع ان اريد بالمجموع كل واحد لا بحيث في هذا ترديد لان المجموع لا يحصل كل واحد كذا قيل

ولا حاجة الى اعتبار القيد لانه لا يعتبر فيه على وجه يكون خارجا عنه ليستند اليه كلا منها

ثم ان ... فاذا حصل الموضوع ولا حاجة الى اعتبار عدم القيد لو قرر الكلام بان المراد

لا حاجة الى اعتبار القيد الاجماعية على وجه يكون جزء السلسلة لكان شاملا للوجهين ولا

خارج منه ... بما سبق كما في الاعداد واعلم ان السيد المحقق قدس سره

مال في حاشية شرح المطالع الى ان هذا مذهب الامام في التصديق بان التصديق لا يكون عنده

سيما انه العلم الواحد من الامور المعلومة بالضرورة ان الاشياء المتعددة ولا يعتبر اراد احدا

لم يعتبر ... انه هي جزء الصورة المركبة منها اعني كل واحد ولا يخفى في ولا على ان الشيء كل مركب

لانه ان يعتبر جزء انه وهذا مخالف لما ذكره في سائر كتبه في تقرير هذا البرهان وغيره والحق ما وقع

في هذا المقام بلا ملاحظة القيد الاجتماعية الاول ان حال بدون القيد الاجتماعية وكذا في النظر

وقد عرفت ان الكل ... عما سمعت انه ... ملخصه لتوضيحه الا وان كان في هذا

ليس منحصرا في العمس ... اذ لو وجب تقدم العلة انه يلزم في المركب تقدمها على

نفسها بمرتبتين في هذا الاعتراض بعلة العلة انه بل يوجب ان يكون الامر بالعكس حتى يصح

لا طلاق العلة عليها انه يصح تقدمها على المعلول وهذا ان كان اعتراضا على السند مكررا كلام

مشهور فيما بينهم والمعلول هو العلة عليها على ما منه وقيل ان اراد بهذا القول مما يمنع على ان

يكون المجموع المركب من الممكنات مشتملا على المادة والصورة او انها من حكم العلة انه على المعلول

انما يتصور في هذه الصورة على ما هو مقتضى كلامهم ومن البين ان المجموع المذكور لا يشتمل على جزء صوري

على ما حقق في جواب الاعتراض المشهور ان القيد الاجتماعية لا يعتبر ذلك المركب وفيه ان ذلك الكلام جار في

كل علة بانه مطلق المركب لا يخفى وتصور ذلك مادة مخصوصة هي المركب من المادة والصورة لا الجلي

فعاد التردد في ان المجموع او جزء منه عند ذلك فاذا اخذت المادة مع غيرها كان هو المجموع منافيا

على الاول سواء كانت تلك الاجزاء بعضها مادة وبعضها صورة او لا اذ لا خارج

عنه منها مركبا او ان يكون الامر اعتباريا ... ذلك المجموع المركب من الموجودات الممكنة او الواجب لذاته

الالوان يقال مجموع الواجب الممكن الذي كان الواجب علة تامة كالعقل الاول مثلا على رأي

الحكماء ممكن لاحتياجه الى كل جزء من اجزائه وعلته التامة الواجب ليست جزءا منه مفردة بل محتاجه

الى الجزء الاخر ولا خارجة عنه اذ لا علة للواجب وهو علة بانه يحتاج الى الاخر على ما هو المفروض

فليس خارجا عنه ... وكذا الحال في المجموع الامور الثابتة في نفس الامر سواء كانت موجودة في الخارج

او لا كالامور العدمية الواقعة في نفس الامر او الخارج عن هذا المجموع العلة التامة لمجموع امور

في هذا الحكم بحث مشهور لكنه في مقام السؤال هذا السند ليس على ما ينبغي اذ دعوى لزوم تقدم الشيء

على نفسه ليس مبنية على ما منع حتى يجري فيه بل على انها علة وكل علة يجب ان تتقدم على معلولها

لان العلة هي الموقع المصحح لكلمة الفاء التي هي تعقيب ظاهر الحكم فيه اذ يقال وجد ... ولو كان

منشأ وجوب تقدم العلة التامة على المعلول ما ذكره من ان كل جزء منها متقدم عليه لزم ان يتقدم المعلول

المركب على نفسه لان كل جزء منه متقدم عليه كما ذكره وهذا غلط ظاهر لكنه على ما فيه ... اذ في

تأمل فضلا عن حكم اما نمنع لو كان علة تامة للكل لكان ... وقع في مقام السند بحيث

اذ العلة التامة للكل لا يمكن ان تكون علة لجزء منه لان هذا الجزء داخل في العلة التامة للكل وليس علة

لنفسه فيسم العلة التامة للكل متضمنة لعلل اجزائه باسرها ولعل مراده هذا وان كانت عبارته

قاصرة عنه ثم لا يخفى عليك ان المراد بالعلة لا ينحصر في العلة التامة بل ان علل ... احتمالات

كثيرة لكن الاقرب منها هذان الاحتمالان المذكوران تأمل منع انه لا يستند المعلول الا الى الله

والى ما صدر عنه اي حمل الاستناد على الاطلاق كما هو الظاهر منه اي يستحيل المحلق غيره اي حمل الاستناد

الى ما يطلق التأثير عنه فلا يحتمل في ذلك لكنه خلاف الظاهر ويجيء لهذا موضع تتبع ما حققه والظاهر

ان الفاعل المستقل التأثير عنه منع المذكور لا نعلم انه لازم للكل يحكم وانما نمنع ذلك لو ثبت الا انحصار

الى الواجب لذاته وان اول المسند علة ثابتة لاعدالها المنع المذكور وسيأتي تحقيق الكلام في هذا المقام

وهو جزء ه يحمل هذا اما شهرها منهم الفاعل قسم من العلل اي بعض المعلول الى الجزء

بحجة المادة والصورة ويجيء ما يحرك تفصيله في هذا المقام لا يخفى بعض ما في هذا الاول

اما نظروا وردوه لو لم يعد المجموع موجودا الذي هو مجموع اجزائه ممكن فان الدليل المذكور لا يجري

فيه لا يخفى عليك ان الدليل المذكور يجري فيه ... بان يقال ان الفاعل المستقل بالمعنى المذكور

في المجموع الذي هو المركب من الواجب والممكن يجب ان يكون علة لكل واحد والا لم يكن علة مستقلا

في المجموع ضرورة عدم استناد بعض الاجزاء اليه بل الى شيء اخر ... فهذا انه ... ضرورة

استناد بعض الاجزاء وهو معلولا له فهذا من قبيل النقض على دليل ... وما يقال عنه

من ان هذا القول بان المراد الفاعل لا مطلقا بل الفاعل المستقل بالتأثير بمعنى انه

لا يستند المعلول الا اليه او الى ما صدر عنه اي ظهر بطلان ما قد قيل انه يجوز ان يكون ما قبل المعلول الاخير

اي السلسلة المعدة ما قبله بمرتبة واحدة الى غير النهاية علة لمجموع وهو اي ما قبل الاخير معلول

لما قبله بمرتبة واحدة وهكذا الى غير النهاية لانه لو كان ما قبل المعلول الاخير دليل

على عدم بطلان ما قبل القول المذكور او على بطلانه تقريره انه لو كان علة موجدة للسلسلة

باسرها مستقلة بالتأثير فيها حتى لا يستند تلك السلسلة الا اليه او الى ما صدر عنه ولا يمكن ان

يكون صادرا عن نفسه لم يكن علة لنفسه قطعا والفرض كون جميع السلاسل الغير المتناهية قبله ما قبل

المعلول الاخير صادرة عنه بل يكون كل من تلك السلاسل صادرة عما بعدها والمستند الى ما ... الشيء

مستندا الى ذلك الشيء فلزم كون الشيء علة لنفسه بعدة تلك السلاسل وفيه بحث يطلع عليه

واعترض على هذا الجواب ... الاعتراض بوجه معارضة في مقدمة العلامة بان فاعل المجموع بالاستقلال

فاعل لكل جزء لذلك يكون ما قبله بتسلسل في الجواب لو فرضناه شيئا وكذا الحال

لو فرضنا شيئين كل منهما معلول العلة اخرى اي لا يكون علة خارجا عن فاعل الكل لانه

لا يتم ما ذكره من انه لو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة باسرها مستقلة بالتأثير

فيها يلزم ان يكون فاعل كل جزء لا يكون خارجا عما قبله المعلول الاخير لانه يمكن ان يكون علة الكل جزء

ولا يلزم منه الا ان يكون فاعلا ما قبل المعلول الاخير ليس خارجا عنه ويجوز ان يكون داخلا فيه وهو

ما قبله بمرتبة واحدة وهكذا او لا يلزم منه كون الشيء علة لنفسه اصلا وانه لا يستند المعلول الا الى ما هو خارج

عن فاعل الكل بالاستقلال بناء على ما هو مقتضى هذا الكلام مع انه يجوز ان يستند بعض المعلول الى خارج عنه فيهما
بل نقول ان الكلام السابق بظاهره يدل على ان المعلول لا يستند الا الى الفاعل المستقل او الى ما خرج
عنه وهو ما يقصد دفعه بهذا الكلام يدل على ان المعلول لا يستند الا اليه او الى جزئه تأمل فيه فانه هذا او علم
ان الجواب الاول مبني على تسليم الثاني الاول ومنع بطلان اللازم وهو التخلف عن الفاعل المستقل بالمعنى المذكور
وان الجواب الثاني مبني على تسليم ومنع لزوم تقدم الجزء الاول على وجه علمه وبهذا انه يدفع الايراد
الثاني ايضا بانه ان مجموع العلل الثلثة علة مستقلة لمجموع المعلولات بما ذكرتم ولا يلزم ان يكون علة لشيء من
تلك المعلولات الا بجان لا يكون فاعل كل منها خارجا عن مجموع العلل الثلثة المذكورة وهو محقق ملتزم
المجد ورح فعليه بان يكون علة لما لا اثر له اكثر فيه كلام سنح تفصيله وكذا الى ان
في قوله ولكن التمسك بهذا الى ما في الحاشية في صورة البسيط وفي صورة الدور يلزم ترجيح
المساوي وهو في الفساد كترجيح المرجوح فتدبر انتهى كلامه ومعنى ان يعلم ان لا الا
يردوم ترجيح المرجوح يكون الاسنة اللازم او لا ولا حاجة فيما الى ذكر الشق الثاني ما يحتاج في بيان
ردها الى المقدمة القائلة بان فاعل الكل بالاستقلال فاعل لكل جزء كذلك بمعنى ان فاعله لا يكون
خارجا عن فاعل الكل ثم اعلم ان ما ذكره في توجيه الفاعل المستقل بالتأثير حمل على ظاهره
لا يستند المعلول الا الى فاعله او الى ما هو جزئه لا يكون شيء من اجزاء السند فاعلا مستقلا بالتأثير
فيها وان حمل على معنى انه لا يستند المعلول الا الى خارج عنه او الى امر خارج صادر عنه كان كل
ما جعل المعلول الاخير من السلاسل الغير المتناهية فاعلا مستقلا بالتأثير بمعنى موجده علة له ولا يلزم ترجيح
المرجوح بل يلزم توارد الفواعل المستقلة الغير المتناهية على معلول واحد شخصي تأمل وقد اعترض
عليه بانه لم لا يجوز ان يكون علة للمجموع بالمعنى المذكور انه يلزم منع عدم جواز كون العلة نفس المعلول
على تقدير كون المراد بالعلة التامة كذلك يتجه على تقدير كون المراد بها الفاعل المستقل بالتأثير
فلا يجدي الاشتغال بهذا الاحتمال نفعا وعلى العلة لا يمكن ان يكون فاعلها الا خارجا وان ما يتجه المذكور
انما اورد عليه على تقدير كون المراد بها المعنى المذكور في الجواب على الايراد الثاني على الطريق المذكور
ثم اخذت تلك العلة الموجدة على المعنى المذكور لجاز كون انتهاء عينها وما ذكره في نهاية حسبه فلا

لان العلة الموجدة للشيء سواء كان اعم اذ ترد الكلام على الوجه الآخر المذكور سابقا وذلك الى التزول
بالعلة لو استدعى التقدم المغاير لكن التالي باطل كذلك فالجزء لا في ان العلة التامة ان على المستقل
بالمعنى المذكور في وجوب التقدم على المعلول عدده ما ذكره المعلول لا مدخل علته الاول هو المتنازع
فيه الذي نحن بصدد ابطاله بدليل لا يخفى عليك ان هذا الكلام منها الدليل مبني على ابطال الدور كيف صانع
والكلام في المسلك الاول الذي لا يتوقف على ابطال الدور والتسلسل بل ههنا بصدد ابطال التسلسل
كما هو ادعاه في هذا المسلك فلانه هو التسلسل خرج عن العلة ولعل ذلك وقع من الغلط العمل وانه
ان رمت الاطلاع على حقيقة الحال فارجع الى ما ذكره المحقق الشريف قدس سره في بحث العلة والمعلول
من شرح المواقف وغيره لانه قدس سره ذكره في توضيح دليل ابطال التسلسل انه هناك في غاية الحسن بخلاف
ما نحن فيه قوله فانه يبطل بعده فهذا ثم لا به من بيان لا يخفى على ان ظاهر ما ههنا يعرف بعض ما يتجه
عليه فلا نعيد قوله من الايراد الاول الاولى ان يوضع الايراد الثاني لكونه على وجه التقدم كذا في بعض
النسخ وفيه ان عدم وجوب التقدم كذا في بعض النسخ وفيه عدم وجوب التقدم بل وجوب عدم التقدم
لا يدل على جواز كونه علة للمعلول نفسه جهة بل انما يكون بان يكون علة المعلول بناء على ما ذكره كما نقله بيان ما فيه يعني غير
هم كلامهم في مقام المنع والسند فتدبر اذ لو جاز كون العلة التامة نفس الممكن لكن اي الممكن في وجوده
هذا لم يتم بناء على ان كون العلة التامة نفس الممكن على ما جوزه انما هو فيما اذا كان المعلول مركبا فصالا لاي مطلقا
المعلول المركب بل انما هو في بعض المركبات الخاصة ولا يمكن ان علة التامة وان كانت نفسه لكنه لا يكفي في وجوده
بل هو محتاج الى غيره في وجوده كالاجزاء واحتياج كل ممكن الى مطلق العلة على الانحصار فيه وقد ذكره واحد
ولانه قد يكون العلة التامة في بعض الصور المذكورة عين الممكن ومنه علم ضعف ما قيل ولو بعد ذلك اي المنع
المذكور وهو منع عدم جواز كون العلة التامة نفس المعلول لا يلزم منع افتقار الممكن الى غيره وصح منه
اثبات الصانع بالامكان هذا لم يتم بناء على ان افتقار كل ممكن موجود الى مطلق العلة سيما الفاعل ضروري
فيتوقف عليه ولا ينافيه كون العلة التامة عين المعلول في بعض المواد ولذا اختار كون العلة هي الفاعل المستقل
بالتأثير في دفع السؤال المذكور وقيل على ذلك لانه لو اراد المذكور لا يصير المانع دفعه الى الكلام

على الذي قرروا ذلك المنع وعدلوا الى دليل اخر تأمل والا لكان قد تم ما ذكر في
بيانه انما يكون نفعا لو كفى في بيانه وجوده وانه تم ما ذكرناه انفا لجواز استناده الى علة لا انتهاء
الى العلة التامة لحادث لابد ان يكون حادثة كذلك لانه عدم العلة التامة يستلزم عدم المعلول فيلزم
تحقق كل حادث بحوادث غير متناهية سواء كانت موجودة في الخارج او لا لكن الكلام
الى ان شاء انما الممكن الا هو بل هو مما لا تأمل فلو كان علة بالنفس كان واجبا فعلم بما ذكرناه
انفا فلا تغفل لا يقال انما يلزم هذا السؤال معارضة او منع لا استلزام الدليل المذكور
لانا نقول الواجب اي تام التعيين هو ما يجب له الوجود بالنظر الى ذاته فيمتنع ان يكون مرادهم لوجوب وجود
الشيء بالنظر الى ذاته لا يكون لغيره مدخل في وجوب وجوده ولا يفتقر في وجوده الى غيره سواء كان
ذلك الغير داخلا في ذاته او خارجا عنه ليتوافق مقتضى التعيين الذين اعترفوا بصحتهما وح لا نزعم
كون الممكن المركب الذي علة تامة يقتضي الواجب لافتقاره الى جزءه ومنه يعلم ان كل مركب ممكن
فيكون كل من المنع والواجب بسيطا لما ذكرناه لانا نقول بعضا وجزء في الواجب بعض
التعيينات خبر لمادة بما ذكرناه انفا واعلم انه قد وقع في بعض النسخ اشارة الى انه
العام يشتمل لا يجوز ان يكون نفسه لان الممكن هو ما لا يقتضي ذاته الوجود والعدم اقتضاء تاما
فلو كان علة بالنفس كان مقتضيا لوجوده اقتضاء تاما اذ العلة التامة يستلزم وجود المعلول
هذا انما على تقدير كونها عينه وانه مع اقتضاء ذات الشيء وجوده اقتضاء تاما الا تفتقر في
وجوده الى امر مستند الى كل منهما فلابد من كون العلة التامة للممكن غيره لا يكون الممكن ممكنا لذاته
ممكن لذاته ولذا وجب بساطته وهو العلة التامة البسيطة ان العلة التامة التي هي علة العلل
انه علة لا يلزم ان يكون بسيطا لجواز كون العلة التامة علة مركبة نعم العلة التامة البسيطة لابد ان يكون علته
كما قالوا وذلك حيث لا تقصر بامتناع المعلول لما كان كون الارتفاع جزء من العلل التامة يحل
توهم وروده وكذا سائر العلل الناقصة مثل المادة والصورة ونحو ذلك لا يستلزم ارتفاع واحد
ولم يتوهم … وبحث ان ارتفاع الجميع وعدمه مطلقا يستحق جميع العلل ولو جاز في بعض الماهيات

والاشياء واذا كان … ان يمنع المعلول وبيانه انما يعارضه وعدمه معتبر العلل ولم يكن
كذلك لم يكن ارتفاعه معتبرا فيها كان لحقيقة محل بأمل الا انه معلوم استحالته بالجواز ان كلام المعلوم الاتحاد
على التقدير الاول ومشكوك على التقدير الثاني ولعل ولذلك قالوا اشارة الى ما ذكرناه هذه
الى صحيح الممكن الذي تقتضيه الوجود وهذه … ان الممكن على ما ذكروه هو ما لا تقتضيه ذاته الوجود والعدم اقتضاء
تاما ويجوز ان يعطي ذاته مع شرط … وجودي غير مستند الى ذاته الوجود وكذا يجوز ان تقتضي ذاته
الوجود اقتضاء غير تام ويكون هذا الاقتضاء مع انضمام امر اخر تاما او يكون هذا الاقتضاء لافادته
الرجحان كافيا في وجوده وقد سبقت منا الاشارة الى ذلك في جميع التقادير لا على فاعل لوجود المعلول
ولابد في نفي هذه الاحتمالات من دليل وسيجيء ما يحكم نفعا في هذا المقام بخلاف ما سوى من العلل
فانه اي الشيء لان المعلول لو كان بسيطا وانه على موجبا لا يجب غير العلة الفاعلية لو كان مركبا
وانما فيجاب الا به ونحو المادة والصورة والغاية جميعا انتهى كلامه فتقريره العلل في الاربع المشهورة
ولم يذكر المعد والمعين والالة والشرط وغيرها لانها راجعة الى تلك العلل الاربع كما بين في موضعه و
… وقد تقرر الكلام عليه ولو لم يتم ذلك لعدم البرهان على حصر هذا الاسم الا في هذا المقام مع
ذلك ليس حتى ان ما يتم الا لمن يعتقد كون هذا الدليل تاما واما غيره فمن لم يعتقده فلا يتم على
ان الذكي لو ترك العناد ولاحظ بصريح العقل وجد الامر كذلك مبادرا للاذهان الى … اليه
… بعد ان حل المحال قد اشرنا اليه وسيجيء تفصيل الكلام فيه ان شاء الله تعالى قد حسب ان
… والجواب بوجه مخالط منشاؤه عدم الفرق بين الكل الافرادي والكل المجموعي كما يعلم
… ومع ذلك كلام على السند لان السؤال المذكور مشاهد بما ذكره سندا له ولو حمل على
الاستدلال لا يمكن ان يكون الجواب بوجه منعا على السند فيكون … تحرير ما رد عليه كلاما على
على سبيل المنع وانه غير موجه لما اعتبار ان احدهما يتوقف … في العلة التي لا يوجد في الخارج
الا عارضة للعلل … مرتبطها ويكون مجموعهما معا في الخارج متقدما على المعلوم … وليس
تحققهما في الخارج الا على النحو المعنى الارتباطي الذي … ان السؤال المذكور على هذا الطريق

اقول منع تقدم العلة التامة بناء على ما منعه لا نقض اجمالا ولا معارضة كما ذكرناه وما ذكره في سنده لا دليل
فما ذكره كلام على السند ولا يجدي نفعا الا اذا كان السند مساويا للمنع وكان الكلام عليه ابطالا له
وكلاهما في محل منع كلامه في هذا المقام على ما منعني فتامل   فان قلت لا نحتاج الى ان يجعل ذلك توهم
انه انما كلام على السند ويمكن تقريره على وجه يكون اثباتا للمقدمة الممنوعة اما باختيار الشق الاول
وهو اعتبارها مع وجودها ولا دات تعلم ان وجودها لا يمكن كونه بالاعتبار الواحد لا بد له
من بيان وليس لعدل الارتباط المذكور شرط العين جميع الاجزاء المعلول هو امع كونه حالا [illegible]
الا المطلع السليم [illegible] ما اشتهر فيما بينهم من ان مجموع اجزائه اثر غيره ومدا خدمت هذه المقدمة
في تقرير الدليل المذكور [illegible] الشق التي ذكرناها فيما سبق وما قيل [illegible] هذا الشرط
في محل ولم المامة بشرط شئ ولا بشرط لا شئ كما منع عنه ما سبق من ان المجموع باعتبار
اعتباره كذا وباعتباره كذا وليس الا بالشرط فهنا الموقوف على الخارج حتى يكون كون الشئ
عليه [illegible] الى امر خارج فقط انتهى كلامه وفيه بحث لانه لا يصلح التوجيه ما ذكره في اصل
ما ذكره لان الشرطي مقابلة الجزء ليس بعد المنع فتدبر   فان قلت هذا انما يمنع المركب
هذا الكلام على السند فلا يجدي نفعا   قلت نعم جميع الاجزاء انما يكون [illegible] فيه ان جميع الاجزاء
الذي ليس له جزء صوري هو جزء من العلة التامة فيكون متقدما عليه فلو كان علة له [illegible]
عليه لزم تقدمه على نفسه كما ذكره فلا يمكن منه الجواب الذي زعمه [illegible] وتنبيه
والقول بان جميع الاجزاء في هذا المركب الذي ليس له جزء صوري ليس جزءا من العلة التامة
دعوى بلا دليل بل لا يجد له وهذا ما يحتج به لانه لا خفاء في ان جميع اجزاء المركب مطلقا
في العلة التامة [illegible] لانه مجموع ما يتوقف عليه الشئ هي عبارة عن مجموع اجزائه [illegible] الامور الخارجة
التي يتوقف عليها هذا المركب فلما كان جميع الاجزاء المادية والصورية الاعتبارية [illegible]
اذا امكن المنع عنده بما ذكره بالجواب الذي زعمه [illegible] لما كان لمجموع الاجزاء المادية والاعتبار
المذكور ان امكن المنع عنده بما ذكره ولما لم يمكن بهذا الاعتبار في المركب الذي ليس له جزء صوري

لم يمكن ذلك فيه وتسليم كون جميع الاجزاء في المركب الذي له جزء صوري جزءا من العلة التامة [illegible]
الذي ليس له جزء صوري مما لا يجد له ولا فرق بينهما في ذلك الامر هذا وقد يقال انه يتوقف ان الاعداد
كما ذكر من الموجودات المفردة ان لم يتعاقب بعضها اجزاء لبعض بطل التسلسل لتركب من اثنين وجوه
من ثلث وحدات كذا الاربعة وما بعدها من المراتب فعلى هذا يمكن انتقال العدد التام الى مركبه
من العلل [illegible] وليس مجموع الاجزاء الذي هو عين المركب جزءا من العلة التامة سواء كان مركبا
من العلة المادية والصورية او لا دانا نعلم ان هذا الجواب انما على تقدير [illegible]
كان ما ذكره [illegible] لا على عدم تقدم العلة التامة [illegible] من السند ما مع هذا المقام
نظر [illegible] والموجودات من الواجب والممكن وكذا في المجموع
المركب من الواجب لذاته ومعلوله الاول فانه ايضا ممكن وعلته التامة [illegible] وكذا في المجموع الامور
الواقعة معا في زمان واحد سواء كان موجودة في الخارج او لا والاعلم ان هذه الوجوه كلها مدرجة
في كون العلة التامة [illegible] ولا بالذات في الحقيقة علة تامة ولا وجه لتخصيصها بتقدمها عليه
ويعلم منه ان الفاعل المستقل لا يلزم ان يكون خارجا عنه مع انهم عدوه من اقسام العلة الخارجة عن المعلول
وان الفاعل للكل لا يلزم ان يكون كذلك بالنسبة الى جميع اجزائه بل بالنسبة الى شئ منها [illegible] القول بان
الفاعل ضروري في كل معلول وكذا الحكم في وجوب مغايرة [illegible] بعلته كما العلة التامة بالجملة
تحمل تلك الوجوه المذكورة [illegible] المشهورة فيما بينهم والنحو على القطع [illegible] تفصيلها اللهم الا
ان يقال تلك القواعد مخصوصة بالممكنات فتدبر   ووجه التفصي عنه ان يقال المجموع بهذا المعنى
[illegible] المجموع بالمعنى المذكور هو الكل المجموعي المغاير لكل فرد فان حكم الفرادى [illegible]
بما مر ذكره [illegible] كل واحد [illegible] ذلك المجموع الذي هو المركب من تلك الاحاد [illegible] عليه
[illegible] يكون الا واحدا [illegible] متعددة ولا يصح ان يقال على المجموع على الاحاد
[illegible] الاحاد كلها اجزاء داخلة في المجموع المركب منها وليست خارجة عن العلة التامة بل داخلة فيها وليس كذلك بالنسبة
الى [illegible] والقول [illegible] ليس داخلا في العلة التامة المجموع كما انه ليس داخلا على الاحاد [illegible] بل
[illegible] بالكل الافرادي وتقدم مرارا في كلامه [illegible] في كلام الاعراب

الاشارة الى الوجه [illegible]
[illegible]

بما ذكرنا وبعد الاحاطة بما تلونا عليك لا يبقى لك شك في ان الاصل في جميع الموجودات

من الواجب والممكن وكليهما وبالجملة كل من مغاير العلة التامة للمعلول وتقدمها عليه في جميع المواد في مادة

الخفاء والاشكال ومع ذلك القول بعدم التناهي محل بحث اذ لا يجوز ان يعلل الشيء بنفسه وبما كان متقدما عليه

كما اشرنا اليه فيما ذكرنا فاعلم ان تطويل هذا المقال والتحقيق في هذا المقام وما ذكرنا من هذا المقام

يقع في تحقيق المرام فما يتوجه من السابق من الاختلال وما يرد من الاشكال فيما هو الى هذا المقام

ان حصرناه ففيه توضيح ذلك لانه اصل البرهان اذ لا يكون المعلول الاخير خارجا من مجموع العلل ويكون كل

فرد منه السابق معلول الفرد السابق عليه جميع علل الاحاد وهو ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية

كما سنذكره واشار الى ان النظر المذكور لا يتاتى اذا كان المراد بالعلة الفاعل المستقل انتهى كلامه

وهم الوجه ان ما يشار به من ابطال المجموع والتسلسل انه يدخل فيه الصورة ومحل التوقف

والتسلسل ما ذكره ولا يدخل المركب الذي فيه الصورة بل مطلق المركب اذ لا يكون مغايرا للواحد

ومن هنا يحصل الكلام فيه ومن نظر الى المجموع انه مندرج فيما ذكرناه ولا

ذلك الكلام وردها وادعى انحلال الشبهة بان حصر ما فيه مما يسمى ما لا الى الاحاد

في مادة الممكنات الصرفة اذ بتقسيم الموجود لا ينحصر في مجموع الواجب والممكن

في صورة العدول الى العلة المستقلة لانا نمنع عدم كونها جزءا من المعلول الممكنات الصرفة ولا لغيره

جزءا منها اذ المركب من الواجب والممكن انتهى كلامه فيه اعترف بمغايرة العلة التامة للمعلول لانهم

في مجموع الواجب والممكنات كما ان فيه ما عليه تذكره والقول بان الشبهة انحلت في مادة الممكنات

محل تامل الم نظر فيما يسمى بحديث يتعلق بها ما ذكرنا وافهم فلا تغفل وتطرق من ذلك

في صورة العدول الى العلة المستقلة ولهذا والفصل بكسر الفاء وشدة الصاد المهملة

نعم يتوجه الايراد بانه استدل بتقدم اجزائها عليها لكن غاية الامر من هذا انه لا يلزم تقدم الكل

على نفسه وانه من البطلان وقد سبق على ما اشار اليه حاصل الكلام سوى ان لا يكون المعلول مستندا الا

او الى ما يستند اليه او الى اجزائه اعلم انهم قالوا في الجواب عن الايراد الثاني ان المراد بالفاعل المستقل

بالفاعل المستقل انه لا يستند المعلول الا اليه او الى ما صدر عنه قالوا في الجواب عن النقض على ان الفاعل

المستقل

المستقل للمجموع علة للاجزاء على ان المراد بكونه علة للكل غير الاستقلال فيما هو علة لكل جزء كذلك ان لا يكون علة بعد

ما على الكل الا انه يمكن ما علة الكل جزء ولعل المصنف استنبط منها ما ذكره وهو ان لا يكون المعلول مستندا

الا اليه او الى ما يستند اليه او الى اجزائه بل يكون المعلول الا المستند الى نفس العلة اذ كان ما لا

او لانه لما ثبت لزوم موجب وان كان اكثر ما يشترك فيه العلة المذكورة واعلم ان على الاجزاء يكون

المستند الى اجزائه من اجزاء العلة بل هو الشروع في محل البحث تامل لان اللازم مما سبق ان لا يكون اجزاؤها على الاطلاق

المستند الى اجزائها بل يتوصل كل ما كان مستندا الى نفسها بواسطة او لا يتوصل الى اجزائها والتسلسل في كل

جزء وما ينتهي هو علة الاجزاء وكثرتها لان علة اجزاء جزء وكذا الى ما يتوصل كل المستند الى اجزائه اكثر

الجزء اكثر اجزاء من علة المعلولات المستندة الى اجزاء اكثر فلا يتم ما ذكر على التفاوت بين علة الجزء

هذا ان منع السند بما سبق ولا يخفى عليك ان الغرض مما ذكرناه هو السند على ضعف ما ذكره في بحث المنع

في جواب دفع المنع فلا يرد انه كلام على السند المنع حقيقة فلا يكون نافيا بل اعلم ان الفاعل المستقل

في جميع الذي ذكره وهو ما لا يحتاج احاده مستندة الا اليه او الى ما يستند اليه او الى اجزائه صادق على الكل

مجموع الذي هو ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية من المجموع الذي بعده مرتبة واحدة الى غير النهاية وكذا الان

الذي يدخل فيه المعلول الاخير لانه مستند الى كل من تلك السلاسل الغير المتناهية او الى ما يستند اليه او الى اجزائه

بان كل جزء منه معلول الى ما يحدث منها او يميل الى الجزء علة مجموع العلل واما اذا قيل العلة كل من تلك الامور

ولا حاجة الى ترجيح كل من الجزء وعدمه الا فيما بعد الكلام في انه يلزم توارد العلل المستقلة على معلول واحد

معتمدا اقوى في العلية الى تأثير ما يستند الى اجزائه بل يحصل ما يستند المعلول الى اجزائه ليس علة له

تلك الحيثية وان كان اجزاؤه كذلك على معنى العلة المستقلة متحققة فيهما كانه يعتبر الكلام المذكور وتركه

والا فلا خفاء في انه لم يوجد ما ذكره من ان الكل منهما حقيقة دون الاخر بل يكون فيقال يكفي صدق ان يكون

فوق الاخير لا غير الى نهاية علة للمجموع وهو معلول لما بعده بمرتبة لا غير النهاية وكذا وهكذا كل جزء منها علة التي

هذا او يقال علة كل من تلك الاجزاء على الاستقلال وذلك لان مفهوم العلة المستقلة متحقق فيها كما كان سواء كان

متحققا فيها على الوجه الذي ذكره وقد اشرنا اليه فيما مر اجمالا وبه يعلم توارد العلل

معلول واحد هذا تفريع على ما ذكره من ان مفهوم العلة الاستقلالية مجتمعة فيهما قلت توارد العلل التامة
مطلقا ليس بمحال الا ان كما صرح به المحقق قدس سره في بعض تصانيفه فان اردت ان تعرف حقيقة الحال
فارجع اليه الا ان يقال ان هذا راي المصنف رحمه الله بل نقول هو واقع فان العقل العاشر مثلا
الا وما يستند الى السلسلة اجزاؤها لا تتعين الى السلاسل الباقية اجزاؤها وما يستند اليها واحد منها
وهي المبدأ الاول والعقل العاشر يعلم ان العقل العاشر له عشر علل فاعلية بالاستقلال
مع منها مركبة من السلاسل التي ركبت مع العقول الباقية المبدأ الاول كالسلسلة المبتدأة
من الباري الى السابع الثانية بهذا لان فيه صورا تركبت من العقل العاشر لا ان ثمة الا اياه
سلسلة فالاجزاء فيهما ثم اعلم ان العقل التاسع له عشر علل فاعلية بالاستقلال والعقل الثامن
على كذلك وهكذا كل من العقول باعتبار العقل الاول علل متعددة فاعلية بالاستقلال وكل ذلك ظاهر
لمن له ادنى مسكة هذا بيان حال كل من العقول العشرة بالنسبة الى العلل الفاعلية المستقلة بالتاثير ونعلم حال السلاسل
التي ركبت من العقول العشرة بالنسبة الى العلل ان علة الاشارة المفهوم من سلسلة العقول العشرة
مع التركيب زيادة مناسبة بالبحث من حال الى سلسلة المبتدأة من التاسع مبتدأ اخره
مستقلة بالجمع حتى ان بل سلسلة العقول العشرة اسمي كلامه لا تعال الابدي من علة لا تكون الى هنا الى
منزلة هي اولى ما عداها وما ذكرناه منحصر فيما ذكره من مثال العقل ووجود الواجب تعالى هذا اول
المسألة على النزاع الاول ان نقول نوام الابد من دليل فان معنى الافراد بالعلية المستقلة لا تكون الا شيئا
اذا هذا اولى على اصل السؤال بعد حسن بحث لا يحتاج علة الالحاق السابقة وان اراد ان لا يكون
ما شرالاولى رجع اليه الوجه الاولى ان لا يكون له شريك ثالث ان الشي هو المقابل المقادم
الا انه هيهات في الامور المندرجة فيه هذا هو المعنى المتبادر من الشريك فان قال ادخل في الامور المستقلة
هذا الجواب مع حمل الاول فما ذكره المجيب الشيء واشار الى اندفاع المنع اذا اورده في المشهورة
وهنا كما فيما قصد به لا حاجة الى ما كان من تقرير هذا السؤال حيث قال فاذا اخذ فهو الموثر الخ
المرسل الى اخر ما ذكرناه بل نقول لا نظر به يحصل فصلا على ان يكون ليس بيع فعول الاخر اعلم المستقلة

بندا

بعد النفي هي ما فوق المعلول الاخير اذ اعلم ان تحرير ان العلة التامة المستقلة للمعلول المذكور سلسلة مجموع الممكنات
المعرفة هي مجموع ما فوق الاخير بالغ الى النهاية كما ذكره لانه تمم المحقق ما ذكر فيما وقع بل المراد به تمام المؤثر
المجموع مرتبا وبعيدا هذا راجع الى المعنى المذكور هو العلة التامة اي تمام المؤثر اي جميع ما يؤثر في السلسلة
هذا راجع كما ستذكره الا وما لا تذكر العلة التامة كذا الحال في قول فالعلة التامة يعني جميع ما لا يكون الا الفصل
الدرر المهم منها لا يخفى كثير نفع تدبر فاما ان يكون ما فوق المعلول الاخير من سلسلة واحدة حال المعنى لانه
اذ المؤثر التام ما فوق المعلول الاخير من سلسلة واحدة كما نقل عنه الاولى ما ان يرد على انه اي الحال كونه
سلسلة واحدة او تكون جميع تلك السلاسل باسرها يحتمل ان يراد به ان يكون المؤثر التام فيها جميع تلك السلاسل باسرها
من حيث المجموع ثم يرجع الى ما ذكره او لا من ان يكون المؤثر التام فيها ما فوق المعلول الاخير من سلسلة واحدة لان
مجموع تلك السلاسل من حيث هي جميع فوق السلسلة ما فوق المعلول الاخير مرتبة واحدة ولا تغاير مع الملاحظ الا في
و حفظ التسلسل ويحتمل ان يراد به ان يكون المؤثر التام فيها كل واحد واحد من تلك السلاسل ولا يتم هذا اذا اريد
بالمؤثر التام تمام المؤثر في المجموع قريبا وبعيدا كما اذا اريد به ما لا شريك له في تلك المرتبة قريبا كان او بعيدا
بل نقول لا يتم الا اذا اريد به ما ذكره او لا من انه ما لا يكون له عادة مستندة الا اليه او الى ما يستند اليه او الى اجزائه
هذا تمام ان يرد ذات ما فصلت تلك خيرات الكل هو ان الشك ما سبق تامل فظهر لك حقيقة الحال وتحقيق هذا التحقيق
المقال ولكن بعد الكل هو مدار السبيل واعلم ان الشريف العلامة قدس سره قرر البرهان الاول الى الجملة وطرقها
على حدة لا تقرر الطول الى السابق لان التعدد فيها اكثر فكان منه وذهبها عداه طرقا على حدة لا يكشف وجه
حكايات متعددة هذا اعم ما على ما قيل ان الممكن لا وجود له من الشيء الوجه الاول وجب ان الممكنات وما في خيالات
كثيرة وبعضه بحسب النظر ان ما ذكر هذا طور وراء طور العقل فتامل وكل منها محتاج الى علة فاعلية موجدة لها
بمعنى ان كل ممكن موجود لا بد من علة فاعلية ان العلة الفاعلية للموجود لا بد ان يكون موجودة وكل ما هو من
تقدمه حيث قد تقدم الكلام عليها فهو العلة التامة من العلل التامة يعني جميع ما يتوقف عليه ذلك الشيء فيدخل فيها
كل واحد واحد من العلل ان تعدد كما هو المشهور فيما بينهم والفاعل مع جميع ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرطا لتاثير فتلك الامور
او ما يجب ان يكون مقارنا في هذه الامور التي يتوقف عليها المعلول سواء كانت شرائط لتاثيره او لا

خارجة عنه لكنها متمايزة فكيف يكون سوى العلة التامة هذا هو مقتضى ما هو ظاهر من كلامه قدس سره فلا بد من ضم كلامه بالجزء

والعلة الناقصة المستجمعة لجميع ما يتوقف عليه الشيء المعلول ما يحتاج اليه المعلول كما ذكره قدس سره اولا ولا يمكن ان

يكون الشيء علة لنفسه بعد المنع من ابطال العلة التامة لو كانت علة بذلك المعنى لكانت متقدمة عليه والقول

بانها علة اما على سبيل المجاز او معناه اوا والا فلا يتصور كون الشيء محتاجا الى شيء اخر بعد ان يكون الشيء

الثاني متقدما على الشيء الاول وانه قدس سره كان يمنع تقدم العلة التامة على المعلول لكن كنت ان العقل

قدس سره وبعد بحثه يدفعنا ما ذكرنا ومحاسن ثم ان اطلاق العلة التامة عليها في كلامه قدس سره

على سبيل المسامحة كاطلاق على العلة الوسطى وردها ان العلة الناقصة المستجمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول في العقد

المذكور ولم يكن علة حقيقة لكن يجوز ان يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها فلا يتم ما ذكر من ان العلة التامة

لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها لان العلة التامة لو اخذ حقيقة بمعنى العلة الناقصة المذكورة

ليست كذلك ولو اخذت ولو مجازا باعتبار انها العلة الناقصة المذكورة فلا ان المعلول لا يتوقف على ما هو خارج

ولكن معناه تعالى المراد انا اذا نسبنا الجملة الثانية الى الاولى فلا نجد اما ان يكون في الجملة الاولى امر خارج

عن الجملة الثانية سواء كان ذلك الامر داخلا في الجملة الثانية معتبرا في العلل الناقصة او في الامور المعتبرة معها

او لا يكون فيها شيء وهو ان يكون في الجملة الاولى الا في العلل الناقصة للامور المعتبرة معها الجملة التامة

يلزم كون الشيء علة لنفسه وهو باطل لاستحالة ويعضها ان تكون بعض الجملة الثانية وهو العلل الناقصة والامور

المعتبرة معها علة للجميع وهو محال لان العلة الناقصة في العقد المذكور ما لا يتوقف على ما هو خارج

عنها اي عن العلة الناقصة وغير الامور المعتبرة معها والجملة موقوفة عليه اي على ذلك الجزء هو البعض الخارج

وعلى هذا ينبغي مع المنع الذي ذكرناه وذلك لان العلة الناقصة للمكانات موجودة مع جميع ما يتوقف عليه المعلول

سواء كان شرطا للتأثير اولا مع ان يتوقف المعلول على ما هو خارج عن العلة الناقصة وغير جميع ما يتوقف عليه

المعلول كما لا يخفى وبذلك اندفع انقضاء ما اورده المعلول لكن بقي هنا امر اخر وهو ان المانع ان يمنع احتياج

كل ممكن موجود الى علة فاعلية موجودة مستجمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرطا للتأثير اولا لان المعلول

اكثر من العلل المادية والصورية مثلا لا تتوقف على تلك العلة الناقصة لان بعضها موقوف عليه هو بعينه علة

المادة والصورة مجموعهما علة للمعلول فاذا اخذ مع العلة الناقصة علة لاحتياج المعلول اليها والا لم احتاج المعلول

الى الغير ويتقدم عليه ونهاية البحث ما قيل في علة العلة التامة من تقدمها على المعلول فلا يمنع العدول عنها اليها

ما هو ثمرة فانه على العلة التامة يلازم تقدمها على المعلول اي قد سمعت ما يتعلق وانه ما قرره قدس سره

في هذا الكتاب ليشمل العلة التامة بمعنى المراد هنا كما مر ولهذا يعلم حال ورود الجواب الذي اورد هذا المنع

اقول تقدم الكلام عليه قد عرفت ما فيه فتذكر فان اكثر التأثيرات الثلاثة لا يصح بها هذا الاعتبار على ابطاله

مرارا فانه مما لا يخفى على الفطن واما ما قرره الى الواجب فلا يتردد في صحته لانه لا يكون

سلسلة المعلول الاخيرة الى الواجب لاحتياج الى المعلول الاخير الذي فكيف يكون ما توقف عليه بالمعلول اقول

هذا الصحيح ان الحال كذلك مثل ما مر ولا يلزم منه عدم دخول العلة التامة وان لم يكن

داخلة في العلة الناقصة فيمكن الا ان المعلول اذا كان بعلة الوجود داخلة في العلة التامة وان لم يكن

داخلة في العلة الناقصة لمجموع الاسباب هي نفس تلك الجملة مع امر خارج عنها وهذا كما في الاول دون الثاني

الحسن للزوم تقدم الشيء على نفسه من حيث انه لم يلزم ذلك بناء على ان منع تقدم العلة التامة يلزم

التقدم بمرتبة واحدة محال لا تقبل المنع كما لا يخفى ضرورة ان الفاعل المؤثر امر واحد فكيف يكون موجودا

قد سمعت ما فيه فتذكر وذلك الامر الزائد الموجود الخارج عن جميع الممكنات لا يكون ممكنا ومن ذكرنا

مما سبق ما يحركك نفعا من العلل ويمكن ان يجعل الجملة الثانية هي الجملة الممكنات الى العلل الناقصة يعني

انفسها بدون اعتبار الشرائط كما ستذكره المعلول وهذا اشار اليه قدس سره الى تقرير ان المكتسب

موجودا وهو ان يقال اذا اعتبرنا العلل الناقصة يعني انفسها بلا اخذ الشرائط جملة واحدة واخذنا

جميعها جملة اخرى ونسبنا الجملة الثانية الى الاولى فلا يخلو اما ان يكون في الجملة الاولى امر خارج من الجملة الثانية اولا

اي ولا يخفى ان الشيء يحصر فيما يكون الامر الزائد معتبرا في العلل الناقصة انفسها ويندرج ما يكون الامر الزائد

من افراد الامور المعتبرة معها في الشق الثاني هو المقرر اخص من التقرير الاول ولا تفاوت بينهما في اكثر الامور

من الابحاث وغيرها كما لا يخفى على المتأمل الصادق اقول لا يأتي ابطال الجزء منها بشيء من الوجهين

الجزء اي من التفاوت بين ابطال الجزء منها بالوجهين ومن ابطالها هنا كما نحن فيه والا

ما كان فلشي علة لها الا هناك وما ذكره في الوجه الاول منه ذكره لا ما ذكره في الوجه الثاني فانه يعتمد على

ما سبق تأمل وقد عرفت سابقا ان الفاعل للمجموع مجموع فواعل الآحاد اي هذا اسنده او لم يسمع

علة خواداولى بان تكون علة لا نظير وجه ذكره ههنا الا هناك مع ان نسبة البعض اليها على السوية ولكن ان

توجه كلامه قدس سره بما سنذكر مع غيره اي هذا الكلام لم يوجد في بعض النسخ والمعه خط المصنف رحمه الله ولا يخفى

انه ان وجه كان على ظاهر العبارة لكنه تام ذلك من حيث المعنى فيتحقق اي يعرض فتدبر فذلك

هذا حاصل ما سبق في خلاصته ملكونها عند المصنف بطلان العلة التامة محل بحث قد تقدم بعضه

اذ لو كانت العلة التامة عند المصنف لكان الفاعل المستقل جزءا للمعلول الكلام على تقدير [illegible] ذلك وقد

علمت ان امتناع كون العلة التامة عند المصنف اما هو في المركبات الصرفة انتهى ذلك [illegible] بحث يعلم مما

ذكرنا فيما سبق ولما لم يكن المعلول الاخير علة لشيء من الآحاد فلا بد [illegible] مجموع علل الآحاد اذا

احتاج المجموع الى المعلول الاخير هو ان احتاج الكل الى اجزائه وانه مكابرة وعدم علة المعلول الاخير لشيء

من الآحاد لا يستلزم عدم دخوله في علة المجموع [illegible] ليست بداخلة في العلة

الكاملة للمعلول [illegible] النظر الى اشارة الى ان المجموع [illegible] موجود لان [illegible]

ما [illegible] بعض آحادها هي باسرها موجودة وهو مغاير للكل واحد داخل فيه فيكون جزءا من العلة

فلا يكون المعلول الاخير خارجا عن علته [illegible] وهذا النظر مخصوص [illegible] كما سبق فافهم وقرره

بعضهم اي هذا الوجه المحقق الطوسي كما سيذكره المصنف والاولى [illegible]

وهو ان المؤثر التام القريب لكل مجموع هو جميع اجزائه اي هذا ناش من عدم الفرق بين الكل

الافرادي الكل المجموعي [illegible] الجميع ههنا ان اريد به معنى الكل الافرادي يلزم ان يكون كل واحد

من الاجزاء مؤثرا تاما في المجموع وان اريد به معنى الكل الافرادي يلزم ان يكون كل واحد

من الاجزاء مؤثرا تاما في المجموع وان اريد به معنى الكل المجموعي فيلزم ان يكون الشيء علة لنفسه [illegible]

هو الفاعل والموجد وليس جزءا في اكثر المركبات فاعلا ولا موجدا له [illegible] والعلة [illegible]

الخارجة عن المعلول ومنه علم ان قوله لان المؤثر التام هو ما يستند اليه المعلول بالذات ويمتنع [illegible]

فيه وجودا وعدما ليس على ما ينبغي لانه لا يكفي في المؤثر التام ما ذكره بل لا بد وان [illegible]

والايجاد والفيض لا خفاء في ان بعض المركبات يحتاج الى امر خارج كمجموع العقول العشرة مثلا فالقول

بان مجموع اجزائه علة تامة له ليس بجيد وكذا الحكم الكلي بان المؤثر التام القريب لكل مجموع علة

تامة له محل بحث وبالجملة هذا الكلام من الامور القريبة الواقعة من المحقق الطوسي وكيف يخفى [illegible]

في تحقيق هذا المقال [illegible] لا يصلح لمثل هذه المطالب العالية فضلا على امثال هذا المعدما [illegible]

اذا تقرر فنقول السلسلة الموجودة الغير المتناهية [illegible] انه [illegible] علة السلسلة الموجودة

الغير المتناهية من اجزائها باسرها بانها اما نفسها او بعض اجزائها او خارج عنها ولم يرد [illegible]

في سلسلة المذكورة بانها اما نفسها او بعضها او بعض اجزائها او خارج عنها [illegible]

[illegible] ان السلسلة المذكورة هي اجزاؤها باسرها كما ذكره [illegible] اجزاؤها باسرها [illegible]

[illegible] احد الامور المذكورة [illegible] اجزاؤها باسرها [illegible] مجموع علتها هي اجزاؤها [illegible] | جميع

من ان العلة التامة القريبة لكل مجموع هو جميع اجزائه فلا ولا ان يرد في علة السلسلة المذكورة

ثم ان قوله [illegible] على علة السلسلة التامة القريبة كذلك اي منتهية الى علة تامة من حيث المجموع

ان العلة التامة للسلسلة المذكورة منتهية اليها [illegible] تقرر الدليل المذكور [illegible]

المذكورة علة السلسلة المذكورة [illegible] ومعنى ان هذا الدليل منقوض بمجموع العقول العشرة مثلا لكن

هذه السلسلة المنتهية الى علة تامة لكونها حكمه من حيث المجموع ومن حيث الافراد جميعا [illegible]

القريبة هي اجزاؤها باسرها كما تقدم من معنى المؤثر التام القريب [illegible] منتهية الى علة تامة

من حيث المجموع ومن حيث الافراد جميعا وعلتها اما نفسها او بعض اجزائها او خارج عنها [illegible]

لاستلزام تقدم الشيء على نفسه وكذا الثاني [illegible] العلة التامة القريبة لكل مجموع هو جميع

اجزائه [illegible] علم ان ما ذكره في ابطال [illegible] على بطلان [illegible] فساد

الاقسام كلها [illegible] السلسلة المذكورة لاستلزامها الخلف وهو وجوب استنادها

الى علة مع امتناع الاستناد [illegible] منقوض بمجموع الامور الموجودة في نفس الامر [illegible]

كان واجبا او ممكنا فنقول ان اشتراك آحاد السلسلة في الوجود مفتقر الى علة تامة للمجموع الا كونها ممكنة من حيث
الاجزاء بل يكفي فيه كونها ممكنة من حيث المجموع والجزء الاخير لا يصلح للعلية لمجموع الاجزاء بالاسر
ايضا لا يصلح للعلية بالنظر الى ذاته بل لاشتمالها على كل واحد واحد منها واستلزامها له بل يستقل
باستلزامها العلل الخارجة عنها المعلولة تدبر وغاية ما يقال ان كل جزء من الاجزاء متقدم
على هذه الوجوه الثلثة كلها مع عدم الفرق بين الكل المجموعي والافرادي وانه من الظاهر ان
من الواجبات العرفية ممكنة وعلة ما منتقض بما ذكره هو جميع اجزائه وهو اما عينه او داخل فيه او خارج
والكل باطل لما مر في الدليل بعينه الا انه يستغني به انه وهي مغايرة للمجموع فان كل ما هو مغاير
لشيء اما داخل فيه او خارج عنه فيلزم ان يكون الآحاد بالاسر داخلة في السلسلة او خارجة عنها وكل
منهما باطل لما مر لان المجموع لو كان علة الآحاد بالاسر لكان كل شيء من الآحاد معلولا لنفسه
تامل ومع ذلك ليس هذا الدليل المذكور فيما سبق حتى يكون ملخصه لعل مآله ما يؤول اليه تدبر فاجاب
المحقق بالدليلين المذكورين بل بالدلائل الثلثة كما ذكره لكن الدليل الثالث لا يجدي نفعا لكونه مشتملا
ولا خلاص بهذا الدليل الا في هذه المقدمة الحاسم وما ذكره بانه لا دليل عليه الا موجد مستتبع الآحاد
بان لا سبيل وجود فيه كلام يطلع عليه اذ العلة ما لم يجب وجود المعلول عنها لم يوجد من الآحاد
او من الوجود تدبر في هذه المقدمة نظر من حيث موضعها وفيه كلام طويل الذيل يصرف في دفعه
سيذكر المقدمة في الطريق الثالث بالاشارة الى كنه ويلزم منه امتناع عدمه لا حاجة الى الاخذ
من جهة العلة اللازمة من وجوب الوجود فيها بل يكفي وجوب الوجود في ما هو المقصود في هذا
عدم شيء منها اي من المجموع وكل ما دخل فيه ليس ممتنعا بالنظر الى ذاته وكل ما هو جزء
منه ولا جزؤه هذا اقرب من الطريق الثالث لا شك انه اقرب منه مما نقله عن الشيخ الرئيس
والمحقق الطوسي فلا بد للجميع من طرف على جهة ووسط متناهيا كما اشار اليه ثم العموم
قد عرفت ما فيه يكفي نفعا في هذا المقام مدركا والملخص لهذه المقدمة ليس الا المحقق الدواني الا ان
والثالث على ان كونه ملخصا لها انما هو لا بطال العلل دون الاشكال ان يتفاوت لا حاجة الى

بل تركه اولى ولبسه فقد احال ابطال شق الوجوب الاول ما ترك كلمة بل ثم قال معه احال
ابطال شق الوجوب بالغير فانهما متغايران كما سلم التغاير بعينه بل على الاحالة وان لم يرد
هناك هذا النقل على ما سبق حيث المعتمد الاغلب هذا الكلام بعينه كما لا يخفى على المتامل وان
المراد به لم يرد هناك على القول المذكور اما معتدا به او لا عدم رأوه لما اشتغل كونه
ورد واما عدم ثبوت اقامة الحجة المعتمد ليست مدار الكلام المذكور تامل تدبر ولست ادري لماذا غير
صحيح اذ ان هذا الكلام انه اعتراض عليه على جميع ما هو الى الحواله غير صحيح بان يكون التغاير
والحاصل ان الكلام في الموضعين ليس تاما الا ان يقال ان مراده الكلام في الموضع على بعض
غير صحيح وبه يعلم او لعله يدرجها معدومة وقد يقال فيه ان فرضها معدومة
وقوله ثم يلزم منه ما لا يتشارك كل معلول فرض مع اسباب عليه فوقه بان كلها معدوم
ومعلول ايضا لا يتقدم وبالجملة كل معلول واجب وجوده بغيره هو علته جامعا موجود
من العلة بالنسبة لا علتها ومنه يستفاد ما في قوله ان العرض عدم العلة والمعلول يمكن ان يقال
انه اذا كان واجبا كان عدمه محالا اما بالذات او بالغير فعدم المعلول اذا كان وجوده الى الواجب
لذاته لا يلزم عدم الواجب لذاته واذا كان وجوده مستندا الى الممكن او وجود السلسلة الواجب لذاته
لا بالذات ولا بالواسطة فعدمه مع بقاء علته محال لانه يلزم تخلف المعلول عن علته الموجبة اما عدمه مع عدم
علته فليس بمحال فلو كان مجموع الممكنات بشرط انتفاء الغير المستند الى الواجب لذاته معدوما لا يلزم
فلا يكون وجوده واجبا حتى يستلزم ما يجب وجود الغير اما واجب لذاته او مستند اليه هذا تحقيق ما ذكره
في هذا المقام اقول انظر كيف حقق الامام وجوب الغير بمنزلة وضع المقدم فتامل اذا انظار
ذلك الغير بمنزلة وضع المقدم لانه يؤدي المقدم فلا حاجة الى وجوبه تدبر واذا حققت ذلك علمت
ان اقوال الفحول في هذا البحث لا نعلم بجودة تحقيق ما سبق ان اقوى الطرق واوثقها لان المقدمة القائلة
بان الشيء ما لم يجب لم يوجد عليه الخفاء من النظريات التي تحتاج الى انظار دقيقة ولا خفاء في انه
ما تقادمت عنه في هذا الحكم محل تامل كما لا يخفى ولو كان المراد التسلسل انه لو لم يوجد واجب لذاته لم يمتنع

عدم شيء منها الاشياء فلا يوجد موجود الى افراد السلسلة الا ما ذكره اما الاولى

من ملاحظة مفهوم الممكن وهو ما لا تقتضي ذاته من حيث هي هي وجوده ولا عدمه اقتضاء تاما

ضروريا بان اقتضاء ذاته من حيث هي وجوده اقتضاء غير تام ضروري بل يكون وجوده راجحا

بالنظر الى ذاته رجحانا غير واصل الى حد الوجوب فانه لو كان هذا الرجحان كافيا في وجوده لم يحتج

الممكن في وجوده الى غيره بل كان مستقلا فيه ولا لزم منه ترجيح احد المتساويين ولا ترجيح

وكذا لا يلزم ترجيح المرجوح ولا رجحه بل ترجيح الراجح وفساده غير بين حتى قال الحق هذا المقام

لا ينكشف الا بتجلي من الاولوية الذاتية لا يجد الممكن لا يتصور ان يتحقق فيها الاولوية الذاتية لا يكفي

في الوقوع ويبنى عليه كل منهما تمم مباحث الامور العامة ويجيء في مجلدنا هذا المقام

الاول ليس نظرا من ملاحظة مفهوم الممكن بل لانه هناك من انظار دقيقة ثم اعلم انه لو فرض ان شرط

امر عدمي وجوده مثلا اقتضاء تاما ضروريا لكان وجود ابلاغ احتياجه الى امر موجود ولا بد من

هذا الاحتمال الضعيف حتى ما ذكره وسيأتي الكلام متعلق به كما يعد فلانه فرع الوجود ضروري

ما لم يوجد لم يوجد هذا تم وان ادعوا البداهة فيجوز ان يقتضي الذات من حيث هي هي الوجود

المتكلمين ان ذات الواجب من حيث هي هي وجودها اقتضاء تاما ضروريا وان وجوده لذاته

علمها والنوع من اقتضاء الذات وجودها ومن اقتضاء وجود غيرها بان الاول

والثاني فرع الحكم بحث لا بد له من دليل وهذه المقدمة مما دون علمها جمع

فذا نه سواء كانت موقوفة على ابطال الدور والتسلسل او لا فلا مرية في انه ثابت بالدليل مشكل وكذا

بعض العارفين قدس سره اي السلسلة الا يبلغ حد

اللهم ثبتنا على الصراط المستقيم والدين القويم والنهج القديم

وان ارتبط بالسلسلة اذا لم يكن وسطا لكون طرفاها بالضرورة هذا لان الارتباط انما

اذا كان مجموعها من حيث المجموع لا بواحد من احادها ملك السلسلة فظاهر انه ليس وسطا

وان كان بواحد منها او لكل واحد منها فان كان الواجب علة كافية له فيسقط فساد الا

واعلم انه على تقدير صحة ما دل على انقطاع السلسلة المذكورة لا على بطلان التسلسل مطلقا كذا

لا يدل على بطلان الدور كذلك فتأمل قدس سره بان كل واحد من تلك السلسلة لا تدور بانه

فقد كر ان يكون موجدا لواحد منها ابدا ولا يلزم هذا الحصول

شيء لا يستلزم ان يكون هذا الشيء موجدا مطلقا فضلا عن ان يكون موجدا ابتداء فيكون

السلسلة هذا الضم ما ذكرناه انفا ولا يخفى عليك ان فتأمل فيه

انه لم لا يجوز ان اشارة الى بعض ما من المنوع المذكورة فيحصل الجمع وانت خبير بانه

لزم توارد علتين مستقلتين على معلول واحد هذا لانه البعض علة موجدة

في السلسلة ممنوع بان العلة الموجدة لا يلزم ان يكون مستقلة ولو سلم فلا يلزم ان يكون الخارج

كذلك ودفعه بمعنى انه لم لا يجوز ان يكون علة كل واحد من الآحاد

هو الواجب فلا يلزم الانقطاع لكونه ذلك الخارج علة لبعض الآحاد

العلة الاستقلالية ممنوع كل من الآحاد موجودة الواقع في السلسلة تحصيل

المجموع وانما يلزم ذلك ان لو كان الخارج وجود بعض الآحاد

العلة الاستقلالية العلة المطلقة وان اراد العلة الاحاد

لا السلسلة الاشارة واذا كان علة لبعض الآحاد يلزم

توارد علتين مستقلتين على معلول واحد على ان

في الافراد والمجموع ولا بد ان يكون

ثم لانه انما اذا كان الواجب علة تامة والمنع الذي اورده

بانه يجوز ان يكون المقصود هذا المقام هو ابطال التسلسل في العلل المستقلة واما ابطال التسلسل

في العلل الغير المستقلة فغير معلوم

لا يكشف وجه وان في هذه المقدمة في

الطرق الاول من المقصد الاول

عن نفي الاختيار في ان كلا من الامور في صورة الدور علة المعلول معا لكونه علة متقدم ويكونه معلولا
متأخر وكل منهما ... من التقدم والتأخر ... ان العلة مطلقا متقدمة على المعلول وقد تقدم
الكلام عليه مفصلا واعلم ان امتناع الدور اما بالضرورة كما ذهب اليه الامام الرازي وغيره
منه واما بالاستدلال على ما لا يخفى الاول برهان التطبيق على ما في شرح المواقف هو العمدة في ابطال
التسلسل انه في الامور المتعاقبة الوجود كالحركات الفلكية وفي الامور المجتمعة سواء كان ترتب طبعي
كالعلل والمعلولات او وضعي كالابعاد اولا يكون هناك ترتب كالنفوس الناطقة المفارقة ... النفس
متوقفا على ان يكون العلة ... مستدل به على ... هذه الامور كلها ... كلامه ...
راي المتكلمين على الحكماء ... واعلم ان ... التطبيق انما يجري في تسلسل العلل ... متصاعدة
في العلل لا متنازلة في المعلولات كما لا يخفى على ذي فكرة فيعتقدون ... محض
لا شك ان مراتب الاعداد ليست ... موجودة في العقول ان ... لعدم اقتدارها ... تفصيلا
والملاء الاعلى ... بان يكون موجود تفصيلا والا لزم عدم علمه ... الواجب
وان المنظور في غير ... العقول المجردة ... عندهم ... ان كلام ... ضعيف
... النفس الاعلى ... بان يكون موجودة ثابتة في الخارج
ثبوت الشيء فرع ثبوت المثبت له كما هو المشهور منهم ... بعد ثبوت ... الامور
من المكابرة ولا خفاء في ان جريان برهان التطبيق لا يتوقف على الوجود ... الوجود
ونفس الامر ... مع ما ذكر ... الا ان يقال ان اكثر المتكلمين لا يقولون
بالوجود الذهني ولا يلزم عندهم ... كون الشيء معلوما ... موجودا ولا يرد عليهم ... الخارج
بالوجود الذهني ... كون المعدوم المطلق معلوما ... او كون جميع المعلومات
موجودات خارجية وكون جميع الامور ... موجودات خارجية ... المعلوم
نظر ... ومعنى ان كل حادث لا بد ان يحقق نفس الامر ... امور ... غير متناهية
معا لان ... الواجب سواء كانت ... الا ... زمان ... لا بعد ... الا الازم

تخلف المعلول عن علته المستلزمة ... وهذا من ... الاستلزام والكلام في علته
كالكلام فيه فهذا استلزم تحقق امور غير متناهية ... في نفس الامر ... باعتبار ... وجود
خارجي ولا شك ... برهان التطبيق ... تقدير ... ولا ... وجود ... اندرج
وجود ... نفس الامر واعلم انما ... الى ... المجموع
... العلل والمعلولات ... فصل ... التطبيق
احدهما على الاخرى ... المخصوص ... المجموع محالا لا ... ذلك
... المجموع محالا
لا بد ان يكون ... بالضرورة ... سوى عدم التناهي
... فما ... الامور ... الوجود لا وجود ... السلسلة
... في الذهن مفصلا ... السلسلة ... المتناهية
منها غير موجودة ... موجودة في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة
المتعاقبة التي هي ... ان ... الاشارة الى ان الوجود ... الغير المتناهية
... المتعاقبة ... هذا ... التطبيق الا ...
وقال الامام الرازي في المطالب العالية ... بعد الانكار المتناهية ... بعض
... انه كاف ... ولا توجد ... الامور ... مفصلا ... الا ...
في مبادي العالية ... الذهن مفصلا ... مواد ... ضعف ...
لكن العقل لا يقدر على استحضارها لا الى نهاية مفصلا لان الزيادة ربما تكون ... الاساط
... ان يكون ... الجملة ... واحد ... الزائدة
... ان لا ... الجملة الزائدة واحد لا يكون ... واحد ... الجملة ... السابق
... واما ان ... الجملة الزائدة واحد لا يكون ... واحد ... الجملة ...
... لان ... الا واحد ... الزيادة ربما تكون ... الاوساط

ليس بقادح في شيء من المقدمات المذكورة ونقرر منه ما نقل وقوع كل واحد من آحاد الجملة الناقصة
بازاء كل واحد من آحاد الجملة التامة اذا كانت الجملتان موجودتين معا من الامور الممكنة والمراد
بكل من آحادها رتب العقل بوضع ذلك الممكن [illegible] بنظر الخلف لا الحاج من ذلك الوضع
الى ملاحظة آحادها مفصلا بل يكفي في فرض وقوع هذا الممكن ملاحظتها اجمالا برهان التطبيق
يدل على ان الامور الغير المتناهية الموجودة معا سواء كان بينها ترتب او لا وقال المحقق
في شرح شرحه نظر لان الحكم الذي امكان وقوع كل واحد من آحاد احدى قطعتين بازاء التجريد
واحد من آحاد الثانية وسنده بان ذلك الوقوع ان كان في الذهن فيتوقف على وجودها
فيه مفصلا وان كان في الخارج فيتوقف على الترتب الخارجي التدريجي في السلسلة بل لا بد من اسباب
المتقدمة الممنوعة وما ذكره المحشي من جواز ان يقع آحاد كثيرة من احديهما بازاء واحد من الاخرى
لان مراده الجواز الوقوعي الذي هو الامكان فان عدمه مع جريان هذه الصورة يمنع بعض مقدماته
فهو مانع [illegible] احتمال الا وقوع [illegible] في اجراء الدليل انما يتم بان يثبت الامكان الذاتي
مثلا ان لو كانت الامور الغير المتناهية لا يمكن وقوع كل واحد من احد السلسلتين بازاء كل
واحد من الاخرى لكن ذلك ثابت الى آخر الدليل والخصم يمنع الملازمة ولو سلم الملازمة فلازم
الدليل لا ينتج لكون زيادة الكل على الجزء في الاوسط الا بنظر الخلف انتهى كلامه [illegible]
منع الامكان الذاتي بعد كون الجملتين موجودتين معا قريب من المكابرة واما ان الامكان الذاتي
كاف في المطلوب فسلمه لا يخفى ان نعلم انه لا يتجه على التقرير الذي اوردناه [illegible] الزيادة
ربما يكون في الاوساط بحيث يعلم بما ذكرنا [illegible] الاوساط الا في الآحاد [illegible]
ان في الآحاد منها عبارة عن التقدم والتأخر الزماني [illegible] تلك الآحاد فلو جاز ان
يكون الزائد في الاوساط كما ذكره في الجملة الغير المرتبة لكن الآحاد المذكورة [illegible]
ولما لم يكن الغير الا في الآحاد نظام اه وقد سمعت ما فيه فلا تغفل ثم اورد الامور الغير المتناهية
مطلقا اي هذا الكلام منه [illegible] حاشية شرح التجريد للمحقق الشريف قدس سره مع زيادة [illegible]

البيان ومنع وجود هذه الجملة مستندا بانه لا وجود الا للآحاد الغير المتناهية [illegible] عدم التعمق والتدبر
في الكلام وقد سمعت ان مراتب الاعداد [illegible] من الاجابة [illegible]
يمكن منع [illegible] على بعض [illegible] فمن وجوده او لعدم اجتماع اجزائها في الوجود
فانهم يقولون لوجود الحركة بمعنى القطع ووجود الزمان المنطبق عليه مع ان اجزاءها المجتمعة في الوجود
هذا الكل واحد منها بل لا واجب الغير القارة اي عدم اجتماع الاجزاء في الوجود مطلقا وقيل [illegible]
وجوده اما بعلة او لا عند المتكلمين فذلك بالفاعل العادي ولعل هذا اشارة الى الترديد في ان هذا الوجه [illegible]
في التطبيق اولا وقد سبق [illegible] والف نفس الان متوقعة على [illegible] الموجود [illegible]
في بعض الكتب اتفاقا على حدوث النفس الناطقة واما على من قال بقدمها فلا بد [illegible] بالجواب
هذا الاعتراض ولا يصر معارضة جدا [illegible] للآحاد تلك السلسلة [illegible] وجود امور [illegible] ازمنة
عندهما سواء كانت تلك الامور المتحققة في الازمنة الغير المتناهية متساوية او لا [illegible]
ولما رتب عليه ما يجري فيه [illegible] التطبيق [illegible] في هذه المادة [illegible] الامور
من حيث انها ليست مجموعة [illegible] التطبيق اذا كان [illegible] هذه الامور [illegible] المجتمعة
كحركات الافلاك [illegible] الوجه الثاني من الاعتراض حيث قال واعترض عليه [illegible] الاول
ان البرهان [illegible] اما اولا فلانه [illegible] على تمام الاولى العبارة [illegible]
بل هي انه ان لم يكن بازاء كل جزء من الاولى واحد من الثانية [illegible] الاولى جزء لا يوجد بازائه جزء
من الثانية فالاولى ان تقول لانم ذلك [illegible] ان عدم الكون المذكور [illegible] لا يوجد جزء في الاولى
لا يوجد بازائه جزء من الثانية بل يجوز ان [illegible] مقابلة اجزائها باجزائها [illegible] تلك العبارة
ان اتمامه لا يتوقف على هذه العبارة ومنع ما ذكره اولا [illegible] الى تلك العبارة ولا يلزم
من عدم قبول [illegible] المنع [illegible] هو المنع الذي اورده اولا [illegible] العبارة [illegible]
فتعجب وان جريان [illegible] هذه المنوع الاربعة [illegible] اورده على اصل الدليل المذكور اولا
وما اورد على العبارة [illegible] غير الاصل [illegible] المنوع [illegible] انه لا يرد عليها فلا بد

عدم التقوم واعلم ان ما ذكره في بيانه لا يدل الا على كيف ولو دل فانما يدل على ان شيئا من هذه الممنوع لا يتوجه
على سبيل السورات السلسلة لا لبطلان مذكور في كل منها ولو كان حال كل فرد منها معه لكان كذلك
في كل منها ... الكل علة بعد معرفة فانه وفي السلاسل المنع الى التوقف والمناقضة المذكورة
ما وجه الاعتراض ويمكن ان يحصل ما ذكر في الوجه الخامس الممنوع الاربعة المذكورة وقد نقل [illegible]
انه كان للتقرير هو العلامة الطوسي وتبين في المعلولات الغير المتناهية اعلم ان ترتب الامور الغير المتناهية
اذا كان بطريق التصاعد كان ابتداء من جانب المعلول واذا كان بطريق التنازل كان من جانب العلة متصلا بها
كان العلة ما خوذة اولا ثم طلب علته وهكذا فانه من جانب العلة ان كانت العلة ما خوذة اولا ثم طلب معلولها
وهكذا وهو من جانب المعلول ومنهم من توهم عكس ذلك وليس بشيء كما لا يخفى على من له ادنى تأمل في كلامهم اذا تقرر
هذا فنقول برهان التطبيق بجميع وجوه تقريره جار في العلل المتسلسلة الى غير النهاية وكذا في المعلولات
المتسلسلة الى غير النهاية وقد يتبين انه جار في الامور الغير المتناهية المترتبة وضعا ايضا وهو اشمل البراهين
واقواها في كل ما يدعى عدم تناهيه ... ولا ينظر الى اللازم على تقدير عدم اثباتها الا انتهاء الى السلسل
اذا توجه الى واحد واحد من الامور الغير المتناهية على سبيل التفصيل كما ذكرنا ... كل جملة منها شيئا
علة خارجة عنها لكنه لا يلزم ان يكون وراء الغير المتناهية وانما توجه
الى جملة مجموع الامور الغير المتناهية اجمالا كما ذكر في الاستدلال فما ذكره ناش من عدم الفرق
الاعتبارين فتأمل فلذلك ... بعض المتأخرين ... كان هذا التقرير غير تام لما مر في بعض
المتأخرين هذا البرهان بهذا الكلام فورد عليه ... بعد الذي ... ومسكه برهان التضايف
نقل عن الشارح انه قال الامام الرضي المحقق قدس سره في حاشية شرح التجريد ... لا بد
الرجوع الى ما هو عنده ... ويمكن تقرير البرهان بوجه اخر وهو ان يقال انها
ترتب ... المذكور او لا في العلاقة ... باعتبار ... وما يرد على احدهما
يرد على الاخر فتأمل وهذا البرهان يجري في المعلولات لكنه لا يجري في بعض ما يدعى تناهيه كالمتعدد
كالامور المترتبة وضعا ... بل ان يعتبر فيها التقدم والتأخر وضعا وهما متصادقان ومتنافيان في العلم

هذا البرهان يجري في الامور الغير المتناهية المترتبة المتعددة كحركات الافلاك في الازمنة فانه كان واحدا واحدا
منها معلول لما قبلها ومتأخر عنه وكان ان العلة والمعلول متضايفان كما ان التقدم والتأخر كذلك
في الامور الغير المتناهية الموجودة من المرتبة ... حدوثها كالنفوس الناطقة البشرية على
رأيهم فهذا البرهان منقوض على رأي الحكماء وانت خبير بان ترتب الاعداد الغير المتناهية الموجودة
منفصلة في الماء ... وبنفس الامر يجري هذا البرهان فيها ايضا فاسبق على كلام الرضي
البرهان العرشي هذا البرهان ايضا مختص بالامور المذكورة فلا نعمل بهذا البرهان في المعضلة
كما سيظهر فان هذا الحكم ... هذا ... في توضيح المنع ... على ما سبق في علم
واحد منه بالبيان ... هذا التسلسل في الكتب الفلك الكلام على ما تولية ... ولا يجدي نفعا واما
في الحق فلا ... هذا الجواب ... فانه اثبات المعدة الممنوعة فتدبر ان هذا البرهان ... على
على المقدر كونه كذلك لا توجه على الغير هذا اخر الكلام في المقصد ولنتكلم في الخاتمة ان شاء الله
تعالى ان الممكن لا يكون احد طرفيه اولى لذاته قال بعض المحققين في اثبات المطلب الامتناع ذلك الرجحان لم يجز وقوع
طرف المرجوح نظرا الى ذات الممكن لم يمكن ما فرضناه ممكنا ولو جاز وقوعه نظرا الى ذاته لجاز رجحانه
على الطرف الراجح نظرا الى ذاته اذ لا يتصور الوقوع بدون الرجحان لكنه لا يكون لمنافاته منشأ ذات الممكن
وهو رجحان طرف الراجح ... فانه اذا كان الممكن ... رجحان طرف الراجح
على سبيل الوجوب ... على سبيل الرجحان ... الخصم ... ذات الممكن اولوية
جميع ... فان اصل النزاع انما هو في جواز اقتضاء الممكن اولوية احد الطرفين مع امتناع الطرف
الاخر فمنع الخصم لا يكون ان يكون اقتضاء ذلك الاولوية على سبيل الاولوية ... الى ... الاعتبار
وجواز رجحان طرف المرجوح ... نظرا الى ذات الممكن ... ذاته رجحان الطرف
الاخر ... طرف الراجح ... الممكن لا واجب ... وقوع الطرف
المرجوح جائز ... ثم اعلم ان هذا السؤال مذكور في حاشية المحقق الرضي قدس سره لشرح التجريد
وهو ... الكلام في اولوية ... الممكن نظرا الى ذاته ... الوجوه ... المقصد

118

من ذلك هذا الا ولو دفع توهم جواز وقوع الممكن نظرا الى ذاته من غير احتياج الى غيره واما ان الممكن لا يستحق
ذاته حصول اولوية لاحد طرفيه من غيره علا سلعج عرض لان الممكن ... الاستحقاق مردية احتياجه
الى غيره وذلك يهدم الاستدلال بالوجود على وجود الصانع انتهى كلامه ولك على تقدير تحقق ترجح
الطرف الاخر ولانه على لو فعلا الاولوية على اسعار بكلك العلة ... لا بد له من بيان الاول ان الا
انه لو يكون سلب الطرف المقابل وهذا منع لمقدمة ضمنية غير مذكوره فالاستدلال لان بهذا لاهل ...
يحتمل ترجح الطرف الاخر بل فانا نعلم قطعا ان اثر الواحد في زمان واحد لا يمكن ان يكون ...
او ما عدا او ميحو كما درسا كنا لا خارق ان كل الامور ... مل متضادة او متشابهة العدم
وما اعتبره الموهوم في شرائط الموهوم الى هي شرطا لكنه الحكم المدرك الوالد المنطقة بهذا ...
على الوجود ... والاولى ترك هذا الكلام والاقتصار على الوجوه الثلثة التي سنذكرها ولا
يخفى ما في هذا الوجه فان الخاتمة لان الموهوم جعل او حدا لاضافة من شرائط الساهي ... على ...
كون الساهي ... فالوجه ما التحقيق ... العلة الموجبة للاجزاء انتهى كلامه واعلم ان ...
في الساهي ... البينة الثبوتية التي ... المذكورة الى ... الوقوع واللاوقوع ...
الثانية ... البينة المذكورة والاضافة الى العلة المراد المذكور ليس متعددة في
العدد انما كانت متعددة في الوقوع واللاوقوع فالساهي ... العدد علة الوقوع واللاوقوع
... تعلم ضعف الوجوه الثلثة ذكرها اما الاول فلان تخصيص الاضافة مع بعده ...
الثانية اذا تعددت ... كان لا ... الوقوع واللاوقوع الوارد عليهما واما الثالث ...
فلان المراد المذكور ليس ... مع الاولوية ... والاكان ادما ... مطلقا
... ثم ان ارتفاع المانع ... عندهم هذا اشارة الى جواز ...
الى احاره المورد والثاني ان ... الطرف الاولى ... ان ... قد تقدم
هذا الارادة ... على الارادة الاولى وهو ... بواسطة او بغيرها ...
... الى ... العلة ...

ذكره

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: H. Hüsnü
Yeni kayıt No:
Eski kayıt No: 1170